

نجم الدين البغدادى الطوفى الحنبلى

الاقتصارات الإسلامية

فى علم مقارنة الأديان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هُوَ الَّذِى أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى

وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ

وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ

دراسة وتحقيق

د. أحمد مجازى السقا

مكتبة النافذة

الانتصارات الإسلامية

فى علم مقارنة الأديان

تأليف:

نجم الدين البغدادى الطوفى الحنبلى

دراسة وتحقيق:

د. أحمد مجازى السقا

أستاذ مقارنة الأديان

جامعة الأزهر

مكتبة النافذة

نجم الدين البغدادى الطوفى ٦٥٧ - ٧١٦ هـ = ١٢٥٩ - ١٣١٦ م

سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم الطوفى الصرصرى. أبو الربيع، نجم الدين: فقيه حنبلى، من العلماء. ولد بقرية طوف - أو طوفا - (من أعمال صرصر، فى العراق) ودخل بغداد سنة ٦٩١ هـ. ورحل إلى دمشق سنة ٧٠٤ هـ وزار مصر، وجاور بالحرمين، وتوفى فى بلد الخليل (فلسطين)، له: «بغية السائل فى أمهات المسائل» فى أصول الدين و«الإكسير فى قواعد التفسير» و«الرياض النواضر فى الأشباه والنظائر» و«معراج الوصول» فى أصول الفقه و«الذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة» و«تحفة أهل الأدب فى معرفة لسان العرب» و«الإشارات الإلهية والمباحث الأصولية» و«العذاب الواصب على أرواح النواصب» حُسن من أجله، وطيف به فى القاهرة، و«تعاليق على الإنجيل» و«شرح المقامات الحريرية» و«مختصر الجامع الصحيح للترمذى - خ» فى مجلدين^(١).

* * *

وجاء فى فهرس معهد المخطوطات العربية عن الكتاب ما نصه:

(الانتصارات الاسلامية فى كشف شبه النصرانية) تأليف نجم الدين البغدادى الطوفى.

نسخة كتبت سنة ٧١١ هـ نقلا عن نسخة المؤلف (أحمد الثالث ١٨٢٢ / ١٢٢ / ٢٦٦ × ١٧ سم).

(١) الكتبخانة ١: ٤١١ وجلاء العينين ٢٣ والمنهج الاحمد - خ وشذرات الذهب ٦: ٣٩ والدرر الكامنة ٢: ١٥٤ والأنس الجليل ٣: ٥٩٣ وهو فيه وسليمان بن عبد الله الطوفى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

هذا كتاب جيد فى علم مقارنة الأديان، ألفه عالم من علماء السلف لنقد كتاب ألفه نصرانى للطعن فى دين الإسلام. ومجمل ما فى الكتاب مايلى:

بين فى المقدمة الأولى: أن كتب التوراة والإنجيل، وكذا الأحاديث النبوية الضعيفة، لا يستدل بشئ منها على نقص فى دين الإسلام.

وبين فى المقدمة الثانية: أن العقل أحياناً لا يستطيع معرفة الحكمة من بعض النصوص الشرعية. وفى هذه الحالة يجب التسليم بالنصوص وإن كانت الحكمة فيها خافية. وغرضه من هذه المقدمة: أنه لا يجب الطعن فى دين الإسلام بنصوص شرعية من السنة، عقولنا قاصرة عن فهم المراد منها.

وبين فى المقدمة الثالثة: أن الشريعة الإسلامية تستند على القرآن الكريم والسنة الصحيحة. والشريعة لها أصول ولها فروع. ولا تثبت أصول الشريعة إلا بالتواتر. أما خبر الواحد والقياس الظنى والاستحسان والاستصحاب وقول الصحابى ونحوه، فلا تثبت به الأصول «لأن تلك أخبار توجب العمل دون العلم لكونها مظنونة الثبوت، وإن كانت فى البخارى ومسلم، لاحتمال وقوع علة قاذحة فى طريقها».

ولم يلتزم المؤلف بهذه المقدمة حيث نقل عن النصرانى أحاديث ضعيفة يطعن بها فى نبوة محمد ﷺ وأجهد نفسه فى توجيهاها، وكان يلزمه بحق المقدمة الثالثة أن يعترف بضعفها ويسكت.

وبعدما فرغ المؤلف من ذكر المقدمات الثلاث شرع يذكر عبارات النصرانى ويعلق عليها وعبارات النصرانى أكثرها للطعن فى الإسلام، وعبارات المؤلف هى للدفاع عن الإسلام.

ولما فرغ من نقد كتاب النصرانى، كتب خاتمة للكتاب تتضمن عشر حجج واضحات على صحة دين الإسلام، وصدق محمد - عليه السلام -.

الحجة الأولى: أن المعجزة تدل على صدق النبى، ومحمد ﷺ أتى بالقرآن الكريم معجزة.

الحجة الثانية: أن محمداً ﷺ لو لم يكن نبياً صادقاً لما بقيت دعوته إلى هذا اليوم.

الحجة الثالثة: اقتضت إرادة الله إرسال أنبياء إلى العالم للإصلاح، واقتضت أن يكون محمداً ﷺ من الأنبياء. وقد أيد الله كما أيد الأنبياء بالمعجزات.

الحجة الرابعة: لو كان محمد ﷺ ملكاً لأهلك اليهود والنصارى لمخالفتهم لدينه، لكنه لم يأمر بهلاكهم إذ بقوا على دينهم مع دفع الجزية للمسلمين. فدل ذلك على أنه يتفد فيهم أحكام الله.

الحجة الخامسة: لو لم يكن محمد ﷺ نبياً، لأغرى الناس بتكذيب كل ما فى كتب اليهود والنصارى، لكنه أنصفهم باعترافه بأن فى كتبهم حق وباطل. وهذا يدل على أنه ما ينطق عن الهوى، لأننا علمنا بالاستقراء من ملوك الدنيا أجمعين: أن أحداً منهم لم يترك من آثار من قبله من الملوك والأنبياء ما يحذر منه على ملكه إلا عجزاً.

الحجة السادسة: يدعى النصارى: أن المسيح هو الله، أو ابن الله، وقد ظهر فى العالم ليفدى الناس من الإثم، ثم صعد وجلس عن يمين الله فإن كان هذا حقاً - وما هو بحق - فقد كان يجب على الله - وما يجب عليه شئ - أن يقول لابنه حين ظهر محمد بدعوته: أهلك هذا ولا تدعه يفتن الناس ويضلهم.

الحجة السابعة: جرت عادة الله بأن يرسل الرسل للناس إذا احتاج الناس إليهم، والعرب اشتدت حاجتهم لرسول، فبعث الله إليهم محمداً عليه السلام. ليقمع الشرك ويمحو الضلال، ولما قمع الشرك ومحا الضلال ثبت أنه رسول صادق. ومن صدقه أنه أخبر عن أمر الله أنه رسول إلى الناس أجمعين، فيجب تصديقه.

الحجة الثامنة: إن محمداً عليه السلام كان عالى الهمة، ومن كان عالى الهمة لا يكذب لثلاث تسقط مروءته.

الحجة التاسعة: لو أن محمداً ﷺ كاذب فى دعوى النبوة - وما هو بكاذب - لترك الناس دينه بعد موته، ولظن العرب إلى كذبه. وانفضوا من حوله.

الحجة العاشرة: من محاسن محمد ﷺ أنه لم يغض من قيمة الأنبياء الذين كانوا من قبله، ومحاربة أتباع موسى وعيسى له لم تحمله على الانتقاص من قدر موسى وعيسى. وهذا بالتأكيد يدل على نبوته.

* * * *

وطعن اليهود والنصارى فى دين الإسلام على أنواع. منها الذم الصريح وهذا النوع لا يلتفت إليه المسلمون، لأنهم ذموا أنبياءهم من قبل وقتلوا كثيرين منهم. ومن أنواع الطعن نوع ملئ، خلطوا فيه الحق بالباطل، وذلك بأن يتظاهر واحد منهم بالإسلام، ثم يؤلف كتاباً يتحدث فيه عن محاسن الإسلام، وفى ثنايا الكلام يضع الشبهات والغمزات. وهذا النوع هو الذى أضر بالمسلمين إلى اليوم، لأنه إذا قام مسلم مخلص للإسلام لنقد الكتاب وبيان زيفه عارضاً الشبهات وموضحاً مرمى الغمزات، يتصدى له عالم من المسلمين قائلاً: بأن الكتاب مفيد وصالح للتعليم. ومستنده هو الكلام الحسن لا الشبهات ولا الغمزات، والأمثلة على ذلك كتب التصوف^(١)، وبعض الأحاديث النبوية التى وردت عن طريق الآحاد، والمتواتر أيضاً.

وبعدما يتلقى المسلمون كتبهم بالقبول، يقوم يهودى أو نصرانى للطعن فى الدين بتلكم الشبهات والغمزات. ويكون رد الفعل من المسلمين أن يقوم بعض العلماء فيسلم بأن الشبهات حق والغمزات صدق، ثم يجهد نفسه فى التأويل والدفاع. ومع اجتهاده تظل الشبهة قائمة لم ترتفع.

والأمثلة على ذلك: هذا النصرانى الذى طعن فى القرآن الكريم بتفسيرات لبعض آياته فسرهما أصحاب الأهواء من اليهود والنصارى الذين تظاهروا بالإسلام، مثل تفسيرهم قول الله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ إن معناها: كل رسول وكل نبي يتمنى هداية قومه، لكن الشيطان يوسوس للرسول أو للنبي بترك الدعوة خوفاً من أذى قومه، فالله تعالى يمنع وسوسة الشيطان من القلب، ويقوى قلب الرسول أو النبي فيبلغ الرسالة، وإذا بلغها فإن آيات الله تكون أحكمت، لأن إرادته قد نفذت. هذا هو معنى الآية ﴿اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

وأصحاب الأهواء يفسرونها بأن الشيطان نفسه نطق على لسان محمد ﷺ بمدح الأصنام والثناء عليها. ثم يأتى مثل هذا النصرانى بعد زمان وقد رسخت هذه المعانى السقيمة فى أذهان الناس وتلقوها بالقبول. فيطعن فى الدين بها.

ماذا على المسلمين من التصريح بتكذيب تفسير أصحاب الأهواء؟ حتى لا يتخذ الأعداء من كلامهم، وتصديق المسلمين له، سلاحاً للقضاء على الدين.

وأيضاً يجب على علماء المسلمين أن يصرحوا بقيمة الأحاديث النبوية ومنزلتها فى العقائد

(١) مما يؤسف له أن عبد الحليم محمود، أحياء الميت من هذه الكتب المزورة.

والتشريع، ولا يخشوا مواجهة العامة. فذلك أحسن من التسليم بضعفها، والتحدث كذبا بصدقها. إننا إن لم نصرح نعطي للأعداء سلاحاً للقضاء على الدين.

يا علماء المسلمين أنتم تعرفون أن الأحاديث النبوية فرقت المسلمين إلى سنين وشيعة، وما بعضهم بمؤمن بأحاديث بعض. فصحيح البخارى عند أهل السنة كتاب كاذب فى نظر الشيعة، والكافى عند الشيعة كتاب كاذب فى نظر أهل السنة. فهلا ناديتهم بالقرآن الكريم، والأحاديث النبوية المفسرة والموضحة لمعانى القرآن الكريم. منعاً للخلاف وحسماً للتراع، وتوحيداً لكلمة المسلمين فى مواجهة الإلحاد وكفر أهل الكتاب ؟

ولكى يعلم من لا يعلم فى هذا الشأن. أنقل نص ما كتبه الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر - يرحمه الله تعالى - فى كتابه «الإسلام عقيدة وشريعة» عن قيمة السنة فى نظر العلماء: يقول - رحمه الله - ما نصه:

القرآن .. وثبوت العقيدة

وتطبيقاً للمبادئ التى ذكرناها، يتبين لنا: أن الطريق الوحيد لثبوت العقائد هو القرآن الكريم، وذلك فيما كان من آياته قطعى الدلالة (لا يتحمل معنيين فأكثر) كآليات التى ذكرناها من قبل فى إثبات الوحانية والرسالة واليوم الآخر.

وأما ما كان غير قطعى من دلالاته، محتملاً لمعنيين فأكثر، فهذا لا يصلح أن يتخذ دليلاً على عقيدة يحكم على منكرها بأنه كافر، وذلك كآليات التى استدل بها بعض العلماء على رؤية الله بالأبصار فى الدار الآخرة: ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ ، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (٢٢) عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾ ، ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ ولم يسلم لهم آخرون من العلماء فهمهم فيها، بل نفوا الرؤية المذكورة بآية أخرى: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

وإذن فثبوت العقيدة بالقرآن أو عدمه مبنى على قطعية الدلالة أو ظنيها. أما قطعية الورد فهذا لا شك فيه، إذ القرآن كله قد وصل إلينا، كما أنزله الله متواتراً جيلاً عن جيل.

السنة.. وثبوت العقيدة

منشأ ظنية السنة:

وإذا كانت العقيدة لا تثبت إلا بنص قطعى فى وروده ودلالته، كان لابد من تبين المبادئ التى تقوم عليها قطعية السنة أو ظنيها.

وأول ما يجب التنبيه له فى هذا المقام أن (الظنية) تلحق السنة من جهتي ورود والدلالة. فقد يكون فى اتصال الحديث برسول الله ﷺ شبهة فيكون ظنى الورود، وقد يلبس دلالة احتمال فيكون ظنى الدلالة، وقد يجتمع فيه الأمران: شبهة فى اتصاله، والاحتمال فى دلالته، فيكون ظنياً فى وروده ودلالته. ومتى لحقت (الظنية) الحديث على أى نحو من هذه الثلاثة فلا يمكن أن تثبت به عقيدة يكفر منكرها، وإنما يثبت الحديث والعقيدة وينهض حجة عليها إذا كان قطعياً فى وروده وفى دلالته.

التواتر والآحاد:

ولكى يتضح مناه (القطعية والظنية) فى ورود الحديث ينبغي أن نبين ما قرره العلماء فى (التواتر والآحاد) ليكون مناراً يهتدى به من يريد الوصول إلى الحق.

قسم العلماء (السنة) إلى قسمين: ما ورد بطريق التواتر، وما ورد بطريق الآحاد. وضابط التواتر أن يبلغ الرواة حداً من الكثرة تحمّل العادة معه تواطؤهم على الكذب. ولابد أن يكون ذلك متحققاً فى جميع طبقاته: أوله ومنتهاه ووسطه، بأن يروى جمع عن النبى ﷺ ثم يروى عنهم جمع مثلهم، وهكذا حتى يصل إلينا، وهو عند التحقيق رواية الكافة عن الكافة.

ويقول بعض علماء الأصول: (الخبر المتواتر هو الذى اتصل بك من رسول الله ﷺ اتصالاً بلا شبهة حتى صار كالمعين المسموع منه، وذلك أن يرويه قوم لا يحصى عددهم، ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم ومتابعة أماكنهم، ويدوم هذا فى وسطه وآخره كأوله، وذلك مثل: القرآن والصلوات الخمس، وأعداد الركعات، ومقادير الزكوات.

الآحاد لا تفيد اليقين:

هذا هو التواتر الذى يوجب اليقين بثبوت الخبر عن رسول الله ﷺ أما إذا روى الخبر واحد، أو عدد يسير ولو فى بعض طبقاته، فإنه لا يكون متواتراً مقطوعاً بنسبته إلى رسول الله ﷺ، وإنما يكون (آحادياً) فى اتصاله بالرسول شبهة، فلا يفيد اليقين:

إلى هذا ذهب أهل العلم ومنهم الأئمة الأربعة: مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وقد جاء في الرواية الأخرى خلاف ذلك، وفيها يقول شارح مسلم الثبوت (وهذا بعيد عن مثله فإنه مكابرة ظاهرة).

وقال البزدوى: (وأما دعوى علم اليقين - يريد في أحاديث الآحاد - فباطلة بلا شبهة لأن العيان يرده، وهذا لأن خبر الواحد محتمل لا محالة، ولا يقين مع الاحتمال، ومن أنكر هذا فقد سفه نفسه وأضل عقله).

وقال الغزالي: (خبر الواحد لا يفيد العلم وهو - أى عدم إفادته العلم - معلوم بالضرورة. وما نقل عن المحدثين من أنه يوجب العلم فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل إذ يسمى الظن علماً، ولذا قال بعضهم: خبر الآحاد يورث العلم الظاهر، والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنما هو الظن).

وقال الأستوى: (وأما السنة فالآحاد منها لا يفيد إلا الظن).

وقال البزدوى تفريراً على أن خبر الواحد لا يفيد العلم: (خبر الواحد لما لم يفد اليقين لا يكون حجة فيما يرجع إلى الاعتقاد لأنه مبني على اليقين، وإنما كان حجة فيما قصد فيه العمل).

وقال الأستوى: (إن رواية الآحاد إن أفادت فإنما تفيد الظن، والشارع إنما أجاز الظن في المسائل العملية وهى الفروع دون العلمية كقواعد أصول الدين).

وهكذا نجد نصوص العلماء من متكلمي وأصوليين مجتمعة على أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين، فلا تثبت به العقيدة، ونجد المحققين من العلماء يصفون ذلك بأنه ضرورى لا يصح أن ينازع أحد فى شئ منه، ويحملون قول من قال: (إن خبر الواحد يفيد العلم) على أن مراد العلم بمعنى الظن كما ورد، أو العلم بوجوب العمل على أن الكلام إنما هو فى إفادته العلم على وجه تثبت به العقيدة، وليس معنى هذا أنه لا يحدث علماً لإنسان ما، فإن من الناس من يحدث العلم. فى نفسه بما هو أقل من خبر الواحد الذى نتحدث عنه، ولكن لا يكون ذلك حجة على أحد ولا تثبت به عقيدة يكفر جاحدها، فإن الله تعالى لم يكلف عباده عقيدة من العقائد عن طريق من شأنه ألا يفيد إلا الظن ومن هنا يتأكد أن ما قرناه من أحاديث الآحاد لا يعتبر عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها فى شأن المغيات قول مجمع عليه، وثابت بحكم الضرورة العقلية التى لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء.

ندرة المتواتر:

وإذ قد عرفنا الفرق بين مناط القطعية في الورد وهو التواتر، ومناط الظن وهو الأحادية، فهناك بحث آخر يتصل بالتواتر ولا بد من النظر فيه، هذا البحث هو: هل يوجد المتواتر في الأحاديث المروية في الكتب المدونة؟ وقد اختلف العلماء في الجواب عن ذلك: فذهب قوم إلى أنه لا يوجد حديث متواتر فيما روى لنا من الأحاديث ودون في الكتب، ولعل هؤلاء بنوا رأيهم هذا على اشتراط عدم الإحصاء في رواية المتواتر، وهو مذهب لطائفة من العلماء كما تبين مما نقلناه في تعريف المتواتر.

قال ابن الصلاح: (لا يكاد يوجد المتواتر في رواياتهم، ومن سئل عن إبراز مثال له فيما يروى عن أهل الحديث أعياء تطلبه، وحديث (إنما الأعمال بالنيات) ليس من ذلك السبيل وإن نقله عدد التواتر وزيادة، لأن ذلك طرأ في وسط إسناده. ولم يوجد في أوله. نعم حديث (من كذب على) نراه مثلاً لذلك، فإن رواه أزيد من مائة صحابي وفيهم العشرة المبشرون بالجنة، ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا الحديث الواحد).

وذهب آخرون: إلى أن المتواتر كثير في هذه الكتب. قالوا: (إن هذه الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً مقطوع بصحة نسبتها إلى واضعيها، فإذا اجتمعت على إخراج حديث، وتعددت طرقه تعدد تحصيل العادة معه تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط. أفاد ذلك العلم اليقيني بصحة نسبته إلى قائله، ومثل ذلك في الكتب كثير).

وليس بنا بحاجة إلى أن نعرف مدى هذه الكثرة التي يراها هؤلاء، ويذكرونها في مقابلة القول بالعدم، أو في مقابلة القول بالندرة وإعياء تطلب المثال، وإنما يهمنا أن نلفت النظر إلى أنه لا يحكم لحديث بالتواتر - حتى على أكثر هذه المذاهب توسعاً - إلا إذا اجتمعت فيه الشروط الآتية:

- ١ - أن تخرجه جميع كتب الحديث المشهورة المتداولة.
- ٢ - أن تعدد طرق إخرجه تعدد تحيل العادة معه التواطؤ على الكذب.
- ٣ - أن يثبت هذا التعدد في جميع طبقاته: أوله وآخره ووسطه.

وإذن: فالحديث الذي لم تخرجه جميع الكتب المتداولة المشهورة، أو أخرجه جميعها ولكن لا بطرق متعددة أو أخرجه بطرق متعددة ولكن لا في جميع الطبقات، بل في بعضها دون البعض لا يكون متواتراً باتفاق العلماء أجمعين.

الإسراف فى وصف الأحاديث بالتواتر وأسبابه:

ويجدر بنا بعد أن نعرض لظاهرة غريبة شاعت فى الناس، وإن الحق ليتقاضى فيها واجبه من العلماء المسئولين أمام الله وأمام الرسول: تلك الظاهرة هى على الرغم مما قرره العلماء فى شأن التواتر تحديداً ووجوداً، وعلى الرغم من هذا التحفظ الشديد فى الحكم لحديث مما دون فى الكتب بالتواتر نرى بعض المؤلفين قديماً وحديثاً يسرفون فى وصف الأحاديث بالتواتر، وقد يقتصدون فيخلعون عليها أوصافاً أخرى كالشهرة والاستفاضة والذيع على ألسنة العلماء، وتلقى الأمة إياها بالقبول والشبوت فى كتب التفسير وشرح الحديث، أو فى كتب التاريخ والمناقب... إلخ وقد يشتط أناس فى سلوك هذه السبيل، فتراهم يتتبعون مع هذا أسماء الصحابة والتابعين والأئمة والمؤلفين الذين جرى ذكرهم على ألسنة النقلة فى رواية الحديث، وهم يعلمون أنها روايات ضعيفة لا تصبر على النقد، وأن هذه الأسماء التى يحرصون على جمعها توجد فى كل حديث حتى فى الأحاديث الموضوعة، ولكنهم مع ذلك يجمعونها، ويجتهدون فى عدها وإحصائها وذكر الكتب التى اشتملت عليها. لأنهم يريدون أن يخطفوا أبصار العامة، ويستغلوا عاطفتهم الدينية، ويزعموا أن هذا الحديث أو تلك الأحاديث قد وردت عن نبيكم فى هذه الكتب الكثيرة وعلى لسان هذا الجم الغفير من الرواة بين صحابة وتابعين فهى متواترة لا شك فى تواترها، وهى متصلة بالرسول لا شك فى اتصالها، ومن حاول الطعن فيها، أو الخط من درجتها، فقد ضل ضلالاً بعيداً، وحاد عن سبيل المؤمنين.

ولهذه الظاهرة أسباب:

منها: وقد يكون أقلها خطراً، اشتهاى الحديث فى طبقة أو طبقتين فتنسحب الشهرة على جميع طبقاته، ويحكم عليه حكماً عاماً بالتواتر أو الشهرة من غير تحقيق ولا تمحيص، وقد لا يصل الحديث إلى حد الشهرة فى طبقة ما، ولكن جاء فى (الخلافات) فقهية أو كلامية فتعصب له أتباع المذاهب وخلعوا عليه وصف الشهرة أو التواتر تأييداً لمذاهبهم، وتناقلته الكتب، موصوفاً بذلك منسوباً إلى جمع من رجال رأى والمذاهب فيخاله الناس مشهوراً أو متواتراً. وهو ليس بمتواتر ولا مشهور.

ولقد كان للقائمين (بالترغيب والترهيب) ونقل الملاحم والفتن وغرائب الأخبار التى تميل النفوس إلى التحدث بها والاستماع إليها، أثر عظيم فى خلع أوصاف الشهرة والتواتر على أنواع خاصة من الأحاديث التى ليست بمشهوره ولا متواترة بل ربما كانت غير صحيحة. وقد تأثرت بذلك طبقة من الخاصة لم تعن بتحقيق الرواية، لا بمعرفة درجة الحديث واكتفت بنقل ما يقوله هؤلاء وإجرائه على ألسنتهم وفى كتبهم حتى شاع واشتهر.

وإنما استباحوا ذلك معتمدين على ما قرره بعض علماء المصطلح من (جواز التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواظ والقصص وفضائل الأعمال ومسائل فنون الترغيب والترهيب مما لا تعلق له بالأحكام والعقائد).

وبذلك ردوا الأحاديث الضعيفة بل الموضوعية، ثم توسعوا فوصفوا الأحاد بالتواتر، والضعيف بالصحيح، وتناسوا مقاييس التواتر والأحادية، ومقاييس الصحة والضعف، ومن هنا رأينا من يصف (المعجزات الحسية) كانشقاق القمر وتسبيح الحصى وكلام الغزاة وحنين الجذع بالتواتر، مع أنها غير متواترة، وإنما هي آحادية كما قرره علماء الأصول. وكذلك رأينا من يصف أخبار المهدي والدجال وأجوج ومأجوج وما إلى ذلك مما يذكر باسم (أشراط الساعة) بالشهرة أو التواتر.

بقي بعد هذا أمر لابد من تقريره: هو أن تلك الأحاديث كيفما كانت ليست من قبيل المحكم الذي لا يحتمل التأويل حتى تكون قطعية الدلالة، فقد تناولتها أفهام العلماء قديماً وحديثاً ولم يجدوا مانعاً من تأويلها. وقد جاء في شرح المقاصد - بعد أن قرر مؤلفها أن جميع أحاديث أشراط الساعة آحادية - ما نصه:

(ولا تمتنع على ظواهرها عند أهل الشريعة.. وأول بعض العلماء النار الخارجة من الحجاز بالعلم والهداية سيما الفقه الحجازي. والنار الحاشرة للناس بفتنة الأتراك. وفتنة الدجال بظهور الشر والفساد ونزول عيسى عليه السلام باندفاع ذلك وبدء الخير والصلاح... إلخ).

ومن ذلك نرى أن السعد لا يقرر وجوب حملها على ظواهرها حتى تكون من قطعي الدلالة الذي يمتنع تأويله، وإنما يقرر بصريح العبارة (أنه لا مانع من حملها على ظواهرها) فيعطى بذلك حق التأويل عن القدر في قلبه لسبب التأويل. ثم يحدث عن بعض العلماء أنهم سلكوا سبيل التأويل في هذه الأحاديث فعلاً، وبين المعنى الذي حملوها عليه. ولا شك أن هذا لم يكن منه إلا لأنه يعتقد - كما يعتقد سائر العلماء الذين يعرفون الفرق بين ما يقبل التأويل وما لا يقبله - أن ما تدل عليه ألفاظ تلك الأحاديث ليس عقيدة يجب الإيمان بها، فمن أداه نظره إلى أن يؤمن بظواهرها فله ذلك، ومن أداه نظره إلى تأويلها فله ذلك. شأن كل ظني في دلالته.

[انتهى كلام الإمام الأكبر - رحمه الله -]:

* * *

وقول الإمام الأكبر رحمه الله: «إن ما قرناه من أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة، ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات، قول مجمع عليه، وثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء».

هذا القول سديد، ويترتب عليه في نظر العقلاء أن لا تكون أحاديث الآحاد حجة في التشريع، ولا في الترغيب في الأعمال الصالحة. لأنه إذا كانت العقائد - والإنسان مكلف بها كما هو مكلف بفرائض الشرائع - لا تثبت بغير القرآن، فالتشريع يثبت بالقرآن لأنه المرحلة الثانية في حياة المسلم بعد المرحلة الأولى وهي إيمانه بالله عز وجل. ولأنه سيحاسب على عمله حساباً دقيقاً، وسيجادل عن نفسه وقت الحساب. ومن كان هذا شأنه بين الرغبة في الجنة والرغبة من النار، يجب عليه أن يعمل بالشرعية على نفس ميزان الأدلة التي اقتنع بها في أمور العقائد.

أما بالنسبة للتواتر من الأحاديث. فقول الإمام الأكبر رحمه الله: «هل يوجد المتواتر في الأحاديث المروية في الكتب المدونة؟ وقد اختلف العلماء في الجواب عن ذلك، فذهب قوم إلى أنه لا يوجد حديث متواتر، فيما روى لنا من الأحاديث ودون في الكتب... إلخ» قول الإمام الأكبر هذا، يترتب عليه في نظر العقلاء أن لا تكون أحاديث المتواتر حجة في التشريع إلا إذا كانت مفسرة للقرآن كأحاديث الصلوات مثلاً. لأن الدليل إذا صار محل نزاع في أيدي المتخصصين من حملة الشريعة، لا يكون دليلاً قاطعاً موجباً للعمل على المتخصص وعلى غير المتخصص. فلماذا يجتهد فقهاؤنا اليوم على جعل الحديث المتواتر غير المفسر من مصادر التشريع الإسلامي؟

ولم يحدث هذا من قدامى الفقهاء. فإن قدامى الفقهاء اعتمدوا القرآن الكريم وما يفسره من أقوال الرسول ﷺ ومن أقوال العرب. وكفروا من خالف القرآن وفسقوا من تهاون فيه، وأهانوا من تكاسل عنه. لكنهم لم يكفروا ولم يفسقوا ولم يهينوا من عمل بالقرآن الكريم، وترك العمل بحديث متواتر لم يعمل به لأنه ينكر تواتره. والأمثلة على ذلك كثيرة. فإن كل حكم تشريعي ليس له ذكر في القرآن، ولم يثبت بالسنة، قد اختلفوا فيه.

وعلى سبيل المثال للبيان: قال الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أَوْ أَهْلًا لغيرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

قال العلماء: إن التحريم للذي يؤكل - لا للذي يشرب - منحصر في:

١ - الميتة ٢ - والدم السائل ٣ - ولحم الخنزير ٤ - والمذبوح للأوثان. وحرّموا المذبوح للأوثان من التعليل وهو: «فإنه رجس أو فسق أهل لغير الله به» ثم ظهر لهم من غير هذا القول ١ - زيادة في المحرمات التي لا تؤكل كالمنخنقة والموقودة والمتردية والنطيحة ٢ - تحريم الخمر ٣ - تحريم الرسول ﷺ أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير.

ولما ظهر ذلك. قال بعضهم: إن المنخنقة والموقودة والمتردية والنطيحة. هم يدخلون تحت كلمة «الميتة» بدليل قوله تعالى في سورة المائدة: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمَنْخَنَقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» [المائدة: ٣] إن قوله: «وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» أى إلا ما لحقتموه حياً فذبحتموه، يدل على أن المنخنقة هي التي ماتت بالخنق من قبل أن تدرك حية فتذبح، وإذا ماتت بالخنق دخلت تحت حكم الميتة وعلى أن الموقودة هي البهيمة التي تضرب حتى تموت ولم تذك، فتصير بالموت من الضرب: ميتة. والمتردية هي التي تقع من جبل أو تطيح في بئر أو تسقط من موضع مشرف فتتموت، فتصير بالموت: ميتة.

وأما تحريم الخمر. فإنه ثابت من آيات غير الآية هذه. لأن الآية هذه تتحدث عن المطعومات، لا المشروبات.

وأما تحريم الرسول ﷺ أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير. فبعض العلماء أباح الزيادة على الآية في المحرمات التي لا تؤكل وبعض العلماء لم يبيح، اقتصاراً على المذكور في الآية فقد روى عن مالك: «لا حرام بين إلا ما ذكر في هذه الآية» وقال ابن خويز منداد: «تضمنت هذه الآية تحليل كل شئ من الحيوان وغيره إلا ما استثنى في الآية من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير ولهذا قلنا: إن لحوم السباع وسائر الحيوان ما سوى الإنسان والخنزير مباح» وقال الكيا الطبرى: «وعليها بنى الشافعي تحليل كل مسكوت عنه، أخذاً من هذه الآية، إلا ما دل عليه الدليل» وقال ابن العربي: «هي محكمة، فلا محرم إلا ما فيها» وروى البخارى من رواية عمرو بن دينار قال: «قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة. ولكن أبى ذلك البحر بن عباس، وقرأ «قل: لا أجد فيما أوحى إلى محرماً».

وروى عن ابن عمر أنه سئل عن لحوم السباع فقال: لا بأس بها. فقيل له: حديث أبى ثعلبة الخشنى - أنه روى أن رسول الله ﷺ قال: «أكل كل ذي ناب من السباع حرام» - فقال: «ندع كتاب الله ربنا، لحديث أعرابى يقول على ساقه»؟

وسئل الشعبي عن لحم الفيل والأسد، فتلا هذه الآية. وقال القاسم: كانت عائشة تقول لما سمعت الناس يقولون: حَرَّمَ كل ذى باب من السباع: ذلك حلال، وتتلو هذه الآية: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾.

هذا كلام ذكره القرطبي رحمه الله فى تفسيره المسمى الجامع لأحكام القرآن. فهل الذين أنكروا ما ثبت فى حديث أبى ثعلبة الخشنى، كفرهم الذين أثبتوا صحة حديث أبى ثعلبة الخشنى أو فسقوهم أو أهانوهم؟ إنهم لم يكفروهم ولم يفسقوهم ولم يهينوهم.

وعلى هذا النحو لو تتبع إنسان أحكام الشريعة الإسلامية، ونظر أقوال العلماء فى كل حكم منها. سيعلم على اليقين: أن الحكم الثابت بالقرآن عليه إجماع، والحكم الثابت بالسنة وحدها ما عليه من إجماع البتة.

* * *

والعلماء تجاه السنة النبوية فريقان. فريق يعدها مصدراً للتشريع بعد القرآن ومن علماء هذا الفريق من يغلو فيقول: إن فى القرآن آيات فى أحكام التشريع يجب أن يقرأها الناس ولا يعملون بها لأن النبى ﷺ نطق بكلام ناسخ للعمل بها، ومن ذلك آية ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا... إلخ﴾.

فقد روى القرطبي فى تفسيرها ما نصه: «وقد قيل: إنها منسوخة بقوله عليه السلام: «أكل كل ذى ناب من السباع حرام» أخرجه مالك.

ومن حججهم قول الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢].

* * *

وفريق لا يعد السنة مصدراً للتشريع بعد القرآن.

ومن حججهم فى الرد على الفريق الأول ما يلى:

الحجة الأولى: إن القرآن قطعى الثبوت، ولا يجوز لأحد أن ينكر حرفاً منه، وفيه تبيان كل شئ، فكيف جاز لكم أن تخصصوا عامه وتقيدوا مطلقه وتفصلوا مجمله بحديث يرويه رجل عن آخر، أو حديثين أو ثلاثة، مع أنكم لا تبرزون أحداً لقيتموه وقدمتموه فى الصدق والحفظ من أن يغلط وينسى ويخطئ فى حديثه؟ فهل يستساغ بعد ذلك أن يقوم خبرهم مقام كتاب الله؟

الحجة الثانية: إنكم لا تستطيعون أن تلزموا شخصاً بقبول مثل هذه الأخبار لأن الوهم محتمل فيها، ولا حجة لكم عليه، فمن حق المرء ألا يقبل إلا ما استيقن منه، واعتقد أنه يقين لا ظن فيه، كالقرآن.

الحجة الثالثة: قول الله تعالى: ﴿مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

فهذا يدل على أن الكتاب حوى كل شئ من أمور الدين وبينه وفصله، بحيث لا يحتاج إلى شئ آخر كالسنة، إلا إذا كان مفرطاً فيه ولم يكن تبياناً، ويلزم على ذلك: الخلف في وعد الله تعالى وخبره، وهذا محال.

الحجة الرابعة: قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فهذا يدل على أن الله تكفل بحفظ القرآن دون السنة، ولو كانت حجة وأصلاً للتشريع لتكفل بحفظها كالقرآن.

الحجة الخامسة: لو كانت السنة حجة لأمر النبي ﷺ بتدوينها ولعمل الصحابة على جمعها حرصاً على صيانتها، حتى تصل إلى المسلمين مقطوعاً بصحتها لأن ظني الثبوت لا يصح الاحتجاج به، فقد ذم الله المشركين لاتباعهم الظن، كما جاء في سورة الأنعام: ﴿إِنْ تَبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [١٤٨] وفي سورة النجم: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [٢٨].

ولكنه نهى عن كتابتها، وأمر بمحو ما كتب منها، وكذلك فعل الصحابة والتابعون. فقد روى مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج. ومن كذب على - قال همام: أحسبه قال: متعمداً - فليتبوا مقعده من النار».

وأخرج الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال: كنا قعوداً نكتب ما نسمع من النبي ﷺ فخرج علينا، فقال: «ماذا تكتبون؟» فقلنا: ما نسمع منك. فقال: «أكتب مع كتاب الله؟ محصوا كتاب الله وخلصوه» قال: «فجمعنا ما كتبناه في صعيد واحد، ثم أحرقناه بالنار، قلنا: أى رسول الله، أنتحدث عنك؟ قال: نعم، حدثوا عني ولا حرج. ومن كذب على معتمداً فليتبوا مقعده من النار».

فهذا نهى صريح من الرسول ﷺ عن كتابة السنة، ولو كانت حجة لأمر بكتابتها. الحجة السادسة: لقد ورد عن النبي ﷺ ما يدل على عدم حجية السنة، ومن ذلك قوله: «إن الحديث سيفشو عني، فما آتاكم القرآن فهو عني وما آتاكم عني يخالف القرآن فليس مني».

فإذا كان المروى من السنة يثبت حكماً شرعياً جديداً فليس عن الرسول، لأنه مخالف

للقرآن، وإذا كان المروى يثبت حكماً موجوداً في القرآن كانت السنة مؤكدة، والحجة هو القرآن فقط. وقوله ﷺ: «إني لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه، ولا أحرّم إلا ما حرم الله في كتابه» فهو عليه السلام لا يأتي بجديد، بل يؤكد ما في القرآن، والحجة هو القرآن.

الحجة السابعة: إن الرسول ﷺ أمر بكتابة القرآن الكريم، ولم يأمر بكتابة السنة، ليس لأنها قد تختلط بالقرآن بل لأن القرآن وحده هو كتاب العقائد والتشريعات، وأبو بكر رضى الله عنه لما انتهى من جمع القرآن لم يأمر بجمع السنة، والخوف من الاختلاط قد زال في عهده، بكثرة القراءة من جهة وبجمعه من جهة أخرى، ولم يرسل مع كل نسخة من المصحف أحاديث نبوية، ولم يفعل ذلك على رضى الله عنه. وأما معاوية فإنه اتهم بعض رواة الأحاديث بالكذب، كما حكى عنه البخارى في شأن كعب الأحبار، فلو كانت الأحاديث حجة في التشريع لأهتم بها الرسول والصحابه من بعده. وهل كان المسلمون من أيام الرسول ﷺ إلى عهد عمر بن عبد العزيز الذى اهتم فيه بعض العلماء بالبحث عن السنة، كانوا ناقصى الإيمان لعدم علمهم بالسنة ولعدم عملهم بها؟

* * *

أما أنا فأقف موضعاً موقفاً وسطاً بين الفريقين. لا أقول بإثبات حجية السنة على الإطلاق، ولا أقول بنفى حجية السنة على الإطلاق. بل أقول: بقبول السنة الشريفة المفسرة والموضحة والمبينة للقرآن الكريم، بشرط أن تكون ثابتة بالتواتر العملى من أيام الرسول ﷺ إلى أن دونت في الكتب كأحاديث الصلوات، ولا يختلف في العمل بها اثنان من خيار المسلمين. ومثال ذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَى النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤].

فهذا القول يحتاج إلى تفسير وإيضاح، لأن مسلماً لو أراد أن يقيم الصلاة، ومسلماً آخر أراد أن يقيمها لا تنفقا معاً على الإقامة، واختلفاً على كيفية الأداء وربما ينتقض واحد طريقة أداء الآخر، فيغمره في دينه. فمناً للاختلاف، ومنعاً للظن، قام رسول الله ﷺ بتفسير الآية وتوضيحها، فبين عدد الصلوات وبين الأوقات التي تؤدي فيها، وصلى هو بالمسلمين، ولما انطلق المسلمون إلى فتح البلاد لنشر الدين، صلوا أمام أهل البلاد، وأهل البلاد الذين أسلموا صلوا مثل ما يصلى الفاتحون ثم بنوا المساجد، وعمرت بالمصلين جيلاً إثر جيل إلى يومنا هذا. فمثل هذا النوع من الأحاديث المفسرة المنقولة بالتواتر العملى، يصير من التشريع ولا يجرؤ أحد على التشكيك فيه. وهذا هو النوع الذى يجب أن يلتزم به القضاة في المحاكم لشواب المحسن وعقوبة العاصي، ويهملوا ما عده من الأحاديث، خاصة التي تضيف أحكاماً على أحكام القرآن الكريم.

والمسلمون اليوم طائفتان كبيرتان: الشيعة وأهل السنة وهما متفقان على القرآن الكريم، بلا زيادة ولا نقصان. ومختلفان بسبب الأحاديث النبوية. وقد ذكرت من قبل أحاديث من كتب أهل السنة فيها خلاف. وأذكر هنا مثلاً من كتاب «الأصول من الكافي» لثقة الإسلام - عندهم - أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي المتوفى سنة ٣٢٨ هـ. جاء في باب «الإشارة والنص على أمير المؤمنين عليه السلام» ما نصه:

«محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن منصور ابن يونس، عن زيد بن الجهم الهلالي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: لما نزلت ولاية على بن أبي طالب عليه السلام وكان من قول رسول الله ﷺ وآله: «سلموا على على يامرة المؤمنين» فكان مما أكد الله عليهما في ذلك اليوم يا زيد قول رسول الله ﷺ وآله لهما: قوما فسلما عليه يامرة المؤمنين. فقالا: أمن الله أو من رسوله يا رسول الله؟ فقال لهما رسول الله ﷺ وآله: «من الله ومن رسوله» فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْضُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (يعنى به قول رسول الله ﷺ وآله لهما، وقولهما: أمن الله، أو من رسوله؟) «ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها، من بعد قوة أنكاثاً. تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم. أن تكون» أئمة هي أزكى من أئمتكم. قال قد جعلت فذاك: أئمة؟ قال: أى - والله - أئمة. قلت: فإننا نقرأ: «أربى» فقال: ما أربى؟ - وأوماً بيده فطرحها - «إنما يلوكم الله به» (يعنى بعلى عليه السلام) «وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون. ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة، ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء ولتسألن عما كنتم تعملون، ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم، فتزل قدم بعد ثبوتها» (يعنى بعد مقالة رسوله الله ﷺ وآله فى على عليه السلام)، ولكم عذاب عظيم^(١).

إن المعلق على هذا الحديث سيحكم على الشيعة بالخروج على الدين لتحريف مقصود مؤكد بالقسم فى آية من آيات القرآن وهو وضع «أئمة هي أزكى من أئمتكم» مكان: «أمة، هي أربى من أمة» وسيحكم عليهم بالتفسير وفق معتقدهم. لكن بالرجوع إلى علماء الشيعة

(١) نص الآيات: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَقْضُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (٩١) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَضَتْ غَزْلَهُمَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخْلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يُلَوِّكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلِيَبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (٩٢) وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلِتَسْأَلَنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٩٣) وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخْلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ [النحل ٩١ - ٩٤].

للاستفسار عن مثل هذه التحريفات وجدناهم قد قالوا: إننا لا ننادى بما نادى به الأوائل في عصور الظلمات من تقديس النصوص المسلمة بلا مناقشة في الكتب القديمة بل ننادى بالقرآن وحده المماثل للقرآن الذي في يد السنيين، ونرفض المدسوسات في الكتب القديمة غيره^(١). ولذلك نحمدهم الآن علنا يقيمون صلاة الجماعة، وصلاة الجمعة، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويساعدون في الخيرات.

ولذلك لا ينبغي لسنى أن يكفر شيعياً للمدسوسات التي عنده ولا ينبغي لشيعة أن يكفر سنياً للمدسوسات التي عنده بل ينبغي أن ينظر السنى للشيعة نظرة الأخ المؤمن الجيد الإيمان لأخيه المؤمن، وأن ينظر الشيعة للسنى نظرة الأخ المؤمن الجيد الإيمان لأخيه المؤمن، وأن يعذر بعضهم بعضاً فيما اختلفوا فيه من الفهم.

لأن الجميع يعبدون الإله الواحد، ولأن الجميع يعترفون بمحمد رسول الله خاتم النبيين. ولأن الجميع يعترفون بيوم القيامة. ولم لا يعذر بعضهم بعضاً وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمْتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]؟ فقد صرح بأن بلاد المسلمين في حكم «البلد الواحد» وأن المسلمين الملتزمين بالقرآن «أمة واحدة» لا أمم. والخلاف بين الناس مع الأمة الواحدة لا بد منه، لأنه في القرآن الكريم يقول تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿هود - ١١٨ - ١١٩﴾ انظر كيف أن الاختلاف باق إلى الأبد. وكيف من يرحمهم الله لا يختلفون.

ولو جاز تكفير الشيعة أو تكفير السنى للمخالفة في الرأي. لجاز تكفير السنى السلفى للسنى من أهل الخلف أو بالعكس. ولجاز تكفير السلفى أو الخلفى للصوفى أو بالعكس، وهذا لا يقول به عاقل. ولئن جاز تكفير السلفى للصوفى لتوسله بالأنبياء وبالأولياء، فإن توسل الصوفى - والتوسل لا يجوز عندنا - أقل خطراً في العقيدة من خطر السلفى الذي يجسم الله تجسيماً، ثم يقول بلا تمثيل ولا تشبيه.

إن عندنا نحن السنيين أخطاء. يعرفها الراسخون في العلم منا ويعرفها الشيعة. وعند الشيعة أخطاء. يعرفونها ونحن نعرفها. ويجب على الجميع في هذا العصر المضاء بمصايح الحرية، أن يصححوا أخطاءهم، وأن يواجهوا العامة بشجاعة وأن يبذلوا أقصى الجهد في الوحدة والتعاون والتآلف والتوادر والتراحم «وليعفوا وليصفحوا»، كما جاء في القرآن الكريم.

* * *

(١) انظر كتاب الرد على الدكتور السالوس - يوزع مجاناً في مدينة الكويت.

لننقل بعد ذلك إلى نبذة عن نشأة الدين، وموقفنا من أهل الكتاب. فنقول:

معنى الدين: خضوع الإنسان لقوة عليا، يخشاها ويرهبها، ويعمل بإرادتها.

أما نشأة الأديان: فإن «آدم» أبا البشر، لما نزل إلى الأرض، وعده الله بتكثير نسله، ووعدَه بإرسال أنبياء ورسول إليهم، فمن يطع يدخل الجنة، ومن يعص يدخل النار. قال تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ تَّبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٣٨) وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٨ - ٣٩].

ووفى الله بوعدِه، فكثر نسل آدم، ولما زاغوا وفسدوا أرسل إليهم نوحاً عليه السلام ومن آمن به نجا، ومن كفر به هلك. ثم بعد مدة من الزمان أرسل هوداً إلى قوم عاد، ثم صالحاً إلى قوم ثمود، ثم إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب وموسى وهرون وعيسى بن مريم. ثم آخر الأنبياء محمد صلى الله عليهم أجمعين وأنبياء غير هؤلاء ورسول.

هذا أصل الدين وتطوره.

وقد أفسد الشيطان على الناس حياتهم، فجعلهم يختلفون في تفسير نصوص الدين، وفي الدين نفسه بالشك فيه، إذ يلقي في نفوس ضعفاء الإيمان: أن الدين ليس من الله، بل الأنبياء يريدون الملك والرئاسة على الناس. ومن هنا اختلف أصحاب الدين. وأنكر بعض الناس الأديان، بسبب وسوسة الشياطين.

اختلاف الأديان في الشرائع، لا في العقائد

تختلف الأديان بسبب تعدد الشرائع من قبل الله تعالى. فإن الشريعة التي تناسب زمن آدم وبنه الأوائل، لا تناسب زمن موسى وبنى إسرائيل. وشريعة موسى لا تناسب زمن محمد خاتم النبيين وفي ذلك يقول تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

والأنبياء جميعاً يتفقون على أن الله واحد، وليس كمثله شيء. وعلى أن يوم القيامة حق لا ريب فيه. وعلى أن العمل الصالح ضرورى جداً في الحياة الدنيا، من أجل الثواب والعقاب. قال تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣].

ومن الأنبياء والرسل من كان يرسله الله لقوم مخصوصين مثل يونس، ومنهم من كانت رسالته عامة مثل إبراهيم ومحمد عليهما السلام.

اليهود والنصارى:

لكننا اليوم نرى اليهود والنصارى لا يعترفون بالإسلام. فهل هم متفقون مع المسلمين في

دعوة التوحيد، وفي الاعتراف بيوم القيامة، وفي أن العمل الصالح لا بد منه؟ نعم كتبهم المقدسة تعترف بذلك لكن الكتب شئ، وفهمهم للكتب شئ آخر.

ففى التوراة: «اسمع يا إسرائيل. الرب إلهنا رب واحد» (تثنية ٦: ٤) وفيها يقول الله تعالى - كما كتبوا-: «أليس ذلك مكنوزاً عندى، مختوماً عليه فى خزائنى؟ لى النعمة والجزاء فى وقت تزل أقدامهم» (تثنية ٣٢: ٣٤ - ٣٥) أى وقت قيام القيامة.

وفيها عن مسئولية كل إنسان عن عمله: «لا يقتل الآباء عن الأولاد، ولا يقتل الأولاد عن الآباء، كل إنسان بخطيئته يقتل» (تثنية ٢٤: ١٦).

وفى الإنجيل عن الوحداية: «فجاء واحد من الكتبة وسمعهم يتحاورون فلما رأى أنه أجابهم حسناً، سأله: أية وصية هى أول الكل؟ فأجابة يسوع: إن أول كل الوصايا، هى: اسمع يا إسرائيل. الرب إلهنا رب واحد، وتحب لرب إلهك من كل قلبك، ومن كل نفسك ومن كل فكرك ومن كل قدرتك هذه هى الوصية الأولى. وثانية مثلها هى: تحب قريبك كنفسك ليس وصية أخرى أعظم من هاتين. فقال له الكاتب: جيداً يا معلم. بالحق قلت. لأنه الله واحد وليس آخر سواه» (مرقس ١٢: ٢٨ - ٣٢).

وفى الإنجيل عن يوم القيامة، ومسئولية كل إنسان عن عمله. يقول عيسى عليه السلام: «فإن كانت عينك اليمنى تعثرك فاقطعها وألقها عنك، لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله فى جهنم. وإن كانت يدك اليمنى تعثرك فاقطعها وألقها عنك. لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله فى جهنم» (متى ٢٩: ٥ - ٣٠).

واليهود جميعاً إلى اليوم يعتقدون بوحداية الله. واليهود السامريون يعترفون صراحة بيوم القيامة. أما اليهود العبرانيون فإنهم يقولون بجزاء على الأعمال إما فى الدنيا وإما فى الآخرة، رغم وضوح آيات التوراة السامرية فى جزاء الآخرة.

واليهود فى نظر المسلمين: كفار. لأنهم لا يؤمنون بمحمد ﷺ، ويجب على المسلمين أن يحاربوهم، حتى يدخلوا فى الإسلام، أو يخضعوا للمسلمين بدفع الجزية عن يد وهم صاغرون.

* * *

والنصارى فريقان كبيران هما الأرثوذكس والكاثوليك والأرثوذكس يعتقدون بأن الله هو المسيح بن مريم، أى أن الله - تعالى - نزل من السماء، ودخل بطن مريم، وخرج طفلاً هو المسيح، ثم كبر ولما وصل إلى سن الثلاثين بلغ الرسالة إلى بنى إسرائيل. وفى سن الثالثة

والثلاثين قتله اليهود وصلبوه ودفنوه فى القبر ودخل الجحيم وهو فى القبر، وتعذب فى النار ثلاثة أيام، ثم خرج من الجحيم إلى القبر، ومن القبر إلى السموات، وجلس كما كان أولاً.

تلك هى عقيدة الأرثوذكس الآن وقد حكم الله عليهم بالكفر فى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة ٧٢].

أما الكاثوليك - والبروتستانت معهم فى العقيدة - فيعتقدون بأن الآلهة ثلاثة هم: الآب - الابن - الروح القدس. فالآب يخلق، والابن يرزق، والروح القدس يحيى ويميت، وكل إله مستقل بذاته، ومتفصل عن غيره. وقد حكم الله عليهم بالكفر فى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة ٧٣].

ويؤمن النصارى جميعاً بيوم القيامة. لكن يقولون إن النعيم للروح لا للجسد، والعذاب للروح لا للجسد. أما عن الأعمال. فعندهم أن من آمن بالمسيح رباً مصلوباً من أجل خطايا البشر، فهو سيكون فى الجنة مع المسيح، ولو لم يعمل عملاً صالحاً.

ومعنى خطايا البشر: أنهم يزعمون أن آدم وهو فى الجنة أخطأ لما أكل من الشجرة التى نهاه الله عن الأكل منها، وخطؤه يتقل بالتوارث فى نسله، وكل من مات من بنى آدم سواء كان صالحاً أو فاسداً يدخل جهنم لأن الخطيئة فى جسده. ثم أراد الله رحمة الناس، وذلك بقتل المسيح ككبش فداء عن الخطايا، وبقتله رضى الله عن بنى آدم جميعاً، الذين كانوا قبل المسيح، ويرضى أيضاً عن كل من يؤمن بالمسيح ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص ٢٧].

والنصارى فى نظر المسلمين: كفار لأنهم لا يؤمنون بمحمد ﷺ ويجب على المسلمين أن يحاربوهم حتى يدخلوا فى الإسلام، أو يخضعوا للمسلمين بدفع الجزية عن يد وهم صاغرون. ودفع اليهود والنصارى للجزية، معناه: أن لا يكون يهودى أو نصرانى رئيساً على مسلم. كل يهودى أو نصرانى يخضع للمسلم ولا يرفع رأسه عليه. ويجب أن يكون جيش كل بلد إسلامى من المسلمين المخلصين لدينهم، ولا يشترك مع الجيش يهود أو نصارى. قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

ولا يصح المناادة بالوحدة الوطنية مع اختلاف الدين. لأن عدو الإنسان عدو دينه، وإنما تصح المناادة بالوحدة الوطنية إذا اتفق الدين ونشأت الفرق والجماعات للاختلاف فى فهم

الدين. أى أن الوحدة تصح مع السنن والشيعى ولا تصلح مع المسلم واليهودى أو المسلم والنصرانى.

ولأن الطوفى الخنبلى - يرحمه الله - من علماء السلف الأجلاء أورد نبذة مختصرة عن الله وصفاته فى نظر الفرق الإسلامية، ومنها نفهم نقطة تميز السلف عن غيرهم. المسلمون يؤمنون بآله واحد، ليس كمثله شئ وهو السميع البصير.

والفرق الإسلامية المشهورة هى:

الخوارج والشيعية والمرجئة والمعتزلة وأهل السنة. وأهل السنة ينقسمون إلى قسمين هما: السلف والخلف.

والخوارج: هم الذين خرجوا على الإمام على بن أبى طالب - رضى الله عنه - واعتبروه كافراً، لأنه رضى بالتحكيم فى الخلاف الذى كان بينه وبين معاوية ابن أبى سفيان - رضى الله عنه - ومبدؤهم المشهورون به: هو تكفير المسلم الذى يرتكب كبيرة من الكبائر ويصر عليها. والشيعية هم الذين يحبون علماً وينصرونه ويدافعون عنه فى مواجهة الخوارج الذين كفروه وفى مواجهة بنى أمية الذين لم يعترفوا بإخلاصه للدين واتهموه بمحابة قتلة عثمان. وأهم مبدأ لهم: موالاة أهل البيت والتقرب إلى الله بحبهم. والمرجئة لا يحكمون على المسلم العاصى بأى حكم فى الدنيا بل يرجئون الحكم إلى الآخرة ويفوضونه إلى الله تعالى. والمعتزلة سموا معتزلة لسبب من سيبين: إما لأنهم اعتزلوا الحرب الدائرة بين على ومعاوية وعكفوا على تعلم الدين، والتأليف فيه ودفع شبه أعداء الإسلام عنه وهذا هو الصحيح، وإما لأن واصل بن عطاء سأل الحسن البصرى، فقال له: يا إمام الدين ظهر فى زماننا هذا جماعة يكفرون المسلم بالعصية - يعنى الخوارج - وجماعة يقولون: إن العصية لا تضر مع الإيمان - يعنى المرجئة - فما تقول أنت؟

وقبل أن يجيب الحسن قال واصل: أنا لا أقول بأن المسلم العاصى كافر لأنه ينطق بالشهادتين، ولا أقول إنه مؤمن لأنه لا يعمل بالدين كله. بل أقول إنه فى منزلة بين الإيمان والكفر. أى فاسق. ثم قام وجلس بجوار عمود من أعمدة المسجد، والتف حوله بعض طلاب العلم فقرروا لهم مذهبه. فلما رأى ذلك الحسن، قال: اعتزلنا واصل، فسمى هو وأصحابه بالمعتزلة. وأهم مبدأ مشهور لهم: هو أن الإنسان حر فى اختيار أفعاله. والله لم يكتب على الإنسان شيئاً فى الأزل.

وأهل السنة: هم جماعة من العلماء عتوا بالحديث النبوى فى عهد عمر بن عبد العزيز

وتتبعوه، واهتموا به، فسموا أهل السنة، أى أهل الحديث النبوى، ومن كان منهم قبل القرن الخامس الهجرى يسمى بالسلف، ومن كان منهم بعد القرن الخامس يسمى بالخلف.

موقف الفرق الإسلامية من ذات الله تعالى وصفاته:

الخوارج والشيعة والمرجئة والمعتزلة، والخلف من أهل السنة، يؤمنون بأن الله تعالى إله واحد، وليس كمثله شئ وأنه يتصف بصفات الكمال والجلال ويقولون: إن صفات الله تنقسم إلى قسمين: صفات أعضاء مثل الرأس والوجه واليد والرجل، وهكذا. وصفات أفعال مثل القدرة والإرادة والرحمة والغضب وهكذا. ويقولون: نحن نثبت صفات الأفعال لله تعالى، وننفي صفات الأعضاء لأن الله ليس كمثله شئ فلا تقول: لله رأس، لكن ليست كرهوسنا بل نقول: ليس كمثله شئ. وهكذا.

أما السلف من أهل السنة فيقولون بصفات الأفعال. ويقولون بصفات الأعضاء، مع عدم المائلة أى أنهم يشبتون وينفون معاً، فيقولون: لله رأس، لكن ليست كرهوسنا. لله يد، لكن ليست كأيدينا. الله استوى على العرش لكن ليس كاستوائنا على الكراسى، وهكذا.

تفسير بعض الآيات المتشابهة فى ذات الله وصفاته:

١ - قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يفسره السلفيون بأن الله تعالى له يد، لكن ليست كأيدى البشر، ويفسرها غيرهم بأن قدرة الله فوق قدرة الناس أى يفسرون اليد بالقدرة.

٢ - قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ يفسره السلفيون: استوى استواء يليق بجلاله لكن لا نعلم كيفية الاستواء وليس كاستواء البشر. ويفسره غيرهم: بأن الاستواء بمعنى الاستيلاء على العالم أجمع. وهكذا.

* * *

أما عن هذا الكتاب. فقد حصلنا على صورة مخطوطته الوحيدة - لأنه لم يطبع قبل اليوم - من عهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة، وهو كتاب جيد فى مقارنة الأديان، شبيه بكتب أخرى فى موضوعه، وهو يدلنا على نوع من الجدل بين المسلمين وأهل الكتاب. ظهر منذ بدء الإسلام، وسيظل إلى قيام الساعة.

فابن حزم مثلاً ألف فى الرد على يهودى طعن فى الإسلام، وابن قيم الجوزية. والقرطبى ألف فى الرد على نصرانى. والقرافى أيضاً. والأبوصيرى ناظم بردة المديح المباركة عمل منظومة من الشعر الجيد تضمنت كل ردود المسلمين على أهل الكتاب. كما عمل ابن مالك ألفية جمعت كل قواعد علم النحو والصرف.

والله تعالى أسأل أن يوفقنا لخدمة العلم والدين. آمين

د/ أحمد حجازى أحمد السقا

الحائز على درجة الدكتوراه سنة ١٩٧٧م

من كلية أصول الدين جامعة الأزهر فى موضوع:

«البشارة بنبى الإسلام فى التوراة والإنجيل».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الله عونى. وبه توفيقى

أحمد الله، الذى أرشدنا إلى الإسلام، وهداانا بفضلته سبل السلام، وجنبنا عبادة الأوثان والأصنام، وسائر مذاهب الكفرة اللثام. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة ترغم أنف الكافر أشد إرغام، وتوجب لقائلها النعيم فى دار المقام. وأصلى على رسوله محمد، الداعى إلى أفضل دين بأشرف كلام، والباقى معجزة على عمر السنين، وتعاقب الأيام، وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد

فإنى رأيت كتاباً صنفه بعض النصارى. يطعن به فى دين الإسلام، ويقدح به فى نبوة محمد - عليه أفضل الصلاة والسلام - فرأيت مناقضته إلى الله ورسوله قرباناً، ورجوت بها مغفرة من الله ورضواناً، حذراً من أن يستخف ذلك بعض ضعفاء المسلمين، فيورثه شكاً فى الدين. ولقد رأيت بعض ذلك عياناً وأنسب عليه دليلاً وبرهاناً.

فأوردت مناقضته، حرفاً من كلامه فحرفاً، وأبنت عن مقاصد السؤال والجواب على وجه لا يخفى، مع تلخيص العبارة، خشية الضجر والإملال، وتخليص المعانى ونصوصيتها خيفة الإخلال والاختلال.

وقدمت على ذلك مقدمات كلية، تتضمن مباحث جلية، عليها يبنى معظم الجواب، وبها ظهور الصواب. وعلى الله توكلى، وإليه المآب. وتلك المقدمات ثلاث:

المقدمة الأولى

إن هذا النصرانى رأيه يعتمد فى طعنه على الإسلام، على التوراة والأنجيل التى بيد اليهود والنصارى، وعلى كتب الأنبياء الأوائل كنسوة إشعياء وإرمياء ودانيال، والأنبياء الإثنى عشر، ومزامير داود، ونحوها.

واعلم أن هذه الكتب مما لا تقوم الحجة علينا بها. لأنها عندنا محرفة مبدلة، نعم، التبديل لم يأت على جميعها، بل دخلها فى الجملة، فلهذا قال نبينا محمد - عليه الصلاة والسلام - : «إذا حدثكم أهل الكتاب، فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا: آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد. ونحن له مسلمون» فمنع من تصديقهم خشية أن يكون ما حدثونا به مما حرف جزماً، ومن تكذيبهم خشية أن يكون مما لم يحرف. عدلاً منه ﷺ ولو لم يكن للعاقل دليل على صدقه ﷺ إلا هذه لكفاه، كما قررته فى التعليق على بعض كتب الأوائل، وفى آخر هذا التعليق.

ولهذا قال علماء الحديث من المسلمين: إن الراوى إذا عرف منه الكذب يرد حديثه كله، ويصير غير موثوق به. وكذلك من اختلط ولم يتميز ما رواه قبل اختلاطه مما رواه بعده، يترك الكل احتياطاً، وحزماً فى الدين.

وأيضاً: كما أنهم لا يعدون كتابنا حجة عليهم، كذلك نحن لا نعد كتبهم حجة علينا وأولى، لأن كتبهم تقادم عهدها، وتعاورتها اللغات لفظاً وكتابة، بخلاف كتابنا، أما التهمة فهى متجهة إلينا منهم، وإليهم منا.

وأيضاً: فلإن النصرانى فى استدلاله بما لا تقوم به الحجة علينا. إما أن يكون مع العلم بذلك فهى مغالطة ومخالطة وتغابى وإن قصد إقامة الحجة للنصارى وهم. إذ هم فى ثبوتهم على دينهم غيبون عن ذلك، حتى لو أراد منهم خلافه لما أطاعوه. أو مع عدم العلم فهو جهالة بمذهب الخصم. والعلم بما يلزم الخصم وما لا يلزمه ينبغى أن يكون مقدماً على مناظرته. وفائدة هذه المقدمة: سد باب الاستدلال علينا بكتب الأوائل مطلقاً.

المقدمة الثانية

إنه من المعلوم عندنا وعندهم: أن الله - سبحانه - إنما خلق العباد ليعبدوه كما صرح فى القرآن الكريم حيث يقول: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(١)، ولكن لما كانت عبادة المعبود تستدعى بقدوم معرفته، خلق لهم العقول ليعرفوه بها، ويوطدوا بها قواعد العبادة ومقدماتها.

فظهر من هذا التقرير ما قاله المحققون من أهل العلم بالأصول، وهو أن العقل نائب الشرع يقرر له القواعد من إثبات الصانع وتوحيده، الذى وافقنا عليه النصارى لفظاً لا معنى، وحدوث العالم وجواز إرسال الرسل والدليل على صدقهم، وهو المعجز الذى به ثبتت النبوة. فإذا ثبتت شرع، ووجب قبول ما جاء به. ثم إن كان مما يدركه العقل فله الحمد. ولو كان مما لا يدركه - وهو المسمى فى عرف فقهاء الإسلام: تعبداً - وجب تسليمه، وتقليد الشارع فيه، وبثبوت الشرع ينعزل العقل كما ينعزل بقدوم السلطان من سفره، من كان استنابه موضعه فى بلده.

وسر هذه المقدمة: ما قررته فى «القواعد الصغرى» وهو: أن العبادات والتكاليف مستلزمة للمشقة على أهل التكليف. لكن المشقة تارة تكون عملية كما فى الصلاة والصيام والحج والجهاد، وتارة علمية كما فى الإيمان بالغيب. وهو كلما غاب عن العيان كالله - سبحانه - وأحكام الآخرة. وهذا أشق التكليفين. ولهذا بدأ الله - سبحانه وتعالى - به فى وصف المؤمنين حيث قال: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾^(٢) فالأول تكليف علمى. والثانى: عملى. وكذلك قوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾^(٣) ولذلك المسيح وغيره من الأنبياء إنما بدأوا بدعاء الناس إلى الإيمان بهم، وأنهم من عند الله.

ووجه المشقة فى الإيمان بالغيب: هو أن النفس الناطقة مطبوعة مفطورة على حب إدراك الأمور بحقائقها، وإذا رأت ما لا تدرك حقيقته تألمت واضطربت، كما يشاهد كل عاقل من غيره، ويجده من نفسه، حتى فى أيسر الأشياء. ولهذا يحدث للنفس العجب، وهو عرض يلحقها لحفاء سبب الأمر الحادث، فإذا ظهر لها سبب الأمر بطل العجب، واستراحت.

(١) الذريات: ٥٦

(٢) البقرة: ٣

(٣) محمد: ٩

فحاصل الأمر: أن الإنسان مركب من هيكل ونفس، وأن التكليف واقع على جزئية كليهما، على هيكله عملاً، وعلى نفسه اعتقاداً وعلماً. هذا كله مع العلماء على أن الشرع لم يأت بما ينافي العقل، ولا يجوز فيه، بل بما قد لا يدركه العقل مع إمكانه في نفسه. ولهذا قال «أرسطو» - على ما حكى عنه هذا النصراني في كتابه هذا الذي نحن بصدر مناقضته في بيان ضرورة النبوة للخلق - قال: «إن الحال في عقولنا عند النظر إلى المبادئ الأولى، كحال الخفاش عند النظر إلى الشمس، أعنى أن الشمس في غاية الظهور في نفسها، وهى خفية عند الخفاش لضعف إبصاره».

وحكى أيضاً هذا النصراني عن «ابن رشد» المالكي من المسلمين أنه قال: «لم يقل أحد في العلوم الإلهية قولاً يعتد به، ولم يعصم أحد من الخطأ فيها، إلا من عصمه الله بأمر إلهي خارج عن طبيعة الإنسان وهم الأنبياء».

وحكى عن «أرسطو» أيضاً أنه قال في كتاب «الأسباب»: «العلة الأولى أعلى من أن توصف، ولا تعجز الألسنة عن وصفها، إلا لأنها فوق كل علة» وحكى عن «أبي حامد» - هو الغزالي - شيئاً في معنى ذلك عزاه إلى «كيمياء السعادة» وإلى «المقصد الأسنى».

قلت: والحاصل من هذا: أن إدراك الشيء قد يمتنع تارة لضعف المدرك كنظر الخفاش، وتارة لخفاء المدرك كالسها عند بعض الناس، كما أن التأثير قد يمتنع في الأمور الفعلية والانفعالية تارة لضعف الفاعل. كالسيف الكال وتارة لصعوبة القاتل أو ما لبسه مانع له، كالجسم الصلب إذا ضرب بالسيف ونحوه.

وفائدة هذه المقدمة: أن نحيل عليها بالجواب عن كل حديث أورده هذا السائل من السنة الإسلامية مما يقصر العقل عن إدراك مضمونه، أو يدركه على تعسف، أو بتأويل بعيد. وقد ساعدنا هو على ذلك بما ذكره عن الحكيم «أرسطو» فكان هذا الخصم كالجادع مارن أنفه بكفه، والباحث عن حفته بظلفه.

وأيضاً: فإن من الطرق العامة التي لا يستغنى عنها في كل شريعة، أو في غالب الشرائع: أن يقال فيما اشتملت عليه من التعبدات العملية أو العلمية: هذا ممكن أخير به الصادق، وكل ممكن أخير به الصادق فهو حق واقع. فهذا المشار إليه حق واقع. والنزاع في هذا الدليل يقع في أمرين.

أحدهما: كون الأمر المشار إليه ممكناً، وقد بينا: أن الشرع لم يأت بما ليس ممكناً.

والثاني: في كون المخبر به صادقاً. وعلى أهل كل ملة بيانه بالدليل.

ونحن سنبين صدق محمد ﷺ في أثناء هذا الكتاب، حيث يناسب ذكره، إن شاء الله تعالى على وجه يقبله كل منصف عاقل.

المقدمة الثالثة

إن الأحكام العقلية على وزن الأحكام الحسية. ولهذا إذا أشكل على العقلاء أمر عقلي، ضربوا له مثلاً حسياً ليتصور لهم. وصور ذلك كثيرة جداً في سائر العلوم، يعرف ذلك من له أدنى نظر في العلم.

وإذا عرفت ذلك. فاعلم أن الأدلة الشرعية لها مراتب مختلفة بحسب اختلاف مدلولاتها. فثبتت ببعضها فروع الشريعة دون أصولها، كالخبر المستفيض، وخبر الواحد، والقياس الظني، والاستحسان، والاستصحاب، وقول الصحابي ونحوه. ولا تثبت أصول الشريعة إلا بقاطع كالبديهيات والنظريات والمتواترات ونحوها^(١).

وزانه من المحسوسات البناء. فإنه يحتاط لأسه بتخير الآلة الجيدة القوية الثابتة مالا يحتاط لحشوه وأعلاه، لأن ثبوت أعلاه بأسه.

وفائدة هذه المقدمة: أن يستند إليها في أن كل ما أورده علينا من الأخبار التي حقها أن لا تثبت بمثلها الأصول، لا ترد علينا، ولا تلزمننا. لأن تلك أخبار توجب العلم دون العمل، لكونها مظنونة الثبوت. وإن كانت في البخاري ومسلم، لاحتمال وقوع علة قاذحة في طريقها، فلا تقوى على إثبات أصل، ولا على أن يقدح بها في أصل، خصوصاً وقد دخلها تصرف الرواة في الرواية بالمعنى. وقد أورث ذلك إشكالاً عظيماً في أحكام الفروع، واختلافاً جماً بين أهل العلم.

فنقول في مثل تلك الأحاديث: هذه لا تثبت بها أصلاً، ولا ترد علينا نقصاً.

وإذا فهمت مقاصد هذه المقدمات، يتيسر عليك الجواب، فإن ما أورده هذا الخصم، إن كان من كتبهم كالتوراة والإنجيل ونحوها: منعنا كون ذلك حجة، بما قررناه في المقدمة الأولى. ثم قد نسلّمه على جهة التنزل، ونحيب عنه بالتزام أو فساد بوجه ما. وإن كان من كتبنا، فإن كان مما يقصر العقل عن فهمه أجبنا عنه بما حكى هو عن «أرسطو» كما تقرر في المقدمة الثانية، وإن كان مما يصل العقل إلى فهمه أجبنا عنه، إما بأنه مما لا يثبت بمثله أصل. بناء على ما قرر في المقدمة الثالثة، أو بتوجيهه - وهو يسير - بطريق من طرق الأجوبة الجدلية.

(١) انظر مقدمة الكتاب وكتاب مقدمة ابن الصلاح.

والذكي الفطن إذا اقتصر في جواب كتاب هذا النصراني كله على هذه المقدمات، كفاه ذلك. مع أنني لا أقتصر عليه، بل سأجيب عن كل منه بما أمكن مفصلاً، إن شاء الله تعالى. وما كان في عبارته من تطويل لخصته مع الإتيان بكمال المعنى، وأعرضت عن مكافأته على سوء أدبه على النبي ﷺ بمثله، لا إكراماً له، بل هواناً بقدره ومحله. فأقول:

شروط النبوة الصادقة

أول ما افتتح به كتابه أن قال: «احذروا من الأنبياء الكذابين، الذين يأتونكم فى لباس الضأن، وهم فى الباطن ذئاب مغيرة، من ثمارتهم تعرفونهم»^(١).

قال: «وهذه الآية قول الله - عز وجل - فى الإنجيل الطاهر» وذكر عليها كلاماً لا ضرورة لنا إلى ذكره فيما نحن بصده.

قلت: هذا من كلام المسيح ابن مريم، ذكر فى الفصل الخامس^(٢) من إنجيل متى. وقول هذا المصنف: «هذه الآية قول الله تعالى فى الإنجيل الطاهر» هو بناء على معتقده: أن المسيح هو الله^(٣). ويكفيه ذلك من شناعة وبشاعة على ما قررته بحسب الإمكان فى التعليق على الأناجيل الأربعة.

قلت: وغرضه بتصدير كتابه بهذه الآية: القدح فى محمد ﷺ ونسبته إلى الكذب. ولا حجة له فيها على ذلك، فإنها كلام صحيح، ونحن نقول به، ومحمد ﷺ قد حذرنا من الأنبياء الكذابين أيضاً، والمسيح ﷺ لم ينص على أحد بعينه أنه كاذب، بل حذر من صفته الكذب، ممن يدعى النبوة.

وقد كان فى بنى إسرائيل متنبئون كذبة كثيرون. كما قد صرح به فى نبوة إرمياء^(٤) فى الأصحاح الرابع والخامس والسادس منها. وكما ذكر هذا النصرانى بعينه بعد ذكر هذه الآية بأسطر: أن نحو أربعمائة من بنى إسرائيل ادعوا النبوة فى زمن «أخاب» ملك بنى إسرائيل، وكانوا كذبة وأنهم وعدوه بالنصر على بعض أعدائه فاغتر بهم فخذل وقتل.

فالمسيح إنما حذر من مثل هؤلاء، لا من مثل محمد، الذى جاء بآتم أخلاق وآداب ودين لا يتمارى فى صدقه بعده إلا جاهل أو مجنون وبمعجزات جمة، بأيسرها تثبت النبوة. على ما سيأتى، بل المسيح بشر بمحمد ﷺ كما سيأتى فى موضعه من هذا الكتاب، وكما قررته فى فصل «البارقليط» فى التعليق على بشارة يوحنا بن زبدي، والله أعلم.

(١) النص فى الإنجيل ترجمه البروتستانت سنة ١٩٧٠م بمصر هكذا: «احترزوا من الأنبياء الكذبة، الذين يأتونكم بشباب الحملان، ولكنهم من داخل ذئاب خاطفة من ثمارهم تعرفونهم» (متى ١٥: ٧ - ١٦).

(٢) فى التراجم الحديثة: الأصحاح السابع.

(٣) هذا يدل على أن النصرانى مؤلف الكتاب الذى يرد عليه المؤلف من نصارى الأرثوذكس لأنهم يعتقدون أن الله هو المسيح.

(٤) «الأنبياء يتنبأون بالكذب» (إرمياء ٢٣: ٥).

ثم قال: «وهذا يعنى تعريف الأنبياء الكذابين، وتعرفهم، والتحذير منهم ضرورى، بين الضرورة، نافع، ظاهر المنفعة، والعمل به واضح النجاح بين الصلاح لأنه لا رتبة أعلى ولا خطة أرفع فى بنى آدم من النبوة. فكم ملتمس راسها بالحيل، فأظهر من دقائق الحيل، وخفى المكائد ما اغتر به كثير من ضعفاء العقول، فألقى الشيطان الضلال فى الناس، وأدخل بينهم الفساد بواسطة هذه الصنف من الأنبياء الكذابين، كما جاء فى قصة «أخآب» ملك إسرائيل وذكر قصته مع أربع المائة الذين تنبؤوا فى زمانه، وقد سبق ذكرهم.

قلت: هذا كلام صحيح، لا غبار عليه. ونحن نقول به، لكن غرض هذا الخصم، لا يتم منه بحسب ما هو بصدده إلا بيان: أن محمداً ﷺ من هذا الصنف من الأنبياء الكذابين.

وذلك صعب المرام عليه، لوجهين:

أحدهما: أنا ما رأينا ولا منذ أهبط آدم إلى الآن: أن نبياً كذاباً، استوسق له ناموسه، كما استوسق دين الإسلام نحو ألف سنة^(١)، وهو كلما جاء فى زيادة وتمكن.

بل كان المتنبى لا يلبث إلا يسيراً، حتى يفضحه الله، ويهتك ستره، لأن عادة الله فى خلقه: أن يحق الحق، ويبطل الباطل، ويجعل العقاب للمعتين.

الوجه الثانى: أن تأييد الكذاب بالمعجز، وإظهار أمره، وانقياد الناس له قبيح. لأن فيه التباس النبى بالمتنبى، والقبيح لا يجوز على الله فعله خصوصاً على رأى هذا الخصم، فى إنكار القدر. فإن هذا من جملة أدلة القدرية على نفيه، وسيأتى ذلك فى أثناء هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى، وسنذكر من معجزات محمد - ﷺ ما يخزى له كل معاند.

ثم قال: فينبغى للعاقل أن يعرف أولاً: ما النبوة؟ وما فائدتها؟ وما النبى؟ وما شروطه؟ وما مراد الله تعالى بإرساله لعبيده؟ لأنه لا بد من تصور النبى، قبل التصديق به، ليكون الإرسال قادراً على التفرقة بين كذب النبوة وصدقها وعلى الفصل بين الصادق والكاذب من الأنبياء.

قلت: هذا كلام صحيح، لا اعتراض لنا ولا لغيرنا عليه.

ثم قال: «ولا بد عند الخوض فى هذا من معرفة الكلام فى أربعة أمور:

حقيقة النبوة، ووجودها، ووقوعها، وضرورة الخلق إليها، ومنفعتها.

قلت: هذا أيضاً كلام صحيح مسلم.

(١) نحن الآن فى سنة ألف وأربعمائة وإثنين من الهجرة. والمؤلف كان فى سنة سبع وسبعمائة من الهجرة.

ثم قال: «أما حقيقة النبوة. فإنها وحى صادق نافع للناس ولم لا؟ وهى تكشف عن الغيب الذى لا يمكن انكشافه بحسب مجرى الطبيعة» وذكر ما فى هذه القيود من الاحترازا، وهى ظاهرة.

قلت: وهذا تعريف صحيح، لا مطعن عليه.

ثم قال: «وأما وقوع النبوة بغير منازع فيه، عند أهل الملل الثلاث.

وبيان لمن نازع فيه بحجتين:

أحدهما: أن عناية البارى - سبحانه - بخلقه قد تثبت فى الكثير، من مصالح المعاش، كوضع الحواس والأعضاء، لما وضعت له ونحو ذلك من نعم الله التى لا تحصى.

فالعناية بهم فى أمر المعاد بإرسال من يهديهم إلى طريق السعادة الأبدية. والحياة الدائمة، ويكف شر بعض العالم عن بعض، ليتنظم أمرهم أولى.

الثانية: ما دل عليه التواتر الكامل الشروط من أن جماعة الرجال، ادعوا أنهم رسل الله، وظهرت المعجزات على أيديهم، كمعجزات موسى وعيسى، ورد الشمس ليوشع. ثم ذهبوا على أوضح السنن من الطهارة والفضيلة والزهد فى الدنيا ودعوا الناس إلى مثل ذلك. فإن هذا يدل على صدقهم فى دعواهم، وذلك يفيد وقوع النبوة قطعاً، هذا حاصل ما ذكره من الحجتين، لخصته أنا، وهو فى عبارته طويل جداً.

قلت: وهاتان الحجتان مسلمتان. لكن الأولى مبنية على رعاية الأصلح ونحن لا نقول به، وجوباً على الله، بل جوازاً على جهة التفضيل، خلافاً للمعتزلة.

وبهاتين الحجتين بعينهما تثبت نبوة محمد - ﷺ.

أما الأولى: فلأنه بعث على فترة من الرسل طويلة، وقد أكل العالم بعضه بعضاً خصوصاً العرب فى جاهليتها وغاراتها. وكانوا يعبدون الأوثان والتصارى: الصلبان. والفرس: النيران. وغير ذلك من المنكرات. فأزال الله به ذلك. وأبدل الناس به خير ما ينبغى.

ولا نعلم زمناً قط، كان أحوج إلى النبوة من زمن محمد - ﷺ.

وأما الثانية: فلأنه ثبت بالتواتر الكامل الشروط أنه ﷺ ادعى النبوة وظهرت على يديه معجزات خارقة - سيأتى بيانها وإثباتها على من أنكرها فى موضعه إن شاء الله تعالى ثم توفى ﷺ على أوضح سنن، وأظهر طريقة، وأزكاها. وأزهدا فى الدنيا، ودعى الناس إلى ذلك والخصم ينازع من هذه الجملة فى ظهور المعجز على يده، وفى طهارته. وسيأتى إثباتهما.

ومن معجزاته: انشقاق القمر له، ورد الشمس لابن عمه على ابن أبي طالب - رضى الله عنه - فكان ردها معجزة للنبي ﷺ وكرامة لعلى رضى الله عنه - وقد صحح الحديث بذلك: «الطحاوى» و «القاضى عياض» وحسبك بهما إمامين فى العلم ولا التفات مع ذلك إلى من جعله موضوعاً. إذ الإثبات مقدم، وردها ليوشع إنما ثبت عندنا بخبر من أخبار الآحاد، إذ لا وثوق لنا بما يخبر به أهل الكتاب.

فحيثئذ الذى ثبت ليوشع النبى، قد ثبت مثله لواحد من أصحاب محمد ﷺ.

قال: «وأما ضرورة الخلق إليها»^(١) فلائنه لا يمكن التوصل إلى معرفة كثير من الإلهية بمجرد العقل ضرورة، ولا نظراً. بدون الاطلاع الإلهى على ذلك، تكميلاً لقصور العقل الإنسانى - إذ الموجودات بالنسبة إليه إما معلوم ضرورة، كالعلم بأن الجزء أصغر من الكل. أو نظراً كالعلم بوجود الإله، واستحالة الخلاء، أو ما يعجز عن إدراكه، كالعلم بعدد أنواع الحيوانات والنباتات فضلاً عن عدد أشخاصها، وكالعلم بفصول أكثر الأنواع وبكثير من الطبائع والحقائق على الجملة فإننا لا نشك فى أن المجهول عندنا غالب على المعلوم منها. فما ظنك بالأمور الإلهية.

ثم ذكر كلام «أرسطو» و «ابن رشد» و «أبى حامد» الذى قدمنا ذكره فى المقدمة الثانية.

قلت: هذا كلام صحيح، لا نزاع فيه. لكن قوله «كالعلم باستحالة الخلاء» رأى فلسفى، والمتكلمون يخالفونهم فيه، وشهد على هذا. وإن لم يتعلق بما نحن بصدد.

وقد ذكر المتكلمون فوائد النبوة:

منها: تعريف أوضاع العبادات ومقاديرها ومواقيتها وكيفيتها ومقوماتها عن شرط وركن ونحو ذلك.

ومنها: إقامة الحججة على الخلق، إذ بدونها لا تقوم حجة الله على خلقه، كما صرح به فى غير موضع من القرآن، كقوله: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾^(٢) وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ﴾^(٣) الآية، وغيرها.

ومنها: تعريف الأحكام الفلكية كتفاصيل علم الهيئة، وأدوار الفلك، وحركات الكواكب.

(١) يريد أن يقول: إن معرفة الله تكون بالوحى، والعقل بعد الوحى يشهد على صدق الوحى.

(٢) النساء ١٦٥.

(٣) ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى﴾

(طه ١٣٤).

فإن ذلك مما لا تستقل به عقول البشر، ولا تفى أعمارهم بإدراكه بالتجربة لو اشتغلت به عقولهم.

ومنها: تعريف الأحكام الطبية كقوى الأدوية والأغذية وخواصها ومنافعها، ومضارها، إذ الأعمار لا تفى بمعرفة ذلك بالتجربة، كما قال أبقراط «العمر قصير، والصناعة طويلة، وللتجربة خطر، والقضاء عسير».

قلت: ومنها: ما أجرى الله - سبحانه - على أيديهم من البركات من جلب المصالح ودرء المفاسد، والدعاء لهم، كإبراء المرضى، ودعاء موسى لقومه، برفع العذاب عنهم مراراً، ورد النبي ﷺ عين قتادة بن النعمان عليه. وأشباه ذلك.

قال: وأما منفعة النبوة: فكما قال «أبو حامد» فى رسالة التوفيق: فى ثلاثة أشياء.

أحدها: إصلاح الأخلاق النفسية كالعدل والعفة والصدق والنجدة والحلم والصبر والرحمة فى مواضعها، والتزام حسننها، واجتناب سيئها كأضداد ذلك فإنه لا غناء للعاقل فى معاشه عن ذلك:

الثانى: حفظ حقوق الناس من دم ومال وعرض ونحوه، ورفع المظالم من بينهم، وإلا هلك العالم، واختل نظامه.

الثالث: نجاة النفس من الهلكة فى الدار الآخرة بمعرفة الخالق - سبحانه - وطاعته ولا سبيل إلى معرفة ذلك بمجرد الفلاسفة بدون النبوة. ومن ادعى ذلك فدعواه مجردة عن دليل الحق. إذ الفلاسفة مختلفون فى الآراء كغيرهم فمتابعة بعضهم دون بعض ترجيح بلا مرجح.

قلت: هذا كلام صحيح، وهو من جملة فوائد النبوة، وضرورة الناس إليها، المذكورة فى الفصل قبله. وقد جاء محمد ﷺ من ذلك بأفضل مما جاء به كل من سبقه. يعرف ذلك بالنظر - بلا خلاف - البصراء فى دين الإسلام، وقوانينه الأصلية والفرعية.

قال: «إذ قد فرغنا مما ذكرناه. فنبين: ما النبى؟ وما شروطه؟ فنقول النبى: هو الذى يعطى الروحى من عند الله على الصفة المذكورة فى حد النبوة».

قلت: هذا مسلم.

قال: «وأما شروطه فأربعة نسوقها بعد توطئة وتمهيد لذلك».

وحاصل التمهيد الذى ذكره: أن من تردد فى شئ فإنه لا يقف على حقيقته إلا بالنظر فكذلك النبى إنما يعرف صدقه من كذبه بوجود الشروط الأربعة فيه.

أولها: الصدق.

وثانيها: طهارة النفس ونزاهتها عن الفواحش، لأن النبي من عند الله، فوجب أن يكون على صفته في الصدق والطهارة والنزاهة.

قلت: هذا كلام صحيح. بل طهارة النفس وتركيتها واجب على كل أحد لكن منهم من يحصل له ذلك، ومنهم من يحرمه. أما الأنبياء فهو لازم فيهم لأنهم أماء الله على خلقه ووجهه، صيانة له.

قال: «وقد تكلم في هذا الموطن - يعنى موطن الطهارة، وهى الشرط الثانى - «موسى ابن عبيد الله» الفيلسوف. فى فصل «النبوة» فى كتابة المسمى «دلالة الحائرين» فقال: امتحان النبى الصادق، هو اعتبار كماله، وتعقب أفعاله، وتأمل سيرته. وأكبر علاماته: إطراح اللذات البدنية، والتهاون بها فإن ذلك من شأن أهل العلم، فضلاً عن الأنبياء. وخاصة الحاسة التى هى عار علينا، كما ذكر «أرسطو» ولا سيما قذارة النكاح منها. ولذلك فضح الله بها كل مدع، ليتبين الحق، ولا يضلوا، ولا يغلطوا.

ثم ذكر قصة رجلين ادعى النبوة، وانهمكا فى حساسية لذة الجماع، حتى زنيا، فافتضحا، وأحرقهما ملك بابل. كما ذكر إرمياء النبى - فى الباب التاسع والعشرين^(١).

قلت: شرع العليج يدس الدسائس، ويقدم المقدمات الردية؛ ليستتج منها النتائج الخبيثة، ومثلى لا يغالط فى الحساب.

فأقول: أما قول الفيلسوف: «امتحان النبى الصادق باعتبار كماله، وتعقب أفعاله. وتأمل سيرته، فهذا صحيح. ومن تأمل من نبينا محمد ﷺ تأمل منصف، لم يجد مقالاً، فإنه كان على الغاية فى العدل والزهد والورع والتواضع. يعرف ذلك بالنظر فى سيرته المنقولة عنه، ولسنا بصدد بيان ذلك مفصلاً، إذ فيه كتب مصنفه من جيدها كتاب «رياض الصالحين» للنواوى.

وأما إطراحه اللذات البدنية، سوى النكاح - فكان فى الغاية منه، فإنه لم ينقل عنه أنه أكل مرفقاً، ولا على أسكرجة، ولا نام على فراش وطئ. وكان يقول: «مالى وللدنيا. إنما أنا والدنيا كراكب نام تحت شجرة. ثم قام وتركها».

(١) قصة الرجلين ليست فى الباب (الاصحاح) التاسع والعشرين من سفر إرمياء، بل فى سفر من الاسفار المحذوفة من التوراة العبرانية، وهو تنمة سفر دانيال. وإرمياء هو نفسه يرميا.

وأما قوله: «الحاسة التي هي عار علينا، كما ذكر «أرسطو» ولا سيما قذارة النكاح منها. فنقول أولاً لهذا المصنف النصراني: أنت قد قدمت في فوائد النبوة: أن مقاصدها، لا تحصل بمجرد الفلسفة. فكيف جعلت قول الفلاسفة كموسى بن عبيد الله وأرسطو حجة في تقييح حاسة النكاح؟ هذا تهافت لا يسمع، ثم نقول لهذا الفيلسوف: حاسة النكاح عار، على من؟ عليك؟ أو على الأنبياء ومن تابعهم؟ إن قلت: عليك قلنا عندك أو عندهم؟ إن قلت: عندك. فأنت لا عند لك: بل أنت من أعداء أهل الشرائع. ومن أول عداوتك لهم وطعنك عليهم، تقيحك عليهم شيئاً، أجمعوا على جوازه، منذ أهبط آدم إلى الآن، وأنت قد اعترفت بصحة نبوتهم وعقولهم. فأحد الأمرين لازم. إما فساد عقلك في إنكارك عليهم التشاغل بالنكاح، أو فساد عقلك في اعترافك بصحة نبوتهم، وكمال عقولهم.

ويقال كأرسطو: ألسنت القائل أنفاً: إن حال عقولنا عند النظر إلى التآذي كحالة الخفافيش عند النظر إلى الشمس. فمن أين لك: أن عقلك لم يقصر عن إدراك حكمة الباري - سبحانه - في إباحة النكاح للأنبياء - عليهم السلام -؟ وهل هذا إلا تهافت؟.

وإن قلت: عند الأنبياء، فهذا كذب عليهم. فإن الأنبياء أجمعوا على حسنه وحكمة الله فيه، من تكثير العباد والعباد وعمارة الأرض، ودوام العالم، وبقاء النوع الإنساني، الذي أجمعت الحكماء على أنه خلاصة الوجود وتنوع أنواعه، وإن قلت على الأنبياء - عليهم السلام - فأنت قد اعترفت بكمالهم! والإقدام على العار، يناقض الكمال، فهذا تهافت منك بكل حال.

وأما ما ذكر من قذارة النكاح:

لا نسلم أن فيه قذارة بل فيه مصالح.

منها: سرور النفس به، وانشراحها للعبادة، ولعل بدونه لا ينشرح لذلك.

ومنها: تحصين الفرج عن الزنا المحرم، بإجماع أهل الملل والعقول.

ومنها: تحليل فضلات البدن المحتقنة فيه، وإنعاش الحار الغريزي به، فيخف بذلك البدن وينشط. ولهذا بعض الناس يمرض بتركه ويكثر في بدنه الجراحات والدمامل ونحوها.

ومنها: أن يحسن الخلق، ويسيطر بشرة الوجه.

وقد قص «جالينوس» على أن سبب سوء خلق الخصيان، وتعبيس وجوههم وانتهازهم لمن كلمهم: بترك الجماع، لاحتباس الماء، وتعفنه في أبدانهم ولئن سلمنا أن فيه قذارة فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن قذارته شرعية أو طبيعية؟ إن قلت: شرعية. فهو ممنوع. فإن الذى يصلح أن يضاف إليه الاستقذار فى الجماع هو: المنى، والمذى، ورطوبة فرج المرأة. وهذه الأشياء طاهرة عند كثير من أهل الشرع.

ومن قال بنجاستهما منهم عفى عن يسيرها دفعاً للحرج والمشقة. فأما مخرج البول والغائط فلا وطء فيه والحيض يحرم الوطء فى زمنه. فأين القذارة إذن فى الجماع؟

وإن قلت: طبيعية لم يلزم من ذلك وجوب اجتنابها عقلاً، ولا شرعاً، لأن هذه الأشياء كالבصاق، وبلغم المعدة والرأس والمخاط وعرق الحمى. بل مطلق العرق. فإن هذه كلها فضلات تحللها الحرارة من البدن، وهى تورثه خفة ونشاطاً وصحة، ومعتمد العلاج الطبى بتنقية البدن من المواد التى ليس من شأنها أن تكون فيه.

الثانى: سلمنا أن فيه قذارة بكل حال. لكن مفسدة تلك القذارة مغمورة بما فيه من المصالح العظيمة الدنيوية والأخروية. والعقول الصحيحة لا ترجح إعدام مفسدة واحدة حقيقة. خصوصاً. وقد باشرها الأنبياء والصديقون أجمعون، إلا من شذ منهم على وجود مصالح كثيرة جملة النفع.

ثم أين قذارة الجماع من قذارة الغائط؟ الذى يتعبد مخايس النصارى ببقائه على أبدانهم، حتى تغالى فيه النصارى، فجعلوا يتهادونه ويتركون ويستسقون به من الأمراض، بناء منهم على فهمهم الفاسد لكلام المسيح فى الفصل الثامن والعشرين من إنجيل متى حيث يقول: «ليس النجس ما دخل الفم ثم خرج مستحيلاً من المخرج. إنما النجس ما خرج من الفم من الكلام السيئ، لأنه يدل على نجاسة القلب»^(١) هذا معنى كلامه.

ومن أنكر من النصارى أنهم يتعبدون ببقاء العذرة على أبدانهم فهو مستخف منكر لما يعلم - كما ينكر بعض فقهاء المسلمين تجويز الوطء فى الدبر - وهو منصوص فى كتبهم وعن أئمتهم.

وأما قوله: «ولذلك فضح الله بهما كل مدع» فنقول فى جوابه: لا نسلم أن الله فضح

(١) النص هذا فى الأصحاح الخامس عشر من إنجيل متى: «ثم دعا الجمع وقال لهم: اسمعوا وافهموا: ليس ما يدخل الفم ينجس الإنسان، بل ما يخرج من الفم هذا ينجس الإنسان... وأما ما يخرج من الفم فمن القلب يصدر، وذاك ينجس الإنسان، لأن من القلب تخرج أفكار شريرة: قتل، زنى، فسق، سرقة، شهادة زور، تجديف. هذه هى التى تنجس الإنسان. وأما الأكل بأيد غير مغسولة فلا ينجس الإنسان» (متى ١٥: ١٠ - ١١ و ١٨ - ٢٠).

المدعين بحاسة النكاح، وإنما فضحهم بدعواهم الكلام. ولو كانت حاسة النكاح تقتضى الفضيحة لافتضح بها الأنبياء كلهم، بل جميع الخلق كآدم ونوح وإبراهيم، وخصوصاً إسرائيل وداود وسليمان فإنهم كانوا كثيرى النساء والسرارى وكثرة تشاغل إبراهيم وبنيه بالجماع هو الذى أوجب كثرة نسلهم وانتشار الشعوب منهم، لأن الجماع سبب النسل، وكثرة المسبب يدل على كثرة السبب.

وبالجملة. فمن جعل حاسة النكاح عاراً. فقد ألحق العار بسائر الأنبياء والصديقين والصالحين وعباد الله أجمعين. «وإن عاراً بتلبس إبليس. هؤلاء كلهم ليس بعار: وعيرونى بذلى فى محبتها والذى عيرونى تم لى الشرف

وأما ما ذكر من قصة الرجلين الذين أحرقهما ملك بابل، فلم أجده فى الباب المذكور من كتاب إرمياء النبى، فلما كان المشار إليه يرميا النبى، وأنه غير إرمياء، وإلا فلا أعلم صحة هذا النقل، على أنه بتقدير الصحة إنما افتضح هذان الرجلان بدعواهما الكاذبة وزناهما، لا بتعاطى شهوة النكاح.

على أنى أحسب أن النقل اشتبه عليه ^(١)، وأن المراد بالرجلين هاروت وماروت. ولهما قصة عجيبة وردت بها السنة وذكرها أهل السير منهم: «ويشمة بن موسى بن الفرات» فى «قصص الأنبياء»:

وكان افتضاحهما بتقدير الله، وسببه طعن الملائكة على بنى آدم واستقلالهم أعمالهم وتعميرهم بخطاياهم وعصيانهم. فلما ابتلى الملائكة بما ابتلى به بنو آدم ساعة من نهار، استقالوا فاقبلوا، إلا هاروت وماروت زنيا فجرى لهما ما جرى ^(٢) وقد ذكرت بعض قصتهما فى «الفوائد».

(١) قلنا سابقاً: إن قصة الرجلين فى الأصحاحات الزائدة على سفر دانيال.

(٢) قد بينا فى كتابنا «السحر» و «عجاز القرآن» أن الملائكة لا تعصى الله أبداً، وأن نزول هاروت وماروت من السماء كان إشاعة من علماء اليهود، والله كذبها بقوله: «وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت» أى لم ينزل الله من شئ من السحر كما يدعى اليهود، كما نفى إشاعتهم عن كفر سليمان بقوله: «وما كفر سليمان ولكن الشياطين - أى علماء بنى إسرائيل - كفروا» وأشاع اليهود: أن هاروت وماروت علما من أراد منهم السحر، واشترطا عليه بأنهما فتنه. فنفى الله تعليم الملكين لأحد، بقوله: «وما يعلمان من أحد» وإذا ثبت أنهما لم يعلما، فهما لم يقلوا. «إنما نحن فتنه» وإذا لم يعلما ولم يقلوا إذن اليهود لا يعرفون ما يفرق بين المرء وزوجه» وعلى هذا فالقرآن ينفى السحر، ولا يشب له حقيقة، وما يحصل من الضرر عن طريق مدعى السحر فما هو إلا إيهام، وعلى هذا أيضاً يكون الحديث المثبت لسحر النبى ﷺ حديث ضعيف، كما نطق الإمام الفقيه الشيخ محمد عبده رحمه الله تعالى.

قلت: والذي أوجب لهذا النصراني تقديم هذا الكلام، وتقييح حاسة النكاح هو كونه رأى المسيح لا داعى له إليها، ورأى محمداً ﷺ شديد الداعى إلى ذلك. كما نقل عنه حيث يقول: «حبب إلى من الدنيا ثلاث: الطيب، والنساء، وجعلت قرّة عينى فى الصلاة، وأنه تزوج كثيراً وتسرى، فأراد العالج أن يجعل هذا مطعناً عليه.

ولقد تاه عن الصواب. فإن نكاح النساء هو عين الطهارة، لما فيه من تحصين الدين، والإعانة على تقوى رب العالمين، ولهذا كان محمد ﷺ إذا رأى امرأة أعجبتة دخل على بعض نسائه يقضى حاجته منها، ثم خرج. وفعل ذلك يوماً ثم خرج على أصحابه، فقال: «إن المرأة إذا أقبلت أقبل معها شيطان يزنيها فإذا رأى أحدكم امرأة فإعجبته فليأت أهله، فإن معها مثل الذى معها».

وقال: «إذا كانت لأحدكم إلى امرأته حاجة فليأتها، وإن كانت على التنور» كل ذلك محافظة على حفظ الدين، لئلا يغلب الإنسان عليه بداعى الشيطان والهوى.

كما حكى فى التوراة: أن «يهودا بن يعقوب» تعرضت له كتته - زوجة ابنه - فى الطريق فى صورة زانية، فواقعها على أن يعطيها جدياً ورهنها عليه عمامته وقضيماً كان بيده^(١).

وأن «روبيل» وطئ سرية أبيه يعقوب ونجس فراشه. ونحن لا نقول بصحة هذا ولكنه حجة على النصراني واليهود، وتحقيق ذلك وتلخيصه: أن شهوة النكاح فى الإنسان طبيعية كشهوة الأكل والشرب، وحب الغلبة والرئاسة، بل هى أشد الشهوات. ولذلك كان أكثر افتتان العالم بها، فقضاؤها وأمن عائلتها بالطريق الحلال المصطلح عليه فى النواميس الإلهية أولى فى العقل من التعرض وتركها لمعصية الرحمن وطاعة الشيطان.

وقول محمد - ﷺ: حبب إلى من دنياكم النساء، ليس ذلك لغلبة شهوته عقله، كيف ذلك وسيرته: سيرته. لمن تأملها، وثباته: ثباته. بل إنما مقصود ذلك: أن يتفرغ خاطره التفرغ الكلى لأداء الرسالة، والقيام بأعبائها - كما يتفرغ الجائع بالأكل - لأداء العبادات. وقد ورد فى السنة النبوية الصحيحة عن يوشع^(٢) بن نون. أنه لما توجه إلى بعض مغازيه، أحسها: غزاة أريحا، مدينة الجبارين - قال لقومه: «لا ينبغي رجل قد ملك بضع امرأة يريد أن يبنى بها ولما

(١) هذا مكتوب فى الأصحاح الثامن والثلاثين من سفر التكوين.

(٢) فى الترجمة الحديثة: يشوع، وروبيل فى التراجم الحديثة: راوبين.

بين ولا آخر قد بنى بيوتاً، ولم يرفع. ولا آخر قد اشترى غنماً، أو خلفات، وهو ينتظر أولادها الحديث. رواه أحمد. وأخرجاه في الصحيحين^(١).

كل ذلك مراعاة لاجتماع الخواطر في طاعة الله، وحذراً من تفرق الهمم فيها، ونظائر هذا في شريعتنا مطلوب كالنهى عن الصلاة مع مدافعة الأخيشتين، وكذلك الشبق، وكل ما يليه.

وبالجملة: فكل عبادة الله - سبحانه - ينبغي للإنسان أن لا يدخل فيها، حتى يحسم مواد اشتغال قلبه عنها ما أمكن، ومن هذا، أو قريباً منه قوله ﷺ: «لا يقضى القاضى وهو غضبان» لأن القضاء عبادة، والغضب يشغل عنه. وكذلك كل ما فى معنى الغضب من مرض أو حر أو برد أو شبق ونحو ذلك فلهذا كان عليه السلام يحب الطيب لا ليلتذ به فى نفسه، بل إكراماً للملائكة الذين معه خصوصاً جبريل صاحب الوحي. ولهذا كان يبغض الثوم والبصل، وكل ذى ريح كريهة، وقال لأصحابه: «إني أناجى من لا تناجون. وإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم».

وأما المسيح فلعله فى ترك النكاح، كان عنيماً، أو لكونه كان لا من ذكر» أو لكونه ملكاً ظهر فى صورة آدمى، فغلبت عليه صفة الملائكة. كما قال الله - سبحانه - ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾^(٢) الآية أو لكونه كان هو الله أو ابنه على رأى النصارى الساقط - تعالى الله عما يقولون.

ونحن نقول: إن المسيح لو تأسى بسائر الأنبياء فى النكاح والنسل، وتكثير العباد والعباد كان ذلك أكمل له. فالذى يحتج علينا فى حاسة النكاح بترك المسيح له، نحتج عليه فى فضيلته بفعل جميع الأنبياء له وليس المسيح ﷺ بخير من جميع الأنبياء، إلا على هذين النصارى فى أنه: الله^(٣)، أو ابن الله، وذلك ممنوع عند كل عامل، بل هو عبد الله ورسوله، وسيأتى تمام الكلام على هذا الشرط عند ذكر تفاصيله.

(١) الحديث هذا بالمعنى فى التوراة. يقول موسى عليه السلام كما هو مكتوب «إذا خرجت للحرب على عدوك ورأيت خيلاً ومراكب قوم أكثر منك فلا تخف منهم.. ثم يخاطب العرفاء الشعب قائلين: من هو الرجل الذى بنى بيتاً جديداً ولم يدشنه. ليذهب ويرجع إلى بيته لتلا يموت فى الحرب فيدشنه رجل آخر، ومن هو الرجل الذى غرس كرماً، ولم يستكره. ليذهب ويرجع إلى بيته لتلا يموت فى الحرب فيستكره رجل آخر، ومن هو الرجل الذى خطب امرأة ولم يأخذها. ليذهب ويرجع إلى بيته لتلا يموت فى الحرب فيأخذها رجل آخر» (تثنية ٢٠: ١ إلخ).

(٢) الأنعام: ٩.

(٣) جميع النصارى يعترفون - كذباً - أن المسيح ابن الله، لأن كل إسرائيل عندهم ابن الله، ولأن داود عليه السلام فى المزمور الثانى تنبأ عن النبى المتظر بلقب ابن الله، على معنى القرب من الله مثل «الفقراء عيال الله» =

قال: «الشرط الثالث، يعنى من شروط النبى: إظهار المعجز للناس، ويقع الفرق بين الصادق والكاذب».

قلت: هذا كلام صحيح:

قال: «والمعجز فعل ما ليس فى قوة الإنسان أنه يفعله بحسب المجرى الطبيعى».

قلت: هذا جيد فى تعريف المعجز، لكن للمتكلمين فيه عبارة أخرى أحق من هذه وهو قولهم: المعجز هو الأمر الممكن الخارق للعادة، المقرون بالتحدى، الخالى عن المعارض. فالأمر: جنس للمعجز وغيره. والممكن: فصل له عن الممتنع، إذ الممتنع لا يوجد. والخارق للعادة يفصله عن الأمور العادية كطلوع الشمس ووقوع المطر وركوب الفرس ونحوها. فإن المستند فى دعوى النبوة إليها لا يثبت له شئ والمقرون بالتحدى: احتراز ممن يدعى أنه معجز من قبله، دليل على صدقه. وهو كما يقول إنسان اليوم: إن قلب موسى عصاه حية، دليل على صدقى فى دعوى النبوة. فإن ذلك لا ينفعه، لأن معجزه ليس مقارنا لتحديه، والخالى عن المعارض: احتراز من الشعبذة والنيرنجات فإنها تعارض بمثلها، فإذا ظهر على يد شخص هذا الأمر بهذه الشروط كان معجزاً، وكان الشخص نبياً.

قال: «الشرط الرابع: أن يكون الدين بشرعه موافقاً للدين الطبيعى، وهو نوعان:

أحدهما: عام لجميع الأمم، لا يختص بأمة دون أمة، كبر الوالدين، وصلة الرحم والإحسان إلى المحسن، والتجاوز عن المسيء، وبالجملية: جلب المصالح ودرء المفاسد والتحلى بالفضائل، والتخلى عن الرذائل.

والثانى: يختص بأمة دون أمة كتحریم لحم الخنزير عند غير النصارى وتحريم ذبح الحيوان عند البراهمة.

هذا حاصل ما ذكره فى هذا الشرط.

قلت: هذا شرط متفق على حسنه عقلاً وشرعاً، وهو عام الوجود فى دين الإسلام على ما ذكرنا جملة منه فى شرح «الأداب الشرعية» لكن لا يلزم أن يأتى النبى به على هذه الصفة، وأشرطه فلسفة صدقه بل الله سبحانه أن يتعبد خلقه بما شاء، سواء كان ذلك مصلحة لهم أو لا. بناء على أصلنا فى أن رعاية الأصلح للخلق لا يجب على الله سبحانه - وإنما فعل ذلك حيث فعله بهم، تفضلاً، لا وجوباً.

الأغنياء وكلاء الله فطبقوا النبوة هذه على عيسى عليه السلام أما عن أن عيسى هو الله تعالى. فهذا هو مذهب الأرثوذكس (اليعاقية) وأما أنه إله مستقل بذاته من آلهة ثلاثة. فهذا هو مذهب الكاثوليك (الملكانية) وقد حكم الله عليهم بالكفر فى قوله: «لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ» (المائدة ٧٢) وفى قوله: «لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ» (المائدة ٧٣).

الشرط الأول الصدق

قال: «وإذ قد فرغنا من الكلام فى النبوة والنبي، وشروطه التى يجب امتحانه بها بحيث إن وجدت فيه صدق، وإن اختلت فيه أو بعضها كذب. فلنا وجدنا الرجل المسمى: محمد بن الله ابن عبد المطلب. أدعى النبوة فى أمة من العرب، والتمس منه الشرط الأول، وهو الصدق. فوجدنا ما جاء به يشتمل على صفتين: صادق وكاذب - كما سنبين -.

قلت: هذه دعوى مجردة عن حجة، فإذا ذكر الحجة قوبلت بحسب ما ينبغى.

قال: «وليس كون الصدق بحال كذب المتكلم موجباً لحسن الظن به، بل خلط الصدق مع الكذب أبلغ فى الحيلة، وأنفذ فى المكيدة. ولهذا يقال: ما من تعليم كاذب إلا ومازجه شئ من الحق ليلتبس الباطل به، وتكون الخدعة أخفى فيه، والحيلة فى التصديق أقوى^(١).

قلت: هذا كلام صحيح. وهو من محاسن الكلم لا ينازع فيه عاقل، بل النزاع فى أن ما أتى به محمد - ﷺ - يشتمل على الكذب.

(١) قول النصرانى هذا: هو ما فعله اليهود والنصارى فى دين الإسلام، لقد تظاهر بعضهم بالإسلام وحاكوا المؤمرات ضده.. وانضم بعضهم إلى صفوف الخوارج فى محاربة على رضى الله عنه.

القسم الأول من شرط الصدق تصديق النصارى لآيات قرآنية

قال: «فلنورد أقاويل هذا الإنسان من صدق وغيره.

فقسم الصدق. قوله في سورة الصمد: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١).

قلت: لا شك أن هذا الكلام حق في نفسه، لكن إخبار هذا المصنف بصدق هذا الكلام عنده، إما جهل بحقيقة التوحيد، أو ستر لعوار دينه الثالوثي، وتحلية لجيده العاطل منه به، وإلا فأين قوله: «الله أحد» من قولهم: «الآب، والابن، والروح القدس، إله واحد» ودعواهم التوحيد مع هذا التصريح^(٢): كلام في الريح، لا يعقل ولا يتحصل، كما قد حققت بطلانه في «التعليق على الإنجيل».

قال: وقوله في سورة يونس: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾^(٣) وفي سورة آل عمران: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾^(٤) الآية. وقوله في سورة الأنعام: ﴿لَا مُبْدَل لِكَلِمَاتِهِ﴾^(٥) - يعني كلمات الله، وهي التوراة والإنجيل - وفي سورة الحجر: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٦) والذكر: هو التوراة والإنجيل. ويشهد لذلك قوله في سورة الأنبياء: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٧).

فبين بهذا: أن كلمات الله غير مبدلة.

قلت: هذه الآيات كلها حق وصدق. ولكن أخطأ هذا الخصم إيرادها في مواضع:

(١) الصمد.

(٢) انظر كتابنا أقانيم النصارى نشر دار الأنصار بمصر.

(٣) يونس: ٣.

(٤) آل عمران: ٤٢.

(٥) الأنعام ١١٥ والآية ٣٤ والمعنى «لا مبدل» لا مغير لكلمات الله عز وجل من وعده بالنصر على من خالفه (تفسير الطبري نقلا عن مصحف الشروق).

(٦) الحجر: ٩.

(٧) الأنبياء ٧ «فاسألوا أهل الذكر» قيل. أهل القرآن. وقيل أهل التوراة والإنجيل (تفسير الطبري نقلا عن مصحف الشروق بمصر).

منها: أنه حصر ما جاء به محمد من الصدق فيها، والقرآن مملوء من الحكم والاختبار التي يعلم بالضرورة صدقها. وإنما هذا رجل معاند، يريد أن ينفي التهمة عن نفسه، بإيهام العدل في إيراد ما يعتقد صدقاً وكذباً. وعناده: يأبى عليه إلا إظهار التعصب والجور. فذكر خمس آيات، حصر الصدق فيها، وهي مما يعتمد عليها وتنفعه في عناده وشرع في ذكر ما يعتقد كذباً، فملاً منه الكتاب. ويأبى الله إلا ظهور الحق واستعلانه وخمول الباطل وإذعانه.

ومنها: قوله: «لا مبدل لكلماته» وهم منها في موضعين.

أحدهما: أنه ذكر الكلمات المضافة إلى الضمير، فاحتاج أن يفسره بالله تعالى، وقد كان يستغنى عن ذلك بإيراد الآية في أول السورة المذكورة، وهي قوله: «وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِّ الْمُرْسَلِينَ»^(١) فإن الكلمات فيها مضافة إلى الله - سبحانه - لا إلى ضميره المحتاج إلى تفسيرين.

وهذا لا يقدح في صحة ما احتج به، لكن بما ذكرناه أظهر، فعدوله عنه مشعر بالضعف وقصور النظر.

الموضع الثاني: أنه فسر كلمات الله بالتوراة والإنجيل ليثبت علينا بكتابنا أنها حجة لازمة لنا، وهيئات من دون المراد مواع.

والذي يدل على أنه ليس المراد بالكلمات هنا التوراة والإنجيل: هو أن هذه الآية في سورة الأنعام. وسورة الأنعام كلها جدال ومناظرة لعباد الأوثان الذين ينكرون البعث. ولا تعرض فيها لأهل الكتاب إلا بطريق الاستشهاد بهم، كقوله: «وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ»^(٢) وليس المراد بأهل الكتاب: الموجودين بل الأوائل المعاصرين لزمن النبوة، أو بطريق عموم خطاب عنهم لهم لا بالقصد، وإذا عرف هذا فالله سبحانه يقول قبل هذه الآية: «أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْماً وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً»^(٣).

والخطاب لكفار العرب، والكتاب الذي أنزل إليهم هو القرآن، وهو المراد بالكلمات. قاله قتادة والطبري. قال الله سبحانه «وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ»^(٤)

(١) الأنعام ٣٤ والآية ١١٥.

(٢) الأنعام ١١٤ والآية قبلها ٢٠ وفي تفسير القرطبي «والذين آتيناهم الكتاب يريد اليهود والنصارى» وقيل: من

أسلم منهم.

(٣) الأنعام ١١٤.

(٤) الأنعام ١١٤.

وهذا استشهاد بأهل الكتاب الموجودين حينئذ من أسلم منهم كعبد الله بن سلام وغيره، أو جميع أهل^(١) الكتاب، ولكن يكتم ذلك منهم من يكتمه عناداً.

ولو كانت هي التوراة والإنجيل لكان الكتاب المذكور هو التوراة والإنجيل، ولم يكن به حاجة إلى أن يستشهد أهل الكتاب على صحته، لأن التوراة والإنجيل المنزلين على موسى وعيسى، لم ينزع فيها أحد حتى يستشهد لهما.

وأيضاً: لو كان كذلك لم تصح شهادة أهل الكتاب لكتابهم لموضع التهمة.

ثم قال: «وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ»^(٢)، وهي الكتاب الذي أنزل مفصلاً، وهو القرآن. إذ لا معنى لقول القائل: وهو الذي أنزل إليكم القرآن مفصلاً، وتمت التوراة والإنجيل، ولا مبدل للتوراة والإنجيل، لأن المخاطبين بهذا الخطاب هم كفار العرب، ومحمد - عليه السلام - لم يكن يدعوهم إلى التوراة والإنجيل حتى يثنى لهم عليهما. وإنما كان يدعوهم إلى القرآن فثبت بهذا أن المراد بقوله «لا مبدل لكلماته» هو القرآن.

وفى ما يرجع إليه نفى للتبديل قولان:

أحدهما: معناه، ومتعلقه من أخبار وحكم ووعد ووعد، أى أن ما أخبر الله فى القرآن من خبر، أو حكم به من حكم، أو وعد من ثواب، أو أوعد من عقاب لا يستطيع أحد تبديله ولا بيان فساد.

والثانى: أنه لفظه، أى لا يقدر أحد أن يزيد فيه ولا ينقص، لأن الله - سبحانه - ألهم المسلمين حفظه حرفاً فحرفاً، فلا يدخله الزيادة والنقص كما دخل التوراة والإنجيل على ما قد شاهدته أنا بنفسى فى الكتابين من التناقض والاختلاف وأثبتته فى تعليقى على الكتابين:

ثم إن هذا المصنف جعل عمدته فى كتابه تفسير ابن عطية. فما باله لم يذكر ما قال ابن

(١) هذا هو الصواب لأن أهل الكتاب المعاصرين لمحمد ﷺ وغير المعاصرين إلى يوم القيامة يعلمون أن القرآن حق - أعنى العلماء لا الأميين الذين لا يعلمون إلا أمانى - والصواب فى «كلمة ربك» تعنى خبر الله لأتبياء بنى إسرائيل أن محمداً ﷺ سيظهر قد تحقق فى حينه.. ومعنى «كلماته» أى كل أخباره تتحقق، فلماذا تنكرون خبر محمد وحده؟

(٢) الأنعام ١١٥ وفى الطبرى كلمة ربك أى القرآن (نقلا عن مصحف الشروق) وفى تفسير القرطبي «وتمت كلمات ربك» قراءة أهل الكوفة بالتوحيد - أو كلمة. والباقون بالجمع - أى كلمات - قال ابن عباس: مواعيد ربك فلا مغير لها. والكلمات ترجع إلى العبارات أو إلى المتعلقات من الوعد والوعد وغيرها. قال قتادة الكلمات هي القرآن لا مبدل له، لا يزيد فيه المفترون ولا ينقصون^{أ هـ}. والصحيح أن الكلمات ترجع إلى المتعلقات من الوعد والوعد وغيرهما.

عطية فى تفسير قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾؟ لكنه رآه فحاد عنه. ولعمري إنه معذور فى ذلك. فإن كتب المسلمين ليست عنده حجة. وإنما يذكر منها ما يذكر احتجاجاً عليهم وإلزاماً لهم ورمياً لهم بسهامهم كما نحتج نحن عليهم بالتوراة والإنجيل على هذا الوجه، ولا نعتقد صحة ما فيها.

ومنها: قوله إن «الذكر» فى قوله «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» هو التوراة والإنجيل.

وليس كذلك بل هو القرآن بإجماع مفسرى القرآن ^(١) ذكر عبد الرازق فى تفسيره عن معمر، عن قتادة وثابت البناني فى قوله: «وإنا له لحافظون» قال: «حفظه الله من أن يزيد فيه الشيطان باطلاً أو يبطل منه حقاً».

قلت: ونظيره قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ ^(٢) والمعنى واحد. أما احتجاجه على ذلك بقوله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ^(٣) فلا حجة فيه، لأن قبل ذلك قوله سبحانه: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ﴾ ^(٤) مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ. يعنى القرآن بلا خاف ولا شك «إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ» يعنى كفار العرب «لَاهِيَةً قُلُوبِهِمْ وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا» وهم الكفار «هل هذا - يعنى محمداً - إلا بشر مثلكم» أى فليس بأولى بالرسالة منكم. كما قال قوم نوح له: ﴿مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا﴾ ^(٥) وقول قوم صالح: ﴿أَبَشْرًا مِثْلًا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ﴾ ^(٥)؟ ثم قالوا «أَفَتَاتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ»؟ فأجابهم الله تعالى عن هذا بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ﴾ ^(٦) أى أن الرسل الذين كانوا قبلك بشراً وقد اعترف هؤلاء الكفار برسالتهم. فما وجه إنكارهم لرسالتك مع كونك بشراً؟ ثم قال ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ يعنى أهل التوراة؛ هل كان المرسلون إلا رجالاً يوحي إليهم؟

فالذكر أصح المراد ها هنا غير الذكر المراد فى سورة الحجر، وهو الذكر المحفوظ.

(١) فى القرطبي قال قتادة وثابت البناني: حفظه الله من أن تزيد فيه الشياطين باطلاً، أى تنقص منه حقاً.

(٢) فصلت: ٤٢ (٣) الأنبياء: ٧.

(٤) هود: ٢٧ (٥) القمر: ٢٤.

(٦) الأنبياء ٧ والأنبياء ٣ وفى الطبري أهل الذكر: قيل أهل القرآن وقيل أهل التوراة والإنجيل، والأصح فى سورة الأنبياء أن أهل الذكر هم أهل الكتاب كما قال المؤلف رحمه الله.

فإن لفظ الذكر ورد في القرآن على وجوه:

منها: القرآن والتوراة كالموضوعين المذكورين.

ومنها: الرسول، كقوله: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ (١) رُسُولًا (١) على ما قيل فيه.

ومنها: الشرف، كقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ (٢) أى شرف. فلفظ «الذكر» مطلق على هذه المعانى بالاشتراك أو التواطؤ. أو بالحقيقة والمجاز. وبكل تقدير فلا يصح استدلاله على أن الذكر المحفوظ هو الذكر المبدلة (٣) أهله. ويبين ذلك بتقرير استدلاله على وجه صناعي هكذا: الله - سبحانه - حفظ الذكر، والذكر هو التوراة. فالله حفظ التوراة، لكن المقدمة الأولى مهملة، وشروطها فى الإنتاج أن تكون كلية، هكذا: الله حفظ كل ذكر. والتوراة ذكر. لكن ليس التقدير هذا، وحيث يدخل التفصيل فى المقدمة الأولى. فيقال: ما تعنى بالذكر المحفوظ؟ التوراة أو القرآن؟ الأول ممنوع. والثانى: مسلم، لكنه لا يفيد، لأن الحد الأوسط فى الشكل مختلف فمحمول الأولى غير موضوع الثانية.

قوله: «فتبين بذلك أن كلمات الله غير مبدلة».

قلنا: هذا صحيح لكن قد بينا أن المراد بكلمات الله ليست التوراة والإنجيل التى بأيديكم بل هى القرآن. ولئن سلمنا أنها التوراة والإنجيل، بل وكل كلام الله غير مبدل، إلا أن ما بأيديكم ليس هو التوراة والإنجيل المراد من ها هنا، المتزلزين على موسى وعيسى، بل كلمات الله التى هى كلماته. لا يدخلها التبديل فى خبر ولا حكم ولا وعد ولا وعيد، وما بأيديكم من ذلك تواريخ وسير مبدل محرف متناقض، علمنا تناقضه بالعيان والمباشرة (٤).

(١) الطلاق: ١٠ - ١١.

(٢) الزخرف: ٤٤.

(٣) يقصد أن اليهود والنصارى بدلوا التوراة والإنجيل.

(٤) لأن التوراة كتبها عزرا فى بابل بعد سنة ٥٨٦ ف. م. والإنجيل عدله النصارى بعد مجمع نيقية سنة

القسم الثانى من شروط الصدق أولاً: تكذيب النصارى لآيات قرآنية

قال: القسم الثانى من قوله - يعنى مما زعم أنه كذب من أخبار محمد ﷺ - فمن ذلك قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا إِلَى قَوْلِهِ : وَإِنِّى سَمِيَّتُهَا مَرْيَمَ ۚ﴾ (١) وقوله فى التحريم: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِى أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ۚ﴾ (٢) وقوله فى سورة مريم: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ امْرَأَ سَوْءٍ﴾ (٣).

قال: «ثبت بهذا كله: أن مريم أم المسيح هى بنت عمران أخت موسى وهرون».

قال: «واسم أبى مريم أم المسيح: يعقيم. وأمها: حنة. وبين مريم هذه، وعمران أبى موسى ألف وخمسمائة سنة» (٤).

قال: «وعذرا له فى هذه الغلطة، فإن الناقل، إما جاهل وإما قاصد إيقاعه فى الغلط».

قلت: يشير هذا الخصم إلى أن محمداً - ﷺ - كان يلقي أساطير الأولين ثم ينظمها بعبارة، والملقن له إما جاهل بالنقل، أو قاصد تغليطه.

قلت: وللعذر أن يقول ما شاء، وإنما يثبت ما قامت عليه الحجة. وهذا سؤال قد كفانا جوابه صاحب الشريعة ﷺ فروى المغيرة بن شعبه قال: بعثنى رسول الله ﷺ إلى نجران. فقالوا: ألستم تقرؤون «يا أخت هارون» وقد كان بين عيسى وموسى ما كان؟ فلم أدر ما

(١) آل عمران: ٣٥ - ٣٦.

(٢) التحريم: ١٢.

(٣) مريم ٢٨ وفى تفسير القرطبي: قيل: إن مريم من ولد هرون أخى موسى فنسبت إليه بالاخوة لأنها من ولده، كما يقال للتيمى: يا أخا تميم، والعربى يا أخا العرب. وفى تفسير الكشاف نقلا عن القرطبي: قال السدى: إنها كانت من نسل هرون، وهذا كما نقول للرجل من قبيلة: يا أخا فلان. ومنه قوله عليه السلام: «إن أخا صداة قد أذن، فمن أذن فهو يقيم» أهد وهذا هو الرأى الصحيح.

(٤) فى كتب النصارى أن اسم أبى مريم «يهو ياقيم»، والقرآن يقصد من «امراه عمران»: واحدة من ذرية عمران أبى هرون وموسى، أى أن أم مريم منتسبة إلى ذرية عمران لا أن عمران أباهما المباشر. وقد وضحنا هذا فى كتابنا: يوحنا المعمدان بين الإسلام والنصرانية. كما وضحنا فية نسبة مريم إلى هارون النبى بأنها من نسله، خلافا لادعاء النصارى أنها من نسل داود عليه السلام، وبين موسى وعيسى ألف وخمسمائة وواحد وسبعون عاماً بحساب النصارى. وليس هذا الحساب صحيح فى نظرنا. فالمدلة أطول.

أجيبهم، ورجعت إلى رسول الله فأخبرته. فقال: «ألا أخبرتهم أنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم» رواه مسلم والترمذى وقال حديث حسن صحيح (١).

قلت: ومعنى هذا الحديث ما ذكره عبد الرزاق فى تفسيره. قال: أخبرنا معمر عن قتادة فى قوله «يا أخت هارون» قال: كان رجلاً صالحاً فى بنى إسرائيل يسمى هارون فشبهوها به. فقالوا: يا شبيهة هارون فى الصلاح. فتحقيق معنى الحديث أن هارون هذا سُمى باسم هارون أخى موسى تبركاً.

وحينئذ يفسد استدلال هذا الخصم ويكون الحد الأوسط فى نظمه وهو هارون مختلفاً، كما تقدم فى استدلاله على أن الذكر المحفوظ هو التوراة.

وأما قوله: إن اسم أبى مريم: «يعقيم» فجوابه من وجهين.

أحدهما: أن هذا لم أعلمه ولا رأيت أحداً ذكره ممن أثق به من علماء المسلمين. وعلماء اليهود والنصارى غير مأمونين عندنا، ولا وثوق لنا بما عندهم على ما سبق فى مقدمات الكتاب. ومعنا شئ نحن معتقدون فيه، واثقون به، وهو القرآن المتضمن أن اسم أبيها عمران. ويكون ذلك من أسماء الأعلام المشتركة مثل هارون وهارون وفرعون وفرعون، وزيد وزيد، وعمرو وعمرو فلا نعدل عنه إلى غيره، ولا سبيل لهم إلى إقامة الحجة القاطعة التى تضطر إلى تسليمها علينا، وإن أمكنهم ذلك وفعلوه قبلناه منهم، فإنه لا غرض لنا فى العناد بل الحق حيث كان متبع.

الوجه الثانى: أن هذا اختلاف فى الأسماء، لا فى المسميات فجاز أن يكون عمران تعريب يعقيم، فإن العربية تصرفت فى الألفاظ الأعجمية فعربت بها كما سمت العرب المسيح: عيسى، واسمه فى الإنجيل: يسوع فعكسوه من آخره وقلبوا الواو ياء. وكان أصل موسى موشا بالشين

(١) الحديث موضوع لتحريف الكلم عن مواضعه ويجب على العلماء الذين يفسرون القرآن بالمأثور أن يراجعوا أنفسهم فإن مريم من نسل هرون أخى موسى - عليه السلام - حقيقة كما جاء فى التفسير عن السدى وغيره. وقد حقق الإمام ابن حزم فى كتابه الفصل نسبها إلى هارون. وفى إظهار الحق لرحمت الله الهنذى نسبها إلى هارون. يقول ابن حزم: «وفى أول إنجيل لوقا الذى هو تاريخه المؤلف فى أخبار المسيح قال لوقا: «كان بعد هردوس، وإلى بلد يهودا، كوهن يدعى زكريا من دولة ألبا؛ وزوجه من بنات هارون، تسمى إيشاب، ثم ذكر كلاماً فيه مجئ جبرائيل الملك عليه السلام - إلى مريم - عليها السلام - أم المسيح ﷺ وأنه قال لها فى جملة كلام كثير: «وقد جلت الشبابت قريبتك على قدمها وعقرها» فأخبر أن الشبابت هارونية، وأنها قرية لمريم، فعلى هذا فمريم أيضاً هارونية» إلخ (ص ٥٦ - ٥٧ ج ٢) الفصل فى الملل والأهواء والنحل).

المعجزة، يعنى الماء والشجر، لأن آل فرعون التقطوه من بين ماء وشجر حين ألقت أمه فى اليم وهو هو الماء والشجر.

وكما سموا «حران» هذه المدينة التى بين الشام وبلاد الجزيرة باسم هاران أخى إبراهيم، وهو أبو لوط، لأنه براها. فعربوها، فقالوا: حران.

أو لعل عمران اسم ويعقيم لقب، فكل هذا محتمل، فلا يقدح مثله فى صاحب ناموس عظيم غلب ناموسه على ناموس المسيح^(١) والكليم.

* * *

قال: «ومن ذلك قوله فى سياق تبشير الملائكة لزكريا يوحى «قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا»^(٢) قال: «وهذا باطل، لأن سكوت زكريا كان أزيد من تسعة أشهر، وذلك من الوقت الذى بشرته إلى أن وضع، وإن كان على جهة التأديب والعقاب، يعنى على مراجعته الملك، وكونه لم يثق بأول كلامه، لا على جهة الآية»، وذكر حكاية ذلك من الإنجيل فى كلام طويل قد ذكرته أنا وجوابه فى «التعليق على الأناجيل».

قلت: والذى يحتاج إلى الجواب عنه فى هذه الجملة أمران:

أحدهما: أن سكوته كان أكثر من ثلاثة أيام.

الثانى: أن سكوته كان عقوبة لا علامة.

والجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: الجواب العام وهو أن مستندكم فى هذا: الإنجيل. وليس حجة علينا^(٣)، كما

(١) المسيح ليس له ناموس. لأنه مصدق للتوراة. والإنجيل تبشير بمجى محمد ﷺ فالاديان دينان لا ثلاثة : دين موسى، ودين محمد - عليهما السلام - وقد نسخ محمد عن أمر الله تعالى دين موسى. أما عيسى فإنه تابع لشريعة التوراة.

(٢) آل عمران ٤١ ومريم ١٠ والرمز هو الإشارة، وهى تنزل منزلة الكلام وفى إنجيل لوقا: إن صمت زكريا عقوبة، لكن القرآن لم يخبر أنه عقوبة. وفى إنجيل لوقا: أن مدة الصمت إلى حين ولادة يحيى، وفى القرآن أن مدة الصمت ثلاثة أيام قال له جبريل «وها أنت تكون صامتاً، ولا تقدر أن تتكلم إلى اليوم الذى يكون فيه هذا، لأنك لم تصدق كلامى الذى سيمت فى وقته» (٢٠: ١) ويقول لوقا بعد ولادة يحيى عن زكريا: «وفى الحال انفتح فمه ولسانه وتكلم وبارك الله» (١: ٦٤).

(٣) قال لوقا فى بدء إنجيله: «إذ كان كثيرون قد أخذوا بتأليف قصة فى الأمور المتيقنة عندنا، كما سلمها إلينا الذين كانوا منذ البدء معانين وخداما للكلمة، رأيت أنا أيضاً. . إلخ» وعلى قوله هذا يثبت عنده الخطأ والصواب.

أن ما عندنا ليس حجة عليكم - على زعمكم - فنفت دعوانا ودعواكم ولا فاصل بيننا يلزمنا جميعاً الرجوع إليه.

الوجه الثاني: أن خبر محمد ﷺ أثبت ثلاثة الأيام، ولم ينف ما فوقها ^(١) وأثبت العلامة، ولم ينف العقوبة. فإذاً الجمع بين القولين ممكن، وهو أن سكوته كان تسعة أشهر، ومنها الثلاثة أيام المذكورة.

ولعله إنما اقتصر عليها لخصيصة فيها، وذلك أن في القرآن في سورة مريم ﴿آيَتِكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ قال عبد الرازق: أخبرنا معمر عن قتادة عن عكرمة قال: «سويّاً من غير خرس. وذكر في الإنجيل: أن زكريا بقي أبكم إلى أن وضع يحيى والأبكم: الآخرس فلعله كان في الثلاثة أيام الأول ساكناً من غير خرس، وفي بقية المدة ساكناً بخرس ويكون الأول علامة، والثاني عقوبة والقرآن الكريم إنما ذكر هذه القصة في سياق ذكر النعمة على آل إبراهيم وآل عمران واصطفائهم على العالمين. فاقصر على ذكر زمن الآية والعلامة التي هي من نعم الله على خلقه. إذ هي موجبة الطمأنينة القلوب، ولم يذكر مدة البكم الذي هو عقوبة لثلاث يقضى ذلك إلى ضرب من تكدير النعمة بذكر العقوبة عقيبها.

والقرآن فيه من ملاحظات الآداب واللطائف ما هو أدق من هذا، وشبيه بهذا تأدب إبراهيم مع ربه حيث يقول: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ (٧٨) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ ^(٢) فأضاف الخلق والهداية والإطعام والإسقاء إلى الله. لأنها نعم، وأضاف المرض إلى نفسه لكونه محله، وإن كان ليس منه في الحقيقة تأديباً لأن المرض صورته، صورة تفهمه. وإضافته إلى المنعم في سياق الاعتراف له بالإنعام تكدير للتأدب. وكذلك لا تنافي بين كون السكوت علامة صدق البشري، وعقوبة على عدم المبادرة إلى التصديق بها، وذكر العقوبة في هذا ليس مما اخترعه هذا المصنف من الأسئلة على القرآن بل قد ذكره مفسرو القرآن منهم قتادة ^(٣) قال الطبري: «وهو قول أكثر المفسرين».

قلت: وعليه إشكال. وإن كان قد ذكره المسلمون، فإنه لا خلاف بيننا وبين النصاري أن مريم لما بشرت بالولد استعظمت ذلك وقالت: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ ^(٤)؟ نطق بذلك قرآننا وإنجيلهم ^(٥)، ثم إنها لم تعاقب على ذلك بشئ.

(١) ينفي الزيادة وينفي العقوبة في نظرنا. (٢) الشعراء: ٧٨ - ٨٠.

(٣) وروى عن النحاس أنه ليس عقوبة. (٤) آل عمران.

(٥) «فالت مريم للملاك. كيف يكون هذا، وأنا لست أعرف رجلاً؟» (لوقا ١: ٣٤).

فإن قال قائل: إن زكريا كان أكمل من مريم، والأكمل فى الحال أولى بالعقوبة على الأفعال، وهذا معلوم من قواعد الشرع والعقل، ولهذا كان وعيد العلماء أعظم من وعيد الجاهل.

قلنا: الجواب من وجهين.

أحدهما: أن هذا مع قيام المقتضى للعقوبة، إنما يقتضى تخفيف العذاب عن المفضل فى الحال، لا سقوطه بالكلية، وقد وجد مقتضى العقوبة فى مريم كما وجد فى زكريا، فكان ينبغى أن يحصل لها من العقوبة بحسب حالها.

الثانى: أنه باطل بأمر نبيهم لما سأل الطمأنينة بمشاهدة كيفية إحياء الموتى^(١) فإنه لم يعاقب، مع أنه فى عدم المبادرة إلى قبول خبر الصادق كزكريا ومريم. بل أولى لوجهين: أحدهما: أنه كان فى غاية من كمال الحال:

الثانى: أن المخاطب له لو كان هو الله نفسه على ظاهر القرآن، والمخاطب لزكريا ومريم كان الملك.

وبشارة زوجة إبراهيم حيث ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾^(٢) ولم تعاقب. والأشبه - والله أعلم - أن العقوبة لا مدخل لها هنا لوجهين:

أحدهما: أن الله سبحانه - خلق الإنسان من ضعف، ولم يجعل فى قوة عقله إدراك الحقائق الإلهية، فعدل الله - سبحانه - يقضى تمهيد عذر الإنسان إذا ضعف فى مثل هذه المقامات المدهشة، ما لم يصر على العناد، ولو كان مثل هذا موجباً للعقاب لكان أولى الناس به موسى - عليه السلام - فإن الله سبحانه - لما قال له: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾^(٣) فألقاها إلقاء راغب عنها، ظناً منه أن الله نهاه عن حملها، ثم التفت فإذا هى حية تسعى، فأمعن هرباً، فلما عاد قال له ربه: ﴿خُذْهَا وَلَا تَخَفْ﴾^(٤) فلف كم مدرعته على يده، ثم تناولها. فقال له الملك: أرايت لو أذن الله لما تحاذر أكانت تنفكك كملك؟ فقال: لا، ولكنى ضعيف، ومن ضعف خلقت. فإن موسى فعل هذه الأفعال، وهو بحضرة الله - سبحانه - يسمع كلامه بغير واسطة،

(١) يقصد إبراهيم عليه السلام.

(٢) الذاريات ٢٩ وصكت وجهها: ضربت جبهتها تعجباً.

(٣) النمل ١٠.

(٤) طه: ٢١.

وقد وانسه بالكلام، ولم يبق من أمره شك، فقد كان أولى بالعقوبة إذن، ولكن مثل هذا لا يقتضيها في عدل الله سبحانه.

الثاني: أن العقوبة تستدعي ذنباً، وليس ها هنا ما يصح أن يكون ذنباً إلا شك في قدرة الله، على ما أخبر به، أو في صدقه فيه، والأنبياء عارفون بالله وصفاته لا يخفى عليهم مثل هذا، وهم معصومون منه، وإنما كان ذلك من زكريا ومريم وإبراهيم وسارة وكل من صدر منه ذلك من المؤمنين بالله تعجباً من كيفية المقدور، لا شكاً في حقيقته، فأراد أن يعرف: هل يعاد شاباً ثم يرزق الولد، أو يرزقه وهو بهذه الحال؟ والتعجب وسؤال الله - سبحانه - كشف الأمور الملتبسة إن لم يقتض ثواباً، لم يقتض عقاباً.

ومن الدليل على أن العلامة مراده من سكوت زكريا ولا بد: ما ذكر في الإنجيل أن زكريا قال للملك: «من أين أعلم هذا وأنا شيخ وزوجتي قد تناهت في أيامها»؟^(١) فهذا سؤال من زكريا للآية بلا شك. فأجابه الملك وقال: «أنا جبريل الواقف بين يدي الله، وأرسلت لأبشرك بهذا. وها أنت تكون ساكتاً، لا تقدر على الكلام إلى اليوم الذي يتم هذا. لكونك لم تصدق كلماتي اليوم التي تتم في زمانها».

فأخبر في الإنجيل: أن جبريل أجاب زكريا على سؤاله، والجواب تحب مطابقتها للسؤال. وقد ثبت أن سؤاله كان عن الآية، فيكون الجواب بها وزيادة العقوبة إن ثبت وسلمناه لا ينافي ذلك، لأن الجواب يجوز أن يتضمن زيادة عما في السؤال، كما في قوله: «وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى؟» قال هي عصاى هذا طبق السؤال، وقوله: «أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأُشْهِبُهَا عَلَى غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَأْرَبٌ أُخْرَى»^(٢) هذا زيادة عليه.

وقوله عليه السلام حين سئل: «أنتوضأ بماء البحر؟ فقال: «هو الطهور ماؤه» هذا طبق السؤال. وقوله «الحل ميتته» زيادة عليه، ويكون وجه الجمع بين الآية والعلامة: أما ما ذكرناه من قبل وهو أن ثلاثة الأيام سوياً من غير خرس علامة، وبافيتها أخرس عقوبة، أو بأن مطلق السكوت علامة، وامتداده إلى حين الوضع عقوبة. والله أعلم.

(١) نص العبارة في الأصحاح الأول من إنجيل لوقا هكذا: «فقال زكريا للملاك كيف أعلم هذا لأنى أنا شيخ وامراتى متقدمة فى أيامها؟ فأجاب الملاك وقال له أنا جبرائيل الواقف قدام الله، وأرسلت لأكلمك وأبشرك بهذا. وها أنت تكون صامتاً ولا تقدر أن تتكلم إلى اليوم الذى يكون فيه، لأنك لم تصدق كلامى الذى سيتم فى وقته» (لو ١: ١٨ - ٢٠).

(٢) طه ٢٠.

قال: «ومن ذلك قوله فى سورة يوسف: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾»^(١) وتقرير السؤال من وجهين:

أحدهما: أنه أخبر أبوى يوسف حضرا عنده ذلك الوقت، وقد ثبت فى التوراة: أن راحيل أم يوسف ماتت فى نفاسها بنيامين^(٢)، ودفنت ببیت لحم، قبل أن يطرأ ليوسف ما طرأ.

والثانى: أنه ذكر أنهم سجدوا ليوسف، ولم يذكر فى التوراة، غير أن يعقوب لما رأى يوسف فتح ذراعيه، وعانقه باكية^(٣).

قلت: والجواب عن الأول من وجوه:

أحدهما: الجواب العام، وهو عدم الوثوق بالتوراة، وقد ثبت فى التعليق عليها من التناقض والتهاافت ما تبين لكل عاقل أنها مما لا يعتمد عليه.

الثانى: إنى تأملت هذا الحكم فى التوراة على جهة التفصيل فوجدته مختلفاً مشتبهاً جداً وذلك أنه ذكر فيها أن راحيل أم يوسف ماتت على طريق بيت لحم عند قدوم يعقوب من عند خاله «لابان» وذلك قبل أن يرى يوسف الرؤيا^(٤) بمدة، وذكره فيها: أن يعقوب بعد اجتماعه بيوسف بمصر قال له: «ولنى حين أقبلت من فدان آرام - يعنى قدومه من عند خاله لابان من - حوران - ماتت راحيل أمك فى أرض كنعان فقبرتها بيت لحم»^(٥) فهذان نصان يقتضيان: أن أم يوسف ماتت قبل أن ترى الرؤيا، وذكر فيها: أن يوسف لما جاءه إخوته يطلبون الميرة، فعرفهم وهم له منكرون، اتهمهم بالجاسوسية، وجعل ذلك ذريعة إلى سؤالهم عن عدتهم، حتى انتهى إلى ذكر «بنيامين» فقال: اتسنى به لأعلم صدقكم، فرجعوا إلى أبيهم فقالوا أرسل معنا بنيامين، فقال لهم يعقوب: «إن أخاه قد مات ولم يبق لأمه غيره ولعله تصيبه مصيبة فى الطريق»^(٦).

(١) يوسف: ٩٩ - ١٠٠. (٢) التكوين ٣٥ - ١٨ - ١٩.

(٣) التكوين ٤٦: ٢٩.

(٤) كلام المؤلف صحيح الخامس والثلاثين من سفر التكوين.

(٥) النص: «وأنا حين جئت من فدان، ماتت عندى راحيل فى أرض كنعان فى الطريق. إذ بقيت مسافة من الأرض، حتى أتى إلى أفراته. فدفنتها هناك فى طريق أفراته، التى هى بيت لحم» (تكوين ٤٨: ٧).

(٦) المؤلف لم ينقل جيداً. والنص: «لا ينزل ابنى معكم. لأن أخاه قدمات، وهو وحده باق. فإن أصابه أذية فى الطريق التى تذهبون فيها، تنزلون شيبتي بحزن إلى الهاوية» (تكوين ٤٢: ٣٨) لكن قول التوراة: «وهو وحده باق» يدل على أنه باق لأمه، لا لأبيه، فإن أولاد يعقوب وقتئذ كثيرون غيره. وهذا هو فهم الطوفى =

وظاهر هذا: أن أمه الآن حية، وأنه خاف على وجع قلبها وقلبه لفقدته وكذلك ذكر فيها: أن إخوة يوسف قالوا له حين سألهم عن عددهم: «إن لنا أبا شيخاً، وله ابن صغير، وهو ابن كبره، ومات أخوه، وهو واحد - لا غير - لأمه وأبيه، وأبوه يحبه»^(١).

وهذا قاطع في أن أم بنيامين حية إلى الآن - وهي أم يوسف - وهذا تهافت في التوراة كما تراه. فمن احتج بالنص الأول على موتها قبل هذا الحال احتجنا عليه بهذا القاطع أنها باقية إلى هذا الحال. ويؤكد قول يعقوب ليوسف حين قال: «إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»^(٢) فزجره يعقوب وقال له: «ما هذه الرؤيا التي رأيت؟ أجيئ أنا وأمك وأخوتك فنسجد لك على الأرض»^(٣).

فنقول: إن كانت أم يوسف التي ولدته حية الآن فهو يناقض ما في التوراة من أنها ماتت قبل ذلك ودفنت بيت لحم. وإذا وقع التناقض فيها سقط الاحتجاج، وليس للخصم مستند في ذلك غيرها، وإن كانت قد ماتت فقد سمي يعقوب ليوسف بعد أمه أمأ، وتلك هي التي سجدت له مع يعقوب عند تأويل الرؤيا سواء كانت هي والدته، أحيائها الله حينئذ تصديقاً لرؤياه، كما قال الحسن البصري، أو كانت خالته وسميت أمأ مجازاً، كما قال بعض المفسرين.

وكما في الإنجيل: أنهم كانوا يسمون مريم ويوسف: أبوى المسيح، في غير موضع، قالت له مريم لما تخلف عنها في أورشليم: «يا بني لم تخلفت عنا وتركنتي وأباك نطوف عليك»^(٤)؟ فكما سمي يوسف أبا المسيح لكونه زوج أمه مجازاً، فكذا سميت زوجة يعقوب أمأ ليوسف مجازاً، خصوصاً وكانت زوجة أبيه أخت أمه نسباً وهي «ليئة» بنت «لابان»^(٥) فعرف المجاز وزال الإشكال. والله أعلم بالصواب.

= الحنبلي رحمه الله. وقد أخذه من نص آخر، وهو أن يهوذا قال ليوسف عن بنيامين: «لنا أب شيخ وابن شيخوخة صغير، مات أخوه، وبقي هو وحده لأمه، وأبوه يحبه» (تكوين ٤٤: ٢٠) فقله «وبقي هو» وحده لأمه» يدل على أن أمه إلى ذلك الوقت حية. ومن المحتمل والاحتمال لا يدل على الثقة بالتوراة هنا - أن يكون في العبارة تقديم وتأخير أي مات أخوه لأمه، وبقي هو وحده، وأبوه يحبه، والمؤلف يرجح عدم موت راحيل ويأخذ النص على ظاهره بدون تقديم وتأخير.

(١) تكوين ٤٤: ٢٠ والنص غير صريح في موت أم يوسف حسب الترجمة.

(٢) يوسف: ٤.

(٣) التكوين: ٣٧: ١٠.

(٤) «وقالت له أمه: يا بني لماذا فعلت بنا هكذا؟ هو ذا أبوك وأنا كنا نطلبك معذبين» (لوقا ٢: ٤٨).

(٥) نص التوراة: «وكان بنو يعقوب اثني عشر: بنو ليئة: رأوا بين بكر يعقوب وشمعون ولاوى ويهوذا ويسا كروبولون. وابنا راحيل: يوسف وبنيامين وابنا بلهة جارية راحيل: دان ونفتالي. وابنا زلفة جارية ليئة: جاد وأشير» (تكوين ٣٥: ٢٢ - ٢٦).

الثالث: أن المراد بأبويه: أبوه وخالته، والعرب تسمى الخالة أمًا، والعم أبًا كما روى أبو إسحاق عن البراء عن النبي ﷺ - قال: «الخالة الأم» ^(١) رواه الترمذى، وقال حديث صحيح. وعن ابن عمر: أن رجلا قال: يا رسول الله إني أصبت ذنباً عظيماً، فهل لى من توبة؟ قال: «هل لك من أم؟» قال: لا قال: «هل لك من خالة؟» قال: نعم. قال: فبرها» أخرجه الترمذى أيضاً.

وقال الله تعالى حكاية عن بنى يعقوب أنهم قالوا له: «نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً» ^(٢) فسموا إسماعيل أباه، وإنما هو عمه، وتكملة هذا الوجه قد سبق فى الذى قبله.

الرابع: ما ذكره الحسن وهو أن الله - سبحانه - أحيا راحيل أم يوسف حتى سجدت له تحقيقاً لرؤياه ^(٣).

وقول القائل: «إن هذا ونحوه لم يذكر فى التوراة: جهالة، وضيق عطن فى العلم، فإن التوراة التى عندكم - إن صح أنها التى جاء بها موسى - فهو حرف يسير من علم الله، وتضمنت يسيراً مما جرى للقوم، وقد جرى لهم جزئيات وتفصيل لم تذكر، فلعل هذا منها. والله - سبحانه - يفضل من شاء على من شاء فى العلم والجسم والمال والعقل وغير ذلك. فما المانع أن يكون الله - سبحانه - اختص محمداً من العلم بما لم يخصكم كما خصه بإذلالكم وإرغام أنوفكم، بأخذ الجزية منكم، نحو ثمان مائة سنة.

والجواب عن الثانى - وهو سجودهم له - من وجوه:

أحدها: هذا نفسه، وهو أن فى القرآن زيادة علم لم تبلغكم، تخصيصاً من الله لغيركم عليكم.

الثانى: إن السجود المذكور فى القرآن ليس المراد به وضع الجباه على الأرض بل هو الإيماء بالرهوس، والانحناء على جهة التعظيم، وكانت تلك تحية الملوك عندهم، فلعله لحفاء صورته وعدم ظهور تأثيره فى هيئة الإنسان الإمضائية لم يذكر فى التوراة اعتباراً بصورته، وذكر فى القرآن اعتباراً بمعناه، وهو التعظيم.

(١) قال النبى ﷺ: «وأما الجارية فأفضى بها لجعفر تكون مع خالتها، وإنما الخالة أم» القرطبى فى آية «والوالدات يرضعن» البقرة ٢٣٣.

(٢) البقرة ١٣٣.

(٣) قول ما عليه دليل.

على أنه صرح فى التوراة بأن إخوة يوسف لما عرفهم وهم له منكرون «خروا له سجدا»^(١).

ثم لما عادوا المرة الثانية «خروا له سجدا»^(٢) وأن يوسف لما جاء بابنيه «منشا» و «أفرايم» إلى يعقوب ليتبرك عليهما، سجدا له^(٣).

وأن «إبراهيم» لما اشترى مغارة «عفرون» ليجعلها مقبرة لسارة، فقالوا له: قد وهبناها لك، خر لهم ساجداً^(٤) على وجهة الشكر حيث يأسروه ولم يعاشروه. وسألهم أن يأخذوا منه ثمنها. فقد كان السجود عندهم سهلاً متعارفاً فى هذه المواطن اليسيرة الخطب، وهو من ملة أبيهم.

وفى التوراة: أن يعقوب لما التقى بأخيه العيص سجد له على الأرض سبع مرات^(٥) فما ظنك بحال الدخول على يوسف من قوم متشوقين إليه، وخجلين منه بعد سنين متطاولة، فإن العقول تحزم بأن هذا المقام أولى بالسجود من كل مقام، خصوصاً لشخص قد أحياهم الله به، وقد غمرهم بإحسانه بعد أن بالغوا فى الإساءة إليه.

ففى السجود له فوائد.

(أولها) إقامة رسم الملك بفعل تحيته (والثانية) التوصل إلى إزالة ما فى نفسه (والثالثة) إظهار المحبة ليوسف لطاعته له ليرضى عنهم يعقوب، وتطيب قلبه بتصافيههم (الرابعة) مكافأته على بعض إحسانه (الخامسة) تصحيح رؤياه، فإن رؤيا الأنبياء وحى.

الثالث: أنه ذكر فى التوراة أن يوسف لما قص رؤياه على يعقوب، زجره لما قصها. وقال له: «ما هذه الرؤيا التى رأيت؟ أجنئ أنا وأملك وإخوتك فנסجد لك على الأرض»^(٦) وكان يعقوب قد وعى معنى الرؤيا.

قلت: وإنما أراد أن يصد عنه كيد إخوته له، باستعباده ذلك وإنكاره.

(١) «فانى إخوة يوسف وسجدوا له بوجوههم إلى الأرض» تكوين ٦: ٤٢.

(٢) فلما جاء يوسف إلى البيت أحضروا إليه الهدية التى فى أياديهم إلى البيت وسجدوا له إلى الأرض» تكوين ٢٦: ٤٣.

(٣) «وسجد أمام وجهه إلى الأرض» تكوين ٤٨: ١٢.

(٤) «فقام إبراهيم وسجد لشعب الأرض لبنى حث» تكوين ٧: ٢٣.

(٥) «وسجد إلى الأرض سبع مرات، حتى اقترب إلى أخيه» تكوين ٣: ٣٣.

(٦) التكوين ٣٧: ١٠.

قلت: فهذا يعقوب قد فهم أن تأويل رؤيا يوسف: سجدوا لإخوته وأبويه له. وقد ثبت أن الرؤيا صحت، فكذا تأويلها، خصوصاً والرؤيا رؤيا نبي، والتأويل تأويل نبي ورؤيا الأنبياء وحى، وتأويلهم إلهام.

وأيضاً: فإن فى التوراة أن يوسف رأى رؤيا أخرى وهى أنه رأى أنه وإخوته جمعوا حزماً فى المزرعة، وقد قامت حزمته، وجاءت حزم إخوته. فسجدت لها. وهذا يدل على سجدوهم له، لما التقوا، لأن الرؤيتين دللتا على حلم واحد، وهو السجود^(١).

الرابع: أنه يجوز حمل ما فى القرآن على أن قوله «ورفع أبويه على العرش» جملة. وقوله «وخرجوا» جملة مختص ضميرها بإخوة يوسف، لم يتناول أبويه، فيكون ذلك موافقاً لرؤيا الحزم، فإنها إنما تضمنت ما يدل على سجدوا لإخوة فقط دون أبويه، ويصير هذا قريباً جداً^(٢) لأن إخوته سجدوا له قبل ذلك مرتين بنص التوراة، وهذه تكون ثالثة ووقتها أولى بالسجود من غيره - على ما سبق -.

وإنما ترك ذكره فى التوراة اكتفاء عنه بالمرتين الأوليين وتبيينها عليه بطريق الأولى.

قلت: وفى ورود القرآن برؤيا النجوم دون رؤيا الحزم أقوى دليل على صدق محمد - عليه السلام - وأن القرآن وحى من الله، وأنه إنما أخبر بما أوحى إليه، وإلا فلو كان ينتقل ذلك من كتب الأولين لتبعها ولظفر برؤيا الحزم، ولذكرها خشية أن يطعن عليه بالنقص والزيادة فاعلم ذلك.

* * *

قال: «ومن ذلك فى سورة القصص بعد ذكر موسى ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنِّى أُرِيدُ أَنْ أَكْفِكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ﴾^(٣) قال: الكذب فى هذه القصة فى مواضع:

أحدها: قوله: وجد على الماء قوماً يسقون. ولم يكن كذلك، بل القوم طرأوا على بنات شعيب، وقد ملأن الحياض ليسقين غنم أبيهن، فأخرجوهن فقام موسى فحماهن وسقى غنمهن - كما سيأتى فى لفظ التوراة.

(١) «فقال لهم: اسمعوا هذا الحلم الذى حلمت. فيها نحن حازمون حزماً فى الحقل، وإذا حزمتمى قامت وانتصبت فاحتاطت حزمكم وسجدت لحزمتى» تكوين ٣٧ - ٦ - ٧.

(٢) لا يكون هذا قريباً جداً، لأن القرآن نص على سجدوا الشمس والقمر وإخوانه. لا على إخوته فقط.

(٣) القصص ٢٣ - ٢٧.

الثاني: أن النساء كن سبعاً لا اثنتين.

الثالث: أن عرض شعيب ابنته على موسى واستجاره على نكاحها ثمانى سنين لم يكن منه شيء، إنما هذا كان فى زواج يعقوب براحيل بنت خاله لإبان وإنما اختلطت لهذا الإنسان القصة، أو خلطت له بقصة زواج يعقوب النبى، ثم ذكر ما فى التوراة من قصة موسى فى ذلك. وهو أن قال فيها بعد ذكر قتل موسى للقبطى: «فسمع فرعون هذا الخبر، كان يطلب قتل موسى. فهرب من حضرته، وأقام بأرض مدين، وجلس جوار البر.

وكان لإمام مدين سبع بنات. كن أقبلن لاستقاء الماء فملأن الحياض، راجين سقى غنم «يثرو» أبيهن، فأقبل الرعاة عليهن وأخرجوهن فقام موسى وحمل الجوارى وسقى نعاجهن، فلما انصرفن إلى يثرو^(١) أبيهن، قال لهن: لم جئتن أسرع من المعتاد؟ فأجبن: رجل مصرى، أنجانا من الرعاة، وبزيادة استقى الماء وسقى النعاج. فقال: أين هو؟ لم خلفتن الإنسان؟ ادعونه ليأكل خبزاً فحلف موسى أن يسكن معه، وأخذ سافور بنته زوجة».

قال: «هذا نص التوراة. أن الجوارى كن سبعاً، لا اثنتين، وأن والدهن كان اسمه يثرو، لا شعيب، ولا فكر لاستجاره ثمانى حجج.

ثم ذكر قصة زواج يعقوب من التوراة إلى آخرها.

ثم قال: «فتأمل يا قارئ اختلاط القصتين بالأخرى».

قلت: والجواب عن هذا السؤال من وجوه:

أجلهما: الجواب العام بالقدح فى التوراة وعدم الوثوق بها، كما تقرر فى المقدمة، وقد وجدنا فيها من التناقض والاختلاف ما بعضه يقدر فى الاحتجاج بها.

ولذلك سبيان ظاهران:

(١) فى التوراة كلمة «رعوئيل» بدل «يثرو» فى هذا الموضع. والنص فى الأصحاح الثانى من سفر الخروج هكذا: «فسمع فرعون هذا الأمر، فطلب أن يقتل موسى. فهرب موسى من وجه فرعون وسكن فى أرض مديان وجلس عند البئر.

وكان لكاهن مديان سبع بنات. فأتين واستقين وملأن الأجران ليسقين غنم أبيهن. فأتى الرعاة وطردهن. فنهض موسى وأنجدهن وسقى غنمهن. فلما أتت إلى رعوئيل أبيهن قال ما بالكن أسرعتن فى المجئ اليوم. فقلن رجل مصرى أنقذنا من أيدي الرعاة وإنه استقام لنا أيضاً وسقى الغنم فقال لبناته وأين هو لماذا تركتن الرجل. ادعونه ليأكل طعاماً. فارتضى موسى أن يسكن مع الرجل. فأعطى موسى صفورة ابنته» (خر ٢: ١٥ - ١٢).

أحدهما: أن اليهود حرفوا منها اسم محمد - عليه السلام - ودلائل نبوته لثلاث يكون عليهم حجة من كتابهم، وحرفوا مع ذلك أشياء مما جاء به محمد عن وضعه الذي في التوراة ليصير ذلك شبهة لهم في تكذيبه، ويقولون: ما نضع به؟ لو وافق ما عندنا أو ذكر فيه، آمنة به.

السبب الثاني:

أن التوراة تقادم عهدها وحرفت في زمن «بختنصر» وتعاورتها التغيرات والتنقلات من العبراني إلى السرياني إلى القبطي إلى العرب لفظاً وخطاً.

وبعيد من مثل هذه التغيرات أن لا تخل بالمعاني. ولذلك صارت التوراة التي بيد النصارى تخالف التي بيد اليهود، والتي بيد اليهود تخالف بعضها بعضاً^(١) كما أن أناجيل النصارى يخالف بعضها بعضاً، كما قد بيته في التعليق عليها، لأن أهل الكتاب معتمدون على الخط، لا على الحفظ، وعلى الرواية بالمعنى لا باللفظ.

الثاني: أن علماء المسلمين ذكروا قصة موسى، على وفق ما هي في القرآن وكان لهم اجتماع بأهل الكتاب وإطلاع على علمهم، وأسلم جماعة من أهل الكتاب وافقوهم على ذلك كعبد الله بن سلام من اليهود، والعاقب والسيد رئيسي نجران من النصارى والنجاشي صاحب الحبشة في ناس كثير، فدل على أن ما في القرآن موافق لما في الكتب القديمة، ولكن هذا الذي تدعونه تحريفاً حدث.

فإن قيل: إنما كان إسلام بعض أهل الكتاب وعدم إنكارهم ما جاء به القرآن من الوهم مخافة من سيف الإسلام، فإنه كان مشهوراً منصوراً، لا يقوم له أحد.

قلنا: هذا مما لا يفيدكم، فإن مصنف هذا الكتاب قد أبرز فيه كل ما عنده من الطعن في دين الإسلام مع المخافة وظهور الإسلام، ولم يمنعه ذلك، فلو أمكن الأوائل من أهل الكتاب قذح لفعلوا، ولو في حقبتهم لاشتهر في ذلك العصر ثم نقل إلينا. كيف والمسيح ﷺ يقول: «ما من خفي إلا سيظهر، ولا مكتوم إلا سيعلم»^(١).

(١) التي بيد النصارى اسمها: التوراة اليونانية، والتي بيد اليهود اسمها: العبرانية. ولليهود السامريين توراة.

(٢) النص في الأصحاح العاشر من متى هكذا: «ليس مكتوم لن يستعلن ولا خفي لن يعرف» مت ١٠ : ٢٦

وفي مرقس: «ليس شئ خفي لا يظهر، ولا صار مكتوماً إلا ليعلن» مر ٤ : ١٢.

وفي لوقا: «ليس مكتوم لن يستعلن، ولا خفي لن يعرف» لو ١٢ : ٢.

وهو قول معصوم لا ينخرم، وأيضاً فإن من الممتنع عادة أن أحداً لا ينتقل من دين إلى دين إلا بعد انشراحه لما انتقل إليه وانقباضه عما كان عليه، وإن من ينشرح صدره لدين يحتمل الذل والصغار والقتل، ولا ينتقل عنه كاليهود والنصارى في بلاد المسلمين، والمسلمين في بلاد النصارى. فمن المحال عادة أن جماعات من أحبار اليهود والنصارى ورؤسائهم ورعايهم يتركون دينهم في عصر النبوة إليه إلا بعد علمهم بصحة ما جاء به. ولا حجة على من يقدح في الإسلام من أهل الدينين. وهذا «ابن جزلة» صاحب «منهاج البيان» في الطب كان نصرانياً وأسلم وصنف كتاباً أسماه «إفحام النصارى» ولما مات وقف كنبه على تربة الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت ببغداد. وكثيرون مثله يسلمون ويحسن إسلامهم وبعد ذلك يطعنون فيما كانوا عليه من اليهودية أو النصرانية، ولم ير أحد مسلماً خرج عن الإسلام فحمد ما انتقل إليه.

فإن قيل: لأن المسلمين لا يتركونه بل يقتلونه فلا يتسع له زمن النصر والترحيل بين ما انتقل عنه وإليه، ثم انحسرت مادة الردة في الإسلام خوف القتل (١).

قلنا: لا شك أن مصلحة الدين ومنفعته عظيمة وهي النجاة الأبدية، وأعظم مصلحته توجب قوة الداعي المحول إليه وذلك يوجب انفتاح أبواب الوسائل الموصلة إلى المقصود منه. وهذه بلاد النصرانية ملاصقة لبلاد الإسلام والسبل إليها آمنة مسلوكه، وفي المسلمين ناس كثيرون وقفوا على حقيقة دين المسلمين والنصارى وهم عقلاء ألباء، فلو صح لهم ما ذكرتم من القدح في دين الإسلام لتوصلوا إلى أرض النصرانية واعتصموا بها وجعلوها هجرة دينية. والله أعلم.

ثم لو لم يكن في هذا الجواب إلا معارضة ما نقله المسلمون لما نقلتموه، لأوقف دعاكم في صناعة النظر حتى يبدو مرجحاً أو قلتموه أو دليلاً آخر.

(١) الذي جاء في القرآن عن هذه الجريمة هو قوله تعالى: «وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قُتِلَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» [البقرة: ٢١٧] والآية - كما ترى - لا تضمن أكثر من حكم بحسب العمل والجزاء الآخروي بالخلود في النار. ويقول الإمام الشيخ محمود شلتوت: «وقد يتغير وجه النظر في هذه المسألة إذا لوحظ أن كثيراً من العلماء يرى أن الحدود لا تثبت بحديث الآحاد، وأن الكفر بنفسه ليس مبيحاً للدم وإنما المبيح للدم هو محاربة المسلمين والعدوان عليهم ومحاولة فتنهم عن دينهم وأن ظواهر القرآن الكريم في كثير من الآيات تأبى الإكراه على الدين. فقال تعالى: «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ» [البقرة: ٢٥٦]. انظر الإسلام عقيدة وشريعة صفحة ٢٨١ دار الشروق بمصر. لكن إذا سرق مسلم مثلاً وحكم عليه القاضى بقطع اليد، فقال: أنا كافر، ليتخلص من قطع اليد، ففي هذه الحالة يقتل. أى أن المرتد لا يقتل إلا إذا أحدث في الإسلام حدثاً. وذلك هو الصحيح لأن القرآن يحرم قتل الكافر إذا كان مسلماً، ولم يصد عن الدعوة إلى الإسلام.

الثالث: أن ما حكاه هذا المصنف من القصة فى التوراة، لا ينافى ما فى القرآن، بل فى القرآن زيادة بيان ومناسبة للقصة. فرد تلك الزيادة لكونها لم تذكر فى التوراة جهالة، لأنه إبطال للوجود المحض بالعدم المحض، وذلك عناد أو قصر باع فى العلم لما بيناه فى الوجه الرابع من الجواب عن قوله: «ورفع أبويه على العرش» فى السؤال قبل هذا.

وبيان عدم المنافاة. أما قوله «إن موسى لما ورد ماء مدين لم يجد القوم يسقون بل طرأوا بعد ذلك» فهذه مناقشة باردة ممن لا يعلم مواقع الكلام، خصوصاً لغة العرب واتساعها بل ولا حقائق المعقولات فإن (لما) فى لغة العرب أداة زمانية - أى تدل على الوقت والزمان - فإذا قلت: قام زيد قعد عمرو، معناه: قام زيد وقت أو زمان قيام عمرو، فقوله: «لما ورد ماء مدين، وجد عليه أمة، أى وقت، أو زمن وروده ماء مدين «وجد عليه أمة» ولا شك أن الزمان والمكان يكونان حقيقة ومجازاً، فحقيقة المكان: هو الموضع الذى يستقر فيه الجسم ويحيط به فقط دون ما حوله، كدائرة الكرسي مثلاً لمن جلس عليه، ومجاز المكان: ما قارب مستقر الجسم وما أحاط به من مكانه الحقيقى، كالبيت أو الدار بالنسبة إلى الكرسي الذى جلس عليه، وحقيقة زمان الفعل: الجزء الذى يحدث فيه ورود موسى. ومجازه: هو ما قارب ذلك الجزء بساعة أو ساعتين أو أقل أو أكثر بحسب قرب المجاز وبعده وعظم الحقيقة وصغرها.

وإذا ثبت هذا التقرير بأن: أن لا منافاة بين قوله فى القرآن: ﴿لَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾ وبين قوله فى التوراة: «فأقبل الرعاة عليهن وأخرجوهن» لجواز أن يكون إقبال الرعاة، ووجدان موسى لهم جميعاً فى زمن وروده المجازى، الذى هو بعيد زمن وروده الحقيقى. وكذلك قوله: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ. قَالَ: مَا خَطْبُكُمَا؟ قَالَتَا: لَا نَسْقَى حَتَّى يُصَدِّرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا﴾ مع قوله فى التوراة: «فقام موسى، وحسى الجوارى، وسقى نعاجهن»، لا تنافى بين الأمرين لجواز أنهما لما أخرجهما الرعاة عن الماء وقتاً تزدودان غنهما - أى يحفظانها من الشرود - فجاء موسى «فقال: ما خطبكم؟» فأخبرتهما، فحماهما وسقى لهما.

وأما قوله: «كن سبعة لا اثنتين» فمن الجائز أن السبع حضرن لكن الذى ذود الغنم منهن اثنتان، والآخر يملأن الحياض، أو ينظرن فى مصلحة أخرى للغنم. فوقع الخطاب فى القرآن على الذائدتين دون البواقى لأنهن حيثنذ أخص بالغنم والبواقى كالأجنبيات منها، لا يعلم فى الحال تعلقهن بأمرها.

وأما قوله: «لا ذكر لندب شعيب موسى إلى زواج ابنته، ولا لاستجاره ثمانى حجج» فلا

ينافى ما فى القرآن من ذلك، لأن هذا مجمل وما فى القرآن مفصل. ولا تنافى بين المجل والمفصل. على أن فى قوله فى التوراة: «أن يثرو قال لبناته: ادعونه يأكل خبزاً، فحلف موسى أن يسكن معه وأخذ سافور بنته زوجة» معنى ما فصله القرآن، إذ معناه: أن يثرو عزم على موسى وأقسم عليه أن يسكن معه. وهذا قريب فى العرف من قوله «إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هاتين» فإن الناس جرت عادتهم أنه إذا ورد عليهم غريب، فظهرت منه النجاسة والخير والخصال الحميدة والأفعال النافعة تمسكوا به وحسنوا له المقام عندهم، وعرضوا عليه المسكن والسكن ليرتبط بذلك عليهم فيتفجعون به ويتشفع بهم. وقد كان «يثرو» أحق الناس بمثل هذا لكبره، وكون بناته حرمات، ضعفى عن القيام بأمر الغنم، وقد كان الرعاة يستضعفونهن.

وأما قوله «كان اسم أبيهن يثرو (شعيب) فقد سبق جواب مثله عند قوله: «كان اسم أبى مريم أم المسيح يعقوب، لا عمران» وذلك أن الأسماء ألفاظ تختلف باختلاف اللغات، ومنع اتفاق المسميات لا يضر اختلاف الأسماء. ويدل على هذا ما ذكره «وشمة بن موسى بن الفرات» فى كتاب «قصص الأنبياء» عن محمد بن إسحق قال: حدثنى عبد الله بن زيد بن سمعان عن بعض من قرأ الكتب أن أهل التوراة يزعمون أن شعيباً نسه فى التوراة ابن ميكائيل بن يشجر وبالسريانية بيروت بن جزى بن يشجر، وبالعربية شعيب بن جزى بن يشجر بن لاوى ابن يعقوب».

قال: «وحدثنى السرفى بن القطامى - وكان عالماً بالأنساب - قال: هو يثرون بالعبرانية، وشعيب بالعربية من عيفاء بن ثابت بن مدين بن إبراهيم»^(١).

فتبين بما ذكرناه أن هذا نزاع لفظى لا يقدح فى حقائق المعانى، وأما ما ذكر من أن الاستتجار إنما كان فى قصة رواج يعقوب لا موسى.

فجوابه: إن احتجاجك فى هذا إنما هو بسكوت التوراة عن ذكره فى قصة موسى على ما قد ثبت فيها من التحريف والتبديل والزيادة والنقص والتفاوت فى النسخ بالنسبة إلى ما بأيديكم وأيدى اليهود وإلى ما فى أيدى طوائف اليهود، وذلك استدلال بالسكوت الصرف والعدم المحض، والقرآن جاء بزيادة بيان فليس قدح التوراة فى القرآن لمجيئه بالزيادة أولى من قدح

(١) راجعنا الأسماء على ما نقله القرطبى فى تفسيره فى سورة الأعراف والذى فى التوراة أن «رعوثيل» هو أب المراتين. وكاتب التوراة ذكر أيضاً أن اسمه «يثرون» والنص الأول هكذا: «وكان لكاهن مديان سبع بنات... فلما أتى إلى رعوثيل أبيهن... إلخ» وقد سبق ذكره، والثانى هكذا: «وأما موسى فكان يرعى غنم يثرون حميه كاهن مديان» (خروج ٣: ١) وهذا يدل على سهو الكاتب وغفلة فى سرد الحوادث. وعلى هذا لا يصح لهم تخطئه القرآن لأنه يقص على بنى إسرائيل أكثر الذى هم فيه يختلفون.

القرآن في التوراة لمجيئها بالنقص، فما المرجح لأحد القدحين على الآخر؟ على أن ما في القرآن أولى بالاعتبار لأنه أنسب بسياق القضية لمن تدبره، ولأنه أقرب عهداً بالظهور من التوراة، وأبعد عن التحريف والنقل من لغة إلى لغة، ومن ترجمة إلى ترجمة، والمسلمون أشد عناية بحفظه من أهل الكتابين بحفظهما.

ثم نقول: ما المانع من أن تكون قصة يعقوب وموسى في زواجهما اتفقتا على صفة واحدة، كما اتفق لإبراهيم وإسحق، في أن كل واحد منهما لما دخل أرض «أبيمالك» ملك فلسطين ادعى أن زوجته أخته لجمالها، خشية أن يغلب عليها. وقد صرحت بذلك التوراة. لكن اتفق أنها شرحت قصة يعقوب بأبسط مما شرحت قصة موسى.

ثم بعد هذا كله نقول لهذا النصراني: الخلاف والتناقض الذي أوردته علينا بتقدير ثبوته هو في كتابين للمتين، وهما التوراة والقرآن، ولا شك أن في إنجيل لوقا في الفصل الثاني والثلاثين^(١) أن يوحنا قال للمسيح: «يا معلم رأينا إنساناً يخرج الشياطين باسمك فمنعناه لأنه لم يتبعنا. فقال: لا تمنعوه، لأن كل من ليس عليكم فهو معكم».

وفي إنجيل مرقس هذه الحكاية بعينها، وأن المسيح قال فيها «كل من ليس معنا فهو علينا»^(٢) وهذا تناقض بين.

وبيانه: أن كل واحد من الناس إما أن يكون معك أو عليك، أو لا معك ولا عليك فالطرفان حكمهما معلوم. أما الوساطة وهي الذي لا لك ولا عليك فإنها على لفظ لوقا تكون لك. لأنها ليست عليك، وعلى لفظ مرقس تكون عليك لأنها ليست لك، فهذا تناقض في إنجيلكم، وهو كتاب ملة واحدة، بعضه حجة على بعض، والقدح في بعضه قدح في كله، فما كان جوابك عن هذا التناقض الذي في الإنجيل، فهو جوابنا عن التناقض الذي بين التوراة والقرآن. ونكون قد سامحنك في هذا لأن ما أوردناه عليك من تناقض كتابك وارد عليك ولازم لك، وما أوردته أنت علينا من تناقض التوراة والقرآن ليس لازماً لنا، لأننا نحن نقول: القرآن حق وصدق، والتوراة التي احتججت علينا بها - لا أقول التي أوتيتها موسى - كذب وزور

(١) الكلام عن قول إبراهيم: إن امرأته أخته في الأصحاح الثاني عشر من سفر التكوين. وعن قول إسحق في الأصحاح السادس والعشرين من سفر التكوين.

(٢) في ترجمة البروتستانت: الأصحاح التاسع.

(٣) لوقا ٩: ٤٩ - ٥٠.

(٤) عبارة مرقس في الأصحاح التاسع الآية الأربعون ونصفها:

«لأن من ليس علينا فهو معنا» وعلى هذا النص لا تناقض. وإذا أردت معرفة أكثر من مائة مثال على التناقض في الأناجيل فاقرا كتاب إظهار الحق لرحمت الله المندى.

ومحال واقتراء على الله ورسله. وأنت لا يمكنك أن تقول: إن إنجيل لوقا حق وصدق، وإنجيل مرقس كذب وزور، أو بالعكس، لأن أناجيلكم الأربعة هي كتاب واحد. وإنما اختلفت بالزيادة والنقص والرواية بالمعنى، وما فيها من الاختلاف والتناقض.

فإن قلت: إن الذى أوردته على من تناقض إنجيل لوقا وإنجيل مرقس ليس تناقضاً فى الأصل، بل هو من قلم الناسخ فهو خطأ فى صورة الخط، لا فى حقيقة النبوة.

قلت: هذا نفسه جوابنا عما أوردته من تناقض التوراة والقرآن فى قصة موسى، وهو أن نضيف الخطأ إلى قلم الناسخ وصورة الخط فى التوراة وهى أولى بذلك من القرآن لتقدم عهدها وتغير التراجم واللغات فيها، بل وأولى من الإنجيل لأنها قبله.

فإن قلت: أنا ما أوردت تناقضاً بين التوراة والقرآن، بل كذبت القرآن بالتوراة.

قلت: هذا هو معنى التناقض. ثم جوابك ما سبق من أنه ليس تكذيب القرآن بالتوراة أولى من تكذيب التوراة بالقرآن، بل هذا أولى لما بيناه غير مرة، والله أعلم: هذا تفصيل جوابه على ما ذكر هو فى كتابه. أما ما رأيناه فى التوراة مما يدل على وفاق القرآن نذكر أن طولنا منه إن شاء الله تعالى.

قال: وفى سورة النساء بعد ذكر اليهود: وقولهم ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَّبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾^(١) وذكر كلاماً لابن عطية فى تفسير قوله «شبه لهم» وأن شبه المسيح ألقى على صاحب له يقال له: جرجس باختياره على أن يكون رفيق المسيح فى الجنة.

قال: «وتمسك المسلمون بهذا فى القطع على أن المسيح ما صلب». وذلك باطل بالتواتر عند الامتين: اليهود والنصارى. ومؤرخى المجوس على صلب المسيح، وبعض الكتب المقدسة».

وذكر كلام أشعياء ودانيال، وما فى إنجيل متى مما يدل على ذلك وأن المسيح صلب ومات وقبر وقام حياً فى اليوم الثالث وظهر لتلاميذه مراراً كثيرة.

ولما تكلم «السهروردي» فى كتاب «التنقيحات» فى التواتر وشروطه فى أصول الفقه تعرضت له قصة الصلب فقال: «لو لم يصلب عيسى لم يبق على المحسوسات اعتماد».

قلت: هذا حاصل ما أوردته على هذا السؤال والجواب.

أما الآية الكريمة المخبرة بنفى قتل المسيح وصلبه فنعتقد أنها حق وصدق وتمسك بها على القطع بذلك لأنها عندنا صادر عن الحكمة والعلم الإلهيين بواسطة العصمة النبوية وهي منقولة إلينا بالتواتر.

وأما ما حكاه عن «ابن عطية» فى تفسير قوله «شبه لهم» فذاك مما لم يختص بنقله «ابن عطية» بل ذكره جميع مفسرى القرآن قديمهم وحديثهم على اختلاف بينهم فى ذلك. فقال ابن سميان ومحمد بن إسحق: «إن الذى ألقى عليه شبه عيسى هو رجل من أصحابه يقال له جرجيس» وقال وهب بن منبه: «هو يهوذا الذى أسلمه، ودل عليه، وهو الذى اسمه فى الإنجيل يهوذا الإسخريوطى».

قلت: وهذا أشبه. لأن عادة الله - سبحانه - جرت فى أنبيائه أن يرد كيد من عاداهم عليهم، كنوح أنكره قومه فنجوا وغرقوا. وإبراهيم إذ ألقى فى النار فكانت عليه برداً وسلاماً.

وموسى إذ عاد مكر فرعون عليه فأغرقه (فرعون) وقارون إذ قذف موسى بالزنا ليقتله، أو يغض منه فخسف به. وعيسى مكربه يهوذا فعاد مكربه عليه - ومحمد ﷺ إذ قال الله - سبحانه - له: «وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ» (١) وقال الله - سبحانه - : «وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ» (٢) وقال فى قوم صالح حين أرادوا تبينه: «وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (٥) فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ» (٣).

وأما قوله: «إن ذلك باطل بالتواتر عند الأمتين اليهود والنصارى ومؤرخى المجوس».

فجوابه: أن المدعى تواتره عند اليهود والنصارى: ما هو: صلب إنسان مطلق؟ أو صلب إنسان مقيد بأنه المسيح؟ الأول مسلم، ونحن أيضاً نوافق عليه، وهو جرجيس (٤)، أو هو ذاك

(١) الأنفال: ٣٠. (٢) فاطر: ٤٣. (٣) النمل: ٥٠ - ٥١.

(٤) فى الإنجيل: يهوذا وقول المؤلف: أو هو ذاك ما سبق عن ابن إسحق وهب يدل على اضطرابه هو فى الأسماء، فإنه عند ابن إسحق جرجيس، وعند وهب يهوذا بحسب نقله، واعلم أن المؤلف يدعى رفع المسيح إلى السماء بجسده، وروحه لكن الحق أن اليهود لما اتهموا مع الرومان على القبض على المسيح، فر المسيح من بين أيديهم إلى جهة يقال إنها بلاد كشمير، وأنا أعتقد أنه توجه إلى مصر، وبها عاش إلى أن جاءه الأجل ومات ودفن فى الأرض، وارتفعت روحه كما ترتفع أرواح الشهداء (انظر الفتاوى للششيخ شلتوت) وفى إنجيل برنابا أن شبه المسيح ألقى على يهوذا، وصلب يهوذا لا المسيح عليه السلام ولم يذهب المسيح إلى مصر صغيراً لأن الإنجيل أثبت وجوده فى اورشليم، يتعلم العلم فى هيكل سليمان وكان من المفسرين المتفرغين لطلب العلم والعبادة.

ما سبق عن ابن إسحق ووهب، والثاني ممنوع، وهو محل النزاع وسنين مستند المنع فى آخر هذا الجواب.

وأما مؤرخو المجوس فالجواب عن تأريخهم بذلك من وجوه: أحدها:

أنهم لم يكونوا حاضري قصة المسيح ولا أحد منهم. فمدار اعتقادهم صلبه على خبركم وخبر اليهود ولا حجة فيه لأن الأمر اشتبه على من حضر القصة بأن أظلمت الأرض ظلمة شديدة صرح بها الإنجيل^(١) وغيره ففى تلك الظلمة أطلقت الملائكة المسيح وربطت الذى ألقى عليه شبهه مكانه، فاعتقدتم أنتم: أن المسيح صلب. وقوى ذلك الاعتقاد فى نفوسكم: حنقكم على اليهود، وحب تقرير العلم للعدوان عليهم، واعتقدت ذلك اليهود كما اعتقدتموه، وحملهم على ذلك الاعتقاد: حب الغلبة والظفر بمن اعتقدوه عدواً لهم ولو وفقوا لتابعوه فعليهم وعليكم من الله ما تستحقونه.

الوجه الثانى: أنا أجمعنا وإياكم على ضلال المجوس، وسخافة عقولهم حيث عبدوا النار التى يوجدها الخطب، ويعدمها الماء والتراب، وانقطاع مادة الوقود فعقول هذا شأنها كيف تكون حجة على العقلاء؟ وإن كانوا عندكم عقلاء فاعبدوا النار معهم، وإذا كنتم أنتم أصحاب الدعوى، ندعى نحن: أن الأمر اشتبه عليكم والتبس، فما الظن بقوم جهال أجانب من القضية سمعوكم واليهود ترجفون بشئ فقلدوكم فيه، وتابعوكم عليه، كما قلدوا آباءهم فى عبادة النار.

الوجه الثالث: أن المجوس أعداء للمسلمين والنصارى واليهود مثلكم وشأن العدو أن يطلب لعدوه العثرات، ويتبع منه العورات، ولا شك أنهم تتبعوا عثراتكم. وعثرات اليهود فوجدوها. أما عثراتكم فدعواكم التثليث وإلهية المسيح، وغير ذلك من سخافاتكم. وأما عثرات اليهود فأكثر من أن تحصى على ما دلت عليه كتب الأنبياء المتقدمين والمتأخرين كقتلهم الأنبياء بغير حق وتعديهم حدود الله، وإبائهم عن الانقياد له ولرسله وكيدهم المسيح وبغضهم عليه مع إظهاره العجائب والبيئات. ومعصيتهم الله - سبحانه - سلط على أوائلهم فرعون فسأهم سوء العذاب، خمس مائة^(٢) عام حتى استنقذهم الله بموسى، ثم كان له معهم من التعب ما لا يخفى. وأما المسلمون فلم يجدوا لهم عثرة يقدهون بها فيهم، فقوكم على صلب المسيح ليهموا بذلك القدح فى القرآن كيداً للمسلمين ولو لم يكن إلا مجرد احتمال هذا للقصد منهم، كان ذلك تهمة لهم تقتضى عدم الالتفات إلى مقالهم^(٣).

(١) الظلمة التى صرح بها الإنجيل: كناية عن شدة الأمر (انظر متى ٢٧).

(٢) خمس مائة عام تقريباً (انظر التواريخ فى كتابنا يوحنا المعمدان بين الإسلام والنصرانية).

(٣) فى الكتب التاريخية النصرانية: أن المسيح لم يقتل ولم يصلب، وقد بينا ذلك فى غير هذا الكتاب.

وأما ما ذكره من نص الكتب المقدسة. ككتاب أشعياء ودانيال وإنجيل متى فجوابه من وجوه:

أحدها: الجواب العام من عدم الوثوق بهذه الكتب لتقادم عهدها ونقلها من لغة إلى لغة وتهمة اليهود والنصارى عليها خصوصاً الإنجيل. فإنا قد بينا في التعليق عليه ما يقيم عذرنا في عدم الوثوق به، من الاختلاف والتناقض.

ونص كلام أشعياء: «لكن أحراننا حملها، وأوجاعنا تحملها. ونحن حسبناه مصاباً مضروباً من الله ومذللاً. وهو مجروح لأجل معاصينا، مسحوق لأجل آثامنا، تأديب سلامنا عليه، ويحبره شفينا، كلنا كغنم ضللنا. ملنا كل واحد إلى طريقه، والرب وضع عليه إثم جميعنا. ظلم أما هو فتدلل ولم يفتح فاه، كشاة تساق إلى الذبح، وكنعجة صامته أمام جازيها، فلم يفتح فاه. من الضغطة ومن الديونة أخذ، وفي جيله من كان يظن أنه قطع من أرض الأحياء. أنه ضرب من أجل ذنب شعبي، وجعل مع الأشرار قبره، ومع غنى عند موته، على أنه لم يعمل ظلماً، ولم يكن في فمه غش».

وقوله: «ويساق إلى الذبح، وكنعجة صامته أمام جازيها، فلم يفتح فاه» لا حجة فيه على وقوع القتل، بل على القود إلى القتل. ونحن نقول به، فإنهم قادوه ليقتلوه، فخلصه الله بما ذكرناه، وكم من قيد إلى القتل ثم نجا، فلم يقع به القتل.

قلت: وفي كلام أشعياء هذا تصريح بالإخبار بقتله ودفنه. لكن عليه إشكالان:

أحدهما: أن في أول هذا الفصل بعينه، وهو النبوة في المسيح: «إن عبدي ليفهم ويرتفع ويتعظم ويتعالى جداً، حتى يتعجب منه كثير من الناس»^(١) وساق صفاته إلى أن اتصل بذكر قتله ودفنه، فهذا تصريح بأن المسيح عبد الله، وأنتم تقولون: هو الله، أو ابن الله، كما صرح به الإنجيل. فلما قلتم بمجموع الأمرين أعنى عبوديته وقتله، فقد خالفتم دينكم في القول بالعبودية. وإن ألغيت الأمرين ولم تعتدوا بهما فقد سقط عنا إشكال الإخبار بالقتل. وإن قلتم بأحدهما دون الآخر وهو القتل كان ذلك ترجيحاً من غير مرجح، واحتجاجاً بكلام تقدحون في (بعضه) ثم تقابلكم بمثله، فنقول بالعبودية دون القتل.

فإن قيل: ذكر العبودية باعتبار ناسوت المسيح، وإلهيته حتى باعتبار لاهوته.

قلنا: هذا هوس، وأنتم عند التحقيق عاجزون عن إثباته. وقد وجهت ذلك في التعليق على الإنجيل.

(١) النص في الأصحاح الثاني والخمسين من أشعياء. «هو ذا عبدي يعقل يتعالى ويرتقى ويتسامى جداً جداً» وبعده نص كلام أشعياء الذي ذكره المؤلف.

الإشكال الثاني: أن أشعيا قبل المسيح بخمس مائة عام أو نحوها، وهو يحكى ما جرى للمسيح بلفظ الماضى حيث قال: «أما هو فتدلل، ولم يفتح فاه، كشاة تساق إلى الذبح وكنعجة صامته أمام جازيها» ونحو ذلك من صيغ الماضى وحقه أن يذكر بصيغة المستقبل. وهذا يدل على اضطراب هذه الأخبار، وكونها مدخولة.

قلت: لكن عند الإنصاف، هذا الإشكال لا ينجيه لأن إخبارات الله - سبحانه - كثيراً ما جاءت عن المستقبل بصيغة الماضى، وقد وقع مثله فى القرآن كثيراً. والمعول عليه فى الجواب عما تضمنته الكتب القديمة من قبل المسيح هو الوجه الأول، وهو القدح فى صحتها، ودعواهم بتواترها ممنوعة، وإثباته عليهم شديد.

الوجه الثانى: أن هذا الخصم قدح فى قوله: «ورفع أبويه على العرش» وفى قصة زواج موسى على أن يؤجر نفسه ثمانى حجج بأن ذلك لم يذكر فى التوراة فنحن أيضاً نقدح فى دعواه صلب المسيح وقتله بعين ذلك، وهو أنه لم يذكر فى التوراة، حيث جمع إسرائيل بنيه بمصر قبل موته، وأخبرهم بما يكون لكل منهم فى مستقبله^(١).

فإنه أفاض على «روبييل» وقال له: «نحست فراشى» - يعنى كونه وطئ سرية أبيه - وقال: «لا يفقد الملك من سبط يهوذا والنبوة والكهنوت من بين فخذي». حتى يأتى من هو له، وإياه تنتظر الشعوب. الرابط فى الشجرة جحشه. وفى القضيب ابن أتانة مسودة من الخمر عيناه، وأشد يابضاً من اللبن أسنانه».

وهذه صفات^(٢) المسيح بلا شك. ولم يذكر أنه يقتل ولا يصلب. فإن قيل: ثبت قتله بزيادة مقبولة من الأنبياء كما ذكر عن أشعيا ودانيل والإنجيل.

(١) فى الأصحاح التاسع والأربعين من سفر التكوين: «ودعا يعقوب بنيه. وقال اجتمعوا لأنيكم بما يصيبكم فى آخر الأيام، اجتمعوا واسمعوا يا بنى يعقوب. وأصغوا إلى إسرائيل أيبكم. راوبين أنت بكرى، قوتى، فضل الرفعة، وفضل العز فائراً كالماء لا تفضل لأنك صعدت على مضجع أيبك. حيثذ دنسته. على فراشى صعد».

ثم قال عن «يهوذا»: «هوذا جرو أسد. من فريسة صعدت يا ابنى جثا وربض كأسد وكلبوة. من ينهض؟ لا يزول قضيب من يهوذا ومشترع من بين رجليه حتى يأتى شيلون وله يكون خضوع شعوب. رابطاً بالكرمة جحشه، وبالجفنة ابن أتانة غسل بالخمر لباسه، وبدم العنب ثوبه، مسود العينين من الخمر، ومبيض الأسنان من اللبن».

(٢) هذه ليست صفات المسيح، فإن الملك لم يزل من اليهود على يديه، والشرعية لم تنسخ على يديه، هذه نبوة عن محمد ﷺ وضحها كثيرون من العلماء. انظر على سبيل المثال إظهار الحق لرحمت الله الهندى.

قلنا: ورفع أبوى يوسف على العرش وإيجار موسى نفسه ثمانى سنين تثبت بزيادة مقبولة على لسان محمد فى القرآن. وهى زيادة مقبولة.

فإن قيل: لكن زيادة قبل المسيح يثبت على لسان من اتفقنا على نبوته وصدقة (١) وزيادة رفع أبوى يوسف، وإيجار موسى نفسه يثبت على لسان من اختصصتم اعتقاد نبوته، وخالفناكم نحن فيها، ولم نوافقكم عليها.

قلنا: هو كذلك لكن عدم موافقتكم على صدقه لا يقدح فى نبوته وصدقه لأنكم أنتم وافقتم اليهود على صدق موسى والتوراة، وخالفوكم فى صدق المسيح والإنجيل. ولم يكن ذلك قادحاً فى صدقهما. باتفاق منا ومنكم.

فإن كان عدم وفاقكم لنا على صدق محمد قادحاً فيه، لزمكم أن يكون عدم وفاق اليهود لكم على صدق المسيح قادحاً فيه، والجواب مشترك.

وأما ما ذكر عن «السهروردي» عن قسوله: «لو لم يصلب عيسى، لم يبق على المحسوسات» (٢) اعتماداً وهو من أكابر فلاسفة الإسلام فليس صحيحاً عن السهروردي. وإنما حكى ذلك حكاية عن بعض من نازع فى بعض أحكام التواتر فى نظر ذلك فى كتابه وجده، ولم يتفق لى حكاية لفظه.

وبتقدير صحته عنه. فالجواب عنه من وجوه:

أحدها: أن هذا الرجل المذكور رجل غلبت عليه الفلسفة، ثم انسلخ منها إلى الزندقة، حتى قتل فى «حلب» بسيف الشرع، فليس قوله حجة على الله ورسوله، والقرآن وإجماع المسلمين.

وقوله: «كان من أكابر فلاسفة الإسلام» غلط. فإن الفلسفة التى كان يتعاناها هذا وأصحابه ليست من الإسلام فى شئ (٣). وكيف تكون من الإسلام وهى تقدح فيه، وتقوض مبانيه؟

(١) اليهود السامريون ينكرون نبوة أشعياء وأرمياء ودانيال ويرفضون كتبهم.

(٢) بعض مؤرخى النصارى ينفى صلب وقتل المسيح، وقد نقل ذلك عنهم جرجى زيدان والمستشرق سيل وغيرهما فعلى رأى البعض يكون الحسن مختلفاً فى نقله فالذى لا يبقى عليه الاعتماد هو النقل لا الحى نفسه.

(٣) المؤلف قسم الفلسفة إلى نوع مذموم ونوع محمود، فالتى كان يتعاناها السهروردي وابن عربى وغيرهما من المتصوفين الأراذل من النوع المذموم، وأما الفلسفة بمعنى توضيح الفكرة وإقامة الدليل عليها، فإنها لا تدم ولا ترفض.

وإنما الإسلام انقياد واستسلام لأحكام العزيز العلام، وسنة محمد - عليه السلام - واتباع لا ابتداء. وإنما هؤلاء القوم زنادقة، ينتمون إلى الإسلام لحفظ رياساتهم ودمائهم والإسلام فسيح واسع يقبل منهم الظاهر، والله أولى بالسرائر. فهم في الظاهر منه، وفي الباطن منسلخون عنه. الثاني: أن قوله «السهروردي» إن كان حجة علينا فليكن قول كل من أسلم من النصاري، ثم عاد بالقدح على دين النصيرية حجة عليكم، وإنما تقوم الحجة بقول المعتبرين منا، كالخلفاء الأربعة ^(١) والقراء ^(٢) السبعة. والأئمة الأربعة ^(٣) أو من هو معتبر في الإجماع من أهل الحل والعقد ^(٤) كما لا تقوم حجتنا عليكم إلا بمن تعتبرون قوله منكم.

الثالث: أن «السهروردي» لم يكن عالماً بأصول الشرائع والنبوات على الوجه المعتبر فيها، حتى يكون قوله حجة لها وعليها. إنما كان علمه فلسفة محضة وعقليات صرفة وليس له تصنيف إلا في ذلك كاللمحات والألواح والإسراف وغيرها. وهذه «التنقيحات»، لا يعتمد عليها من المسلمين في أصول الفقه إلا من هو على طريقه في الإنحراف إلى الفلسفة، والخلو من علم النبوة وقد رأيتها وهي كثيرة التشكيك، لا يكاد يبنى شيئاً إلا ويهدمه، ولا ينصر قولاً إلا ويخذله وأنت أيها الخصم قد قدمت عند ذكرك ضرورة الخلق إلى النبوة ومنفعتها: أن العقل لا يستقل بإدراك الأمور الإلهية بدون تأييد إلهي.

الرابع: قوله: «لو لم يصلب المسيح لم يبق على المحسوسات اعتماد» إن أراد لم يبق عليها اعتماد مع عدم المعارض لها فلا نسلم أن ذلك لازم لعدم صلب المسيح، وإن أراد مع وجود المعارض فهو صحيح، فإن مدارك العلم إما حس أو عقل أو مركب منهما. وكلها قد تخلف مع وجود المعارض أما الحس فكما في التخيلات السحرية والشعبذية وكعدم إدراك الصوت للصمم، والريح للجسم والطعم للمرة، واللمس لفساد في الله، أو لعله في محله، وأما العقل فكما يعرض للإنسان عند غلبة السوداء أو الحزن أو الفرح المفرطين أو السكر ونحوه من المغيبات

(١) الشيعة لا يعتبرون أقوال أبي بكر وعمر وعثمان حجة. ويتجراون على ذمهم وأما أهل السنة فإنهم يكفرون من يسب الصحابة، ويعتبرون أقوالهم المروية عنهم برواية صحيحة، حجة. ويرد عليهم الشيعة بأن معاوية وأصحابه سبوا علياً وأصحابه فلماذا لا تكفرون معاوية بسبه علياً؟ (انظر كتاب مؤتمر علماء بغداد - تأليف مقاتل بن عطية).

(٢) تنكر الشيعة جمع القرآن في عهد أبي بكر وعثمان، ويقولون جمع القرآن وكتب في حياة النبي ﷺ.

(٣) يقول الشيعة بأن جعفر الصادق أستاذ للأئمة الأربعة، وعلى قولهم يكون مذهبهم الفقهي المروي عن جعفر أقوى من مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وابن حنبل.

(٤) لا تعتقد الشيعة إلا في آل البيت النبوي.

كالنوم والإغماء فإنه يرى الحقائق منقلبة، والأمور مضطربة، وأما المركب منهما فكخبر الواحد وإذا كان فى طريقة كذاب. وكالتواتر إذا فقد فيه شرط.

وأما البرهان على أن المسيح لم يصلب ولم يقتل فهو: أن قتله إن لم يكن كولادته من غير ذكر، فهو مثله فى الشهرة، ولا بد. ثم إن ولادته من غير ذكر لما كان له وجود، تواتر تواتراً، لم يختلف فيه اثنان منا ومنكم، فلما اختلفنا فى قتله، دل على أنه لم يبلغ تلك المرتبة من التواتر، فلم يثبت بمجرد الدعاوى أو الحجج الضعيفة وإنما كان الأمر فى ذلك مشتبهاً كما نص عليه القرآن فاشتبه عليكم.

يؤكد ذلك: أن المسيح طبق ذكره الآفاق، لما ظهر على يده من الخوارق وقتل مثل هذا لا يقبل بمثل هذا النزاع لما يجب له فى مطرد العادات من الشهرة والغلبة، وإذا كان يحيى وزكريا دونه فى الشهرة بكثير، ثم لم يختلف فى قتلها ^(١). فما الظن بالمسيح الذى أجمعنا على أنه أفضل أبناء إسرائيل ^(٢) وأنتم تدعونه إلهاً؟

* * *

قلت: «وفى سورة الكهف عند ذكر ذى القرنين. قال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ ^(٣) قال ابن عطية: على وزن فعله أى ذات حماة، وقرأ أبو بكر عاصم والباقون: «فى عين حامية» وذكر حديث أبى ذر قصافى ذلك. قال: «فدل على أن العين هناك حارة».

قال: «وفى سورة يس مثل هذا حيث يقول: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ ^(٤) الآية وذكر حديث البخارى عن أبى ذر حيث قال له النبى ﷺ أتدرى أين تذهب هذه؟ قلت: الله ورسوله أعلم قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها» ^(٥).

(١) بين القرآن أن يحيى مات موتاً عادياً، وليس كما يزعم النصارى أنه قتل لقد أثبت القرآن الموت للمسيح، ونفى القتل، وكذلك أثبت الموت ليحيى. قال تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُعْثَرُ حَيًّا﴾ (مریم ١٥).

(٢) المسيح من فضلاء أنبياء بنى إسرائيل، ومن فضلاء أبناء إسرائيل.

(٣) سورة الكهف ٨٦ وما بعدها. وقرأ ابن عاصم وعامر وحزمة والسكسائي: «حامية» أى حارة، والباقون: «حمئة» أى كثيرة الحماة وهى السطينة السوداء، وقد يجمع بين القراءتين فيقال كانت حارة وذات حماة (عن القرطبي). (٤) سورة ياسين: ٣٨.

(٥) لفظ البخارى عن أبى ذر قال النبى ﷺ - لأبى ذر حين غربت الشمس تدرى أين تذهب؟ قلت: الله =

قال: «وهذا كله بين البطلان لكل من له أدنى (نظر) في الهيئة، لأن الشمس تدور أبداً في فلكها، وهو الفلك الرابع، ولا تغرب في عين حامية ولا تجرى لمستقر لها، لأنها ليس لها قرار^(١)».

قلت: الجواب عن هذا السؤال:

أما القراءتان: «حمئة، من الحماة» و«حامية» من الحرارة، فهما قراءتان صحيحتان، والأولى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو، والثانية قراءة الباقيين. والخطب في نقل مذهب القراء فيهما لا أدري هل هو من هذا الخصم أو من غيره^(٢)، وقد روى ابن عباس عن أبي بن كعب: أن النبي ﷺ قرأ: «فى عين حمئة»^(٣) رواه أبو داود والترمذى. وقال حديث غريب. قال والصحيح: أنها قراءة ابن عباس لأنه اختلف هو وعمرو بن العاص فيها، وترافعا إلى كعب الأحبار، ولو كان عنده فيها رواية لاكتفى بها.

ووجه الجمع بين القرائتين: أن تلك العين حارة، وهى ذات حماة، فلإن اجتماع الأمرين جائز غير ممتنع، وأما حديث أبى ذر فلفظه على ما رواه الترمذى وغيره قال: «دخلت المسجد حين غابت الشمس، والنبي ﷺ جالس. فقال: «أتدري يا أبا ذر أين تذهب هذه؟ قال: قلت الله ورسوله أعلم. قال: فإنها تذهب فتستأذن فى السجود فيؤذن لها وكأنها قد قيل لها: اطلعى من حيث جئت. فتطلع من مغربها» قال: ثم قرأ وذلك «مستقر لها» قال: وذلك قراءة عبد الله الترمذى: هو حسن صحيح. وأخرجاه فى الصحيحين، ورواه أبو داود والنسائى. ووصف

= ورسوله أعلم - قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، فلا يؤذن لها، يقال لها: ارجعى من حيث جئت فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى: «والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم».

(١) قال بعض العلماء: ليس المراد أنه انتهى إلى الشمس مغرباً ومشرقاً، حتى وصل إلى جرمها ومسها؛ لأنها تدور مع السماء حول الأرض من غير أن تلتصق بالأرض، وهى أعظم من أن تدخل فى عين من عيون الأرض، بل هى أكبر من الأرض أضعافاً مضاعفة، بل المراد أن انتهى إلى آخر العمارة من جهة المغرب ومن جهة المشرق، فوجدتها فى رأى العين تغرب فى عين حمئة. كما أنا نشاهدها فى الأرض الملساء كأنها تدخل فى الأرض (من تفسير القرطبي) ومعنى «مستقر لها، قيل: إلى انتهاء أمدها عند انقضاء الدنيا (القرطبي).

(٢) النصرانى نقل من كتب التفسير نقلاً صحيحاً. فالتبعة إن تكون، تكون على المفسرين.

(٣) قال ابن عباس: هى «حمئة» وقال معاوية «حامية» لحكم كعب الأحبار بأنها تغرب فى عين سوداء، فوافق ابن عباس (نقلاً عن القرطبي) وهذا فى نظرنا من عبث المفسرين، لأن ألفاظ القرآن منقولة بالتواتر ومضبوطة ضبطاً دقيقاً ومن عبثهم أنهم نقلوا عن ابن مسعود وابن عباس «والشمس تجرى لمستقر لها» وهذا باطل ومردود على من نقله. وهم بهذا العبث يعطون للأعداء الكلام الذى يطعنون به فى الدين.

الشمس بالسجود وخطابها من الحقائق الإلهية التي لا يستقل العقل بدركها؛ فيجب تلقيها عن أصحاب الشرائع بالقبول^(١)، كما سبق تقريره في المقدمة الثانية في صدر الكتاب.

وأما معنى غروبها في عين حامية، ففيه تأويلات:

أحدها: أنها تغرب فيها في رأى العين. لا الحقيقة كما يرى كأنها تغرب في البحر أو من وراء الجبل، بل من وراء جدار صغير، بحسب اختلاف مناظرها وأوضاع الناظرين إليها.

الثاني: أن «في» بمعنى . أى تغرب على عين حامية، أى تكون مقابلة لها، وحروف الصفات يقع بعضها موقع بعض كما قال تعالى: ﴿لأصلبكم في جذوع النخل﴾ أى عليها وقال عترة:

بطل كان ثباته في سرجه .:

أى عليها:

وعلى بمعنى فى، كقول أبى كبير الهذلى:

ولقد سريت على الظلام بمعشم .:

أى فى الظلام.

الثالث: أنها بمعنى عند. أى تغرب عند عين حامية. وقد ترد بمعنى عند، ومع، فى العربية. فكلام يحتمل لهذه التأويلات السابقة فى اللغة التى ورد بها، لا ينبغى أن يتهم على القدر فيه.

وقد نقل بعض المفسرين عن كعب أنه قال: «فى التوراة أنها تغرب فى ماء وطين»^(٢).

وأصحاب الهيئة يعترضون على هذا بناء على ما قرروه من أن الشمس مثل كرة الأرض مائة وواحدة وستين مرة ونصف وربع فكيف تسعها عين من عيون الأرض؟ والجواب بما سبق. وأما قوله: «إن هذا كله بين البطلان، لمن له أدنى معرفة بالهيئة» فجوابه: إن علم الهيئة مبنى على مقدمتين:

(١) كيف يتلقى هذا الخبر بالقبول، وهو ثابت بأحاديث آحاد والواقع يكذبه والمعنى: أن الشمس تستقر عند انتهاء الدنيا، ومعنى تجرى أى تدور بسرعة، وتستمر فى الدوران إلى قيام القيامة وقال المؤلف بعد قليل من هذا الكلام: «وخبر الآحاد إنما يفيد ظناً ضعيفاً».

(٢) أثبت علماء الهيئة كذب كعب الأحبار، وفى حياته كذبه معاوية بن أبى سفيان كما حكى البخارى، وفى كتب التفاسير خرافات كثيرة منقولة عنه.

أحدهما: أن حركة الأفلاك متصلة متشابهة يستحيل أن يعرض لها البطء والسرعة أو الرجوع أو الانقطاع.

والثانية: اعتبار الرصد.

وقد قدح: المحققون فيهما بما لا يسع هذا المكان ذكره. ومنه: أن حاصل الرصد: الاعتماد على أبصار الآحاد^(١) والبصر لا يفيد اليقين لكثرة ما يعرض للبصر من الغلط، خصوصاً مع البعد المفرط، وخبر الآحاد إنما يفيد ظناً ضعيفاً ودعوى أهل الهيئة: أن علمهم ثابت بالبراهين الهندسية كذب وزور وبهتان. إذ لو كان كذلك لما وقع الخلاف العظيم بينهم في تفاصيل علمهم وجمله.

وإذا اتجه القدح في مقدمات الهيئة لم يبق بها وثوق، وصار خبر^(٢) الشرع أوثق منها، على ما قدمت أنت أيها الخصم في بيان ضرورة النبوة من كلام «أرسطو» وغيره.

ثم نقول: إن علم الهيئة على تقدير صحته وثبوتها لا ينفي ما فسرنا به كيفية غروب الشمس في العين الحامية.

وأما قوله: «إن الشمس تدور أبداً في فلكها، وهو الرابع، ولا تجرى لمستقر لها» لأنه ليس لها قرار.

فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن يقال له: أنت إما أن تكون فيلسوفاً محضاً، أو مشرعاً تقول بصحة الشرائع، وما جاءت به النبوات. فإن كنت فيلسوفاً، ورد عليك كثير مما تقول به من أحكام التوراة والإنجيل مما تعتقد الفلاسفة فسادها.

منها: دعواك في المسيح أن لاهوت الله اتحد بناسوته، فصارا حقيقة واحدة، أو أن الله - سبحانه - واحد بالذات متعدد بالأقانيم^(٣) التي هي الله والابن وروح القدس. وإن كنت مشرعاً فيلزمك تجويز أن الشمس يمكن أن تستقر وتقف، فإنه قد ثبت باتفاقنا: أن يوشع ابن

(١) يعتمدون على المناظير الكبيرة، لا على البصر وحده.

(٢) خبر الشرع أوثق إذا كان من القرآن الكريم والسنة المفسرة العلمية.

(٣) الأقنوم هو الشخص الكبير في اللغة السريانية. وأقانيم الكاثوليك أشخاص آلهة هي الآب (الله) والابن (المسيح) والروح القدس (عمل إلهي للإلهام) وكل إله مستقل بذاته، وعلى المجاز الأقنوم مرحلة من المراحل لذات واحدة وعلى المجاز تكون أقانيم الأرثوذكس مراحل لذات الله تعالى أي هو الآب قبل أن يتجسد في شكل عيسى، ويصير ابناً بعد التجسد، ويصير الروح القدس بعد رفعه إلى السماء.

نون وقفت له الشمس عن مسيرها ليلة السبت^(١)، حتى فرغ من قتال الجبارين، وقد ذكرته أنت في كتابك هذا عند بيان وجود النبوة.

وثبت أيضاً في الأصحاح الثامن والثلاثين من مصحف أشعيا^(٢) أن الله سبحانه رد الشمس إلى خلفها عشر درجات علامة لحزقيا ملك بنى إسرائيل على أنه ينفس له في عمره خمس عشرة سنة بعد أن حضره الموت مشهورة. ومثل هذا لا يصح في علم الهيئة بناء على المقدمة المذكورة، وأن حركة الأفلاك متصلة. ويقال: إن من حين وقوف الشمس لهذين النبيين تخط حساب المنجمين، واختلط رأيهم. فالله أعلم.

وأما أنك تكون تارة فيلسوفاً وتارة مشرعاً. فهذا مما لا يمكن، لأن الفلسفة والتشريع لا يجتمعان^(٣) وقد حاول قوم منهم أبو الوليد بن رشد الجمع بينهما فلم يحصل إلا على الحيرة، وظهر أمره فكاد أهل المغرب يقتلونهم وأحسبه مات في حبس الشرع، وأنا أحسبك أيها الخصم حائراً متردداً لا نصرانياً ولا مسلماً، ولا فيلسوفاً.

الوجه الثاني: إن قوله: «لستقر لها»، له أربع محامل صحيحة:

أحدها: أن «اللام» بمعنى في: أى تجرى في مستقر لها، وهو فللكها، تجرى فيه ما بين طرفي مشارقتها، ومغاربتها من ناحية الشمال والجنوب، لا تتجاوز ذلك.

الثاني: أن تكون بمعنى إلى، أى تجرى إلى مستقر لها، وهو حين تستقر زوال حركتها عند قبض الله السموات والأرض وتكوين الشمس والقمر وانكدار النجوم عند خراب العالم على ما جاء به شرع الإسلام وأخبر به النبي الصادق عليه السلام وأشار إليه المسيح في الإنجيل حيث يقول: «إذا جاء ابن الإنسان في مجده على الغمام، والملائكة حوله هنالك من عرفنى اليوم عرفته ومن أنكرنى أنكرته»^(٤).

(١) «فدامت الشمس ووقف القمر» يشوع ١٠: ١٢.

(٢) في الأصحاح الثامن والثلاثين من سفر أشعيا: «فصار قول الرب إلى أشعيا قائلاً: اذهب وقل لحزقيا هكذا يقول الرب إله داود: قد سمعت صلاتك قد رأيت دموعك. هأنذا أضيف إلى أيامك خمس عشرة سنة ومن يد ملك أشور أنقذك وهذه المدينة، وأحامي عن هذه المدينة. وهذه لك العلامة من قبل الرب على أن الرب يفعل هذا الأمر الذي تكلم به. هأنذا أرجع ظل الدرجات الذي نزل في درجات آحاز بالشمس عشر درجات إلى الوراء فرجعت الشمس عشر درجات في الدرجات التي نزلتها» أش ٣٨: ٤ - ٨.

(٣) إذا عمل المسلم فكره في تحليل أحكام الشريعة وبيان أهدافها والغرض منه بالحق، فهذا المسلم فيلسوف، لأن الفلسفة هي إقناع الناس بفكرة ما بأسلوب واضح وحجج مقبولة. أما فلسفة ابن رشد والسهورودي فكالمثل: جمعة ولا أرى طحناً.

(٤) الأصحاح الخامس والعشرون من إنجيل متى، وعبرة المسيح لا تدل على يوم القيامة (انظر البشارة بنبي الإسلام في التوراة والإنجيل).

معنى هذا الكلام ويكون هذا معنى قوله - سبحانه وتعالى: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (١).

الثالث: أن بعض أئمة السلف قرأ هذه الآية «والشمس تجري لا مستقر» أى لا تقف ولا تفتت، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ دَائِبِينَ﴾ (٢) أى لا يفتران من الدأب، وهو السعى الشديد، وتكون هذه القراءة مفسرة للمراد من الأخرى. وكل هذا محتمل لا يقدح بمثله فى فروع شريعة، فضلاً عن أصولها (٣).

الرابع: أن يكون مستقرها موضع سجودها. كما جاء فى الحديث، وقد بينا جواز وقوفها عن السير، بقصة يوشع وحزقيا، وأن هذا مما يجب أن يتسلم عن النبوات ويتلقى بالقبول، ولا يقابل بشبه العقول القاصرة عن إدراك الحقائق الإلهية. والله أعلم.

* * *

قال: «وفى سورة الصف قال: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾» (٤). وفى سورة الأعراف قال: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ (٥) ولا نجد ذكراً لمحمد فى التوراة والإنجيل.

قال: «ولعل قائلًا يقول: نزع اسمه منهما. أو هكذا يقول. وأما جوابه عن ذلك بأن ظهور محمد، إما أن يكون بخير أو شر، وعلى التقديرين يجب إبقاؤه، ولا فائدة فى نزعه». قال: «ولم لم ينزع أسماء الأنبياء الذين كان يخبر بعضهم ببعض، سابقهم بلاحقهم كيحيى بن زكريا. ولم لم ينزع اسم الشيطان والدجال؟»

والجواب عن ذلك: أن فى التوراة نبوءات كثيرة عن محمد ﷺ.

ومنها ما جاء فى سفر تثية الاشتراع: «أقيم لهم نبياً من وسط إخوتهم مثلك وأجعل كلامى فى فمه، فيكلمهم بكل ما أوصيه به» فإن من وسط إخوتهم يدل على أنه سيكون من

(١) الرعد: ٢

(٢) إبراهيم ٢٣.

(٣) علقنا على هذا بالقدح من الأعداء إذا لم نحذفه من كتب التفسير.

(٤) الصف: ٦.

(٥) الأعراف: ١٥٧.

بنى إسماعيل عليه السلام وأجعل كلامي في فمه يدل على أنه نبي أمي، لا يقرأ ولا يكتب. وقال في نهاية التوراة لن يقوم نبي في بني إسرائيل مثل موسى.

وأما في الإنجيل . فحيث يقول في بشارة يوحنا:

«والبرقليط الروح القدس، الذي سيرسله أبى باسمي، هو يعلمكم كل شئ وهو يذكركم بكل ما قتله لكم^(١)» وحيث يقول: «إنه خير لكم أني أنطلق لأنى إن لم أذهب لم يأتكم البرقليط، فإذا انطلقت أرسلته لكم، وإذا جاء ذلك، فهو يوبخ العالم على الخطية وعلى البر وعلى الحكم. أما على الخطية فلأنهم لم يؤمنوا بى.. وأما على الحكم فلأن أركون هذا العالم يدان»^(٢) ثم قال: «إذا جاء روح الحق ذاك فهو يرشدكم إلى جميع الحق لأنه ليس ينطق من عنده بل يتكلم بكل ما يسمع، ويخبركم بما يأتى، وهو يمجدنى لأنه يأخذ مما هو لى ويخبركم»^(٣).

قلت: وإذا تأملنا هذه الإشارات وجدناها مطابقة لصفات محمد ﷺ لأنه لم يأت بعد المسيح من ادعى النبوة ومجد عيسى وبالف في تمجيده وصدقه في نبوته، ووبخ العالم على خطية الكفر وقتل اليهود وغيرهم على تكذيب المسيح وعبادة الأوثان، وأخبر بأن الناس يدانون يوم القيامة ويحاسبون، وعلم الآداب ومكارم الأخلاق وظهر ناموسه واشتهر في البدو والحضر كظهور نواميس الأنبياء قبله إلا محمد ﷺ وإن لم يكن محمد هو الذى أشار إليه لزم القدر في صدق وعده بالبرقليط^(٤)، لأن من المحال عادة إن عاد أحد يظهر بما ظهر به محمد، ويتم له.

(١) يوحنا ١٤: ٢٦. (٢) يو ١٦: ٧ - ١١.

(٣) يو ١٦: ١٣ - ١٥.

(٤) البرقليط: بكسر الباء اسم أحمد ﷺ. والنصارى يعترفون بأن البرقليط بكسر الباء اسم أحمد لكنهم ينطقون البرقليط بفتح الباء، وإذا كانت الباء مفتوحة لا تدل على اسم أحمد، بل تدل على صفة هى: النائب عن المسيح عوضاً عنه، ليعزى بنى إسرائيل في فقدهم الملك والشرعية.

وكلمة البرقليط كلمة عبرانية، وترجم في اليونانية ببيركليتوس والنصارى بحسب النطق يترجمونها باركليتوس. ومن المعلوم أن حرف السين في اللغة اليونانية لا يضاف إلا إلى الأسماء وأن حروف المد وهى الألف والياء والواو في اللغة العبرانية لم توضع إلا في القرن الخامس الميلادى. وهذا يعنى أن بيرقليط اسم أحمد صراحة.

ويؤكد أن بيرقليط اسم أحمد: الأوصاف الواردة للاسم وهى تبيكت العالم على الخطايا... إلخ ويؤكد أيضاً: أن النصارى يفسرون البرقليط بالإله الثالث وليس في التوراة والإنجيل إلا إله واحد (انظر كتابنا أقانيم النصارى).

فإن قيل: قد ذكره «البرقليط» في الإنجيل بصفات غير هذه مما لا يطابق صفات محمد، فيحمل ما ذكرتموه عليه.

قلنا: مع المسامحة نقول لكم: إذا كان ما في الإنجيل حق عندكم فيجب اعتباره ما أمكن، وحيث ذكر «البرقليط» تارة بما يوافق صفات محمد، وتارة بما يخالفها فاجعلوه من باب اللفظ المشترك والبرقليط الذي ذكرناه ﷺ والذي ذكرتموه اجعلوه من شئتم، ويحصل لنا المقصود. وقد بينت وجه دلالة هذا الفصل على المطلوب، وما عليه من سؤال وجواب في التعليق على الإنجيل، فاكفيت به هناك عن تكراره هاهنا. والله أعلم.

وأما قوله: «لعل قائلاً يقول: نزع اسمه منهما أو هكذا يقول. وأما جوابه عن ذلك بأن ظهور محمد إما أن يكون بخير أو شر. وعلى التقديرين يجب إيقاؤه ولا فائدة في نزعه.

فجوابه: إن هذا إنما يصح أن يحتج به من علم منه العدل والإنصاف وطلب الحق وكمال العقل. واليهود والنصارى ليسوا كذلك حتى يصح احتجاجهم بهذا أما اليهود فإنهم تعدوا على أنبيائهم وبغوا عليهم وقتلوه، وكفروا بالمسيح مع ظهور صدقه بالخوارق على يده لكل عاقل منصف. فكفروهم بمحمد ككفرهم بالمسيح. وإنكارهم لاسمه وصفته وإنكارهم لصفة المسيح المذكورة في التوراة في كلام إسرائيل لما جمع بينه، وأخبرهم ما يكون منهم على ما سبق بيانه آنفاً في الجواب عن صلب المسيح - لكن اليهود علموا من صفة محمد أنه يظهر بقوة وشوكة، لا يقدرّون معها على قتله وصلبه - كما زعمتم وإياهم فعلوا بالمسيح - فغيروا اسمه وصفته في التوراة لئلا يتحقق عنادهم بقيام الحجة عليهم من كتابهم ورأوا أن العناد بشبهة أولى منه بلا شبهة.

وأما النصارى فلأن الإنجيل الذي صرح فيه بذكر محمد ليس هذا الذي بأيديهم ^(١) بل هو كتاب نزل على المسيح من السماء كتوراة موسى وقرآن محمد ولكنه عدم فلم يظهر.

وأما الأناجيل التي بأيديهم فهي سيرة المسيح وحكاية ما جرى له، وفيها شئ من حكمه ومواعظه، فهو بمثابة ما نقل عن الأنبياء من كلام أنفسهم، كالأخبار المروية عن محمد - عليه السلام - وغيره من الأنبياء. وكذلك التوراة التي بأيدي اليهود اليوم ^(٢)، على أنا قد بينا أن في فصل البرقليط من بشارة يوحنا ما يكفي في الإشارة إلى ذكر محمد بصفته.

(١) هو الذي بيد النصارى الآن، لأن الأناجيل التي بأيديهم أقرتها المجامع النصرانية من قبل ظهور محمد ﷺ والمؤلف اعترف بذلك في قوله: «على أنا قد بينا أن في فصل البرقليط من بشارة يوحنا...».

(٢) والتوراة التي فيها ذكر لمحمد عليه السلام هي التي بيد اليهود الآن، لأنها أقرت رسمياً في العالم من زمان عزرا الوراق، وكان قبل عيسى بما يقرب من خمسمائة عام.

وأيضاً: فإن المسيح كان آية من آيات الله - سبحانه - أضل بها من شاء من خلقه فعصمهم. الله به مدة مقامه بين أظهرهم، فلما ارتفع عنهم، وقع في دينهم الدخول والتلبس من شياطين الجن والإنس، كما نبينه في «الفوائد والتعليق على الإنجيل» وذكره هنا يطول.

وأيضاً: انضم إلى ذلك في حق الطائفتين أن محمداً جاءهم بترك المألوف من دينهم وذلك شديد على النفوس لا يثبت له إلا كاملو العدل والعقل، وقد بينا عدم العدل في اليهود، وعدم العقل في النصارى حيث اعتقدوا أن الله خالق السموات والأرض خرج من بطن مريم ثم أسلم نفسه للقتل والصلب ليستنقذ الخطاء في بنى آدم، وقد كان قادراً على استنقاذهم بدون هذا التعب، وعقول تخيل لأهلها اختراع مثل هذا جديرة بأن تخيل لهم الاستمرار عليه حتى يحرفوا لأجله أسماء الأنبياء وينازعوا في الحق ويعاندوه.

وحاصل ما نقول في جوابه: أن محمداً كان ظهوره بخير عظيم وبركة عميمة ولكنهم غيروا حسداً له، واستبقاء للرئاسة فيهم، وغيره عليها أن تخرج منهم وينالها غيرهم.

وإذا كان إخوة يوسف هموا بقتل أخيه يوسف ثم لما رفقوا به باعوه على الكفار ورموه في رق العبودية حتى لقي من مرارة التهم والسجن ما لقي حسداً له على ما ظنوه من تأويل رؤيا يجوز أن تقع وأن لا تقع مع كونهم من صلب نبي معصوم، وهم معاشرون له صباح مساء، فما الظن باليهود والنصارى البغاة الجهال، وقد مضى منهم الزبد، وبقي منهم الغشاء وسفلة العالم وسقطهم فيما علموه بالوحي الإلهي.

وأيضاً إذا كانت «سارة» المرأة الصالحة المحفوظة بمعاشرة النبي المعصوم «إبراهيم» - صلوات الله عليه - قالت له: اخرج بابن الأمة - تعنى إسماعيل ابن هاجر - عنى لثلا يرث مع ابني إسحاق^(١)، كما نص عليه في التوراة غير أنها أن يشارك ابنها في رئاسة أبيه، فما الظن باليهود والنصارى على ما عرف منهم؟

(١) النص: «فقلت لإبراهيم: اطرد هذه الجارية وابنها لأن ابن هذه الجارية لا يرث مع ابني إسحاق» تك ١٠: ٢١.

وقد رد الله عليه بقوله: «بإسحاق يدعى لك نسل وابن الجارية أيضاً ساجعله أمة لأنه نسلك» تك ١٢: ٢١.

فقد ثبت أن إسماعيل وارث لأبيه في النبوة. ويؤكد إرثه أن الله تعالى قال عنه لأبيه: «وأما إسماعيل فقد سمعت لك فيه، ها أنا أباركه وأثمه وأكثره كثيراً جداً. اثني عشر رئيساً يلد وأجعله أمة كبيرة» تكوين ١٧: ٢٠. فقد أثبت لإسماعيل بركة، والبركة يفسرونها بالملك والنبوة. وقد نهت التوراة على قيام نبي من إخوة اليهود وهم بنو إسماعيل لتحقيق البركة فيهم في هذا النص: «يقيم لك الرب إلهك نبياً من وسطك من إخوتك مثلي له تسمعون... إلخ» تثنية ١٨: ١٥.

وأما قوله: «لم لم ينزع أسماء الأنبياء الذين كان يخبر بعضهم ببعض سابقهم بلحقهم كيحيى ابن زكريا، ولم لم ينزع اسم الشيطان والدجال»^(١).

فالجواب: أن الفرق بين أولئك الأنبياء ومحمد عليهم السلام من وجهين:

أحدهما: أن موسى لم يأت بعده نبي إلا بتقرير أمر التوراة ومتابعتها، فكانوا في المعنى نواب موسى وخلفاءه، كالتلاميذ الاثنى عشر لعيسى، ومحمد عليه السلام جاء بنسخ الشرائع^(٢) كلها وأحكام التوراة والإنجيل وغيرهما، واستئناف شريعة مبتدأة من عند الله. ولهذا لما جاء المسيح بإبطال السبت وأشياء مما تخالف حكم التوراة تعصبوا عليه وقتلوه - كما زعمتم وإياهم.

الوجه الثاني: أنهم كانوا يعلمون أن أولئك الأنبياء ضعفاء لا شوكة لهم فلم تكن لهم حاجة إلى نزع أسمائهم، بل إن رأوا منهم ما يوافقهم وإلا قتلوه كما فعلوا بيحيى وزكريا والمسيح وخيرهم من الأنبياء - كما حكوا.

ومحمد - عليه السلام - علموا أنهم لا يقدرين عليه، كما قدروا على غيره، فنزعوا اسمه ليصير شبهة في خلافه - كما سبق.

قال: وفي سورة النور: «وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ» وفي سورة الفرقان: «وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا» وفي سورة الروم: «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ» وفي سورة فاطر: «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ» وفي سورة الأنبياء: «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ» وهذا بين التناقض، والكذب لازم في إحدى القضيتين وخلاف هذا في التوراة، حيث يقول: إن الدواب خلقت من التراب والإنسان من الماء، وخلاف ذلك أيضاً في الوجود، إذ بعض الأشياء مخلوقة من الأرض وبعضها من الماء.

قلت: الجواب: أنه لا تناقض في هذا ولا كذب - بحمد الله - عند من عرف وتبين ذلك ببيان معنى كل «آية» على انفرادها، ثم بيان الجمع بين الجميع.

أما قوله: «وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ»^(٣) فنقول: الدابة في وضع اللغة كل ما دب

(١) الدجال اسم وضعه النصارى في الأناجيل للتشويش على نبوة محمد ﷺ ويعنون به محمداً ﷺ.

(٢) شريعة موسى كانت ناسخة لما قبلها من الشرائع ولم يأت بعد موسى ناسخ لشريعته إلا محمد - عليهما السلام - والإنجيل معناه: البشرى المفرحة. وفيه: أن يعمل أتباع عيسى - عليه السلام - بأحكام التوراة، حتى يأتى النبي البشرى به، فيسمعون له ويطيعون.

(٣) النور ٤٥.

ودرج. وفى عرف الاستعمال اللغوى: مختص بدواب الأربع كالفرس ونحوه، فإن حمل لفظ الدابة على هذا المعنى العرفى فلا إشكال فى أنها من ماء، وهو الماء الذى ينزله الذكر فى الأنثى وتنزله هى عند الوقاع.

وإن حمل على الوضع اللغوى فالجواب من وجوه:

أحدها: أن «من» فى قوله «من ماء» للسببية بمعنى أن للماء مدخلاً وتأثيراً بحقيقتها أو بما هو من طبيعته فى وجود كل دابة. وهذا صحيح. فإن كل دابة هى حيوان، وكل حيوان لا بد فيه من رطوبة مائية بها تتقوم حياته، فيدخل فى ذلك العقارب والخنافس، ونحوها من الحشرات التى يقال إنها تتولد من التراب، لأنها وإن كانت متولدة من التراب إلا أنها لا تستغنى عن رطوبة، هى من طبيعة الماء تقوم حياتها.

الوجه الثانى: أن نقول فى الدابة وضعاً ما قلناه فى الدابة عرفاً، وهو أن سائر أشخاصها مخلوقة من «ماء» الوقاع، لأن فيها ذكوراً وإناثاً قطعاً، ولا فائدة للصنفين المذكورين إلا التناسل المعتاد بين سائر أصناف الحيوان، وما يقال: من أن بعض الدواب تخلق من التراب، فلا شك أنه قد قيل، ولكننا لم نشاهده فلا يقلد فيه. ولا عليه دليل قاطع من جهة العقل، فإن شاهدناه أجبننا حينئذ بحسب ما ينبغى.

والذى رأيته فى هذا: ما ذكر فى تواريخ الأولين: أن الملك «سنحاريب» رأى فى منامه أن عقرباً صعدت على سريره فلدغته، فوقع عنه. فاستدعى بعض المعبرين فسأله عن رؤياه، فقال له: إنها تدل على أنه يغلب على ملكك رجل لا أصل له، لأن العقرب لا أصل لها، وإنما تخلق من التراب، فكان تأويله أن غلب فرعون على سنحاريب وأخذ ملكه، ولم يكن لفرعون أصل فى الملك وإنما كان أبوه راعى غنم. هكذا قيل. لكن فى هذا مناقشات كثيرة لا يعتمد عليها معها.

الوجه الثالث: إن ثبت أن بعض الدواب مخلوقاً من غير الماء، كان قوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ عاماً مخصوصاً بذلك، أى أنه أطلق العام وأراد الخاص وهو كثير كقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(١) وخص بالعقل ذاته وصفاته تعالى.

وقوله: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٢) - يعنى الريح العقيم - وخص بالعقل السموات والأرض وغيرهما مما لم تدمره. وقوله: ﴿وَأُوتِيتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٣) - يعنى بلقيس - وخص بالعقل ما

(١) الزمر ٦٢.

(٢) الأحقاف ٢٥.

(٣) النمل ٢٣.

لم تؤت من ملك سليمان وغيره. والتخصيص لازم فيما حكاه الخصم من قوله فى التوراة. إن الدواب خلقت من التراب^(١)، لأننا نقول: أى الدواب تريد؟ إن أردت مجموع جنسها أولاً وأخراً فى جميع أزمنة الوجود فهذا يكذبه العيان، لأننا نشاهد الدواب تتكون من ماء الذكر والأنثى. وإن أردت أنواع جنس الدواب الأول التى هى لأنواعها كآدم لنوع البشر، وهو المراد، لأن هذا الكلام فى سفر الخليفة، وهو إنما يذكر فيه أوائل الموجودات، وحيث أن يلزم التخصيص إن أريد باللام فى «الدواب» الاستغراق. وإن أريد العهد يعنى أوائل أنواع الدواب من التراب. والقرآن تضمن أن كل دابة خلقت من «ماء» فيخص أحد الكتابين الآخر، إن سلمنا صحة التوراة، وإلا لم يلزمنا ما فيه، بناء على ما سبق.

وأما قوله: ﴿خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾^(٢) فإن حملنا لفظ (الدابة) على المعنى الوضعى دخل فيه البشر، واتفقت الآيتان، وإن حملناه على العرفى لم يتناول البشر، وكان فى هذه الآية مفرداً بالذكر على وفق ما ذكر فى الدابة من الخلق من الماء، والمراد أنه خلق الإنسان من الماء يعنى «منى» الزوجين، وهو مشاهد.

وأما قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(٣) فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن «من» فيه للسببية والتقدير ما سبق فى الوجه الأول من جواب قوله ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّنْ مَّاءٍ﴾ وأيضاً: فإن حياة كل حي إما كاملة كحياة الإنسان وغيره من الحيوانات، أو قاصرة كحياة الزرع والنبات، وكل ذلك لا بد فى تحقق حياته من الماء على ما هو مشاهد.

الثانى: أن كل حي مخلوق من ماء الوقاع كما سبق فى الوجه الثانى من جواب الآية المذكورة ويمكن أن يحمل على إرادة الخاص بالعام كما سبق فى الوجه الثالث هناك على تقدير أن يثبت أن من الأحياء ما ليس من الماء.

وأما قوله: ﴿خُلِقَ كُلُّكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾^(٤) فالمراد خلق أبائكم - يعنى آدم - من تراب بناء على نص الله علينا فى كتابه، وأجمع عليه المسلمون من أن آدم خلق من تراب، وإنما خاطبنا بذلك، لأننا نسل آدم وولده، وحيث كنا كامنين فيه بالقوة كان خلقه من تراب كخلقنا من تراب، وإذ تقرر الكلام على الآيات مفردة ظهر وجه الجمع بينهما وأن لا تناقض فيها.

فقوله فى سورة الروم: ﴿خُلِقَ كُلُّكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ يعنى أصلكم وأبائكم آدم، وقوله فى الفرقان: ﴿خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ﴾ يعنى المنى من الذكر والأنثى ﴿بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ وهو لا ينافى الخلق

(١) التكوين ١: ٢٤.

(٢) الفرقان ٥٤.

(٣) الأنبياء ٣٠.

(٤) فاطر ١١ والروم ٢.

من تراب، لأن المخلوق من الماء غير المخلوق من التراب - على ما بيناه - ويدل عليه ما فى سياق آية فاطر حيث يقول: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾^(١).

أى خلق أباكم آدم من تراب ثم خلقكم منه ومن غيره من ذريته من نطفة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ يعنى آدم ﴿مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ أو يكون المراد الإنسان ذريته خلقوا من سلالة وهى المنى المستل من الأصلاب لكن أصل تلك السلالة من طين باعتبار آدم ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ﴾ يعنى الإنسان غير آدم ﴿نُطْفَةٍ﴾ وهو المنى ﴿فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾ وهو الرحم ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَرْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾^(٢) الآية.

وقوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ قد سبق وجه المراد منهما. فحصل من ذلك: أنه لا تناقض فى هذه الآيات، ولا كذب.

وأما قوله «هذا تناقض، والكذب لازم فى إحدى القضيتين»^(٣) فهذا قول من لا يعلم ما التناقض؟ ولا ما الكذب؟ فإن التناقض هو تقابل القضيتين بالسلب والإيجاب مع اتفاقهما فى الجزء والكل والقوة والفعل والشرط والزمان والمكان والإضافة، ومتى اختلف شئ من ذلك أمكن الجمع ولم يلزم التناقض، وأين اتفاق هذه الآيات كلها فى هذه الأمور؟. والله أعلم.

* * *

قال: وفى سورة الحج ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(٤).

وذكر ما حكاه ابن عطية وغيره فى التفسير^(٥) من أن النبى ﷺ كان يتمنى أن يتبعه قومه

(١) فاطر ١١.

(٢) المؤمنون ١٢.

(٣) التوراة تصرح بأن آدم مخلوق من التراب (تكوين ١: ٢٤ و٢٦).

(٤) الحج ٥٢.

(٥) خالف ابن عطية كثيرون من المفسرين، فى القرطبى عن القاضى عياض «إن هذا حديث لم يخرج له أحد من أهل الصحة، ولا رواه بسند صحيح سليم متصل: ثقة. وإنما أولع به ويمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب، المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم، ويقول القرطبى نفسه: «الأحاديث المروية فى نزول هذه الآية ليس منها شئ يصح. وكان مما تموه به الكفار على عوامهم قولهم: حق الأنبياء ألا يعجزوا عن شئ، فلم لا يأتينا محمد بالعذاب، وقد بالغنا فى عداوته؟ وكانوا يقولون أيضاً: ينبغى أن يجرى عليهم سهو وغلط، فبين الرب - سبحانه - أنهم بشر، والآتى بالعذاب هو الله تعالى على ما يريد، ويجوز على البشر السهو والنسيان والغلط إلى أن يحكم الله آياته وينسخ حيل الشيطان» ١. هـ

ويؤثر هدايتهم، ولكثرة تمنيه ذلك ألقى الشيطان على لسانه فى تلاوة سورة النجم حين قال: (ومناة الثالثة الأخرى: تلك الغرائق العلى، إن شفاعتهم لترحمى) ففرح المشركون وقالوا: قد ذكر آلهتنا بخير فلانوا له وكفوا عن أذاه وأذى أصحابه، فاتصل بمهاجرة الحبشة - الهجرة الأولى - أن قريشاً أسلمت، فجاءوا فوجدوا ما ألقاه الشيطان قد نسخ وعادت قريش إلى غلظتها وشقاقها، فعاد الذين جاءوا من الحبشة إليها. وذلك سبب الهجرة الثانية.

ولما علم النبى ﷺ أن ما كان قاله من مدح الأصنام من إلقاء الشيطان اغتم لذلك فأنزل الله - سبحانه - تسلياً له: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ الآية.

قال: فتضمنت هذه القصة باطلين:

أحدهما: الافتراء على الرسل فى وصفهم بهذه المثلية من أن الشيطان تلبس عليهم فى وحى الله - سبحانه - بما يقع به الغواية والإضلال للناس، وحاشا الأنبياء من أن يكون للشيطان عليهم سلطان، خصوصاً فى تخليط الوحى عليهم.

والثانى: إخباره بأن للأصنام شفاعاة، ومدحها بذلك ثم ذكر حديثاً زعم أن البخارى ذكره فى باب العيدين ولم أجده فيه - فلعله قلد فى نقله غيره، لكن الحديث صحيح فى الشريعة. عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال: «إن الشيطان عرض لى فى الصلاة ليقطعها عني، فأمكننى الله منه، ولقد هممت أن أوثقه إلى سارية حتى يصبحوا فينظروا إليه. فذكرت قول سليمان: «رب هب لى ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدى».

قال: «فمن له هذا السلطان على الشيطان، كيف يتسلط عليه الشيطان فيعذب به هذا العبد، ويخلط عليه الوحى؟» قال: «وقد تضمن الحديث أن الشيطان متجسم. لقوله: «هممت أن أربطه إلى سارية، وهذا باطل لأن الشيطان بسائط مجردة عن المادة كالملائكة والنفوس. وهذا قول الأنبياء والفلاسفة».

هذا ما ذكره فى هذا السؤال.

والجواب عنه: أما قصة إلقاء الشيطان على لسانه. ما ذكر فى سورة النجم فقد استفاض نقلها بين الأمة ^(١)، ورواها الثقات ويدل على صحتها ما رواه البخارى والترمذى وصححه عن

(١) استفاض نقلها بين العلماء الذين لا يخافون الله واستفاض ردها بين الراسخين فى العلم، وكيف لا ترد؟ وقد أجمعت الأمة فيهما طريقة البلاغ على أن النبى ﷺ معصوم فى البلاغ عن الإخبار بشئ بخلاف ما هو عليه من الله لا قصداً ولا عمداً، سهواً أو غلطاً.

عكرمة عن ابن عباس: «سجد الرسول ﷺ في سورة النجم فسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس».

قلت: فسجدوا المشركين كان السبب المذكور لأنهم ظنوا أنه قد وافقهم بمدحه آلهتهم وصار الدين واحداً، أو أنهم سجدوا لآلهتهم إعظاماً لما سمعوا من مدحها. وأما الجن فلعلهم جاءوا يستمعون القرآن كما حكى عنهم فيه، ولا محذور في هذه القضية بوجه من الوجوه لأن الأنبياء في الحقيقة بشر يجري عليهم الخطأ والنسيان ويتطرق عليهم الشيطان^(١).

وقد اختلف العلماء في أنهم معصومون من المعاصي مطلقاً أو من الكبائر فقط أو منها عمداً أو من الصغائر كذلك؟ وجوز بعض الناس عليهم الكفر بناء على أن مطلق المعصية جائز عليهم وهي كفر، في خلاف كبير، لكن اتفقوا على أنهم معصومون فيما يبلغونه عن الله من الوحي بحيث لا يلحقهم فيه خطأ، وإن لحقهم فيه خطأ سهو منهم أو تلبس من شيطان إنسى أو جنى، نهوا عليه، ولم يقرؤا عليه، وهكذا جرى في هذه القصة، وأخبر الله أنه يحكم آياته وينسخ ما يلقي الشيطان.

وأما تشنيعه بقوله «حاش الله ومعاذ الله أن يتسلط الشيطان على الأنبياء بمثل هذا» فلعمري أن هذا ليس غيرة منه على الأنبياء ولا تعظيماً لهم. فإن اضطرابه في هذا الكتاب بين الفلسفة والشرع يدل على أنه محلول الرابطة بالكلية أو مذبذب لا إلى هذا ولا إلى هذا. ولكن عناداً للإسلام كما قيل:

وما من حبه يحنوا عليه ولكن بغض قوم آخرينا

ولعمري أن منصب الأنبياء محفوظ، ولكن هذا أمر جائز عليهم عقلاً، ولسنا نعطيهم ما ليس لهم ولا هم يرضون بذلك.

ولهذا قال نبينا ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم» يعني حيث اتخذوه إلهاً، ولكل واحد رتبة لا يتجاوزها فرفعه عنها إفراط ووضعها عنها تفريط. أما جواز ذلك عليهم عقلاً فلأنه لا يلزم منه محال لذاته ولا لغيره. وأما جوازه شرعاً فثبت في شرعنا: أن إبليس سلط على آدم فأخرجه من الجنة، وما ذكر في التوراة من أن الحية أغوته^(٢) لا ينافي ذلك. لأن إبليس دخل في فم الحية إلى الجنة فأغواه^(٣).

(١) إنهم معصومون من الخطأ في تبليغ كلمات الله.

(٢) التكوين ٣: ١.

(٣) هذا التوفيق لا مبرر له، لأن دفاعنا عن التوراة - إن بذلنا قصارى الجهد - لا يجدي لكثرة الاختلافات

وورد في الآثار: أن موسى لما ذهب لمناجاة ربه على الجبل كان إبليس يدور حوله، فقال له بعض ملائكة الرب: ويحك إبليس بم تطمع من موسى وهو في هذا المقام؟ قال: بم طمعت به من أبيه، حين أخرجه من الجنة^(١).

وسلط على أيوب حتى أثلف جسده وماله امتحاناً من الله له بالصبر^(٢) وسلط بعض الشياطين على سليمان فأخذ خاتمته وألقاه في البحر بعد أن ألقى عليه شبه سليمان، فجلس على كرسيه أياماً^(٣) وذلك تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ﴾^(٤). وكان سليمان مسلطاً على أصناف العالم.

(١) هذا الأثر من الإسرائيليات. (٢) انظر سفر أيوب. (٣) هذا الخبر من الإسرائيليات.

(٤) ص ٣٤ واعلم أن المؤلف رحمه الله سائر بعض المفسرين في قولهم: إن الشيطان أخذ خاتم سليمان عليه السلام وجلس على كرسيه ووطء نساءه. وهذا من الخرافات التي جاءت بها كتب التفاسير، وقد تجرأ كثير من العلماء على نقد هذا الخبر، والتمسوا تفسيرات لفتنة سليمان، ففي تفسير فخر الدين الرازي: أن سليمان ابتلى بمرض شديد، ضنى منه، حتى صار لشدة المرض كأنه جسد، أو جسم بلا روح «ثم أناب» أي رجع إلى حالة الصحة. ذكر ذلك عنه صاحب قصص الأنبياء الشيخ عبد الوهاب النجار. وفي القرطبي: «وقيل: إن الجسد كان سليمان نفسه، وذلك أنه مرض مرضاً شديداً حتى صار جسداً، وقد يوصف به المريض المضنى، فيقال: كالجسد الملقى».

ويقول الشيخ النجار:

«أقول: وعندى وجه لم يذكره أحد من العلماء. وهو أن كرسى داود إنما هو كرسى سليمان. لأن داود كان يرشح سليمان الملك والجلوس على كرسيه. وقد قام أبشالوم بن داود وثار على والده وانتزع الملك من داود وجلس على الكرسي - الذي هو في الواقع كرسى سليمان - وهرب منه داود إلى شرق الأردن، وسرح الجيوش لمقاتلته، وبأشر أبشالوم الحرب بنفسه، فقتل أبشالوم إذ مر به بغلة تحت بطعة فتعلق في أغصانها من شعره فأتى رئيس الجند يوبأ وقلته، وعاد سليمان إلى كرسيه بعد أن تززع بفعل أخيه أبشالوم. وتضرع إلى الله وسأله ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده.

لا شك في أن سليمان في تلك البرهة كان يعتقد اعتقاداً جازماً لا شك فيه: أن الكرسي الملكي أفلت من يده، ولا راد له سوى الله تعالى، فاستغفره تعالى لما قد أسلف من هواجس نفسية لا يخلو منها من كان مثله في سن الصبا» أ. هـ

وعندى أنا تأويل لفتنة سليمان عليه السلام شبيه بما ذهب إليه الشيخ النجار، وفي اعتقادي أنه أقرب إلى الصواب عما ذهب إليه. ففي الأصحاح الحادى عشر من سفر الملوك الأول أن سليمان أحب نساء لسن من بنى إسرائيل، وكانت له سبع مئة من النساء والسيدات وثلاث مئة من السراى. وتذكر التوراة أن نساءه أملى قلبه، ولم يتبع الرب تماماً كداود أبيه - ونحن ننزه سليمان عن ذلك - وتذكر التوراة أن الرب أقام خصماً لسليمان هو «مدد الأدمى» وخصماً آخر هو «رزون بن أليدا» وخصماً آخر هو «يربعام بن ناباط» وهؤلاء الخصوم ناووا سليمان في حياته، وأخذ يربعام من مملكة سليمان عشرة أسباط بعد موته، وترك لابن سليمان سبطان يحكم عليهما.

وبهذا يحصل الجواب عما ذكره فى سياق حديث البخارى .

وقوله فيما سيأتى من كلامه: «هذا من الخرافات التى جاء بها القرآن» دعوى مجردة عامة مستندة فيها سكوت التوراة وكتب الأوتال عنها، وذلك فى الحقيقة استدلال على نفى العلم الوجودى بالجهل العدمى، وهو قلة معرفة بالمنظرة.

وقد صح عندكم فى الإنجيل: أن المسيح لما اعتمد يوحنا المعمدان سلط عليه الشيطان امتحاناً له. فقال له: «إن كنت محظوظاً فألق نفسك أعلى هذا الهيكل. فقال له: مكتوب لا تمتحن ربك. وقال له: تسجد لى وأعطيك ممالك العالم كلها - وكانت قد رفعت له - فقال له يسوع: مكتوب أعبد ربك وحده»^(١).

معنى القصة هذا. وإذا جاز أن يتعرض الشيطان للأنبياء ويسلمون منه، فما المانع من أن يتعرض لهم، وينال منهم. بل هذا ألزم عليكم. لأن المسيح عندكم هو الله أو ابن الله، وقد عارضه الشيطان حتى لقى منه شدة على ما أشار إليه الإنجيل، أو صرح به، فالأنبياء لا يبعد أن ينال منهم، ثم يتداركهم الله بعصمته. وقد سحر نبينا محمداً ﷺ بعض شياطين اليهود حتى أثر ذلك فى أفعاله، ثم شفاه الله من ذلك، وأنزل عليه المعوذات^(٢).

وبالجملة. الأنبياء بشر، والبشر عرضة لهذه الآفات وغيرها. ثم يتدارك الله بعصمته من شاء. وإذا كان إلهكم المسيح سلط عليه شياطين اليهود، الذين كيدهم دمر كيد الشيطان الحقيقى بكثير، فصلبوه وأهانوه ودفن ثم بعث بعد ثلاثة أيام - على زعمكم - فكيف لا يتطرق على الأنبياء الذين هم دون رتبة الألوهية بكثير شيطان الجن الذى هو أقوى كيداً من شياطين الإنس بكثير؟ هذا مما لا يحله عاقل ولا عادل.

ثم نقول لهذا الخصم: ما نرى مثلك فى تنزيهك للأنبياء عما ذكرت إلا ما حكى عن بعض النساء الخفريات أنها مرت على رجال فاستحييت منهم، فكشفت ثوبها عن استنها حتى غطت وجهها، وكرجل قال لرسوله: إذا وصلت إلى فلان فسلم لى عليه وصك لى قفاه. فإناك تنزه الأنبياء عن أن يتعرض لهم الشيطان تعرضنا مأمون العاقبة متداركاً بالعصمة الإلهية. ثم إنك تصدق ما فى التوراة من أن روبيل بن يعقوب وطئ سرية أبيه، ونحس فراشه^(٣).

(١) متى: ٤: ١ - ١٠.

(٢) أنكر كثير من العلماء أن النبى سحر - وإنكارهم فى موضعه لأن الله تعالى يقول عنه: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] ولو صدقنا سحر النبى ﷺ، لجاز الشك فى الوحى، إذ من المحتمل أن يترك من الوحى شيئاً، أو يتهاون فيه، وهذا هو غرض واضع الحديث.

(٣) التكوين ٣٥: ٢٢

وأن يهوذا^(١) وجد كته زوجة ابنه على الطريق فى صورة زانية، فزنا بها بجدى، ثم رهنها به خاتمه وعمامته وقضيا كان فى يده، ثم إن لما ظهر حملها أمر بحرقها فلما عرفته أن الحمل منه وأرته العلامة أمر بتركها. وأن «شكيم» زنا ببنت يعقوب، ثم خطبها، وأن ذلك أغضب إخوتها حتى خدعوهم باقتراح الختان عليهم، ثم دخلوا وهم مرضى من ألم الختان فقتلوه، وأخذوا أموالهم^(٢). وأن لوطا لما نجا من عذاب قومه أسقته ابتناه الخمر، ثم ضاجعته فوطئهما فأجلبهما^(٣). وهذا منصوص مصرح به فى التوراة التى بأيديكم وأنتم مع ذلك تحتجون علينا بما فيها. وهذه حكايات - والله - ينتزه سوقة الناس ورعاعهم وأراذلهم عنها. بل عما هو دونها، وأنتم تنسبونها إلى الأنبياء. فلعن الله من قال ذلك، ومن يصدقه، فما أسرع ما نسيتم العدل والإنصاف الذى أمركم به المسيح فى الإنجيل. لقد أطعموه فى ذلك كما أطاعته اليهود حيث فعلوا به ما فعلوه من الإهانة والصلب، فعليكم جميعاً من الله ما تستحقونه.

فإن صدقت بما فى التوراة من هذا الهذيان فيكيفيك ذلك جهلاً وحمقاً وقلة عقل، وسخافة رأى وزندقة حيث تنسبون الأنبياء المعصومين المعظمين إلى المكر والخداع والزنا بالأجانب وبالبنات وسرارى الآباء، وإن لم تصدقوه، فكيف تحتجون علينا بكتب فيها مثل هذا الفشار؟ وقوله: «تضمنت هذه القصة باطلين. أحدهما: نسبة الرسل إلى هذه المثلية والافتراء عليهم بذلك».

قلنا: قد بينا أن هذا لا غضاضة عليهم فيه، وليس هذا افتراء عليهم لأنه نبي معصوم مثلهم. وقد أخبر عنهم بما أوحى إليه.

وأما الباطل الثانى وهو إخباره بأن للأصنام شفاعة فليس ذلك من إخباره، وإنما الشيطان أخبر به على لسانه. وقد بينا أن لا محذور فى ذلك، ثم نسخه الله. وإنما كان يتجه القدح أن لو لم ينسخ واستمر، لكنه لم يستمر بحمد الله.

وفسر بعض العلماء إلقاء الشيطان فى أميته وعلى لسانه بأنه نطق ما نطق به مقارناً لنطقة

(١) التكوين ٣٨.

(٢) الأصحاح الرابع والثلاثون من التكوين.

(٣) الأصحاح التاسع عشر من التكوين.

فاشتبه صوته بصوته. وهو أول ما يقال. وبهذا يكتفى المحذور بالأصالة جداً، ثم بينه هاهنا لدقيقة، وهى أن قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ لا يقتضى كل رسول ونبي تمنى، وألقى الشيطان فى أمنيته بل يقتضى أن من وجد منه التمنى كما وجد منك «ألقى الشيطان فى أمنيته» كما ألقى فى أمنيك وذلك لأن الإلقاء وقع فى جواب إذا الشرطية التى يتنفى مشروطها لانتفاء شرطه، فحينئذ نقول: قد يوجد التمنى من بعض الأنبياء فيوجد الإلقاء من الشيطان وقد لا يوجد التمنى فلا يوجد الإلقاء. هذا مقتضى الآية لفظاً.

أما عقلاً فيقتضى أن كلهم تمنوا، وكلهم ألقى فى أمنيته لأن الله سبحانه بعثهم رحمة للخلق، فمن المحال عادة أن نبياً يبعث إلى أمة، ولا يتمنى رشادها وهداها واتباع ما جاء به من الحق، وترك هواها.

وأما قوله فى حديث البخارى: «من له هذا السلطان على الشيطان؟ كيف يبعث به الشيطان هذا العبث؟» فقد سبق جوابه عند ذكر عبث الشيطان بسليمان، ونزيد هاهنا بأن نقول: هو وإن كان له على الشيطان هذا السلطان لكن يجوز أن يسلط عليه الشيطان بإذن الله لحكمة. وقد بين الله سبحانه الحكمة فى ذلك حيث يقول: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ يعنى الكفار والمنافقين كانوا قد أيسوا من محمد أن يعبد آلهتهم أو يسكت عن ذمها، وقد ضجر بعضهم وهم أن يدخل فى الإسلام فألقى الشيطان على لسانه مدح الأصنام ليطنوا أنهم منها على شئ فيتمسكوا بعبادتها، وأن لها قدراً عند محمد، فيطمعون فى إجابته إلى عبادتها أو الكف عنها، فأمسك من كان أراد الدخول فى الإسلام عنه بهذا السبب، حتى مات كافراً، وظنوا أن رجوع محمد عن مدحها بعد إلقائه على لسانه عناد لها ورجوع عن الحق فى أمرها. وهذه الآية من أكبر الأدلة على إثبات القدر. وسيأتى عند ذكر هذا الخصم له.

وأما قوله: «تضمن هذا الحديث أن الشيطان متجسم».

قلنا: نعم. وقوله هذا باطل وهو أن الشياطين بسائط مجردة عن المادة.

قلنا: أعن المادة العنصرية الكثيفة التى هى كمواد الآدميين؟ أو عن المادة مطلقاً؟ الثانى ممنوع. والأول مسلم فإن لهم مادة لطيفة، وكذا الملائكة فإن الشياطين خلقوا من نار، والملائكة من نور، كما صح فى السنة النبوية. ثم كيف يصح دعوى تجردهم عن المادة مطلقاً. وقد ذكر فى الأناجيل فى نحو عشرين موضعاً. منها: أن المسيح كان يخرج الشياطين من الناس، وأن

بعض الشياطين استغاث منه، وقال: «مالنا ولك يا مسيح بن الله»^(١) وأنه أخرج الشياطين في بعض المرات إلى قطع خنازير فأخذوها حتى رموها في البحر ففرقت^(٢)، وأنه أخرج من «مريم المجدلية» سبع شياطين، ولذلك لازمت خدمته حتى مات، وكانت أول من رآه بعد قيامه من الأموات. وبشرت به التلاميذ^(٣) فهل يصح عند عاقل أن يدخل في الحيوان ويخرج منه ويستغيث ويصوت إلا جسم؟

وأما قوله: إن هذا هو قول الأنبياء والفلاسفة. فهو كذب، وافتراء على الطائفتين، أما على الأنبياء فلأن إبراهيم وإسحق ويعقوب كانوا يرون الملائكة أجساماً. وقد صرح في التوراة أن «يعقوب» لما عاد من «حوران» إلى «كنعان» عرض له عند قرية «بالق» رجل فصارع إلى أن أسفر الصبح، وقال له في آخر القصة: «أنت إسرائيل لأنك قاومت الملاك والرجل»^(٤). فنقول: هذا إما^(٥) ملاك أو شيطان، وأيهما كان، بطلت دعوى هذا في أن ما ذكره مذهب الأنبياء. لكني رأيت بعض النصارى قد تدمغ وزعم أن المصارع ليعقوب هنا كان هو الله، وهذا رأى المجانين، وهو نظير قولهم إن المسيح هو الله، وبذلك استدل على هذا، يعنى: أن الله سبحانه لا يظهر للناس حتى يتأسس بهم، ويظهر في مظاهرهم. وأما على الفلاسفة فلأنهم يزعمون: أن الملائكة قوى الأفلاك، والشياطين قوى النفوس الأمارة والله أعلم.

* * *

قال: «ولقد نقل في أخباره عن ملك سليمان خرافات. أفصح بها القرآن من ذلك في سورة النمل: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾»^(٦) إلى قوله: «وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وذكر كلاماً يتعلق بتفسير ذلك عن ابن عطية حكاه عن ابن سلام وابن عباس وغيرهما. ثم قال: «فانظر بعقلك أيها المسترشد إلى هذه الحكاية، وما تحتوى عليه من الأمور التي لو

(١) الأصحاح الخامس من إنجيل مرقس

(٢) مرقس ٥.

(٣) «وبعد ما قام باكراً في أول الأسبوع ظهر أولاً لمريم المجدلية التي كان قد أخرج منها سبعة شياطين» (مرقس ١٦: ٩).

(٤) الأصحاح الثاني والثلاثون من سفر التكوين.

(٥) المصارع ليعقوب ملك من الملائكة لأنه في سفر هو شع عن يعقوب: «في البطن قبض بعقب أخيه، وبقوته جاهد مع الله، جاهد مع الملاك وغلب بكى واسترحمه. وجده في بيت إيل، وهناك تكلم معنا» (هو ١٢: ٣ - ٤).

(٦) سورة النمل ١٦ وما بعدها.

كانت لسليمان أو بعضها لسبق ذكر ذلك فى المصاحف لأنها من العجائب التى تتوفر الدواعى على نقلها. فعلم أن تلك خرافات موسوسة».

قلت: أما ما ذكره ابن عطية وغيره من المفسرين فلسنا بصدد الجواب عنه، لأننا لسنا على يقين من صحته، وهم ليسوا معصومين^(١) وإنما نحن بصدد الجواب عن القرآن الكريم، الصادر عن المعصوم، على لسان المعصوم بواسطة المعصوم.

والجواب: إن ما ذكر فى سورة النمل وغيرها من سور القرآن من الحكايات والقصص والعجائب ممكن أخبر به الصادق^(٢)، وكل ممكن أخبر به الصادق فهو حق واقع. فما ذكر فى سورة النمل وغيرها حق واقع أما إمكانه فلا نزاع فيه من سمعه من العقلاء. إذ الممكن ما لا يلزم من فرض وقوعه محال.

وأما كون الذى أخبر به صادق فلو جوه:

أحدها: ظهور المعجزات الخوارق على يديه. وسنذكرها وبرهان إثباتها فيما بعد، عند قدحك فى القرآن فى شرط المعجز.

الثانى: ما اشتهر من أن قريشاً ما كانت تسميه منذ كان صبياً حتى ادعى النبوة إلا «الأمين» وإنما كذبه فيما بعد ذلك، لكونه أخبرهم بحقائق إلهية لم تدركها عقولهم. وذلك جهل منهم بأحكام الشرائع. وأنت قد قدمت عند بيان ضرورة النبوة: أن العقل لا يستقل بمعرفة الحقائق الإلهية، بدون تأييد إلهى، ولتكذيب اليهود للمسيح، وكان صادقاً.

الثالث: الطريق التى استدلت بها «هرقل» ملك الروم على صحة نبوته. وأنا أسردها بكمالها تكميلاً لفائدتها:

قال البخارى: حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع، قال: أخبرنا شعيب عن الزهري، قال:

(١) قول المؤلف رحمه الله: إنه ليس على يقين من صحة كلام المفسرين، وهم ليسوا معصومين: قول حسن. ولماذا لم يمش فى كل الردود عليه؟

(٢) أخبرت التوراة عن عجائب سليمان والنصرانى يغالط، والمؤلف لم يكلف نفسه أن ينظر فى التوراة. ومن نصوصها: «وسمعت ملكة سبأ بخبر سليمان لمجد الرب، فأتت لتمتحنه بمسائل. فأتت إلى اورشليم بموكب عظيم جداً بجمال حاملة أطياباً وذهباً كثير جداً وحجارة كريمة وأتت إلى سليمان وكلمته بكل ما كان بقلبها، فأخبرها سليمان بكل كلامها. لم يكن أمر مخفياً عن الملك لم يخبرها به فلما رأت ملكة سبأ كل حكمة سليمان والبيت الذى بناه، وطعام مائدته ومجلس عبيده وموقف خدامه وملابسهم وسقاته ومحرقاته التى كان يصعدها فى بيت الرب لم يبق فيها روح بعد.. إلخ» (الملوك الأول ١٠ وأخبار الأيام الثانى ٩).

أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره، أن أبا سفيان ابن حرب أخبره:

أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش، وكانوا تجار بالشام، في المدة التي كان رسول الله ﷺ حاد فيها أبا سفيان وكفار قريش، فأتوه وهم بإيلياء، فدعاهم في مجلسه وحوله عظماء الروم، ثم دعاهم ودعى بالترجمان. فقال: أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ فقلت: أنا. قال: أدنوه مني، وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره. ثم قال الترجمان قل لهم: إني سائل عن هذا الرجل، فإن كذبتني فكذبوه، فوالله لولا الحياء من أن يؤثروا على كذباً لكذبت عنه. ثم كان أول من سألني عنه أن قال: كيف نسبه فيكم؟ قلت: هو فينا ذو نسب. قال: فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله؟ قلت: لا. قال: فهل كان من آبائه من ملك؟ قلت: لا. قال: فأشرف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم؟ قلت: بل ضعفاؤهم. قال: أيزيدون أم ينقصون؟ قلت: بل يزيدون. قال: فهل يترد أحد منهم لدينه بعد أن يدخل فيه؟ قلت: لا. قال: فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ قلت: لا. قال: فهل يغدر؟ قلت: لا ونحن منه في مدة لا ندرى ما هو فاعل فيها. قال: ولم تمكني كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه الكلمة. قال: فهل قاتلتموه؟ قلت: نعم. قال: فكيف كان قتالكم إياه؟ قلت: الحرب بيننا وبينه سجال، ينال منا، وننال منه. قال: ماذا يأمركم؟ قلت: يقول:

اعبدوا الله وحده، ولا تشركوا به شيئاً، واتركوا ما يقول آبائكم، ويأمرنا بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة.

فقال الترجمان: قل له: سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب وكذلك الرسل تبعث في نسب قومها. وسألتك: هل أحد منكم قال هذا القول؟ فذكرت أن لا. فقلت: لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت رجل يأتسى بقول قيل قبله. وسألتك: هل كان من آبائه ملك؟ فذكرت أن لا، فلو كان من آبائه من ملك، قلت رجل يطلب ملك أبيه. وسألتك: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فذكرت أن لا. فقد أعرف أنه لم يكن ليزر الكذب على الناس ويكذب على الله. وسألتك: أشرف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم؟ فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه، وهم أتباع الرسل. وسألتك: أيزيدون أم ينقصون؟ فذكرت أنهم يزيدون، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم وسألتك: أيرتد أحد سخطة لدينه، بعد أن يدخل فيه؟ فذكرت أن لا وكذلك الإيمان حين يخالط بشاشة القلوب. وسألتك: هل يغدر؟ فذكرت أن لا، وكذلك الرسل لا

تغدر. وسألتك بم يأمركم؟ فذكرت أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وينهاكم عن عبادة الأوثان ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف. فإن كان ما يقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين. وقد كنت أعلم أنه خارج، ولم أكن أظن أنه منكم، فلو أنى أعلم أنى أخلص إليه لتجشمت لقاءه، ولو كنت عنده لغسلت قدمه.

قلت: فهذا حديث صحيح ثابت بإجماع المسلمين^(١) ويستحيل عادة اختلاق مثله، ثم لو سلم أنه مختلق، لكن هذه القضايا التي فيه مشهورة. مثل أنه لم يكن في قومه ولا ملك، وأنه غير كاذب ولا غادر ونحوها.

ووجه الاستدلال منها ظاهر جداً، فلو وفق النصارى كلهم لما وفق له هذا الملك، لأفلحوا كل الفلاح، ثم مقصودنا منه: استدلاله على صدقه بقوله: «لم يكن ليدع الكذب على الناس ويكذب على الله».

وهكذا النجاشي ملك الحبشة لما سمع ما أنزل على محمد في سورة مريم من صفة المسيح حيث يقول: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾^(٢) الآيات قال: «ما عدا المسيح ما قال هذه» يعني عوده في يده، وفي أصحابه وبكى في حديث طويل، وهو حديث أم سلمة عند هجرتهم إلى الحبشة، وفيه وفي أصحابه أنزل الله سبحانه: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى﴾ إلى قوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾^(٣).

فهؤلاء ملوك النصارى يعترفون بالحق، ويصيرون إليه، فلا عبرة بقبح حثالتهم ورعاعهم.

(١) هذا الحديث في البخارى، وهو من أحاديث عمل البخارى. فإن البخارى عنده في صحيحه سم موضوع في العسل، ولا أدري هل هو متعمد وضع السم في العسل، أم أن الرواة ضحكوا عليه؟ وهذه المسألة لم ابحتها بعد. ومن أحاديث سم البخارى: أن النبي ﷺ سحره يهودى من يهود بنى زريق يقال له لبيد ابن الأعصم، حتى يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء ولا يفعله، فمكث كذلك ما شاء الله أن يمكث - فى غير الصحيح: سنة - ثم قال يا عائشة أشعرت أن الله أفنانى فيما استفتيه فيه: أتانى ملكان، فجلس أحدهما عند رأسى، والآخر عند رجلى. فقال الذى عند رأسى للذى عند رجلى: ما شأن الرجل؟ قال: مطبوب قال: ومن طبه؟ قال لبيد بن الأعصم. قال: فى ماذا؟ قال: فى مشط ومشاطة وجف طلعة ذكر، تحت رعوفة فى بئر ذى أوران فجاء البئر واستخرجه.

(٢) مريم: ٣٠

(٣) المائدة ٨٢

وإنما قلنا: إن كل ممكن أخبر به الصادق فهو حق واقع لوجهين:

أحدهما: أنه لو لم يكن كذلك لم يكن لأحد وثوق بإخبارات الله ورسله وليس كذلك.

الثاني: لو لم يكن كذلك لم يكن المخبر صادقاً. لكننا فرضناه صادقاً. هذا خلف.

وأما قوله: «لو كانت هذه لأمر لسليمان ذكرها في المصاحف» فجوابه سبق في غير موضع. وهو أن هذا الاستدلال على الوجود المحض بالعدم المحض وهو جهالة.

وكم من واقعة عظيمة وغيرها قد وقعت في ملك الله لم تذكر في التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن. وقد قال الله سبحانه لمحمد - عليه السلام - في القرآن ﴿وَرَسُولًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرَسُولًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (١) وقال اليهود لما سألوه عن الروح: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢).

* * *

قال: وفي سورة الأحقاف: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾ (٣) وفي سورة الجن: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ (٤) الآيات وذكر ما ذكره ابن عطية وغيره في تفسير هذا من رمى مسترقى السمع لمبعثه ﷺ وأنهم تفرقوا ينظرون ما السبب؟ فوجدوا النبي - عليه السلام - يقرأ فعلموا أنه سبب منعهم وذكر حديث مسلم من رواية ابن مسعود قال: فقدنا النبي ﷺ ذات ليلة فقلنا: اغتيل، أو استطير، فلما كان الصبح إذا هو يجيئ من قبل حراء، فقال: إنه «أتاني داعي الجن فأتيتهم فقرأت عليهم القرآن» قال: فانطلق بنا، فارانا آثارهم، وآثار نيرانهم. قال الشعبي: سألوه الزاد وكانوا من جن الجزيرة فقال «لكم: كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً، وكل بكرة علف لدوابكم» قال: «ولا تستنجوا بهما، فإنهما زاد إخوانكم من الجن» (٥) رواه أحمد.

قال: «وقد تقدم العلم بأن الشياطين بسائط مجردة عن المادة، فكيف يصطلى بالنار ويركب الدواب، ويغتذى بنخر العظام؟ وافقك عقلك على أن هذا حق فتزحزح عن الآدميين، وألحق بالبهائم».

قلت: الجواب عن هذا من وجوه:

-
- (١) النساء: ١٦٤. (٢) الإسراء: ٨٥.
(٣) الأحقاف: ٢٩. (٤) الجن: الآية الأولى.
(٥) الحديث كنهه القرطبي في تفسير سورة الجن.

أحدها: أنا قد بينا فيما تقدم: أن الشياطين ليست مجردة عن المادة مطلقاً بل إن صح أن لها تجرداً عن المادة فعن الكيفية وحيثنذ يجوز أن يرد عليها هذه الأفعال بحسب مادتها. ودلالة الإنجيل قاطعة في نحو عشرين موضعاً منه على عدم تجردها . كما سبق.

الثانى: أن البارى - سبحانه وتعالى - إن قلتم ليس مجرداً عن المادة، فقد جعلتم الملائكة والشياطين أكمل منه، وإن جردتموه عن المادة فقد جوزتم بالشبه بالإنس حتى يمازجهم ويظهر فى مظاهرهم كظهوره فى ناسوت المسيح حتى صار يأكل ويشرب ويتغوط ويقتل ويصلب ويرد الحمار ويشرب الخمر ويحىى العظام النخرة فيجعلها أوفر ما كانت لحما ويصلى ويتعبد، فجواز ذلك على الجن الذين هم بعض خلق الله سبحانه يقدر به عليهم، ويصرفه فيهم أولى وحيثنذ لا يمتنع أن الجن إذا أرادوا الطعام خلق الله لهم على ما وجدوه من العظام لحماً يأكلونه، وإن كنا نحن لا نرى ذلك إذ لا حاجة بنا إليه فلا يوجد اللحم حين نراها.

فإن قيل: المسيح كان يفعل ما ذكرتم من الأفعال بناسوته لا لاهوته.

قلنا: هذا باطل. فإنكم صرحتم بأن المسيح هو مجموع اللاهوت والناسوت وأن المسيح هو الله، وأنه إنما ظهر ذلك المظهر بطريق الناس بالإنس، والانتقال من حال إلى حال.

كذا قرره «ابن الأمثل» مطران «حمص» منكم، بنحو عشرين حجة من التوراة والإنجيل.

منها: أن الله - سبحانه - ظهر ليعقوب حين قدومه من عند خاله فصارع إلى الصبح. وهذه من جملة الحجج عليكم.

الثالث: أن هذا وأمثاله من الحقائق الإلهية التى لا يستقل العقل بدركها فيجب علينا تسلمها عن الشرائع. وإنما ينكر هذا فيلسوف لم يرض نفسه فى علوم الشرائع.

على أنى أراك أيها الخصم مذبذباً. تارة فيسلوفاً صلفاً وتارة مشرعاً جلفاً فأراك كما قال بعضهم لامراته:

إنى رأيتك فى الهوى ذواقه لا تصبرين على طعام واحد

* * *

قال: «وانظر أيضاً إلى قوله فى سورة الرحمن يصف نساء الجنة، الحور العين: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ﴾ قال ابن عطية فى التفسير: «قال مجاهد: الجن قد يجامع نساء الإنس مع أزواجهن، إذ لم يذكر الزوج: الله تعالى» فنفى فى هذه الآية جميع المجامعات. قال ضمرة ابن

حبيب: «الحق في الجنة لهم قاصرات الطرف» يعنى النساء من الجن، فنفى في هذه الآية الافتراض بالبشريات والجنيات.

قلت: وهكذا وجدت كلامه، وهو مخبط لا يظهر منه وجه الإشكال^(١).

لكننا نقول: أما قول مجاهد وضمرة بن حبيب فلسنا منه في شيء ولا يرد علينا لو عارض غيره^(٢) وأما معنى الآية فهو: إن لمن خاف مقام ربه في الجنة نساء أبكاراً لم يفتضضهن قبلهم أحد، إنسى ولا جنى. ثم تلك النساء يجوز أن يكن نساءهم في الدنيا، يعدن أبكاراً كما قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾^(٣) ويجوز أن يكون منشآت من الجنة.

وذكر حديث «إذا أذن بالصلاة أدبر الشيطان له ضراط» الحديث.

وحديث: «إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ويشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله».

قال: «وهذا كله تصريح باعتداء الشياطين وجماعها».

قلت: هذا كله إشكال يورده بناء على ما قرره من أن الشياطين بسائط مجردة عن المادة، ولا يتأتى منها ذلك.

قلت: وكأنه يورد تناقضاً^(٤) آخر بين قوله: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ﴾ وبين قول

(١) وجه الإشكال: أن القرآن أثبت للجن جماعاً مثل جماع الإنس، وبذلك يكون أجساماً. والنصراني ينفي عنهم الجسمية ويثبت أنهم بسائط مجردة عن المادة.

(٢) في تفسير القرطبي: قال مجاهد: إذا جامع الرجل ولم يسم انطوى الجان على إحليله، فجاء معه، فذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ﴾ وذلك بأن الله تبارك وتعالى وصف الحور العين بأنه لم يطمثن إنس قبلهم ولا جان. يعلمك أن نساء الآدميات قد يطمثن الجان، وأن الحور العين قد برثن من هذا العيب وتزهن والطمث الجماع، وعن أبي هريرة قال النبي ﷺ: «كان أحد أبوي بلقيس جنيا» ذكره القرطبي في سورة النمل. ونحن لا نصدق هذا الحديث. ولكن نعتقد صحة معناه وهو أن رجلاً من الإنس، قد يجامعون نساء من الجن، ورجال من الجن قد يجامعون نساء من الإنس والواقع يشهد بذلك. وقال الترمذى الحكيم: فللجن مساماة بابن آدم في الأمور والاختلاط فمعهم من يتزوج فيهم» (القرطبي ١٠: ٢٨٩) والمؤلف يعترف بذلك في قوله فيما بعد: «وهذا لا ينفي أن الجن يجامعون نساءهم أو نساء غيرهم في الدنيا أو في الآخرة».

(٣) الأنبياء ١٠٤.

(٤) النصراني لا يورد تناقضاً كما فهم المؤلف - رحمه الله - بل يشبث أن علماء المسلمين من أثبت للجن جماعاً للإنس، كما أثبت القرآن في قوله «لم يطمثن إنس قبلهم ولا جان» فالآية تثبت أن الجن يطمث لكن في نساء الحور العين لا يطمث.

مجاهد: «الجن قد يجامع نساء البشر» وقول ضمرة بن حبيب: «الجن فى الجنة لهم قاصرات الطرف».

قلت: وجوابه من وجهين:

أحدهما: منع التناقض بما بيناه من أن المراد بالآية أن كلا من أهل الجنة له زوجات أبكار، لم يطمثن قبله غيره. وهذا لا ينفى أن الجن يجامعون نساءهم أو نساء غيرهم فى الدنيا أو فى الآخرة.

الثانى: أن التناقض بين قول الله سبحانه وأقوال المفسرين لا يلزمنا. لأن الخلاف بينهم كثير، فإن التزمنا ذلك طال علينا. ولأنهم ليسوا معصومين فيجوز أن يخطئوا.

* * *

قال: «وفى البخارى من حديث أبى هريرة عن النبى قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فليستتر ثلاثاً. فإن الشيطان يبيت على خيشومه» وفيه: «لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس وغروبها، فإنها تطلع بين قرنى الشيطان».

قلت: وجه سؤاله من هذا ما قدمه من أن الشيطان بسيط مجرد عن المادة فكيف يبيت على خيشوم آدمى؟ وذلك يستدعى أن يكون جسماً. وكيف يكون له قرنان؟ أيضاً: الشمس مثل الأرض مراراً كثيرة فكيف تطلع بين قرنى شيطان؟.

والجواب^(١): قد تكلمنا قبل على بساطة الشيطان وتجرده عن المادة، ومنعناه مطلقاً. بل هو مجرد مقيد - كما سبق.

وحينئذ يصح منه المبيت على خيشوم آدمى وأم رأسه، ليزين له النوم ويثقله فيه، كى لا يستيقظ بالليل فيصلى. كما ذكر فى حديث آخر: «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد، فكلما أراد أن يستيقظ قال له: نم عليك ليل طويل. فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة. وإن توضأ انحلت عقدة، وإن صلى انحلت عقدة، فأصبح نشيطاً. وإلا أصبح خبيث النفس كسلان».

(١) أحسن ما يقال فى الإجابة: إنها أحاديث للترغيب فى صالح الأعمال والترهيب من النار، وليست على الحقيقة. وقريب من هذا قول المؤلف إنها على التمثيل. وأما كراهة الصلاة حال طلوع الشمس وغروبها. فهذا ليس محل إجماع من فقهاء أهل السنة كما جاء فى كتاب فقه السنة، وفى كتاب تسهيل الأحكام للشيرازى الشيعى ليس من إشارة إلى أوقات الكراهة.

وهذا من الأسرار الإلهية التي اعترف الخصم في أول كتابه: بأن العقول لا تستقل بدركها. وقد ذكر في الإنجيل: أن المسيح بعد قيامه من الأموات صار روحاً مجرداً يظهر لمن شاء، ويختفى عن من شاء^(١) فكذلك الملائكة والشياطين في ظهورهم واستخفافاتها. وأما قوله: «تطلع بين قرني الشيطان» فقال بعض أهل العلم، بغريب الحديث: أى ناحيتي رأسه وجانيه.

قلت: وهذا لا ينافى عظمها في نفسها، كما تقول خرجت بين الجبلين والجدارين، كما سبق في قوله «تغرب في عين حمئة» ومعناه: أن الشيطان يقارنها على جهة المسامحة، لا الملاصقة، كما تقارن بعض الكواكب السبعة بعضاً، وإن كانت في أفلاكها مساعدة المراكز والدوات ليزين للكفار السجود لها.

وقال بعضهم: القرن: القوة. أى حين تطلع يتحرك الشيطان ويتسلط فيكون كالمعين لها، وقيل: بين قرنيه أى أمته الأولين والآخرين من الساجدين لها، المطيعين له في ذلك، أى أن عادة الكفار مستمرة في عبادة الشمس عنه طلوعها أو غروبها، فلا تصلوا حيث لثلا يصير فيكم شبه منهم. وهو عليه السلام من شرعه: بغض الكفار والتشبه بهم جداً، حتى أنه يحسم مواد ذلك بكل ممكن كما ذكره في شرعية الصلاة إلى محراب فيه نار تتقد لثلا يشبه فعل المجوس. وأن لا يشد وسطه في الصلاة بما يشبه شد الزنار، لثلا يشبه فعل النصارى ولا يتعمم غير () لثلا يشبه عمامة اليهود. وأشباه ذلك كثير. قال بعضهم: وكل هذا تمثيل لمن يسجد للشمس عند طلوعها، فكأن الشيطان مقترن بها، فيسول له ذلك.

قلت: ومثل هذه الإشارات كثيرة في كلام العرب خصوصاً في كلام هذا النبی، فإنه كان أفصح العرب وأبلغها، فليس ينبغي لعلوج النصارى وأعاجمهم أن يناقشوه في ظواهر العبادات، حتى يعلموا لغته، فيكونوا مثله. والله أعلم.

* * *

قال: «وفى كتاب مسلم عن أبى هريرة قال رسول الله ﷺ «ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن. قالوا: وإياك يا رسول الله. قال: وإياى إلا أن الله أعاننى عليه فأسلم، فلا يأمرنى إلا بخير» وقال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم».

قلت: ومن سبب هذا الحديث ما رواه الترمذى من حديث مخالد عن الشعبى عن جابر

(١) آخر كل إنجيل.

عن النبي ﷺ قال: «لا تلجوا على المغيبات، فإن الشيطان يجرى من أحدكم مجرى الدم. وقالوا: ومنك؟ قال: ومنى ولكن الله أعاننى عليه فأسلم»^(١).

والمغيبات: اللاتي غاب عنهن أزواجهن وفي لفظ مسلم: «لا يبيت أحد عند امرأة إلا أن يكون ناكحاً أو ذو رحم محرم».

قلت: ومسنده في إنكار هذا ما قدمه من أن الشيطان بسيط مجرد عن المادة، فلا يوصف بأنه يجرى مجرى الدم من ابن آدم. لأن ذلك يوجب جسميته ونحن قد منعنا ذلك عليه في موضعه. وبيننا قواطع الإنجيل في جسمية الشيطان لكنها أجسام لطيفة، للطافة مادتها، وبذلك يصح عليها أن تجرى من ابن آدم مجرى الدم وغيره، كالأرواح والرياح، فإنه قد قال بعض أهل العلم: «إن الروح جسم لطيف سار في هذا الهيكل الكثيف على شكله، والهوى يتخرق نواحي البدن، حتى قال بعضهم: الروح هو الهوى المتردد في مخاريق البدن، على أنه يجوز أن يكون أراد بالشيطان هنا: النفس الأمارة، أو الهوى لأن هذين يوافقان الشيطان على ما يريد، وإذا اتجه ما قلناه، واحتمل ما عليه حملناه، لم يبق للاعتراض به وجه.

وروى عبد الرزاق في تفسيره. قال: أخبرنا معمر عن قتادة في قوله: «قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْعَمْتُهُ»^(٢) قال: «قرينه: الشيطان».

* * *

قال: «وفي سورة غافر يصف الملائكة حيث يقول: «الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا»^(٣).

قال ابن عطية في التفسير: روى جابر بن عبد الله أن النبي قال: «أذن لي أن أحدث عن ملك من حملة العرش: من شحمة أذنه وعاتقه، مسيرة سبعمائة سنة»^(٤).

قلت: إن كان إنكاره من هذا للإخبار بالعرش، أو لحملته، أو لاستغفارهم للمؤمنين،

(١) ومثله عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن عفريتاً من الجن تفلت على البارحة - أو كلمة نحوها - ليقطع على الصلاة فأمكننى الله تبارك وتعالى منه وأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد حتى تضحوا وتنظروا إليه كلكم، فذكرت قول أخى سليمان عليه الصلاة والسلام «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي».

(٢) ق: ٢٧.

(٣) غافر: ٧.

(٤) هذا من الأحاديث التي كتبها القصاص والوعاظ.

فهذا من الأسرار الإلهية التي لا يستقل العقل بدركها، كما سبق في المقدمة، فيجب تسلمها عن أهل الشرائع كما تلقيتهم عن المسيح أنه بعد بعثه من الأموات صعد فجلس عن يمين أبيه^(١). وأنه يأتي يوم القيامة في مجد أبيه على السحاب، وحوله الملائكة. وإن كان إنكاره لعظم خلقه هذا الملك المذكور فنقول له:

أولاً: إن هذا حديث لم نعرفه إلا في كتاب «العظمه» لأبي جعفر بن حيان، وليس مثله مما تصادم به الشريعة.

وثانياً: إن هذا أمر ممكن قد أضيف إلى قدرة الله، وأخبر به الصادق، فما ينكر من وقوعه؟ ثم إن الجبال والبحار، بل كرة الأرض، بل كرة العالم جميعه بأفلاكه ونجومه خلق عظيم من خلق الله فلا فرق بينه وبين هذا الملك إلا الشكل والحياة.

على أن الفلاسفة يرون الأفلاك ونجومها أحياء ناطقة متحركة بالإرادة، فلا فرق إذن بينهما وبين الملك المذكور، وهذه مشاهدة لكل بصير مستبصر، فما وجه إحالة مثل هذا حتى يقدر به في كلام الأنبياء.

قال: «وفي سورة القصص: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^(٢) - يعني الله سبحانه - فجعل الفناء شاملاً لما سوى الله تعالى من الملائكة والنفوس».

قلت: كأن وجه إيراده: إن الملائكة والنفوس مجردات عن المادة لا يتصور فناؤها بناء على ما تقدم من ذلك. وقد سبق جوابه، وهو أن الهلاك ممكن في الجميع، ثم ينشئه الله تعالى - كما أخبر - ثانياً. أو نقول: ليس المراد بالهلاك العدم المحض، بل هلاك هذه الهيئة التركيبية، كما أن الوعاء من زجاج أو ذهب إذا انكسر فقد هلك وعائيته، لا زجاجيته وذهيته. وهذان قولان مشهوران للمتكلمين، وهو أن الأجساد تعدم عدماً محضاً ونفياً صرفاً أو تتفرق مع بقاء أجزائها المفردة. والمسألة مبنية على مسألة الجوهر الفرد، وهو الجزء الذي لا يتجزأ، وهي مشهورة بين الفلاسفة والمتكلمين.

* * *

قال: «وفي أول سورة فاطر: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةٍ مِّثْنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾.

قلت: كأنه ينكر الأجنحة للملائكة لاستلزامها الجسمية بناء على ما سبق من تجردها عن

(١) انظر قانون إيمان النصارى.

(٢) آخر القصص.

المادة. وقد سبق جوابه كافياً. وقد دفع الله سبحانه هذه الشبهة بقوله متصلاً بالكلام المذكور: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ أى لا تستغربوا ملكاً له جماعة أجنحة فإن الله التصرف والقدرة على ما يشاء.

* * *

قال: وفى سورة الزمر: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾^(١) وذكر قول ابن عطية عن السدى: «استثنى جبريل وميكائيل وملك الموت، ثم أماتهم بعد».

قال: «فصرح فى هذه المواضع: أن الملائكة مجسمة وأن لها أجنحة، وهى كما ينزهن عند العلماء: عقول بسيطة مجردة. والموت عند مفارقة الروح الجسد، ولا أجساد للملائكة». قلت: جواب هذا كله سبق عند أول مكان ادعى تجرد الملائكة والشياطين عن المادة. وبيننا أن ذلك لا مذهب الأنبياء ولا الفلاسفة.

ثم يقال له: التجرد عن المادة إن كان صفة نقص وجب تنزيه الملائكة عنها لأنهم أولى بالكمال فيلزم أن يكونوا ذوى مادة، وإن كان صفة كمال. فالله سبحانه إن لم يكن متجرداً عن المادة فقد جعلتم الملائكة أكمل منه، وإن كان متجرداً عن المادة فقد جوزتم عليه التلبس بالمادة حيث اعتقدتم ثم اتحاد لاهوته بناسوت المسيح، أو جعلتم الثلاثة واحداً. وقد سبق جميع هذا. وإنما أعدناه بنياناً.

* * *

قال: «وما روى عنه من أوصاف الله سبحانه». وذكر حديث «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا» وحديث جهنم «فيضع الرب قدمه فيها فتقول: قط» وحديث: «يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة» وحديث المعراج «فدنا رب العزة حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى» وحديث «رأيت ربى فى أحسن صورة، ووضع يده بين كتفى. حتى وجدت برد أنامله..» وحديث أم الطفيل امرأة أبى بن كعب أنها سمعت النبى يذكر أنه رأى ربه فى صورة شاب موقر.. على رأسه فراش من ذهب، وفى رجليه نعلان من ذهب».

قال: «فتقرر بهذا كله: إن الله جسم، وهذا مخالف للعقل ولمصاحف الأنبياء».

(١) الزمر: ٦٨.

ويمتنع أن يكون الله سبحانه جسماً لوجهين:

أحدهما: لو كان كان جملته معلولاً لأجزائه ومفتقرة إليها، وما علل بغيره جاز عدمه عند عدم علته، وواجب الوجود هو ما لا يعدم لعدم غيره، بل لعدم ذاته.

الثانية: أن الجسم مركب من الصورة والهوى فينعدم بانعدام كل منهما. والواجب لا ينعدم لانعدام غيره. كما سبق.

وأما بيان ذلك في كتب الأنبياء، فإن في الإنجيل: «الله روح»^(١).

قلت: هذا حاصل ما ذكر في هذا السؤال، وقدر به، ولعمري إن هذا مما لا يقتضى منه العجب من هذا الشخص. فإن التوراة والإنجيل مملؤان من التجسيم.

فإن في أول التوراة: «وكانت روح الله ترف على الماء»^(٢) والروح فيما نشاهده جسم، والحجج على جسميتها كثيرة، لكن نكتفى منها بحجة طبيعية ذكرها الأطباء، وهو اضطراب الصدر وحركته لها عند النزاع.

فإن قال: «إن روح الله ليست جسماً، وإن كانت روح غيره جسماً.

قلنا: فقد أجبت عنا. كذلك كل ما حكى في دين الإسلام من صفات الله تعالى ليست على المعارف من صفات الآدميين، ويسقط هذا التشنيع، خصوصاً وقد ذكرت أنت في بيان ضرورة النبوة عن «أرسطو» وغيره ما ذكرت من أن الحقائق الإلهية لا بد فيها من التوقيف الشرعي.

وفي التوراة: «قال الله: نخلق بشراً على صورتنا كشبهنا وأسلطه على سمك البحار وطير السماء» إلى أن قال: «وخلق الله آدم بصورته، صورة الله خلقه ذكراً وأنثى، خلقهما الله وبارك عليهما»^(٣).

وفيها: أن آدم وامراته «سمعا صوت الرب يمشى في الفردوس فاستترا من بين يدي الرب بين شجر الفردوس، وقال الله لآدم: أين أنت؟ فقال: سمعت صوتك يمشى في الفردوس

(١) يوحنا ٤: ٢٤.

(٢) «وكانت الأرض خربة وخالية وعلى وجه القمر ظلمة وروح الله يرف على وجه المياه» وفي التوراة السامرية: «وربح الله».

(٣) «وقال الله: نعمل الإنسان على صورتنا كشبهنا فيستلطون على سمك البحر، وعلى طير السماء وعلى البهائم وعلى كل الأرض، وعلى جميع الدبابات التي تدب على الأرض، فخلق الله الإنسان على صورته. على صورة الله خلقه. ذكراً وأنثى خلقهم وباركهم الله» (تكوين ١: ٢٦ - ٢٨).

ورأيت أنى عريان فاستترت. فقال الله الرب: ومن أراك أنك عريان؟ لعلك أكلت من الشجرة التى نهيتك عنها»^(١).

وهذا فيه تشايع. منها: وصفه بالمشى حتى يسمع صوت مشيه فى الفردوس وهو من خواص الأجسام، وأصعب من النزول المذكور فى السنة الإسلامية.

ومنها: قوله: «من أراك أنك عريان؟ لعلك أكلت من الشجرة» فإن ذلك ظاهر فى أن الله سبحانه لم يعلم أين هو؟ ولا هل أكل من الشجرة أو لا حتى أعلمه آدم».

وفيها: «وأكمل الله أعماله فى اليوم السادس، واستراح فى اليوم السابع»^(٢).

والاستراحة من لواحق الأجسام، وهذا فى التوراة كثير.

وأما فى الإنجيل فقولكم: لما اعتمد المسيح من يوحنا المعمدان، ثم صعد من الماء، جاءه روح القدس فى جسد حمامة بين السماء والأرض، وسمع قائلاً يقول: «هذا ابنى الحبيب الذى به سررت»^(٣).

ثم إنكم تقولون: «الآب والابن وروح القدس: إله واحد، وهذا مستلزم للجسمية لوجهين»^(٤).

أحدهما: أن الصوت لا يتصور عقلاً وحساً إلا من جسم إذ هو عرض لا يقوم بنفسه.

والثانى: أن الآب والابن والروح فى هذه الحال - أعنى صعود المسيح من الماء - بعضهم منفصل عن بعض حساً وحقيقة وإنكاره مكابرة. فإن كان ذلك بعد اتحاد الروح والمسيح بالله فقد انفصل عنه جسمان، فيكون هو جسماً لأن بعض الجسم جسم، وإن كان قبل الاتحاد، وأن إيجادهم حدث بعد ذلك، فقد اتحد بذات الله جسمان: جسد الحمامة الذى هو الروح، وجسد الابن الذى هو المسيح، ولا يتحد بالجسم إلا جسم. هذا على قول من يقول منكم: إن المسيح ابن الله.

أما من يقول: هو الله، فالأمر فيه واضح.

وقرر ذلك «ابن الأمثل» مطران «حمص» بأن قال: «إن الله لا يمكن ظهوره إلى العالم

(١) الأصحاح الثالث من سفر التكوين.

(٢) «وفريغ الله فى اليوم السابع من عمله الذى عمل، فاستراح فى اليوم السابع» (تك ٢: ٢).

(٣) متى ١٧: ٣.

(٤) اقرأ للإيضاح كتاب (الإعلام بما فى دين النصارى من الفساد والأوهام) للقرطوبى.

حتى يتأسس ويتحد بهم، وله مظاهر يظهر فيها، كما ظهر في حقيقة كبش فدى به ولده، وليعقوب في حقيقة رجل فصارعه، وكذلك ظهر في حقيقة المسيح.

وفي الفصل الخامس من إنجيل متى: «لا تحلفوا بالسماء فإنها كرسى الله. ولا بالأرض فإنها موطئ قدميه»^(١).

وفي السادس والخمسين منه^(٢): «من حلف بالسماء فهو يحلف بكرسى الله والجالس عليه» فوصفه بالقدمين والوطء بهما، وبالجلوس على الكرسى. وذلك من خواص الأجسام، وإن لم يكن هذا تجسماً، فما في الوجود تجسيم أصلاً. وإذا كان هذا مضمون كتبكم المعتمدة، وتقرير أئمتكم وفضلائكم، فكيف تنكرون علينا ما هو دونه في ذلك بكثير. وعذرنا فيه أوسع من عذركم على ما سيأتى:

ولكن في المثل: «رمتى بدائها وانسلت»

وفي الشعر

لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

فابدأ بنفسك فانها عن غيرها فإذا انتهت عنه، فأنت حكيم

وأما الأحاديث التي ذكرت فصحيحة ثابتة^(٣) إلا حديث أم الطفيل فإنه حديث موضوع لا أصل له. حكم بذلك أئمة الحديث. ثم لو صح لكان محمولاً على رؤية المنام، كحديث «رأيت ربي في أحسن صورة» فإنه إن كان مناماً باتفاق علماء المسلمين. صرح الترمذى وغيره بأنه كان مناماً.

وأما حديث النزول والقدم والساق وغيرها من أحاديث الصفات^(٤) فلطوائف المسلمين فيها ثلاثة أقوال:

(١) متى ٣٤ - ٣٥.

(٢) في التراجم الحديثية: الأصحاح الثالث والعشرون والآية المذكورة رقم اثنان وعشرون.

(٣) ثابتة عند المؤلف، ولا يحتاج بها على رأيه في العقائد، لأن العقائد لا تثبت بأحاديث الآحاد.

(٤) هذا الموضوع من باب المحكم والمتشابه. وبيانه هكذا: قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] محكم، لأن له معنى واحداً وهو عدم المماثلة. وقول الله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] متشابه، لأن له معنيين: الجلوس على الكرسى. أو الملك التام والسيطرة التامة على العالم.

ولما كان له معنيان صار من المتشابه، فلو أردنا معرفة مراد الله تعالى من المتشابه ننظر في الآية المحكمة ونعرف المعنى التي تدل عليه ثم ننظر في معنى المتشابه، والمعنى الذي يكون من المتشابه متفقاً مع المحكم يكون هو مراد الله تعالى. والجلوس على الكرسى ليس هو مراد الله تعالى لأنه يستلزم المماثلة. والله ليس كمثله شئ. وعلماء السلف يقولون نحن نؤمن بالآيات المتشابهة ولا نفرها، ويقولون الله يد ليست كأيدينا، فهم

أحدها: اعتقاد مفهومها المشاهد منها. وهو قول المجسمة وهم عندنا في ذلك كالنصارى واليهود في ذاك.

والثاني: تأويلها على ما يصح في الشاهد، ولو كان بعيداً، كالنزول، على نزول العلم أو الرحمة، أو نزول ملك ينادى، أو فعل من أفعال الله. والقدم على قوم يقدمهم إلى النار، والساق على شدة الأمر وكرب المحشر، ودنو الله سبحانه على تعطفه، ورؤية بعيدة ونحو ذلك، وهو مذهب الأشعرية والمعتزلة ونحوهم.

والثالث: اعتقاد ما يليق بجلال الله سبحانه منها، مع القطع بتزيه الله سبحانه عن مشابهة مخلوقاته أو بعضها، بوجه من الوجوه، اعتماداً على قوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» فأول الآية تنزيه، والثاني إثبات، فهو أولى من الإثبات المفضى إلى التمثيل، والتنزيه المفضى إلى التعطيل وهذا هو الذى أقول به، ولى أن ألزم القول قبله في هذا المقام، لأننى وهذا الخصم، نبحت فى دينين متقابلين، لا فى مذهبى دين واحد، على أنى أى القولين التزمت لا يلزمنى من قبح التجسيم ما لزمك.

وأما ما ذكرت من الحجتين على نفى الجسمية فقد سبقك إليه الفلاسفة والمتكلمون.

وقد قرر المسلمون فى ذلك براهين كثيرة، فلم تأت أنت بغريبة ولا بشئ نازعناك فيه، بل نحن أحق به منك، فأياً نحن يمكننا الجمع بينه وبين ما عندنا من آيات الصفات وأخبارها بما قدمناه من القولين المختارين. وأنت لا يمكنك الجمع بينه وبين أن المسيح هو الله، أو القول بالثالوث إن كنت نصرانياً حقاً وإن كنت فيلسوفاً، فمالك ولمذهب النصارى. تكلم فى رأى أرسطو ونحوه.

ودع عنك الشرائع لست منها ولو غبرت وجهك بالتراب

فإن رجلاً مذهباً بين الرأيين، كالشاة العائرة بين الغنمين.

وأما قوله: «إن هذا مخالف للعقل، ولمصاحف الأنبياء».

= يثبتون وينفون فى نفس واحد. وهم قد منعوا التأويل لأن الباطنية فى زمانهم اتخذوا التأويل المبالغ فيه وسيلة للطعن فى الدين. وأنا قد أجهدت نفسى لأحولها إلى مذهب السلف، وما تيسر لى. لأن الأدلة على التأويل والتنزيه تمنع من الركون إلى كسل العقل وغفلته. وقد وضحت ذلك فى كتابنا الله وصفاته فى اليهودية والنصرانية والإسلام وفى كتابنا أقانيم النصارى وذكرنا آيات التوراة والإنجيل التى تدل على نفى التجسيم وأقوال علماء اليهود والنصارى فيما يؤهم التجسيم.

فإن أراد أن المخالف لذلك كون الله جسماً فهو صحيح ونحن نقول به. وإن أراد وصف الله سبحانه بنحو النزول والقدم والساق فباطل من الأنبياء. فإن في أول الأصحاح الخامس عشر من كتاب أشعيا^(١):

«هذا اسم الرب جاء من بعيد، يشتعل غضبه، والحريق عظيم، شفتاه ممتلئتان غضباً، ولسانه كالنار المتقدة، ونفخته كنهر غامر يبلغ إلى الرقبة لغريلة الأمم بغريال سوء، وعلى فكوك الشعوب رمن مزل».

فإن قلت: هذه صفات اسم الرب، لا صفات الرب.

قلت: الاسم إن كان هو المسمى، فهذه صفات الرب بلا شك، وإن كان غيره فالاسم معلوم الحقيقة، وهو لا يتصف بهذه الصفات، ويجب رجوعها إلى الرب. ويكون ذكر الاسم صلة كقول القائل:

إلى الحول، ثم اسم السلام عليكما.

وقول الآخر:

تناديه باسم الماء، وهو كثير

وفي الأصحاح الثالث^(٢) والعشرين منه: «اسمع قولى يا يعقوب، وإسرائيل الذى دعوت. أنا الأول وأنا الآخر، ويدى أصلحت أساس الأرض، ويمينى بسطت السماء».

وفي الأصحاح التاسع^(٣) عشر منه: «هذا الله الرب، يأتى بعزه، وذراعه بقوة، ثوابه معه، وعمله بين يديه» إلى أن قال: «وشبّر السماء بشبره، وكال تراب الأرض بكفه، ووزن الجبال بالثقال، والآكام بالميزان».

وهذا كثير فى كتب الأنبياء، لو تتبعته لطلال. وهذه صفات ظاهرها المتعارف التجسيم، فجوابك عنها هو جوابنا عما ذكرت من الأقاويل.

قال: «ومن هذه الأوصاف الواردة فى حق الله تعالى عنها ما جاء فى سورة البقرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ»^(٤) الآية.

(١) هذا النص فى الأصحاح الثلاثين من سفر أشعيا ترجمة البروتستانت بمصر سنة ١٩٧٠ الآية السابعة والعشرين وما بعدها.

(٢) هذا النص فى الأصحاح الرابع والأربعين من سفر أشعيا.

(٣) هذا النص فى الأصحاح الأربعين من سفر أشعيا.

(٤) البقرة (٦، ٧).

وفى صورة النساء: ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾^(١) الآية.

وفى الإسراء: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾^(٢).

وقال: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٣) وقال: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٤) والقرآن مصرح فى

مواضع كثيرة غير هذه بأن أفعال الخلق خيرها وشرها هى بإرادة الله وخلقها، لا بإرادة الخلق وفعلهم.

ثم ذكر أحاديث القدر من الصحيحين، وهى مشهورة. ثم قال: «ثبت بهذه الأحاديث ما ثبت بالآيات المذكورة آنفاً: من أن الله سبحانه خالق جميع أفعال العباد من الخير والشر، كالقتل والكذب والربا وغير ذلك، وهو الذى يتعاقب ويثيب. وهذا مذهب أهل سنة الإسلام.

وحجتهم عليه: ما أوردناه من الآيات والأحاديث. وإذا تبين لهم فساد هذا المذهب وشناعته، وأن هذا الذى يصفون به الله لا يوصف به إلا الشيطان لجأوا إلى التمسك بهذه الآية: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾^(٥).

قال: «والدليل على فساد هذا المذهب الحجة: فمن وجهين:

أحدهما: ما تقرر فى المعقول من أن مريد الخير خير، ومريد الشر شرير ومريد العدل عادل، ومريد الظلم ظالم، فلو كان الله سبحانه مريداً للشر والظلم لكان موصوفاً بالخيرية والشرية، والعدل والظلم وذلك محال. وشنع فى حق الله تعالى.

الوجه الثانى: أن كل من أمر بشيء فهو مريده، فيستحيل من الله تعالى أن يأمر عبده بالطاعة ثم لا يريد بها. والجمع بين اقتضاء الطاعة وطلبها بالأمر بها، وبين كراهة وقوعها جمع بين نقيضين. وذلك بمثابة الأمر بالشئ والنهى عنه فى حالة واحدة».

هذا تلخيص حجته. ثم ذكر كلاماً بعده يرجع إليه.

وأما التنزيل: وهو الوجه الثانى - فقول الله فى التوراة لقائيل: «إن أحسنت جوزيت، وإن أسأت سيطلع على إساءتك لأنك مالك إرادتك، وأنت مسلط عليها بالاختيار»^(٦).

وقول داود النبى فى المزمور: «روحى فى يدي أبداً»^(٧) يعنى بحسب قدرتى.

(٢) الإسراء (٦٠)

(٤) النساء (٧٨)

(٦) التكوين ٤: ٧

(١) النساء (٨٨)

(٣) الصافات (٩٦)

(٥) الأنبياء (٢٣)

(٧) مزمور.

وقول سليمان: إن الله صنع الإنسان مستقيماً^(١) يعنى بإرادته المخصوصة. ثم ضرب مثلاً، وهو «من أوثق إنساناً؟ شداً وكتافاً، ثم ألقاه من جبل. وقال له فى حال هويته: إن لم تقف أو ترجع إليّ، وإلا فعلت بك وفعلت» فهذا سفه وحمق، وتكليف ما لا يطاق.

وحكى قول الزمخشري فى الكشف: «إن كان الله ينهى عن الذنب، ثم يلجئ إليه. ويعاقب عليه، فأنا أول من يقول: إنه شيطان وليس بإله^(٢)».

هذا تلخيص ما ذكره فى هذا السؤال من غير إخلال.

(١) أمثال ٤: ١١

(٢) يقول الزمخشري - رحمه الله تعالى - فى تفسير «خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ» فى الآية ٧ من سورة البقرة ما نصه:

«فإن قلت: فلم أسند الختم إلى الله تعالى، وإسناده يدل على المنع من قبول الحق والتوصل إليه بطرقه، وهو قبيح. والله يتعالى عن فعل القبيح علواً كبيراً، لعلمه بقبحه وعلمه بغناه عنه. وقد نص على تنزيه ذاته بقوله: «وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ» «وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ» «قُلْ إِنْ اللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ» ونظائر ذلك مما نطق به التنزيل؟

قلت:

١ - القصد إلى صفة القلوب بأنها كالمختوم عليها. وأما إسناد الختم إلى الله عز وجل، فلينبه على أن هذه الصفة فى فرط تمكنها وثبات قدمها كالشئ الخلقى غير العرضى. ألا ترى إلى قولهم: فلان مجبول على كذا ومفطور عليه: يريدون أنه بليغ فى الثبات عليه. وكيف تتخيل ما خيل إليك، وقد وردت الآية ناعية على الكفار شناعة صفتهم وسماحة حالهم. ونيط بذلك الوعيد عذاب عظيم؟

٢ - ويجوز أن تضرب الجملة كما هى، وهى ختم الله على قلوبهم مثلاً. كقولهم: سال به الوادى إذا هلك، وطارت به العنقاء: إذا طال الغيبة وليس للوادى ولا للعنقاء عمل فى هلاكه، ولا فى طول غيبته وإنما هو تمثيل. «مثلت حاله فى هلاكه بحال من سال به الوادى، وفى طول غيبته بحال من طارت به العنقاء، فكذلك مثله حال قلوبهم فيما كانت عليه من التجافى عن الحق بحال قلوب ختم الله عليها» نحو قلوب الأغنام التى هى فى خلوها من الفطن كقلوب البهائم، أو بحال قلوب البهائم أنفسها، أو بحال قلوب مقدر ختم الله عليها، حتى لا تسمى شيئاً ولا تفقه.

وليس له عز وجل فعل فى تجافياها عن الحق ونبوها عن قبوله. وهو متعالٍ عن ذلك.

٣ - ويجوز أن يستعار الإسناد فى نفسه من غير الله: لله فيكون الختم مستنداً إلى اسم الله على سبيل المجاز، وهو لغیره حقيقة. تفسير هذا: أن للفعل ملايسات شتى. يلايس الفاعل والمفعول به، والمصدر والزمان والمكان، والمسبب له. فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل فى ملايسة الفعل، كما يضاهى الرجل الأسد فى جراته فيستعار له اسمه. فيقال فى المفعول به: عيشة راضية وماء دافق، وفى عكسه: سيل مفعم، وفى المصدر شعر شاعر وذيل ذائل، وفى الزمان: نهاره صائم وليله قائم، وفى المكان: طريق سائر ونهر جار، وأهل مكة يقولون: صلى المقام، وفى المسبب: بنى الأمير المدينة، وناقة ضبوث وحلوب. وقال: =

والجواب من وجوه:

أحدها: أن هذا الخصم بصدد القدح في النبوة. وإيرادك هذا السؤال لا يحصل لك المقصود، لأنه ليس كل طوائف المسلمين يقولون بهذه المقالة.

فان نظرت في هذا معتزلاً^(١) لخالفك في الإسلام ووافقك في القول بالقدر فانقطعت في

= إذا رد عاني القدر من يستعيرها

فالشیطان هو الخاتم في الحقيقة أو الكافر. إلا أن الله - سبحانه - لما كان هو الذي أقدره ومكنه أسند إليه الختم، كما يسند الفعل إلى المسبب.

ووجه رابع: وهو أنهم لما كانوا على القطع والبت ممن لا يؤمن ولا تغنى عنهم الآيات والنذر ولا تجدى عليهم اللطاف المحصلة ولا المقربة إن أعطوها لم يبق بعد استحكام العلم بأنه لا طريق إلى أن يؤمنوا طوعاً واختياراً، طريق إلى إيمانهم إلا القسر والإجاء، وإذا لم تبق طريق إلا أن يقسره الله ويلجئهم، ثم لم يقسره ولم يلجئهم لئلا ينتقض الغرض في التكيف، عبر عن ترك القسر والإجاء بالختم، إشعاراً بأنهم الذين ترامي أمرهم في التصميم على الكفر والإصرار عليه إلى حد لا يتناهون عنه إلا بالقسر والإجاء، وهي الغاية القصوى في وصف لجأهم في الغي واستشراهم في الضلال والبغي.

ووجه خامس: وهو أن يكون حكاية لما كان الكفرة يقولونه تهكماً بهم، من قولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ ونظيره في الحكاية والتهكم قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ ١. هـ.

ويقول الزمخشري في تفسير: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ الآية ١٣ من سورة السجدة ما نصه: ﴿لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ على طريق الإجاء والقسر، ولكننا بنينا الأمر على الاختيار دون الاضطرار، فاستحبوا العمى على الهدى فحقت كلمة العذاب عن أهل العمى دون البصراء... إلخ.

(١) الخلاف بين المسلمين في «أفعال العباد» مسرده إلى قوله الله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ فهذا القول ومثله في القرآن كثير يثبت أن الإنسان حر في اختيار أفعاله. وإلى قول الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ فهذا القول ومثله في القرآن كثير يثبت أن الإنسان يفعل ما قدره الله عليه في الأزل، ولا حرية له ولا اختيار، ومن الممكن حسم هذا الخلاف إذا تعين المحكم والمتشابه. والمحكم هو: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ لأنه يدل على ثواب للمحسن وعقاب للمسيء، وإذا كان الإنسان مجبراً على أفعاله لا يكون لإرسال الرسل فائدة، ولا للجنة والنار معنى، ويكون من العبث ذم أصحاب الأهواء والشهوات. وفي عصر الإمام على - رضى الله عنه - سأله شيخ من أنصاره بعد رجوعه من صفين، فقال له: أخبرنا عن مسيرنا إلى الشام، أكان بقضاء الله وقدره أم لا؟ فقال له الإمام على: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما وطننا موطناً ولا هبطنا وادياً إلا بقضاء الله وقدره» فقال الشيخ: عند الله احتسب عناي. ما أرى لى من الأجر شيئاً.

ثم إن الإمام أوضح له المراد من القدر فقال: «أيها الشيخ لقد عظم الله أجركم في مسيركم وأنتم سائرون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شئ من أحوالكم مكروهين ولا مضطرين» فقال الشيخ: كيف والقضاء والقدر ساقانا. فقال: «ويحك لعلك ظننت قضاء لازماً وقدرأ حتماً، لو كان ذلك لبطل الثواب»

هذا المقام. وأنا الذى قد تصديت لمناقضتك لو التزمت مذهب القدرية فى هذا، لشاع لى فى حكم النظر، لأن البحث بين مسلم ونصرانى لا بين قدرى وسنى.

=والعقاب والوعد والوعيد والأمر والنهى ولم تأت لائمة من الله للذنب ولا محمداً لمحسن، ولم يكن المحسن أولى بالمدح من المسيء، ولا المسيء أولى بالذم من المحسن.

ثم قال الإمام: «إن الله أمر تخييراً، ونهى تحذيراً، وكلف تيسيراً، ولم يعص مغلوباً، ولم يطع كارهاً، ولم يرسل الرسل إلى خلقه عبثاً، والقضاء والقدر هما الأمر من الله والحكم، وأمر الله لا يوجب إلقاء العبد، وسلب اختياره، فالله سبحانه يأمر ويحكم وللعبد حرية وإرادته فى الإطاعة والعصيان».

وأما التشابه به فقوله: «وما تشاءون إلا أن يشاء الله» فإنه يحتمل معنيين، الأول: سلب مشيئة الإنسان، وهذا هو الجبر. والثانى: إثبات قدرة الله لا غير بدون سلب لمشيئة الإنسان، لأنه يقول: «إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ فَمَنْ شَاءَ

اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا»، يثبت للإنسان مشيئة، وتوضيح المراد من هذا المعنى هكذا: لما قال: «فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا» وهذا القول يثبت مشيئة الإنسان. أراد الله لمنع توهم أن الإنسان قد يقدر على أن يعجز الله وأن يغلبه فى أحكامه. أراد لمنع توهم ذلك إثبات كامل القدرة له على كل شئ إذا أراد. وليبان مراد الله تعالى من التشابه فردة إلى المحكم، وحيث المحكم يثبت أن الإنسان مختار فى أفعاله إذن المراد من التشابه هو إثبات قدرة الله لا غير.

ومن التشابه قوله تعالى: «مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا» فإنها تحتمل أن كل شئ مقدر فى اللوح المحفوظ، والإنسان ينفذ المكتوب عليه فى هذا اللوح. وتحتمل معنى آخر وهو: أن الله تعالى كونه السماء والأرض والإنسان على نظم وقوانين محكمة لا تتغير، وهذه النظم والقوانين ثابتة فى كتاب، فما يقع فى الأرض وفى الناس من أثر النظم والقوانين هو من قدر الله أولاً فى تكوين السماء والأرض والإنسان.

ومثال ذلك حدوث الصيف والشتاء، فإنهما يحدثان بحسب تكوين الله الأولى للأرض والسماء، ولا يتغيران، وما يترتب على الحر الشديد من ضرر للإنسان لم يستطع منه وقاية، هذا الضرر هو المعبر عنه بالمصيبة المكتوبة من قبل أن تكون بحسب الأسباب المودعة فى الكون؛ والمعنى الآخر هو مراد الله تعالى لاتفاقه مع المحكم، ولأنه جاء بعده «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ» فإن الأمر بقيام الناس بالقسط يدل على أن الناس ليسوا بمجبورين على أفعالهم. ولأنه علل عدم الحزن والفرح بقوله: «لَكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ» ولولا أنهم قادرون على الحزن والفرح لما نهاهم عنهما.

وقد حكى فخر الدين الرازى - رحمه الله - فى تفسيره: أن الفلاسفة ربطوا حدوث الأفعال الإنسانية بالتصورات الذهنية والتخيلات الحيوانية، ثم ربطوا تلك التصورات والتخيلات بالأدوار الفلكية التى لها مناهج مقدرة، ويمتنع وقوع ما يخالفها. وحكم عليهم فخر الدين بأنهم جبرية، وما هم بجبرية - فى نظرنا - لأنهم يحكون عن الواقع المألوف. فتصرف الناس أيام الحر والبرد مثلاً يدور حول اتقاء ضررهما. ومن الممكن التنبؤ عما سيتخذه الناس إزاء الحر والبرد فى العام القادم قياساً على العام الحالى. لكن ليس معنى هذا سلب الاختيار عن الإنسان لتأثره بالبيئة وعوامل الطبيعة. فإننا نشاهد من يخرج على سنن الطبيعة بمحض إرادته، نشاهد كثيراً من الناس لا يتزوجون، ونشاهد دعاة مصلحين نبذوا عادات الآباء والأجداد، وهكذا مما يدل على أن للإنسان حرية على فعل الشئ وتركه. =

الوجه الثاني: أن هذه مسألة من فروع الشريعة تثبت بثبوت أصلها، وتنتفى بانتفائها، فهي تابع لا مقصود، فيغنيك عنها القدر في أصل الدين ولا يثبت لك. وإنما ذكرك لمسألة القدر في هذا المقام كمن يقدح في دين النصرانية بفتح التعميد، وبناء المذبح، وتقريب القربان، فإنك أنت كنت تقول له: تكلم فيما هو فوق هذا. ثم انزل إليه.

الوجه الثالث: أما الآيات والأحاديث فصحيحة. ونحن نقول بها على وجه نقره، وهو أن المسلمين أجمعوا على أن القرآن حق وصدق، وأن بعضه يوافق بعضاً، فما أوهم منه

= هذا هو حكم الله العام في خلقه، وقد شاءت إرادة الله أن يصطفى من البشر أنبياء ويريهم بعنايته ويرسلهم إلى خلقه، وهذا يدل على الجبر في الظاهر لكنه في الحقيقة سبق اصطفاً، وشاء الله أن يقيم الأدلة على وجوده وقدرته بالمعجزات وبيعض الحوادث التي تحدث للأمم والأفراد تنبيهاً على وجوده وقدرته لغرض تغيير عاداتهم وتقاليدهم إذا كانت سيئة. ولنوضح ذلك بقولنا: «إن الإنسان لو نشأ على عادات معينة لا يصعب عليه أن يعلم ما يصيبه بسبب هذه العادات، فإنه - مثلاً - لو كان مجرمًا فإن سلوكه يتحدد على عادته في الإجرام، وسيعلم ما يحدث له في المستقبل لأنه سيحصل على جزاء. ولو أنه غير العادات لتغير سلوكه، وأنت له نتيجة عمله بحسب العادات الجديدة التي يمارسها وهذا من معنى قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ».

فقد بين أن مستقبلهم مرتتهن بماضيهم في العادات. وإذا غيروها غير لهم نظم الأفعال الإنسانية بالتصورات الذهنية، والتخيلات الحيوانية، ثم ربطوا تلك وفي هذا أيضاً قوله تعالى: «بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ» فقد بين أنه طبع على قلوبهم لأنهم كفروا. وإن لم يكونوا كافرين لم يكن من الله طبع على القلوب. وما يحدث من الرؤى والأحلام فإنه من نتيجة عادات الإنسان وتفكيره، وإذا تحققت الرؤيا لا تدل على غير ما قلناه، فإن ساقى الملك والحجاز في سورة يوسف، جاء تعبير رؤيا كلاً منهما على حسب ماضيه، ورؤيا الملك أيضاً على حسب عادات المصريين آنذاك في النفاق وإهمال العمل. ورؤيا يوسف على حسب سلوك إخوته معه ومع غيره، وأنه سيكون مرضياً لله وعاملاً على طاعته، وهكذا يكون الشامل في آيات القرآن الكريم والعلم لله.

وفي التوراة وفي الإنجيل آيات للجبر وآيات للاختيار. ففي التوراة يقول تعالى: «أنا الرب وليس آخر، مصدر النور، وخالق الظلمة، صانع السلام وخالق الشر. أنا الرب صانع كل هذه» (أشعيا ٤٥: ٦ - ٧) ويقول أشعيا: «اطلبوا الرب ما دام يوجد، ادعوه وهو قريب ليترك الشرير طريقه، ورجل الإثم أفكاره وليتب إلى الرب فيرحمه وإلى إلهنا لأنه يكثر الغفران» (أشعيا ٥٥: ٦ - ٧).

وفي الإنجيل يقول بولس في رسالته إلى أهل رومية: «من أنت أيها الإنسان الذي تحابوب الله؟ العلة الجيلة تقول لجابلها: لماذا صنعتني هكذا؟ أم ليس للخراف سلطان على الطين أن يصنع من كتلة واحدة إناء للكرامة وآخر للهوان؟.. إلخ» (رومية ٩: ٢٠) ويقول بولس نفسه: «لا تجاوزوا أحداً عن شر بشر، معتنين بأمور حسنة قدام جميع الناس، إن كان ممكننا فحسب طاقتكم سالموا جميع الناس، لا تنتقموا لأنفسكم أيها الاحباء.. إلخ» (رومية ١٢: ١٧) أما عن المسيح عيسى بن مريم عليه السلام فمن أقواله الغراء: «إن كل كلمة بطالة يتكلم بها الناس، سوف يعطون عنها حساباً يوم الدين» (متى ١٢: ٣٦).

التعارض تلتفتوا للجميع بينه بما أمكن من الأسباب الجائزة. ثم إنهم رأوا الآيات المتضمنة لأفعال العباد موهمة للتعارض. تارة تضاف الأفعال فيها إلى الله، نحو ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(١) وقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٢)، ﴿وَمَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾^(٣) وأصله: الله على علم ونحوها.

وتارة تضاف إلى العباد نحو ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾^(٤)، ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٥)، ﴿هَلْ تُؤْتِي الْكُفَّارَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٦)؟

ونحوها. وهى من الطرفين كثيرة. ففى هذا المقام انقسم المسلمون إلى ثلاث فرق، فرقة قالت بمقتضى القسم الأول، وألغت الثانى وهم الجبرية. زعموا أن الله موجود أفعال خلقه استقلالاً، والعباد فى وقوعها على جوارحهم مضطرون إليها، كاضطرار السعفة إلى الحركة فى الريح العاصف، وسلبوهم الاختيار.

وفرقة قالت بمقتضى القسم الثانى وهم القدرية: زعموا: أن العباد موجودون لأفعالهم استقلالاً، وأن الله لا تعلق له بها بخلق ولا إرادة. وفرقة توسطت الطرفين المنحرفين^(٧)، وقالت بمقتضى القسمين. فنسبوا الأفعال إلى الله إرادة ولا خلقاً، وإلى العباد اجترأحاً وكسباً، وفسروا الكسب بأنه أثر القدرة القديمة فى محل القدرة الحادثة، وساعدهم على ذلك ظواهر نصوص الكتاب والسنة من الطرفين. وورد على كل واحدة من الفرقتين الأوليين ما قالت به الأخرى. فاحتاجت إلى تأويله، والتعسف فى تبطيله، فلزم الجبرية التجوير، والقدرية تعجيز القدير، والإشراك معه فى آثار المقادير. ولهذا سموا مجوس الأمة، تشبهاً بالمجوس القائلين بخالقين.

إذا عرفت هذا فنقول: إنا إذا اشتققنا اسم فاعل من فعل أو صفة نحو شرير وظالم وضارب وقاتل، فتارة يراد به موجد ذلك الفعل وخالقه وعلة وجوده، وتارة يراد به كاسبه

(٣) الرعد: ٣٣.

(٢) الزمر: ٦٢.

(١) الصافات: ٩٦.

(٦) المطففين: ٣٦.

(٥) الواقعة: ٢٤.

(٤) المائدة: ٣٨.

(٧) المتحرفون هم الأشعرية القائلون بالكسب والكسب هو المذهب الأول مذهب الجبرية لأن القدرة القديمة وهى قدرة الله إذا اقترنت بالقدرة الحادثة وهى قدرة العبد فإن قدرة الله لا بد غالبية، وهذا هو مذهب الجبرية لكن بدون تصريح به، وإذا تساوت القدرتان وهو مستحيل صار الأشعرية شبيهين بالمجوس القائلين بخالقين. وإذا تغلبت قدرة العبد يكون الله عاجزاً - وحاشاه من ذلك - لأنه قادر وعادل ترك للعبد بمحض إرادته حرية كاملة فى اختيار الفعل ولم تقترن القدرتان.

وسببه. فقولك: لو كان الله مريداً للشر، والظلم لكان شريراً ظالماً إن عنيت بالشرير والظالم كاسب الشر، ومسيبه فلا نسلم، إنما ذاك الآدمي.

وإن عنيت خالقه فهو صحيح، لكن يكون في إطلاق الشرير عليه إساءة أدب. إذ لم ترد الشرائع بإطلاق مثل هذا عليه.

والأشهر عندنا: أن أسماء الله توقيفية لا قياسية وبهذا التفصيل يندفع ما ذكرته من المحال والتشنيع.

وأما قولك: «كل من أمر بشئ فهو مريد له، فممنوع. فإن هذا محل وهم، ومزلة قدم وذلك لأن الإرادة تستعمل تارة بمعنى الطلب، وتارة بمعنى رجوح وجود الممكن في نفس المرجح. فالأول ترجيح طلبى بمعنى الأمر، والثاني ترجيح وجودى، وهو موضوع الإرادة في الأصل. وأحد الأمرين يشبهه بالآخر، لأن الأول أثر الثاني، فإنه إنما يصدر الطلب غالباً بعد رجحان الوجود في النفس، وحيث نقول: ما تعنى بقولك «كل من أمر بشئ فهو مريد له؟» الإرادة الطلبية أو الوجود به؟ الأول مسلم. لكن هذا يصير كقولك كل من أمر بشئ فهو أمر به لأن الإنسان قد يقول لصاحبه أو لعبده: أطلب منك، أو أمرك أن تفعل كذا. وأريد منك أن تفعل كذا بمعنى. والثاني ممنوع، فلا يصلح قولك: كل من أمر بشئ فهو مريد له، أى مرجح لوجوده.

وقد ضرب الأصوليون لهذا مثلاً، وهو: من أمر عبده بما لا يريده منه تمهيداً لعذره عند من لأمه على ضربه. فإن هذا جائز عقلاً. وفيه حكمة مقصودة، فجاز أن يكون لله سبحانه فى الأمر بالشئ، وعدم إرادته حكمة، وإن لم ندركها.

وقد ذكر «بخطينوس الحكيم» - وهو من فضلاء النصارى وعلمائهم - من شأن الله سبحانه مع ملائكته ما إن صح، صلح أن يكون حكمة لهذا. وقد أشرت إليه فى التعليق على الإنجيل. ولا يسهل على الآن ذكره.

وحيث لا يلزم التناقض بين اقتضاء الطاعة وطلبها وبين كراهة فعلها لأن اقتضاءها خطابى وكراهتها نفسية. وقد يوجد هذا من البخلاء كثيراً حيث يقول أحدهم لصاحبه: إذن فكل معى بحمده وهو يكره ذلك منه لشامة وبخلا، وبهذا يظهر الفرق بين هذا وبين الأمر بالشئ والنهى عنه. لأن الأمر والنهى خطابان محلهما اللسان، نحو افعَل لا تفعل. بخلاف الكراهة فإن محلها النفس، فلا تناقض الأمر.

وأما ما ذكر من نصوص كتب الأنبياء فحق نقول به. وقد ورد به شرعنا، فإن الإنسان له

قدرة واختيار يكتسب بهما، لكنهما تابعان لقدرة الله واختياره، فهما ناقصان نقص التبعية،
 تكون الشئ ناقصاً لا يقدح في وجود مسماء، إنما يقدح في تمامه وكماله.

وأما المثل الذي شنع به من ربط الشخص وإلقائه من جبل. ثم يقال له: ارجع وإلا
 عاقبتك، فليس نظير ما نحن فيه، لأن هذا إلقاء محض، وقسر صرف، وصاحبه جائر قاسط،
 وتعالى الله وحاشاه أن يفعل هذا، وإنما الله سبحانه لطيف لما يشاء، فتلطف على بلوغ مراده من
 شقاوة من أراد شقوته من خلقه على وجه لا يلجئهم إلى مراده، ولا يهملهم حتى يخرجوا من
 تحت قهره وقدرته، وسلط على عبده نفساً أماره، وهوى داعياً، وشيطاناً مزيناً للشهوات، وفي
 مقابلة هذه روحاً وعقلاً وديناً، فالقبيلان كجيشين متضادان على فعل الشر وتركه، ويترجح
 أحدهما بالتوفيق أو الخذلان.

ثم قطع حجته بأن قال: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ (٨) وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ (٩) وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾

(١) يعنى طريق الخير والشر، ليجتلب ويجتنب فإذا أراد الله سبحانه شقاوة عبده، خذله فيرجح
 جيش شيطانه، وإذا أراد إسماعده وفقه فيرجح جيش عقله، والتوفيق والخذلان للإنسان في مدة
 عمره، كالحفير، وقاطع الطريق في مسافة سفره، فكما أنك إذا استرشدك من لك به عناية عن
 طريق، أريته جهته، ثم سيرت معه غلامك، أو سرت معه، بنفسك، فخفرتة فيها من أن يضل
 عنها، أو يطا فيها مهلكاً، أو يقع في مغارة، حتى يقطعها إلى مقصده.

وإن لم يكن لك به عناية، قلت له: هذا الطريق. ثم تركته بلا تخفير، فمر على عماه،
 فوقع على سبع فافترسه، أو لص فقتله، أو مهلك فلف فيه، أو مفازة فمات عطشاً. كذلك
 الله سبحانه إذا اعتنى بعبده جعل التوفيق له إلى الموت حليفه، يمنعه من مفارقة الطاعات،
 ومقارفة المعاصي، وإذا غضب عليه لم يصحبه التوفيق، وذلك هو خذلانه له، فقارف المعاصي،
 وفارق الطاعات، فكان شقياً.

فحقيقة القدر إذا حققت وجدت عدمية، وهى كون الله - سبحانه - لا يفضل على عبده
 بالتوفيق العاصم من الهلاك، وليس عليه - سبحانه - ذلك بناء على أصلنا فى أنه لا يجب
 عليه رعاية الأصلح لخلقه، بل يفضل به تفضلاً، فالله - سبحانه - لا يلجئ أحداً إلى شر،
 لكن يخلئ بينه وبين الشر.

وفرق بين أنك ترك تخفير رجل فى الطريق فيقتل وبين أن تقطع عليه الطريق فتقتله، وبين

أنك تراه يريد أن يلقي نفسه من جبل فلا تمنعه، وبين أن تدفعه عنه فيقع. فإن الأول ترك يقع، وهو عدم محض، والثاني فعل ضرر محض، ولهذا أجمع الفقهاء: على أن من أخذ شخصاً فغطسه في الماء حتى اختنق يقاد به، وعلى أن من رأى إنساناً في الماء قد كاد أن يغرق، وقدر على تخليصه فلم يخلصه حتى غرق، لا يقتل. لكن في ضمانه له الدية، خلاف الأصح أيضاً النفى، وما ذاك إلا لما ذكرنا من الفرق.

وأصل هذه المسألة إذا حققت رعاية الأصل.

وقد أشير في نبوءة أرمياء إلى حقيقة القدر، حيث يقول الرب - سبحانه - لعصاة بنى إسرائيل: «كما لا يقدر الهندي أن يغير سواد جلده، والنمر تبقيعه، كذلك أنتم لا تقدرون على الإحسان والخير، لأنكم قد تعودتم الشر»^(١).

وتقرير هذا: أن الباري - سبحانه - ركز في طباع العالم وجلاتهم، الميل إلى أفعالهم من خير وشر، كما ركز الإحراق في طبيعة النار، والإغراق في طبيعة الماء، وكما وضع السواد في الجسم، والتبقيع في النمر والفهد والغراب الأبقع والسم في الحية والظلم والاستيلاء في طبع السبع، لكنه أجرى فعل تلك الطبائع على كسب أهلها. فعلى الكسب يترتب الجزاء، وعلى ركز الفعل في الطبع، وتحريك الداعى له، وهو خلقه المنسوب إلى الله سبحانه يترتب التسليم، والله بكل شئ عليم.

وقد استقصيت القول في مسألة «القدر» في كتاب مفرد، سميته: «درء القول القبيح بالتحسين والتقيح» على وجه بليغ واضح، لمن عقل الأسرار الإلهية. والله أعلم.

وأما ما حكى عن الزمخشري، فهو صحيح. لكنه أسرف في تغليط العبارة فإنا ننزه الله - تعالى - عن أن يعاقب على فعل الجأ إليه - كما بينا.

ثم نقول: إن الزمخشري رجل معتزلى عال في الاعتزال، حرف القرآن عن مواضعه^(٢) ليوافق مذهبه، واضطره ذلك - فيما حكى عنه السخاوي - حتى حمل قوله تعالى: «وَلَا تُطْعَمُ

(١) النص في ترجمة البروتستانت بمصر سنة ١٩٧٠ م هكذا: «وإن قلت في قلبك: لماذا أصابتنى هذه؟ لأجل عظمة إثمك، هتك ذيلك. وانكشف عنقباك. هل يغير الكوشى جلده، أو النمر رقطه؟ فأنتم أيضاً تقدرون أن تصنعوا خيراً أيها المتعلمون الشر» (أرمياء ١٣: ٢٢ - ٢٣) وليس في هذا النص جبر بل الاختيار واضح. ولاحظ أن نص المؤلف «لا تقدرون».

(٢) هذا عيب من المؤلف فإن أحداً لو حمل اللفظ العربي على المجاز، وحمله آخر على الحقيقة، لا يكون أحدهما محرفاً للكلم عن مواضعه إذا كان سياق الكلام يوجب ذلك. إن المؤلف لو فسر يد الله بمعنى اليد الحقيقة مع عدم التمثيل، وفسر الزمخشري - طيب الله ثراه - اليد بالقدرة، هل نقول: إن الزمخشري - طيب الله ثراه - حرف القرآن عن مواضعه؟ لو قلنا بذلك، فإن المؤلف قال به أيضاً في مواضع، وقال=

من أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا»^(١) على معنى: «أصبناه غافلاً، كما يقال: أجبنت الرجل إذا وجدته كذلك، ونسى قوله: «اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ»^(٢) الآية ونظائرها.

وها هنا إشكال إذا ضويق القدرية فزعوا إليه، وهو: أن الله - سبحانه وتعالى - إذا خلق الفعل، فلما أن يمكن العبد تركه، أو لا، والأول تعجيز للرب حيث لم يتم مراده، والثاني إلقاء للعبد، إذ لا يعنى بالإلجاء إلا اضطراره إلى الفعل على وجه لا يمكنه التخلص منه.

ونقول: إن الله - سبحانه - إنما يخلق أسباب الفعل ودواعيه الأولية. ثم حقيقة الفعل توجد بكسب العبد مرتبة على تلك الأسباب، والإلجاء لا يعرفه إلا بالمباشرة كما مثلتم فى من ربط شخصاً، وألقاه من جبل ثم توعدده على السقوط. أما حتم وقوع الأسباب والوسائط فلا نراه إلجاء فإن سميتموه إلجاء فهو نزاع فى العبارة، ثم يلزمكم أن لا يستحق على الطاعة ثواب لأن فاعلها ملجأ إليها، والثواب إنما هو لمن أطاع اختياراً.

وذلك لأن الطاعات مترتبة بكسب الآدمى على أسبابها المخلوقة لله، كما أن المعاصى كذلك.

والقدرية يجعلون ثواب الطاعة مستحقاً عليها ومعلولاً لها.

ثم يقال لهم: هل يلزم من خلق الفعل والعقوبة عليه غير القبح والتجوير؟ ثم هو لازم على قولكم فى خلق القدرة على الفعل، فإن الله - سبحانه - يخلقها، ويتسبب بها إلى إيقاع المعاصى من خلقه، ولو لم يخلق لهم قدرة عليها لم تقع منهم.

وأجمع العقلاء على أن التسبب إلى القبيح قبيح، وإذا لزم القبح على المذهبين لم يكن أحدهما أولى بالفساد من الآخر، ثم يرجع إلى نصوص الشرع وهى فى طرفنا . والله أعلم.

= بالحقيقة فى شبهه فى مواضع من هذا الكتاب. أن الزمخشري رجل عالى الهمة يحترم النص ويحث العقل على الفهم، وليس مثل السلفيين يؤمنون بالنصوص ولا يحشون العقل على فهمها. إن السلفيين بهذا يقتربون من العامة، ويتعدون عن الراسخين فى العلم.

(١) الكهف ٢٨ ونص عبارة الكشاف هى: «من أغفلنا قلبه» من جعلنا قلبه غافلاً عن الذكر بالخذلان» أو وجدناه غافلاً عنه، كقولك: أجبته وأفحمته وأبخلته، إذا وجدته كذلك. أو من أغفل إيله، إذا تركها بغير سمة، أى لم نسمه بالذكر، ولم نجعلهم من الذين كتبنا فى قلوبهم الايمان، وقد أبطل الله توهم المجبرة بقوله: «واتبع هواه» وقرئ. «أغفلنا قلبه» بإسناد الفعل إلى القلب، على معنى حسبنا قلبه، غافلين، من أغفلته إذا وجدته غافلاً» أ. هـ واعلم أن عبارة السخاوى غير واضحة القراءة فى المخطوطة.

(٢) الجاثية ٢٣ وفى تفسير الكشاف للزمخشري ما نصه:

«وأضله الله على علم» وتركه عن الهداية واللفظ وخذله على علم، عالماً بأن ذلك لا يجدى عليه، وأنه ممن لا لطف له: أو مع علمه بوجود الهداية، وإحاطته بأنواع اللطاف المحصلة والمقربة «فمن يهديه من بعد» إضلال الله».

القسم الثانى من شرط الصدق ثانياً: تكذيب النصرانى لأحاديث نبوية

قال: «نبد من صحيح الحديث تنضم إلى ما نحن فيه» - يعنى من القدح فى الصدق - ذكر منها قوله - عليه السلام - : «إذا وضعت الجنازة فاحتملها الرجال على أعناقهم، فإن كانت صالحة قالت: قدموني، وإن كانت غير صالحة قالت: يا ويلها، أين تذهبون بي؟ يسمع صوتها كل شئ إلا الإنسان، ولو سمعه لصعق».

قال: «وهذا أبين من أن يتكلم على بطلانه، إذ كيف يكون لميت صوت تسمعه البهائم والجمادات دون الإنسان، ولأن شرط المسموع أن يكون صوتاً خارجاً، يتموج به الهوى فيقرع صماخ الأذن، فهل للبهائم والجمادات أسماع فضلاً عن أن تكون أفضل من الإنسان؟».

هذا حاصل ما قرره فى هذا السؤال، مع تشنيع يسير ذكره.

قلت: الجواب العام ^(١) عن كل حديث ذكره فى هذا الكتاب: أنه من أخبار الأحاد التى توجب العمل لا العلم، فلا يثبت بها أصل، ولا يقدح بها فى أصل، وإنما يقدح فى الشرائع ما تثبت بمثله الشرائع، وقد قرر هذا فى المقدمات، وفى آخر شرط الصدق بعد هذا.

ولكننا نتبرع بالجواب، وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن الكلام فى هذا وأمثاله من الحقائق الإلهية التى يقصر العقل عن إدراكها، فرع على ثبوت النبوة وتابع لها، كمسألة القدر، فحق الكلام أن يكون فى مرتبة قبلها. وأنت قد قدمت من كلام «أرسطو» وغيره، أن نسبة إدراكنا إلى المبادئ الأولى كنسبة الخفاش إلى ضوء الشمس، ثم إنك فى الاعتراض على هذه الأخبار غير محق. فأنت هناك مشرع جامد، وهاهنا فيلسوف مخلول، وحالك لا ينضبط.

الثانى: أن العلماء نقلوا عن موسى، أنه لما ناجاه ربه أمر الريح فأخذت على أسماع الناس، ولولا ذلك لماتوا من صوت الله تعالى، ونحن عندنا أن الكلام والإدراكات ليس من شرطها الأدوات، بل يجوز أن يخلقها الله تعالى فى الجمادات، كما قال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ ^(٢).

(١) كلام المؤلف هذا يغنيا عن التعليق، وكان عليه أن يكتفى به، ولا يتبرع بأكثر منه.

(٢) الإسراء ٤٤

وهو عند المحققين على حقيقته التى تليق بكل شئ بحسب قوته واستعداده وما يهيئه الله له، فكذلك نجيز أن ينطق الله تعالى الميت، كما أحى الموتى لعيسى، ويحجب صوته عن الإنسان لئلا يصير إيمانه بهذه الحقائق الغائبة ضرورياً، فتبطل فائدة التكليف بالإيمان بالغيب، ويسمع صوته غير الإنسان على حسب ما يليق بالأشياء، لأنها ليست مكلفة فلا محذور.

وإذا كان الله - سبحانه - هو خالق الذوات من حيوان ناطق وصامت وجماد، فهو خالق صفاتها وإدراكاتها، وكما أخرج تلك القوى، والإدراكات من العدم إلى الوجود، كذلك هو قادر على أن يقوى ضعيفها ويضعف قويتها، حتى يبلغ مراده، وهو بالغ أمره، وكل ما ينسب إلى قدرة الله تعالى من الممكنات لا ينبغي أن يصادم بالإمكان، خصوصاً إذا اقترن به إخبار أهل النواميس الدالة على صدق أصحابها، وليس فى هذا وأمثاله من الاستبعاد إلا كونه غير مدرك لنا، ولو أدركناه لزم الاستبعاد، كما أننا لو لم تثبت عندنا معجزات الأنبياء، كقلب العصا حية، وتفجير الماء من الحجر، وإخراج ناقة عظيمة من جبل، وإحياء الموتى ونحوه، لما صدقت به العقول بادئ الرأى إلا بعد نظر دقيق واستدلال.

وهكذا ما نحن فيه، لما نظرنا فيه قد اتجه إمكانه، وأما وقوعه فيعتمد خبر الصادق، وقد بينا صدقه، وسنبينه.

ويجوز أن يحمل قوله: «سمع صوتها كل شئ إلا الإنسان» على السماع التقديرى، أى لو كانت هذه الأشياء مما يسمع لسمعه، ويكون فائدة ذلك: الإخبار بصياح الميت عن ولع وحرقة، تنبيهاً على أسفه وشدة ندمه ليتعظ به الأحياء، كما قال الشاعر فى صفة الفرس:

وشكى إلى بعيرة وتحمم

وقال فى صفة الخوض:

امتأ الخوض وقال: قطنى مهلاً رويداً، قد ملأت بطنى

أى لو كان ممن يتكلم لقال ذلك، وأنتم تستبعدون هذا التقدير، لأن لغتكم وأذهانكم غلف مثلكم، مقصورة على إرادة الحقائق، وليس فيها توسع فى المجاز، على أن المجازات فى كتب الأنبياء كاشعياً وغيره كثيرة جداً، وهو خفى بعيد حتى أنه فى بعض المواضع رمز عقدتموه.

* * *

ومنها قوله فى حديث ابن عمر «الميت يعذب ببكاء أهله عليه» وأنكرت ذلك عائشة وقال: «إنما قال: إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه» قال: «وهذا باطل لأن الله تعالى لا يعذب أحداً بفعل غيره».

قلت: هذا اعتراض صحيح، لكنه ليس على النبي ﷺ بل على الراوى الذى روى عنه. فإن هذا الحكم على خلاف نص القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَوْرُ وَأَزْرَةٌ وَزَّرَ أُخْرَى﴾ (١) ومن المحال عادة أن من يقرر ناموساً وشريعة يخالف ما يدعى أنه أنزل عليه بما يقوله، ونسبته فى ذلك إلى الغلط والوهم ممنوع عادة، لأن هذا مما لا يخفى عن عاقل، فضلاً عن ذى ناموس. فالحاصل: أن راوى هذا الحديث، وهم فى روايته، وقد صح عن عائشة أنها قالت: «وهل أبو عبد الرحمن - تعنى ابن عمر-؟ إنما مر رسول الله ﷺ بقوم يكون على يهودى، أو يهودية، فقال: «إنهم ليبكون عليها، وإنها تعذب فى قبرها».

فالبكاء والعذاب فى هذا الحديث ليس بينهما ارتباط سببى، بل هو اتفاقى اتفق أن بكاءهم عليها صادم وقت تعذيبها. هذا على أن لحديث ابن عمرو وجهاً صحيحاً فى التأويل، وهو أنه محمول على من وصى أن يتاح عليه، أو علم من أهله أنهم ينوحون عليه فلم ينههم، وكان ذلك عادة العرب، وزجرهم عليها بهذا، لأن النوح على الميت يدل على التسخط بقضاء الله - سبحانه - فيكون الميت والحالة هذه متسبباً إلى إيقاعه لوصيته به وإقراره عليه، والعذاب يترتب على التسبب كما يترتب على المباشرة، وقد قررت هذا الحكم فى القواعد.

ومنها: حديث عائشة أن يهودية دخلت عليها، فذكرت عذاب القبر، فسألت عائشة النبي ﷺ عن عذاب القبر، فقال لهما: «عذاب القبر حق» قالت عائشة «فما رأيت النبي ﷺ صلى صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر».

وذكر حديث أنس فى عذاب القبر، وسؤال الملكين للميت فيه إلى قوله فى الكافر «يضرب بمطرقة ضربة بين أذنيه، فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين».

قال: فتأمل هذا الحديث المصرح بعذاب القبر، وكيف ثبتت عليه هذه الأضحوة من كلام اليهودية مع عائشة؟ وكيف يسمع صياح الميت من يليه إلا الثقلين؟ وكيف يسمع من لا يسمع، ولا يسمع من يسمع؟ ولا يحتاج من له أدنى مسكة من تمييز إلى أن يتبين له ما فى هذا من الافتراء.

قلت: هذان الحديثان صحيحان. وأجمعت الأمة المحمدية على إثبات عذاب القبر إلا قليلاً منهم، وهم بعض المعتزلة الموافقين للنصارى فى ذلك وفى القدر - كما سبق - .
ويكفى أهل السنة من المسلمين فضيلة: إن كلام أعداء الإسلام إنما يتجه معهم وعلى

رأيهم، وأن أهل البدع لا يتجه عليهم لموافقتهم أعداء الدين فإن هذا العليج لما قدح في النبوة، إنما وجه شبهة إلى أهل الحديث.

قلت: والجواب عن هذا من وجوه:

إحداها: أنك لو ناظرت في هذا معتزليا^(١) لسلمه لك، وخالفك في دعوى الإسلام، فيكون قد أجابك بالقول الموجب فتنقطع فسي هذا المقام. ولنا أن نلتزم مذهبه في جدالك، لأنه على كل حال من فرق الإسلام، وإن كان مسلماً نجساً، كما أنك أنت نصراني نجس لأنك تارة تثبت الشرائع وتارة توغل في الفلسفة والتعطيل، العائدة على النبوات والتبديل.

(١) الخلاف بين علماء المسلمين في السؤال في القبر، والتعظيم أو العذاب فيه. مرده إلى المحكم والمتشابه في آيات القرآن الكريم ومن الآيات المحكمة قول الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ فإن معناه: أن المرء يوفى جزاء عمله يوم القيامة. ومن الآيات المتشابهة قول الله تعالى عن قوم نوح: ﴿أَغْرَقُوا فأدْخِلُوا ناراً﴾ فإن له معنيين. الأول دخول النار بعد الغرق مباشرة، والثاني: دخول النار بعد مكث طويل، طول بقاء الدنيا، والمعنى الثاني هو المراد لانساق مع المحكم. وعليه أيضاً تحمل الآية: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ فإن كلمة «اليوم» لو لم تكن الآيات المحكمة هانت تدل على عذاب القبر، لكن لوجود المحكم صارت متشابهة تحتمل إما اليوم الذي هو بعد الموت مباشرة، وتحتمل يوم القيامة، وكيف تحتمل يوم القيامة، وما يزال بعيداً؟ تحتمله لأن الإنسان إذا مات، قامت قيامته، كما ورد في حديث نبوي صحيح في نظر رواته، وليس المراد القيامة الحقيقية، بل المراد أن طول المدة من الموت إلى يوم القيامة كأنه يوم أو بعض يوم. فقوله «اليوم تجزون» يشير إلى القيامة باعتبار قصر المدة من الموت إلى القيامة. ويوضح هذا المعنى: أن أهل الكهف المؤمنين ببرهم قاموا من الموت بعد ثلثمائة وتسع سنين، ولم يحسوا بطول المدة، وقالوا: «لبثنا يوماً أو بعض يوم». وأن الكفار يوم يبعثون إلى لقاء الله يسألهم الله تعالى: «كم لبثتم في الأرض عدد سنين؟» فيجيبون: «لبثنا يوماً أو بعض يوم» وهذا يدل على أن المؤمنين والكفار لم يحسوا بطول المدة ولم يحدث لهم نعيم ولا عذاب فيخبرون به. وكذلك الآية الكريمة ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ فإن كلمة «النار» قد تدل على نار جهنم، وهذا قد يكون هو المراد لو لم تكن الآيات المحكمة، التي تنفي العذاب في القبر. وقد تدل على عذاب الدنيا قبل غرق فرعون وآله، وهذا هو المراد لانساقه مع الحكم، فإن الله يقول: ﴿ولقد أخذنا آلَ فرعون بالسنين ونقص من الثمرات» وعذابهم بالجوع يسمى ناراً على طريق المجاز، كما سمي الله الزرع والثمار جنات على طريق المجاز فقال تعالى على لسان نوح - عليه السلام - ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾ (١٠) يرسل السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً (١١) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَبْنِيَنَّ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَاراً﴾ فكما أن سعة الرزق جنة، كذلك ضيق الرزق نار.

هذا هو أصل الخلاف والجدال فيه، ولم نشر إلى الأحاديث النبوية الواردة في السؤال في القبر وفي عذاب القبر، أو نعيمه لأنها أحاديث آحاد وياتفاق العلماء لا تثبت بها عقيدة، ولأنها ما دخلت في المحكم والمتشابه من باب التقوية، ما دخلت إلا لتخويف العوام وزجر الفسقة

الثانى: أن هذا الحكم من فروع الشريعة، ولهذا يذكره الفقهاء فى كتب الفقه عند ذكر مشروعية التلقين، فهو تبع لا مقصود.

الثالث: أن جوابه التفصيلى هو جواب تكلم الجنازة بعينه. من حيث التوجيه، ثم نجيب عن كلماته التى أساء بها أدبه.

قوله: «أثبت هذه الأضحوة بكلام يهودية» قلنا: هذه أضحوة عند عقلك. لأن الله - سبحانه - يريد ضلالك، حتى يوقعك فيها، وما يفعلك السيد المسيح. ثم إنه لم يثبتها بقول يهودية، بل بالوحى الصادق النازل على سبب إخبار اليهودية. والقرآن والوحى كان ينزل على أسباب ووقائع تقتضيه.

ودليل عذاب القبر فى القرآن نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾^(١).
﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾^(٢): «النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾^(٣).

قوله: «كيف يسمع صباح الديك من يليه إلا الثقلين؟» قلنا: كما وجهناه فيما سبق.
قوله: «كيف يسمع من لا يسمع؟» قلنا: يخلق الله قوة السمع فيه. قوله: «وكيف لا يسمع من يسمع؟». قلنا: يخلق الحجاب المانع للسمع على سمعه، كما سبق فى مناجاة موسى. قوله: «لا يحتاج من له أدنى تمييز إلى أن يتبين له أن هذا افتراء» قلنا: أما هذا فلا يشك عاقل أنه ممكن وقد أخبر به الصادق

وأما ما يدعيه من إلهية المسيح أو نبوته، واتحاد الأقانيم، ونحو ذلك فلا يشك عاقل أنه افتراء على الله ورسله، وأول خصم يكون لك يوم القيامة: المسيح على ذلك. وأنت شخص متحير متردد، لا مسيحي ولا فيلسوف. بل كما قال القائل:

حدى باسمك الحادى، وناحت حمامة
فلم أدر أى الداعيين أجيب؟

* * *

ومنها: فى كتاب الزكاة.

حديث أبى هريرة: «ما من صاحب ذهب، ولا فضة، لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها فى نار جهنم، فتكوى بها جنبه وجبينه».

(١) طه ١٢٤. والمعيشة الضنك فى الدنيا (راجع تفسير الطبرى).

(٢) التوبة ١٠١ والعذاب مرتين فى الدنيا قد يكون المراد به مرات مثل: ثم أرجع البصر كرتين.

(٣) غافر ٤٦.

وقى الحديث الآخر: «من آتاه الله مالاً، فلم يؤد زكاته. مثل له يوم القيامة شجاعاً يأخذ بلهزميته. ثم يقول له: أنا مالك. أنا كنتك. ثم تلا: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَا لَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ الآية.

وفى حديث أبى ذر: «ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم، لا يؤدى حقها إلا بطح لها يوم القيامة بقاع قرقر، تطؤه بأخفافها، وتنطحه بقرونها حتى يقضى بين الناس» وحديث أبى سعيد: «تكون الأرض يوم القيامة جيرة واحدة، يتكفأها الجبار بيده، كما يتكفأ أحدكم جيرته فى السفر نزلاً لأهل الجنة. فأتى رجل من اليهود. فقال: بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم. ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة؟ قال: بلى تكون الأرض جيرة واحدة، كما قال النبى ﷺ فنظر النبى ﷺ إلينا وضحك حتى بدت نواجذه. ثم ذكر أن إدامهم بالأم ونون وهما.

وحديث: «يحشر الناس على ثلاث طرائق راغبين واهبين، واثنان على بعير، وثلاثة على بعير، وأربعة على بعير، وعشرة على بعير، ويحشر النار، تقبل معهم حيث قالوا، وتمسى معهم حيث أمسوا» وفيه «تقتص الشاة الجماء من القرناء، والعود كم خدش العود؟» وحديث ابن عباس وعائشة: «يحشر الناس حفاة عراة غرلاً» وحديث أبى هريرة: إذا كان يوم القيامة دفع إلى كل مسلم يهودياً أو نصرانياً «فيقول هذا فداؤك من النار».

ثم قال: «فانظر إلى هذه الأحاديث، وما تضمنته من الأخبار بأن مال الإنسان الذى ييخل به يصير صفائح من نار، ويصير أيضاً شجاعاً أقرع. وكيف أخبر عن حشر الحشرات والبهائم والعبدان، وأن الله يقضى بينهم وكيف تمشى الجمال والبقر على الناس؟ وكيف يحشر الناس على الجمال ركاباً؟»

قلت: والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أن كل هذا ممكن، لا شك فى إمكانه، وقد أخبر به الصادق، فيجب قبوله.

الثانى: أنه ليس عندك فى إنكار إلا كونه لم يذكر فى كتابك ونحوه.

وقد قدمنا: أن هذا استناد إلى الجهالة، واعتماد على الضلالة، ونحن عندنا أن محمداً ﷺ أكمل الأنبياء وأشرفهم، فلا يمتنع أن يختص من العلم بما لم يعلموه، على أن أصول دين الإسلام مشتركة بين سائر الأديان لقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (١).

ولكن ذلك بدل وغير فى كتبكم لتطاول العهد، واعتوار اللغات والألسنة عليه.

الثالث: أن هذا من الأمور الإلهية التى اعترفت أنت وحكى عن أرسطو: «إن قوتنا بالنسبة إلى إدراكها، كإبصار الخفاش إلى الشمس» وأن فائدة النبوات تعريف مثل ذلك، فليس لك أن تعترف بقصور عقلك عن أمر ثم تعود فتكره، بناء على أن عقلك لا يدركه، بل إن اعترفت بأن الشرائع وردت بما يقصر عنه العقل البشرى. لزمك تسليم مثل هذا إذا أخبر به صادق، ولا يبقى لك نزاع إلا فى صدقه وعلينا بيانه، وإن أنكرت ذلك فلست من أهل الشرائع حتى نتكلم معك، لأن أهل الشرائع أجمعوا على خلافك.

الرابع: أن العالم بأسره لما أنكر عليكم دعواكم: أن الله هو المسيح، وأنه عبارة عن ثلاثة أقانيم: الأب والابن والروح القدس، إله واحد، لجأتم إلى إمكان ذلك فى قدرة الله، مع أن دعواكم إذا حققت كانت باطلة قطعاً عند كل عاقل، وتمحلت لإثباتها بتشبيهه بالشمس المتحدة فى نفسها، المشتعلة على جرم وضوء وشعاع، وبالحديدة المحماة المشتعلة مع وحدتها على حديد ونار وشرر، وأشباه هذا من الأشياء التى لا حاصل لها، واستروحتم إلى ذلك، مع أنه مكابرة جنباء فنحن أولى أن نلجأ فى هذه الأمور الغائبة عنا، الممكنة فى نفسها بلا خلاف إلى قدرة الله سبحانه.

الخامس: أن هذه الأحاديث ممكنة، وفيها فوائد وحكم، ومن أتى بشئ ممكن فيه حكمة وفائدة وجب قبوله منه، نبياً كان أو غيره، ما لم يقم دليل إلى بطلانه.

أما إمكانها فظاهر، وأما فائدتها.

أما فى حديث الصفائح والشجاع الأقرع، فتخويف الناس وحضهم على أداء حقوق الفقراء من أموالهم.

وفيها: حق الله، وهو تعبيدهم بإخراج المال المحبوب، ووجه الجمع بينهما إما بأن يحمل على أن بعض الناس يكوى بماله، وبعضهم يمثل له شجاعاً، أو بأن مال الإنسان الواحد يكوى به تارة، ويمثل له شجاعاً أخرى، ومعنى تمثيله له شجاعاً أن الله - سبحانه - يرسل عليه حية يعاقبه بها على ترك الزكاة.

وقوله: «أنا مالك، أنا كترك» أى عقاب مالك، وجزاء منع حق كترك أو أن الله يخلق من الذهب والفضة شكل حية، ثم ينفخ فيها الروح فتفعل ذلك، كما أنه نفخ الروح فى عصا بيد موسى، فصارت حية تلقف ما صنعوا.

وأما نطح صاحب الأنعام بها، فظاهر الإمكان وفائدته: ما ذكر وأما حديث «تكون الأرض

جيرة» فهو شئ قد أخبر به النبي ﷺ ووافقه عليه حبر من أحبار اليهود، ولهذا فرح النبي - عليه السلام - بموافقته، لئلا يستبعد ذلك منه جلف مثلك، وذلك يدل على أن اليهود يجدون ذلك في التوراة وهى حجة عليك.

فلن قلت: لم نجد هذا في التوراة عندنا الآن، ثم يجوز أن اليهودى واطأه على ذلك، أو خاف من مخالفته لئلا يقتله.

قلت: الجواب عن الأول:

أن التوراة حرفت عما كانت فى ذلك العصر، فلا يلزم من عدم وجدانكم له عدمه حينئذ.

وعن الثانى:

بأن اليهود كانوا يوردون عليه المسائل ويمتحنونه، ويصدقونه فى شئ، ويكذبونه فى أشياء، وما نقل عنه: أنه قتل منهم على ذلك أحداً، بل إنما كان يقتلهم فى المحاربة، ولو كان قاتلاً أحداً منهم على شئ من ذلك لقتل «ابن صياد» لما قال له: «أتشهد أنى رسول الله؟» قال: أنت رسول الأمين. ثم قال له ابن صياد: أتشهد أنى رسول الله؟ فقال: «آمنت بالله ورسوله» فقال له عمر بن الخطاب: دعنى أقتله يا رسول الله - وكانوا يرونه الدجال (١) - فقال «لا، إنه إن يك هو فلن تسلط عليه، وإن لم يكن هو فلا خير فى قتله».

ولقتل «ليد بن الأعصم» الذى سحره (٢) حتى اضطرب حالة السحر، ثم لما ظهر عليه عفى عنه، وكم بلغه السب والشتيم من اليهود وغيرهم، فعفى عنهم عن قدرة.

وأما حشر الناس على الإبل والدواب، واقتصاص بعضها من بعض فتحقيقاً لإقامة العدل، فى كل شئ من خلقه، والآخرة لا تقلب الحقائق، فكما يركب الناس الدواب الآن يركبونها هناك. وهذا يكون فى الأرض، لأن الله - سبحانه - يطوى السموات والأرض بيمينه، ويبدل الأرض غير الأرض.

وأما حشر الناس حفاة غرلاً، فتحقيقاً لقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْهَا﴾ (٣).

وأما كونه يدفع إلى كل مسلم يهودى أو نصرانى، يكون فداءه من النار، فلأن اليهود قتلوا

(١) كثيرون من العلماء المستيرين ينكرون ظهور الدجال فى آخر الزمان، وظهور المهدي المنتظر - وأنا منهم - لأن القرآن سكت عنهما. وعقيدة الدجال عقيدة نصرانية، والدجال عندهم هو محمد ﷺ، ويخافون التصريح أمام المسلمين (انظر الفتاوى للشيخ شلتوت).

(٢) حديث السحر موضوع.

(٣) الأنبياء (١٠٤).

الأنبياء وكذبوهم، وصلبوا إلهكم المسيح بعد ظهور الخوارق على يده، والنصارى ادعوا إلهيته وإنما هو نبي كريم. فأولئك فرطوا فيه، وهؤلاء أفرطوا فيه، وكفرتم جميعاً بمحمد ﷺ. بعد مجيئه بالبينات والهدى وما جزاء من يفعل ذلك إلا النار. وأنا أرجو أن تكون أيها العلاج فداى من النار، لما حصل بينى وبينك من النظر والجدال فى الله، فنحن خصمان اختصما فى ربهم. إن شاء الله تعالى.

* * *

ومنها: حديث: «الشهداء خمسة: المطعون والمبطون، والغريق، وصاحب الهدم، والشهيد فى سبيل الله».

وفى سورة آل عمران: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(١) وذكر عن تفسير ابن عطية، حديث: «إن أرواح الشهداء على باب الجنة فى أجواف طير خضر» فى أشياء مما يتعلق بها.

قلت: وذلك مما لا إشكال فيه. فإن الأرواح عندنا أجسام لطيفة فلا يمتنع أن يكرم الله الشهداء بأن يعلقها بأشكال الطيور، ليدوم نعيمها حتى القيامة جزاء على جودهم بأنفسهم فى سبيل الله.

وأما بقية الشهداء، فهم شهداء التسمية: إما باعتبار أن لهم كأجر الشهداء فى سبيل الله تفضلاً، أو لأن ملائكة شهداء المعركة تشهدهم، أو غير ذلك. لا حكماً. بدليل أحكام شرعية افرق فيها القتيلان، كالغسل والصلاة ومغفرة الذنب بأول قطرة من دم، حتى الدين يعفى له عنه، على مقتضى حديث روى^(٢) فى ذلك، دون بقية الشهداء.

* * *

ومنها: حديث المعراج والبراق، وما جرى فيه من العجائب، وخلاف الناس فى دخوله بيت المقدس أم لا؟ وأن المعراج هل كان بشخصه أم بروحه مناماً؟

قلت: حديث المعراج أجمع المسلمون على صحته^(٣). والمعتمد عليه منهم على أنه كان

(١) آل عمران (١٦٩).

(٢) هذا الحديث ذكره القرطبى فى تفسيره، وقال فى نهايته: إن الترمذى قال عنه: «هذا حديث حسن غريب»

(٣) قال القرطبى فى تفسيره:

ذهبت طائفة إلى أنه إسرائ بالروح ولم يفارق شخصه مضجعه، وأنها كانت رؤيا رأى فيها الحقائق ورؤيا الأنبياء حق، ذهب إلى هذا معاوية وعائشة وحكى عن الحسن وابن إسحق ويقوى رأيهم هذا قول الرسول ﷺ: «بيننا أنا عند البيت بين النائم واليقظان» أى فى شبه رؤيا المنام. لا أن الإسرائ بالروح والجسد.

بروحه مناماً، مرة، ثم كان شخصه يقظة أخرى. وكانت الأولى تمهيداً للثانية، وأنه عليه السلام دخل بيت المقدس.

وحديث المعراج، وما جرى فيه مما يجب تسليمه عن صاحب الشريعة، إذا لا طريق إليه إلا جهته، كما كان يخبر موسى بما جرى له مع ربه على الطور^(١)، وكما أخبر المسيح أنه يصعد إلى أبيه فيكون عن يمينه، وأنه في آخر الزمان يأتي في مجد أبيه، والملائكة حوله^(٢).

ومنها: الآيات والأحاديث المتضمنة لذكر ما في الجنة من مأكول ومشروب ومنكوح. وذكر من الأحاديث ما هو صحيح وباطل. وأنكر ذلك واستعظمه. بناء على شبه:

إحدهن: ما نقل عن الإنجيل: أن المسيح قال في القيامة: «لا يتزوجون ولا يأكلون ولا يشربون، ولكنهم مثل ملائكة الله في السموات» وذكر عن جماعة من الأنبياء أنهم سألوا الابتهاج بوجه الله - معنى فلا يكون بغيره.

الثانية: أن الطعام والشراب في الدنيا لضرورة بقاء الأبدان، لأنها بدونهما تهلك، وهناك يصيرون كالملائكة لا يخشى عليهم الهلاك، لأنها دار السعادة الكاملة.

الثالثة: ما ذكره «أبو على بن سينا» في «التنبيهات» حيث تكلم في «البهجة والسعادة» وحاصله: أن اللذة ليست منحصرة في الحياة، بل الإنسان قد يترك الحياة لتحصيل لذة الغلبة، ولو في أمر ما، خسيس، كالشطرنج، أو في تحصيل ذكر جميل بعده، يقتحم لأجله الأخطار، وليس ذلك من اللذات العقلية، فما ظنك بالعقلية؟

هذا حاصل ما ذكره في هذا السؤال، وإن كان قد انتهب فيه وأطال.

والجواب: أما اللذات الحسية من مأكول ومشرب ومنكح، وكل ما يشتهي الإنسان من اللذات الممكنة التي لا تغدئ فيها، فهو مجمع على حصوله في الآخرة بين المسلمين.

وأما شبه هذا الخصم على بطلان ذلك:

أما الأولى: فلا شك أنهم نقلوا في الإنجيل عن المسيح: أن الصدوقين المنكرين للقيامة سألوه عن سبعة إخوة تزوجوا امرأة واحداً بعد واحد، ويموتون عنها، فلمن تكون في الآخرة؟ فاجابهم بما ذكرها هنا، وهو: أن الناس في الآخرة كالملائكة لا يأكلون ولا يتزوجون^(٣)، لكن

(١) سفر الخروج.

(٢) هذا تفسير النصارى للآية الحادية والثلاثين من الأصحاح الخامس والعشرين من إنجيل متى وهو ليس بصحيح، كما بينا في فصل ابن الإنسان في كتابنا: «البشارة بنبي الإسلام في التوراة والإنجيل».

(٣) متى ٢٢: ٢٣ إلخ.

هذا ينافيه ما فى الفصل التاسع والعشرين^(١) من إنجيل مرقس: أن المسيح قال لرجل: «بع كل مالك واعطه للمساكين واكتره فى السماء»^(٢) فصعب على الرجل، فقال له بطرس: ها نحن قد تركنا كل شئ وتبعناك، فقال يسوع: «الحق أقول لكم: إنه ليس أحد ترك بيتاً أو إخوة أو أخوات أو أباً أو أمّاً أو امرأة أو بنين أو حقلاً لأجلى، ولأجل البشارة إلا وهو يأخذ مائة ضعف الآن فى هذا الزمان وإخوة وأخوات وأمّهات، وبنين وحقولاً، مع اضطهادات. وفى الدهر الآتى الحياة المؤبدة، ولكن أولون كثيرون يكونون آخرين، وآخرون أولين»^(٣).

قلت: فهذا نص فى أن الناس فى نعيمهم فى الآخرة، كهم فى الدنيا، وصرح بذكر المرأة. وفائدتها: النكاح، وبالحقل فائدته: الأكل، وكذا قال فى آخر الفصل التاسع والعشرين من إنجيل مرقس: «من ترك شيئاً لى أخذ أضعافه فى الحياة الدائمة»^(٤).

وهو عام فى كل ما ترك من الدنيا، فيتناول المطعم والمشرب والمنكح. فهذا قص المسيح، على خلاف ما ذكرتم عنه فى جواب الصدوقيين، فأحد النصين كذب قطعاً، وحيثئذ يسقط الوثوق بالإنجيل لوقوع الكذب فيه.

وأما جوابه للصدوقيين بما ذكرتم، فإن صح فهو محمول على قيامة الموت^(٥) لأن قيامة كل أحد موته، لأنه أول منازل القيامة مكانه. يقول: إذا مات الشخص تجرد روحه من بدنه، فكان كالملائكة، حتى يبعث جسده يوم القيامة فيعطى أضعاف ما ترك لأجلى فى الدنيا، جمعاً بين نصيبه، وإلا فالحكاية موضوعة مختلقة، ويدل على ذلك: أن سؤال الصدوقيين له، إنما هو على جهة الإيراد على دينه، والإلزام له على ما أشار إليه سياق الإنجيل ولا يتم لهم ذلك إلا بعد علمهم بأن من عين موسى والمسيح ثبوت النعيم الحسى فى الآخرة، فجوابه لهم بما ذكرتم عنه يكون موافقة ومساعدة لهم.

وقد استوفيت الكلام على ذلك فى «التعليق على الإنجيل».

وأما سؤال الأنبياء للابتهاج بوجه الله - سبحانه - فلا يبقى ما يدعيه لجواز أن تكون البهجة بالأميرين، أعنى النظر إلى وجه الله، والتمتع باللذات الحسية، وهذا عين ما نقوله. وقد

(١) فى التراجم الحديثة: الأصحاح العاشر.

(٢) مرقس ١٠ : ٢١.

(٣) مرقس ١٠ : ٢٨ - ٢١.

(٤) النص فى متى ١٩ : ٢٩ وفى لوقا ١٨ : ٣٠ وفى مرقس ١٠ : ٣.

(٥) لم لم يقل المؤلف هذا التعليق فى سؤال القبر؟

سأل النبي ﷺ في دعائه التمتع بالنظر إلى وجه الله الكريم، وأجمع على جوازه ووجوبه المسلمون.

وفى القرآن الكريم: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾^(١) وأجمع المفسرون على أن المراد بالزيادة: النظر إلى وجه الله - سبحانه - .

وأما الثانية: فمبثته على التي قبلها وقد بطلت، ثم لا نسلم: أن الطعام والشراب في الدنيا لضرورة بقاء الأبدان على الإطلاق، لأن ذلك إنما تصح دعواه فيما يقيم الرmq ويحفظ البنية، فما قولك فيما زاد على ذلك كأنواع المآكل والمشرب من اللحوم والحلاوات وأنواع الأشربة. ولهذا من يترهب من النصارى والمسلمين يقتصر على البلغة، ويدع ما سواها مما يتناول للتنعم. وإذا كانت الدنيا مع أنها دار فناء ونفاد، فيها هذا النعيم، فالدار الآخرة الباقية الدائمة المأمونة الزوال أولى بذلك. ثم هب أن المأكول والمشروب لضرورة بقاء البدن، فما تقول في النكاح مع أن البدن يبقى بدون؟ فهو من باب النعيم لا محالة.

وأما الثالثة: فهي مبنية على رأى «أبى على» فى أن المعاد لا يكون إلا روحانياً، فلا يتصور اللذات الحسية. إذ شرط إدراكها تعلق النفس بالبدن وحجته على ذلك، على ما حكاه الإمام

(١) يونس (٢٦) وتفسير الزيادة برؤية الله تعالى بالأبصار فى الآخرة تفسير مردود، ليس من المعتزلة وحدهم، بل من كثيرين من الصحابة والتابعين. ففى تفسير القرطبى: قال مجاهد: الحسنى حسنة مثل حسنة، والزيادة مغفرة من الله ورضوان. وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: الحسنى الجنة، والزيادة ما أعطاهم الله فى الدنيا من فضله لا يحاسبهم به يوم القيامة.

وموضوع رؤية الله تعالى من المحكم والمتشابه، والمحكم قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ فهو نص فى نفى الرؤية، ولا يحتمل غير هذا فى نظر المستيرين من العلماء. والمتشابه قوله تعالى: ﴿وَجْهٌ يُومِنُهُ نَازِرَةٌ

(٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَازِرَةٌ﴾ فإنه يحتمل معنيين الأول النظر إلى ذات الله تعالى، والثانى النظر إلى نعم الله وفضله وكرمه والمتشابه يرد إلى المحكم، والنظر إلى نعم الله هو المتفق مع المحكم فيكون هو المراد. وكذلك يقال فى قوله تعالى عن الكافرين: ﴿إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَّحْجُوبُونَ﴾ والمفهوم منها: أن المؤمنين يرون ربهم. وهذا القول متشابه يحتمل إما نفى رؤية الذات وإما نفى رؤية النعيم والخيرات، وإذا نفى رؤية النعيم والخيرات عن الكافرين أثبتها للمؤمنين. وهذا المعنى هو الذى يتفق مع المحكم.

وفى تفسير القرطبى فى تفسير «إلى ربها نازرة» وقيل إن النظر هنا انتظار ما لهم عند الله من الثواب. وروى عن ابن عمر ومجاهد. وقال عكرمة: تنتظر أمر ربها. وفى تفسير القرطبى عند «إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون».

قال مجاهد فى قوله تعالى: «لمحجوبون»: أى عن كرامته ورحمته ممنوعون. وقال قتادة: هو أن الله تعالى لا ينظر إليهم برحمته ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم.

فخر الدين. في المباحث المشرقية: «إن البدن لو أعيد، لكان إما أن يعاد في زمن ابتدائه، أو في غيره. فإن أعيد في زمن ابتدائه، لزم اتحاد الزمانيين، مع ما بينهما من الفواصل الكثيرة والأزمنة المتعددة، وهو محال. وإن أعيد في غيره لم يكن المعاد هو عين المبتدأ».

قلت: وهذا وهم قبيح من مثل ذلك الفاضل العلامة. لأنه كان يوهم أن الزمان داخل في حقيقة البدن، أو أن اتحاد الزمن شرط في صحة الإعادة. وليس كذلك، ولا دليل عليه.

ومذهب المسلمين قاطبة: القول بالمعاد البدني، وإدراك اللذات الحسية والعقلية. ولذلك مناسبة حسنة، وهى: أن العالم على ثلاثة أضرب. عقل محض كالملائكة، وشهوة محضة كالبهائم، ومركب من الأمرين وهما الثقلان. فالطرفان لا مشقة عليهم. أما الملائكة فلعدم الشهوة المعارضة لعقولهم، وأما البهائم فلعدم التكليف. والثقلان واسطة عليها المشقة لتنازع العقل والشهوة في مراديهما. فيبعث الإنسان بينهما كالمخلص بين متخاصمين. فلا جرم أن الملائكة لما عبدوا الله بالعقل المجرد الخالي عن معارضة الشهوة كانت لهم اللذة العقلية، والبهجة الروحانية. والبهائم لما خلعت عن عقل تعبد الله به تمتعت باللذات الحسية الشهوانية مدة بقائها في استعمال المكلفين لها ثم يوم القيامة، تصير تراباً بعد أن يقتصر لبعضها من بعض، لأنه لا عبادة لها تستحق بها يوم القيامة لذة عقلية ولا حسية.

وعند مصيرها تراباً يقول الكافر: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾^(١) وبنو آدم لما تعبدوا فيما بين العقل والشهوة وجب بمقتضى هذه المناسبة أن يجمع لهم في الآخرة بين اللذتين العقلية بمقتضى العقل الذى عبدوا الله وعرفوه به، والحسية بمقتضى الشهوة التى صبروا على خلافها فى طاعة الله - سبحانه - ولو فى التوحيد وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾^(٢) أى بما صبروا على الطاعات وعن الشهوات.

هذا آخر الجواب عما يستحق، أن يجاب عنه من هذا السؤال من الآيات والأخبار الصحيحة فأما ما ذكره من ضعف الأخبار. وكلام «أبى حامد» وغيره، فلا يلزمنا الجواب عنه، ولا هو من يستحق ذلك^(٣).

قال: وفى سورة الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٤).

(١) الإنسان (١٢).

(٢) آخر النبأ.

(٣) فى تحقيقنا لكتاب نفخ الروح والنسوية لأبى حامد الغزالى وضعنا تقدماً عن البعث بالروح وبالجسد عند اليهود والنصارى والمسلمين، وكذلك فى تقديمنا لكتاب يقظة أولى الاعتبار لصديق حسن خان.

(٤) الأعراف (٥٤).

وقال في سورة فصلت: ﴿قُلْ أَنتَكُم لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿قَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَّمَاءٍ أَمْرَهَا﴾^(١).

فبمقتضى هذه الآية الثانية أن السموات والأرض خلقتا في ثمانية أيام ألا ترى أنك لو قلت:

بنيت بيتاً وأسته في يومين، وأقمت حيطانه في أربعة أيام، وسقفته في يومين، لم يشك عاقل، يسمع قولك في أن مدة إقامتك البيت بجملته ثمانية أيام. ولهذا يلزم محمداً ﷺ إن كان صادق الإخبار في الأولى، فالثانية بالضرورة كاذبة. وبالعكس وذلك مطلوبنا.

قلت: الجواب عن هذا. أن الآيتين لا تناقض فيهما، ولكن هذا الشخص لم تكن له معرفة بالقرآن ولا لغة العرب وتنزيل الألفاظ منازلها وجدير بمن يتكلم، فيما لا يعلم، أن يخطئ ويتلثم. وبيان ذلك:

أن القرآن مصرح في أكثر من ستة مواضع بأن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام. فهذه نصوص لا تحتل التأويل. وهذه الآيات التي في سورة فصلت. فيها نوع إجمال. والمراد بها ما في تلك النصوص، ولا يبين ذلك إلا بالتأويل، والتوفيق بين الكل، ومن قواعد الأصوليين، حمل المجمل على المبين، والظاهر على النص، والمطلق على المقيد، والعام على الخاص، فهذا مجمل، أو محتمل نحمله على ذلك النص الصريح. وبيانه:

أن اليومين المذكورين في قوله: ﴿أَنتَكُم لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾؟ داخلان في الأربعة المذكورة في قوله: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيًّ مِنْ فَوْقِهَا، وَبَارَكَ فِيهَا، وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ ثَلَاثِينَ﴾ والدليل على ذلك من وجوه:

أحدها: أن الله سبحانه - يقول في سجدة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾^(٢) ثم ثبت بهذه الآية المتنازع فيها أن خلق السموات في يومين، فتعين أنه خلق الأرض بما فيها من الجبال والشجر والبحار والأقوات وغيرها في أربعة أيام، لأن هذه الأشياء إما من حقيقة الأرض، أو ما بينها وبين السماء. فتعين بما ذكرناه أنها داخلية فيما خلق في أربعة الأيام التي منها اليومان الأولان.

الوجه الثاني: إن قوله: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ إما أن نعلقه بتقدير الأوقات فقط، أو به وبما قبله من خلق الأرض وجبالها، والبركة فيها. والأول باطل. لأنه يلزم أن يكون فعل ما قبل ذلك،

(١) فصلت (٩ - ١٢).

(٢) سورة السجدة (٤).

لا فى زمان، وهو محال. فتعين الثانى، وهو أن أربعة الأيام متعلقة بجميع ما تقدم، من قوله «خَلَقَ الْأَرْضَ» إلى قوله «أَقْوَاتَهَا» وعلى هذا اعتراض لا يخفى.

الوجه الثالث: أن محمداً ﷺ لم يشك أحد فى حكمته وفصاحته، ولهذا نسبة الأعداء إلى أنه إنما أقام ناموسه بالحكمة والسيف. ومن يكون من الحكمة فى هذه الرتبة لا يناقض ما صرح به فى ستة مواضع بما يقوله فى موضع، ولا يخفى عليه ذلك. فدل هذا على أنه أراد بما فى هذه الآية ما فى تلك الآيات. وذلك إنما يصح بجعل اليومين الأولين داخلين فى الأربعة الثانية ويصير هذا كما لو قلت: سرت من «القاهرة» إلى «بيت المقدس» فى عشرة أيام، وإلى «دمشق» فى عشرين. فى أن العشرة داخلية فى العشرين.

أما ما ذكرته من أن قول القائل: بنيت بيتاً فأسسته فى يومين، وأقمت حيطانه فى أربعة أيام، وسقفته فى يومين: يفيد أن الجملة ثمانية أيام. فجوابه أن فرضك لهذه الصورة مع تقدير تقدم النص من القائل بأنه أقام جملة البيت فى ستة أيام، أو مع عدم تقدير ذلك. فإن قلت: تقدير تقدم النص المذكور كان كمسألتنا. فلا نسلم استفادة ثمانية أيام من القول المذكور، بل ستة كالمخصوص. ويكون ذلك النص قرينة فى هذا التأويل، أغنى حمل الثمانية الظاهرة على الستة المنصوصة. وإن قلت: مع عدم النص، فليس ذلك مثل مسألتنا، إذ لا نص معنا يكون قرينة نحمل بها الظاهر عليه، وحيث لا يلزم ما ذكره من كذب إحدى الآيتين، ولا يحصل له مطلوب.

* * *

ومنها: ما وراء مالك فى «موطأ» بسنده إلى أبى بكر فى كتاب «الجنائز» قال: سمعت رسول الله ﷺ: «ما دفن نبي قط إلا فى مكانه الذى توفى فيه»^(١) فحضر له فيه.

قال: «وهذا افتراء وقول باطل. فإن «يعقوب» توفى بمصر، وحمل إلى مقبرة أبيه إبراهيم فدفن فيها، وكذلك «إبراهيم» و«إسحق» دفنا هناك، ولم يدفنا فى مكانيهما من داريهما، وكذلك «داود» و«سليمان» إلى غيرهما من الأنبياء ماتوا بأماكنهم، ودفنوا فى غيرها.

وبالجملة: ما دفن نبي من الأنبياء فى مكانه الذى توفى فيه، فضلاً أن يكونوا أجمعون دفنوا حيث ماتوا».

(١) ظهر لبعض العلماء: أن علماء اليهود والنصارى الذين دخلوا فى الإسلام للكيد له. ألفوا أحاديث ونسبوا إلى النبي ﷺ عاين أنه بعد مدة من الزمان ستكون لهذه الأحاديث مكانة بين المسلمين، وإذا عزموا على ردها. يختلفون فيها ويتقاتلون. وإذا لم يستطيعوا ردها وبقيت فيهم. يطعنون بها فى دين الإسلام. وواجب العلماء إزاء هذه الأحاديث: ردها بعبارات صريحة لا لبس فيها ولا غموض. وقد أحسن المؤلف فى رده لهذا الحديث. وليس معنى رد الحديث تكذيب النبي ﷺ، بل الرد لتكذيب الرواة.

قلت: الجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أن ما ذكره من دفن يعقوب في غير موضع موته، مأثور عن التوراة، والتوراة فيها من التحريف والتهافت والتناقض ما يمنع الوثوق بها - كما سبق.

الثاني: ذكر في التوراة أن يعقوب بقي بمصر يبكي عليه سبعين يوماً^(١): ولو بقى ذلك القدر غير مدفون لأنت وأراح إذ هو بشر على كل حال. وذلك إهانة للميت.

ولهذا جاء في شرعنا: أن من إكرام الميت أن يبادر بدفنه، فدل على أنهم دفنوه حتى انقضت مناحتهم، ثم استخرجوه فنقلوه إلى آبائه. وحينئذ لا يكون نقله منافياً لدفنه حيث مات.

فإن قيل: لعلمهم صبروه حتى مكث تلك المدة، ولم يحتج إلى دفن.

قلنا: هذا لم ينقل في التوراة ولا غيرها ومجرد احتمال لا يكفي في التصديق به، وما ذكر فيها من تحنيطه لا يدل على تصبيره، إذ كل الموتى يحنطون عند الإمكان.

الثالث: أنك ناف، ونحن مثبتون، والإثبات مقدم على النفي، إذا استوى المخبران، فكيف والمخبر بالإثبات ذو ناموس عظيم. وأنت فيلسوف علج.

الرابع: - وهو المختار عندي في الجواب - منع صحة الحديث، فإنني كشفت عنه في كتاب «الجنائز» من «الموطأ» فلم أجده، ولم أعلم أحداً رواه إلا «أحمد» قال: حدثنا عبد الرزاق قال: حدثنا ابن جريج، قال: أخبرني أبي: أن أصحاب النبي ﷺ لم يدروا أين يقبروه؟ حتى قال أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لم يقبر نبي إلا حيث يموت» فأخروا فراشه وحفروا له تحته.

قلت: وفي هذا الحديث جهالة وإرسال، لأن أبا ابن جريج لا يعلم حاله في الرواية، وقد أرسله عن الصحابة، فلا نعلم هل سمعه منهم أو من غيرهم عنهم؟

ورواه ابن هشام في السيرة من وجه لا يسكن إليه أيضاً. وروى الترمذي من حديث عائشة قالت: لما قبض رسول الله ﷺ اختلفوا في دفنه. فقال أبو بكر سمعت من رسول الله ﷺ شيئاً ما نسيته، قال: «ما قبض الله نبياً إلا في الموضع الذي يحب أن يدفن فيه» ادفنوه في موضع فراشه، وهو حديث غريب. وفي إسناده عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي، وهو يضعف. كيف وقد روى ابن مكة في «أماليه» والسهلي في «الروض»: أن النبي ﷺ لما مات قالوا له: كيف

(١) نص التوراة: «وأمر يوسف عبيده الأطباء أن يحنطوا آباءه، فحنط الأطباء إسرائيل، وكمل له أربعون يوماً، لأنه هكذا تكمل أيام المصريين، وبكى عليه المصريون سبعين يوماً» (تكوين ٥٠: ١ - ٣).

نصلى عليك؟ قال: «إذا وضعتوني على شفير قبري في بيتي فاخرجوا عني، فإن الملائكة تصلى على أولاً، وساق الحديث. فمع هذا النص كيف يكون الخلاف في موضع دفنه؟ فهذا مما يدل على ضعف ذلك الحديث.

قال: ومن هذا القبيل من الإخبار عما يستقبل ما أخرجه مسلم عن أبي سعيد عنه قال: «لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة» هذا باطل للعيان، فهذا نحن على وجه الأرض أكثر من العالم في ذلك الزمان. وقد أتت المائة سنة التي ذكرها، وبعدها مئتان.

قلت: هذا جهل بمراد هذا الحديث، وإنما المراد به ما تبين في حديث أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ما على الأرض نفس منفوسة - يعنى اليوم - يأتي عليها مائة سنة» رواه مسلم والترمذي.

وعن ابن عمر قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قال: «أرأيتم ليكنكم هذه؟ على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد» (١).

قال ابن عمر: فوهم الناس في ذلك فيما يتحدثونه من هذه الأحاديث عن مائة سنة، وإنما قال رسول الله: «لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد» (٢) يريد أن ينخرم ذلك القرن.. أخرجه في الصحيحين، ورواه أبو داود والنسائي والترمذي. وقال حديث حسن صحيح. فحديث أبي سعيد إن لم يكن فيه هذا التأييد فهو محمول عليه بهذين النصين.

قال العلماء: وفائدة إخبارهم بذلك: أن يبادروا بالعمل ويغتنموا مدة المهل.

ولعمري أن هذا النصراني معذور في سوء فهمه لهذا الحديث، إذ كان بعض الصحابة وهم فيه. ثم العجب ممن يفهم من هذا الحديث غير ما ذكره، مع أنه ﷺ وعد بأشياء تكون عند اقتراب الساعة كالرجال (٣) ويأجوج ومأجوج ونحوها من نفخ الصعق، والقواطع الدالة على بقاء العالم، لكن الوهم لم يسقط عن أحد. والله أعلم.

* * *

قال: وفي كتاب «الطلاق» من البخاري عن سهل بن سعد الساعدي قال: قال رسول الله: «بعثت أنا والساعة كهاتين» مشيراً بالسبابة والوسطى. ومن باب قرب الساعة من البخاري

(٢١) تنص التوراة على أن الإنسان لا يزيد عمره عن مائة وعشرين سنة [تكوين ٦: ٤] والواقع يكذب التوراة.

(٣) أحاديث الدجال والمهدي من الخرافات. انظر الفتاوى للشيخ شلتوت.

ومسلم عن عائشة: أن رجالاً من الأعراب كانوا يأتون النبي ﷺ فيسألونه عن الساعة فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول: «إن يعيش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم».

قلت: أما الحديث الأول فصحيح المعنى، إذ معناه أنه بعث قريباً من قيام الساعة، لكن البعد والقرب إضافيان، فقد يكون الشيء قريباً بالنسبة إلى أبعد منه، بعيداً بالنسبة إلى أقرب منه، والتفاوت بين الوسطى والسبابة نحو سببعها تقريباً، ومنذ بعث آدم إلى حينئذ نحو سبعة آلاف سنة - على خلاف في ذلك - (١).

ومن عهد النبوة إلى الآن قريب من ألف سنة، فهذا تقريب صحيح. ووقت القدر في هذا الحديث لم يأت بعد (٢). فإن تمادى العالم نحو ألف أو ألفى سنة أخرى قد يتجه للقادر أن يقدح أو يجيب بجواب آخر.

وأما الحديث الآخر فصحيح أيضاً، والمراد بقيام ساعتهم فيه: موتهم، لأن من مات فقد قامت قيامته، لأنه يصير إلى أوائل أوقات القيامة، إذ القبر أول منازل الآخرة. ثم هذا معارض بما في آخر الفصل الرابع والعشرين من إنجيل مرقس. والتاسع والعشرين من إنجيل لوقا حيث يقول المسيح: «إن ها هنا قوماً من القيام لا يموتون حتى يعاينوا ملكوت الله» (٣).

ومراد بملكوت الله: القيامة، كما في سائر المواضع من الإنجيل، ولا يصح حمل ملكوت الله ها هنا على الآيات والمعجزات، لأنهم كانوا قد عاينوها.

* * *

قال: وفي تفسير ابن عطية لسورة القمر، قال أنس: خطب رسول الله وقد كادت الشمس تغيب فقال: «ما بقي من الدنيا فيما مضى إلا كمثل ما بقي من هذا اليوم فيما مضى» وقال: «إني لأرجو أن يؤخر الله أمتي نصف يوم».

قلت: هذا حديث له أصل في الرواية لكن لا نحقق صحته كغيره، لكن رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه، فلا يلزمنا الجواب عنه، بل الأحاديث الثابتة في الرواية كأحاديث البخاري ومسلم لا يلزمنا الجواب عنها في هذا المقام، لأنها آحاد، والآحاد غايتها أن تثبت بها أحكام الفروع لا أن تورد نقضاً على أصول الشرائع. ولهذا قال أكثر طوائف المسلمين: «لا تثبت بأخبار الآحاد صفة الله، لأن مسائل الأصول القطعية لا تثبت إلا بقاطع» وإنما نحن تبرعنا بالجواب عن تفاصيل هذه الأحاديث تبرعاً.

(١) انظر التواريخ في كتاب إظهار الحق.

(٢) لم يقتصر المؤلف على البعد والقرب الإضافيان؟

(٣) مرقس ١٣ : ٣٠ لوقا ٢١ : ٣١ - ٣٢ وليس المراد بملكوت الله القيامة. المراد البشارة بنبي الإسلام.

وهذه قاعدة نافعة فى هذا الباب - وقد سبقت فى أول الكتاب - ثم إن تبرعنا بالجواب عن هذا كما تبرعنا به عن غيره. فمعنى قوله «ما بقى من الدنيا فيما مضى إلا كمثل ما بقى من هذا اليوم فيما مضى» هو قريب من قوله: «بعثت أنا والساعة كهاتين».

والمعنى الجامع بين الحديثين بقليل ما بقى من الدنيا بالإضافة إلى ما مضى منها، وهذا صحيح، فإنه عليه السلام أخبر بجملة من أشراف الساعة^(١). وقد ظهر كثير منها، فما عادت تتأخر، ولو عاش هذا الخصم لا يضر.

وأما قوله: «إنى لأرجو أن يؤخر الله أمتى نصف يوم» فالمراد باليوم يوم من أيام الآخرة، وهو ألف سنة لقوله تعالى: «وَإِنْ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ»^(٢) ولا شك أن علم وقت الساعة من كنوز الغيب الذى استبد الله بعلمه لقوله: «إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ»^(٣) وقوله: «قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ»^(٤).

فالنبي ﷺ ما كان يعلم عين وقت الساعة، لأننا لم نعتقده إلهاً، كما اعتقدتم إلهية المسيح، بل هو رسول كريم يعلم ما علمه الله - سبحانه - كما قال «عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا»^(٥) إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ^(٥) فكان يعلم أمارات الساعة وقد أخبر بها ووقع بعضها ونحن ننتظر الباقي لا عين وقتها ولذلك قال: «إنى لأرجو أن يؤخر الله أمتى نصف يوم» يعنى خمسمائة سنة وها قد أعطاه الله رجاءه وزيادة. فهذا اليوم سبعمائة سنة وسبع سنين^(٦). وفى الزمان تراخى.

قال: وفى كتاب «الطب» من البخارى عن عائشة قالت: سمعت النبى يقول: «إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام».

قلت: هذا الحديث صحيح متفق عليه، وفى لفظ البخارى عن ابن أبى عتيق قال: «عليكم بهذه الحبة السوداء، خذوا منها خمساً أو سبعاً فاسحقوها، ثم اقطروها فى أنفه - يعنى المريض - بقطرات زيت فى هذا الجانب فإن عائشة حدثتني أنها سمعت النبى ﷺ يقول. الحديث.

* * *

وعن قتادة قال: حدثت أن أبا هريرة قال: «الشونيز دواء من كل داء إلا السام، قال قتادة:

(١) كيف يعترف المؤلف بأشراط للساعة. وفى القرآن الكريم: «لا تأتكم إلا بغتة»؟

(٢) الحج (٤٧) والسجدة (٥). (٣) لقمان (٣٤).

(٤) الأعراف (١٨٧). (٥) الجن: (٢٦ و ٢٧).

(٦) يشير المؤلف إلى عصره والحديث يدخل فى الأحاد، ولا داعى لتبرعه.

يأخذ كل يوم إحدى وعشرين حبة، فيجعلهن في خرقة، فليتنعه، فليستعطيه كل يوم في منخره. الأيمن قطرتين، وفي الأيسر قطرة، والثاني في الأيسر قطرتين وفي الأيمن قطرة. والثالث في الأيمن قطرتين وفي الأيسر قطرة.

قلت: فالظاهر أن هذا عن توقف فلا ينبغي أن يقدح في هذا الخبر حتى يجرب على هذه الصفة، فإن صح فقد حصل المقصود، وإلا أمكن الجواب من وجوه:

أحدها: أن أثر الشيء قد يتخلف مانع، فربما تخلف أثر الشونيز لعدم معرفة المستشفى به في تلقى خبر الشارع، ولا شك أن الشارع لم يبعث طباً ولا طبيباً، وإنما يصف ما يصف من هذا على جهة التبرك باختباره، فيصير كالأدوية التي أمر بها، وقد صح عنه أنه قال: إذا دعيتم الله فادعوه وأنتم موقنون بالإجابة، فإن الله لا يسمع دعاء من قلب غافل لاه^(١) أو لغير ذلك من الموانع.

الثاني: حمل الخبر على التقييد بما إذا كان المعالج به النبي ﷺ كرامة له وإعجازاً.

الثالث: تقييده بما إذا ركب مع أدوية خاصة تركيباً خاصاً أو في زمن خاص أو في مزاج خاص. وليس هذا بأول لفظ قيد من ألفاظ الأنبياء، فإن الإطلاقات في كلامهم كثيرة والعلماء يقيدونها. ثم ماذا ينكر من الخبر. وقد ذكر الأطباء للشونيز منافع كثيرة؟

قال «ابن جزلة» في «المنهاج»:

«الشونيز» حار يابس في الثالثة مقطع البلغم، جلا محلل للرياح والنفخ، ويقطع التآليل والخيالان والبهق والبرص والجرب، وينفع من الزكام البارد، وخصوصاً مقلوماً مجموعاً على خرقة كتان ويطلّى به جبهة من به صداع بارد ويفتح السدد والسعوط به، ينقع ابتداء الماء، وشربه ينفع من انتصاب النفس ويقتل الديدان، ولو طلى على البيرة وبذر الخيض وبالماء والعسل للحصاة، ويحل الحميات البلغمية والسوداوية، ودخانه مطرد الهوام، وهو ينفع من لسع الزنبادا، وقدر ما يؤخذ منه إلى درهم».

وذكر غيره له غير ذلك من المنافع. ثم إنه إذا كان حاراً يابساً في الثالثة فاتجه مضمون الحديث منه معقول. وذلك لأنه متمكن في طبع الحياة وهو الحرارة. فهذا أصل يبنى عليه، ثم المرض ينقسم بانقسام العناصر الأربعة في كيفياته، وهي معروفة.

(١) لا يقبل الله الدعاء من أى إنسان إلا إذا عمل الإنسان الأسباب التي تؤدي إلى النتائج التي يريدها ويدعو لها، فإن النبي ﷺ قد جيش الجيوش وأعد العدة للعرب ثم دعا الله أن ينصره فاستجاب دعاه.

وتقرر أن العلاج قمع الشيء بضده، فإن كان المرض بارداً رطباً، فالشونيز مضاد له فيصلح دواء له. وإن كان بارداً يابساً فقد تضادا في الحرارة واشتراكهما في اليبوسة يعدل بالمرطبات، وكذلك إن كان المرض حاراً رطباً أو يابساً تضادا في الحرارة. وما اشتركا فيه يعدل على ما شرحته الصناعة.

وبهذا التقرير يصح أن فيه دواء من كل داء.

بقى أن يقال: فعلى هذا تبطل فائدة التخصيص بالشونيز، لأن هذا متجه في كل حار يابس أو رطب فيقال: يجوز أنه خصه بالذكر لما اختص به من خواص لا يشارك فيها، وأنه كان أعم وجوداً عندهم أو أن هذا مفهوم لقب فلا يكون حجة على انتفاء الحد في غيره.

الشرط الثاني الطهارة

قال: «وإذ قد فرغنا من امتحان الشرط الأول وهو الصدق. وحصلنا من ذلك على ما اتضح وظهر. فلندخل إلى امتحان الشرط الثاني وهو الطهارة فلنأمل ما صح عنه من ذلك».

قلت: قوله: «وحصلنا من ذلك على ما اتضح وظهر» يوهم أنه حصل على مطلوب ولم يحصل بما أجبنا به على شيء فليجمع خاطره.

* * *

قال: «فمن ذلك حديث البخاري عن أنس قال: كان النبي يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار - وهن إحدى عشرة - قيل له: وكان يطيقه. قال: كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين».

ثم ساق أحاديث عشرة النبي ﷺ لنسائه واستمتاعه بهن، نحو ما روت عائشة أن رسول الله كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها، وقولها: «خالط ريقى ريقه في آخر أيام الدنيا، وكان يأمرنى وأنا حائض فأتزر ويباشرنى» وقصة تزوجه زينب. وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ (١).

وقول عائشة حين نزلت ﴿تُرْجَىٰ مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَىٰ إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ﴾ (٢) وما أرى ربك إلا يسارع في هواك. وما ذكره المسلمون من أن من خصائصه أنه كان إذا وقع بصره على امرأة ورغب فيها وجب على الزوج طلاقها، وأنه لما رأى زينب حاسرة قال: «سبحان الله مقلب القلوب» وأن صفية صارت لدحية فوصفت لرسول الله ﷺ فبعث إلى دحية فأعطاه ما أراد ثم أخذها فقال لأم أنس: «أصلحها».

وذكر السبب في قوله تعالى: ﴿لَمْ تَحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾ (٣) وأشباه هذا. ولم يذكر في هذا الشرط تشييعاً بناء على ما قدم في أول الكتاب من كلام موسى بن عبيد الله وغيره: إن حاسة النكاح عار فهذه مقدمة. ثم أثبت هنا أن محمداً كان مولعاً بحاسة النكاح فانظم له الدليل فصار في التقدير تقريره هكذا:

(١) الأحزاب (٢٧).

(٢) الأحزاب (٥١).

(٣) أول التحريم.

محمد كان مولعاً بحاسة النكاح، وحاسة النكاح عار، فمحمد كان مولعاً بالعار ومن كان مولعاً بالعار لا يكون طاهراً. والنبي من شرطه أن يكون طاهراً، فمحمد ليس بطاهر فلا يصلح أن يكون نبياً.

والجواب عن هذا قد سبق أول الكتاب تماماً كاملاً، لكن نبين هنا وجه بطلان شبهته، وذلك بمنع أن حاسة النكاح عار، بل هو من أحسن الأفعال، وجيد القرب، لأن فيه مصلحتين عظيمتين.

إحدهما: وجودية. وهي إقامة النوع الإنساني بتكثير العباد والعباد.

والثانية: عدمية، وهي إعدام الزنا بالاكْتفاء بالحلال، ولهذا قال النبي ﷺ لأصحابه: «في فعل كذا صدقة، وفي كذا صدقة، وفي بضع أحدكم صدقة» قالوا يا رسول الله: أيأتي أحدنا شهوته ثم يثاب؟ قال: «أرأيتم لو وضعها في حرام أكان يعاقب؟ قالوا نعم. قال فكذلك».

ثم يقال: إن كان هذا عاراً فالأنبياء المتقدمون أولى به، فقد كان لسليمان ألف من بين زوجة وسرية^(١) وطاف في ليلة واحدة على سبعين امرأة، فكانت له امرأة يحبها فعبدت صورة ابنها في داره بغير علمه، فعاقبه الله على ذلك بأن نزع عنه الملك أربعين يوماً.

وكان لداود تسع وتسعون امرأة^(٢)، ثم صعد يوماً السطح فرأى امرأة أوريا الحثي تغتسل،

(١) أول الأصحاح الحادى عشر من سفر الملوك الأول.

(٢) تنص التوراة نياً زواج داود عليه السلام من امرأة أوريا الحثي فى الأصحاح الحادى عشر من سفر صموئيل الثانى. وخلصتها أن داود رأى امرأة أوريا وهى تستحم، كانت المرأة جميلة المنظر جداً، فأرسل زوجها إلى (يوآب) قائد جنده ليجمعه فى وجه الحرب الشديدة ليموت، ولما مات أوريا ووصل الخبر إلى امرأته نذبت بعلمها (ولما مضت المناحة أرسل داود وضمها إلى بيته، وصارت له امرأة وولدت له ابناً).

وفى الأصحاح الثانى عشر: أن الله تعالى أرسل (ناثان) إلى داود ليخبره عن سخطه عليه «فجاء إليه وقال له: كان رجلان فى مدينة واحدة، واحد منهما غنى والآخر فقير، وكان للغنى غنم وبقر كثيرة جداً. وأما الفقير فلم يكن له شئ إلا نعجة واحدة صغيرة قد اقتناها ورباها وكبرت معه ومع بنيه جميعاً. تأكل من لقمته وتشرب من كأسه وتنام فى حضنه، وكانت له كائنه. فجاء ضيف إلى الرجل الغنى فعفا أن يأخذ من غنمه ومن بقره ليهيئ للضيف الذى جاء إليه فأخذ نعجة الرجل الفقير، وهيا للرجل الذى جاء إليه فحمى غضب داود على الرجل جداً. وقال لثانان حى هو الرب. إنه يقتل الرجل الفاعل ذلك، ويرد النعجة أربعة أضعاف لأنه فعل هذا الأمر، ولأنه لم يشفق».

فقال ناثان لداود: «أنت هو الرجل... قد قتلت أوريا الحثي بالسيف وأخذت امرأته لك امرأة وإياه قتلت بسيف بنى عمون».

وفى نفس الأصحاح أن الولد الأول لداود من «بشيع» امرأة «وريا» قد مات عقوبة لداود؛ وولدت بعده «سليمان» ﷺ.

هذا ما فى التوراة عن فتنة داود ع ﷺ.

وكان من فرسانه وقواده فأرسل فشدد عليه فى الجهاد حتى قتل ثم تزوج امرأته فكانت هى أم سليمان، وكانت تلك خطيئته. ومحمد ﷺ إنما أخذ امرأة من زوجها باختياره بإذن الله.

وفى التوراة أن «إيمالسخ» أشرف يوماً على «إسحق» وهو يلاعب امرأته «رفقة»^(١) وأن «لوطاً» أسكرته ابتغاء حتى أحبلهما^(٢) وأن «روبييل» ابن «يعقوب» وطئ سرية أبيه ونجس فراشه^(٣)، وأن «يهوذا ابن يعقوب» زنا بكتته على الطريق ورهنها عمامته وخاتمه وقضيه على جدى يعطيها إياه^(٤).

فأى العارين أشد؟ من ينكح النساء حلالاً أم من ينكهن زناً؟

على أننا لا نصدق هذا فى الأنبياء، بل هو عندنا محرف مبدل، لكنه لازم لكم لأنه فى التوراة، وأنتم تحتجون علينا بها.

ثم إنا نقول لهذا النصرانى: إن أول من نكح النساء «آدم» ثم تتابع بنوه فى النكاح، الأنبياء والأولياء والصالحون والطالحون. فكيف يكون هذا عاراً فى حق بعضهم دون بعض؟ وهل هذا إلا عناد؟

ولاجل هذا السؤال الفاسد أنزل الله على نبيه ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾^(٥).

ولعلك حيث إن المسيح لم ينكح النساء يلزم العار جميع الأنبياء. وذلك لا يلزم، فإن المسيح - على رأيك - كان هو الله، أو ابن الله، فلا يجوز عليه النكاح.

وعلى رأينا: أن ذلك كان منه زهداً وعزوفاً عن الدنيا، ولو تزوج وأولد لكان أكمل له، وعلى رأى بعض الناس: أنه كان حصوراً كيحيى بن زكريا لا يقدر على إتيان النساء... وعلى رأى آخرين أن ذلك كان آية، كما كان وجوده لا من بشر آية. فالزامك على طريق المسيح ما يعود بالقدح على النوع الإنسانى على الإطلاق لا يجوز ولا يسمع^(٦).

(٢) التكوين ١٩ - ٣٠ - ٣٨.

(١) التكوين ٢٦ - ٨.

(٤) التكوين ٣٨ - ١٨.

(٣) التكوين ٣٥ - ٢٢.

(٥) الرعد (٣٨).

(٦) الصحيح أنه كان حصوراً، أى منذوراً من الصغر، والمنذور فى شريعة بنى إسرائيل لا يتزوج.

(٧) المؤلف لم يرد على الإتهام رداً مباشراً، وسند على الآيات. أما قوله (فلما قضى زيد منها وطراً... إلخ) فيفهم من الآيات أن الرسول ﷺ أراد أن يتزوج «زيد» وهو عبد عتيق من «زينب» وهى حرة ذات حسب ونسب. ولم يوفق هذا الزواج لأن الكفاءة فى النسب من أسباب دوام النكاح. ويفهم منها أن عادة كانت شائعة فى الجاهلية وهى اعتبار الابن المتبنى بمنزلة الابن من الصلب وقد أراد الرسول - عن أمر من الله تعالى - الزواج من «زينب» بعد طلاقها من «زيد» ليبين أن لابن المتبنى غير ابن الصلب؛ ولا يفهم أن الرسول زاغت عنه على زينب، فهذا من افتراء المقتريين.

= وأما آية ﴿لَمْ تَحْرِمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ففيها أقوال كثيرة ذكرها القرطبي في تفسيره.
وأما آية (ترجى من تشاء... إلخ) فتفسيرها مرتبط بما قبلها من الكلام وهو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ السَّالِئَاتِ آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ... إلخ﴾ والخطاب ليس للنبي ﷺ وحده، بل لاتباعه معه والمعنى: يحل لكل إنسان أن يتزوج المرأة بمهر وأن يتمتع بالجوارى بالمال الذي يدفعه في شرائهن ويحل لكل إنسان أن يتزوج من أقربائه من بنات العم وبنات العممة. إلخ ويحل له أن يتزوج من الغرباء. وإذا رغبت امرأة أن تتنازل عن مهرها لرجل يتزوجها، فالزواج جائز ويأخذ حكم (الهبه).

ثم بين الله تعالى أن للرجل النظر إلى النساء في الزواج فيؤوى إليه من يشاء بالزواج في الحال - فالإيواء في الآية بمعنى الزواج.. وقد يتنى الرجل الزواج من امرأة فيؤخر العقد عليها إلى حين - وهذا معنى الإرجاء - أى أن النساء أمام الرجل كالسلع في الأسواق، يأخذ السلعة التي يرغب فيها الآن ويقدر على شرائها ويترك السلعة التي يرغب فيها أيضاً لحين القدرة على شرائها وإذا ابتغى الرجل زوجة كان قد عزلها أى طلقها، يصح له أن يتزوجها إلا إذا طلقها ثلاثاً فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره.

ثم بين الله تعالى أن هذا تشريع منه ولا يصح للرسول ﷺ ولا لاحد من أتباعه أن يتزوج امرأة حرة كافرة ولو كانت حسنة إلا الجوارى فله أن يتمتع باليهودية والنصرانية والكافة بملك اليمين، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾ أى من بعد تشريعنا هذا.

ومن الواضح أن الآيات لا يقيدن عدد النساء الحرائر، ولا الجوارى، فللرجل أن يتزوج أى عدد من النساء بشرط القدرة عليهن في الصحة والمال وقد حرم الله علي الضعفاء والفقراء الزواج حتى تتحسن أحوالهم فقد قال تعالى: ﴿وَلَيْسَتِغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.
ولو كان هذا المعنى واضحاً للمعلماء لما اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ على أقوال منها:

- ١ - قال بعضهم لا يزيد الرجل عن أربعة وإذا رغب في خامسة فليطلق واحدة من الأربعة أو ينتظر حتى تموت منهن واحدة.
 - ٢ - وقال بعضهم: يصح للرجل أن يتزوج تسعة، يسكن جميعاً على ذمته إذا أراد، لأن اثنين زائد ثلاثة زائد أربعة يكونون تسعة.
 - ٣ - وقال بعضهم: يصح للرجل أن يتزوج ثمانى عشرة امرأة ويكن جميعاً على ذمته إذا أراد، لأن مثنى اثنين اثنين، وثلاث: ثلاث ثلاث، ورباع: أربعة أربعة فالمجموع ثمان عشرة امرأة.
 - ٤ - وقال بعضهم للرجل أن يتزوج أى عدد من النساء بدون تحديد لأن العدد في الآية لا يراد به التقييد، بل هو للإطلاق ورأى البعض هذا هو الموافق لآيات سورة الأحزاب.
- وقد فهم البعض قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بأن المرأة التي تهب نفسها لرجل متنازلة عن مهرها لا تصح لغير النبي وهذا فهم خاطئ لأن عقد البيع شبيه بعقد النكاح وكما للبائع الحق في التنازل عن ثمن سلعته برضاه، يجوز للمرأة التنازل عن صداقها برضاها وقوله ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ معناه أن زوجات الرسول ﷺ نزل فيهن من القرآن ﴿وَلَا تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُمْ مِنْ بَعْدِهِ أَبْدًا﴾ فالمرأة التي وهبت نفسها للنبي صارت له خالصة من دون المؤمنين لأن زوجات الرسول وهى منهن - خالصات له من دون المؤمنين.

الشرط الثالث الإعجاز

قال: (الشرط الثالث) الإعجاز ولم يأت محمد بمعجز، ولا خارق من خوارق العادة.

قال: والدليل على ذلك: ما جاء فى كتب «السير» أن أشراف قريش اجتمعوا عند الكعبة. فقالوا: يا محمد ما أدخل أحد على قومه ما أدخلت علينا لقد شتمت الآباء وعبت الدين وسببت الآلهة فإن كنت تريد السيادة سودناك، أو المال أغنيك أو كان بك جنون بذلنا أموالنا وأبرناك فقال: «لا شيء من ذلك كله، بل الله أرسلنى إليكم بشيراً ونذيراً» قالوا: فإن كنت غير قابل ما عرضناه عليك، فقد علمت أنه ليس أحد من الناس أضيق نكداً منا، ولا أشد عيشاً فسل ربك - إن كنت نبياً - فليسير عنا هذه الجبال التى قد ضيقت علينا، وليسط لنا بلادنا، وليخرق فيها أنهاراً، كأنهار الشام والعراق، وليبعث لنا من مضى من آبائنا، وليكن فى من مضى منهم «قصى بين كلاب» فإن كان شيخ صدق، فنسألهم عما تقول، فإن صدقوك وصنعت ما سألناك صدقناك، وعرفنا لك منزلتك من الله. وأنتك رسولك.

فقال لهم: «ما بهذا بعثت إليكم إنما جئتكم من الله الذى بعثنى به» قالوا: فسل ربك أن يبعث معك ملكاً يصدقك فيما تقول، ويراجعنا عنك رسله فليجعل لك خياماً وقصوراً وكنوزاً من ذهب وفضة يعينك بها عما نراك تبتغى بالأسواق وتلتبس المعاش، كما نلتمسها.

قال: «ما أنا بفاعل. ولا أسأل ربى هذا، وما بعثت إليكم بهذا، ولكن الله بعثنى بشيراً ونذيراً».

قالوا: فأسقط السماء علينا كسفاً. وقالوا كثيراً حتى انتهى مقالهم إلى أن قالوا: أما علم ربك أنا سنسألك عنه فيعلمك بما تراجعنا به، ويخبرك بما هو صانع، إذا لم نقبل منك ما جئتنا به.

قد بلغنا: أنه إنما يعلمك رجل باليمامة يقال له: الرحمن وإننا - والله - لا نؤمن بالرحمن أبداً.

ثم انصرف محمد حزينا إلى أهله.

قال: «أفلا ترى كيف سألوه عن جملة معجزات، فلم يأت بواحدة، فظهر أنه كان يعلمه القرآن: الرحمن. الذى ذكروه، لا غير».

قلت: أما قوله: إن محمداً لم يأت بمعجزة فسندكر من معجزاته ما يكتفى ببعضه العاقل^(١) وأما ما ذكر من أنه لم يجب قريشاً إلى ما سألوه من المعجزات فجوابه من أربعة أوجه: أحدها: أنه علم أنهم معاندون، وأنه لو اتاهم بذلك لم يؤمنوا. والدليل على ذلك في كلامهم. فلإنهم قالوا له: أزل عنا هذه الجبال، وأحرق لنا الأنهار في أرضنا، وأوسعها علينا، وأبعث لنا آباءنا مع «قصي» فإن صدقوك وصنعت ما سألناك صدقناك.

فعلقوا تصديقهم له على شرطين: إزالة الجبال ونحوها، وتصديق الموتى له، ولم يكتفوا بأحد الشرطين. ولا شك أن من له نية في متابعة الحق يكتفى ببعض ذلك. فإن بعد تصديق الموتى له في ذلك لا يبقى إلا العناد. فلما علم عنادهم لم يجيبهم إلى ذلك. ولهذا أوحى الله إليه: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لَيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾.

وكذلك كان. فإنه لم يؤمن من قريش إلا يسير، أول الأمر.

الوجه الثاني: أنه علم باستقراء أحوال الأمم الخالية مع أنبيائهم أنه إن عاجلهم بإظهار الآيات مع ما علمه منهم من العناد، أنهم يهلكون، كما هلك قوم فرعون بعد إظهار موسى آياته وعاد وثمود وغيرهم، وكما مسخ قوم من قوم المسيح: خنازير، لما لم يؤمنوا بعد نزول المائدة، ونحو ذلك، فأراد التماذى بهم رجاء أن يفيثوا إلى الحق.

وقد جاء في الحديث. أنه ﷺ قال: «خيرت بين أن يجعل الله لي الصفا ذهباً ثم إن لم يؤمنوا هلكوا، وبين أن ينظروا حتى أدعوهم إلى الإسلام، فاخترت أن ينظروا» معنى الحديث هذا، وهو ﷺ كان حريصاً على إسلامهم، لا على تعجيل هلاكهم، ولهذا قال الله، سبحانه -: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾^(٢).

(١) إن الذي يدل على صدق محمد ﷺ في دعوى النبوة هو (القرآن الكريم) لا غير، لأنه كتاب يعجز الأنس والجن على أن يأتوا بمثله، وقد كان هو أمياً لا يقرأ ولا يكتب، أما المعجزات الحسية مثل انشقاق القمر وحديث الضب وحين الجذع فقد اعترف بها قوم وأنكرها آخرون. وحجة المنكرين: أن المعجزات الحسية لم تكن سبب هداية للأمم السابقة، وعلى ذلك لا داعي لظهورها على يد نبي جديد فقد فقال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ ويرد المعترفون بها على المنكرين بأن الآيات المنوعة هي الآيات التي اقترحتها قريش مثل قلب جبل الصفا ذهباً. والحق أن المعجزات الحسية لم تحدث سواء المقترحة والتي زعموا حدوثها من غير اقتراح: لأن القرآن صريح في نفيها، لتكذيب الأولين بها، ولأن الإعجاز كما هو للمعاصرين للنبي ﷺ هو أيضاً لكل مسلم إلى يوم القيامة، ولا يشاهد الآن أحد معجزات حسية.

(٢) الإسراء (٥٩).

أى إلا أن كذب بها الأولون فأهلكناهم، وأنت استأنيت بقومك فأجنبناك إلى ذلك. ولهذا لما آتاهم بعد ذلك بالخوارق كانشقاق القمر، وتسليم الشجر وعجزوا عن معارضة القرآن، ولم يؤمنوا جاءهم العذاب، فاستؤصلوا بالسيف يوم بدر وغيره.

الوجه الثالث: أنهم سألوه ما يسقط فائدة التكليف بالإيمان بالغيب وبيانه أنهم سألوه إحياء الموتى. فلو بعثهم لهم لأخبروهم بصحة ما وعدهم، وأوعدهم من ثواب وعقاب، وجنة ونار، فكان يحصل لهم بذلك العلم الضروري بما هناك فيصير إيمانهم كإيمان فرعون، لما عين الملك ليقبض روحه. قال: ﴿آمَنْتُ﴾ ﴿فَلَمْ يَكُنْ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسَنَا﴾ (١).

والمقصود: إنما هو الإيمان الاختياري، لا الضروري. وما يفضى إلى سقوط فائدة التكليف لا تجوز الإجابة إليه. وكذلك إنزال الملك عليهم يسقط فائدة التكليف.

الرابع: المعارضة بما فى الفصل الحادى والعشرين من إنجيل متى: أنهم سألوا المسيح آية، فلم يأت (٢) بها. والجواب مشترك.

وما يدل على جهلهم وعنادهم فى سؤالهم له: أنهم أنكروا عليه فقره، وابتغاه الرزق بالأسواق. وقالوا: قل لربك يجعل لك خياماً وقصوراً وكنوزاً من ذهب يغنيك عن ذلك.

وهل فى ابتغاء الرزق عيب عند أحد من العقلاء؟ وقد كان الأنبياء يبتغونه برعاية الغنم وغيرها وهل علم من حال أحد من الأنبياء أن الله جعل له خياماً وقصوراً وكنوزاً من ذهب. إنما فعل ذلك بالفراغة ليطغيهم لقارون وفرعون وهامان ونظرائهم. ولذلك عاب الله عليهم قولهم حيث قال: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ الآيات إلى قوله: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ (٣) ثم قال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ (٤) بل كذبوا بالساعة (٥) وأما قولهم: أما علم ربك أنا سنسالك عما سألناك، فيخبرك بما تراجعنا به، وبما يفعل بنا إذا لم نقبل منك؟ فإنا نقول تحذيره الذى راجعهم به، هو الذى أمر به. إذ كان لا ينطق عن الهوى. ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (٥) وقد كان يتوعدهم بما سيجرى لهم كقوله: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ (٦) وقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ (٧) ونحو ذلك كثير.

(١) آخر غافر.

(٢) متى ١٦: ٤ ولوقا ٢٣: ٨ ولاحظ: أن أرقام الفصول فى الترجمة التى كانت زمن المؤلف تختلف عن

الترجمة التى فى زماننا.

(٤) الفرقان (١٠ - ١١).

(٣) الإسراء (٩٠ - ٩٣).

(٧) سبأ (٤٦).

(٦) آخر ص.

(٥) النجم (٤).

وقولهم وقوله: إنما يخبره بذلك ويعلمه رحمن اليمامة. الجواب عنه من وجوه:

أحدها: أنه لم يصح لنا عن محمد ﷺ أنه دخل اليمامة ليجتمع بترجمانها ولا جالس أحداً من علماء الأولين، ولا الكهان بمكة ولا غيرها. فهذا كذب منهم واقتراء وإنما هذا منهم كان على وجه الاستهزاء، لما قال لهم: «اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ» ^(١) يعنى: الله قالوا: إله الرحمن اليمامة. أنسجد له؟

كما أنه لما توعدهم بالزقوم، قال لهم «أبو جهل»: أتدرون ما الزقوم الذى يتوعدكم به محمد؟ إنما هو الزبد بالعلس. أما والله لئن رأيناه لتزقمناه تزقما. ولذلك يقول الله له: «وَكَذَلِكَ نَصْرِفُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ» ^(٢) وقال: «وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُطَّلُونَ» ^(٣).

الثانى: أن محمداً ﷺ كان آمياً لا يكتب، يتيما لا أب له، مستضعفاً بين قريش وجابرته، فكيف يختصه رحمن اليمامة بالتعليم دون غيره من أصحاب الكتابة والقوة؟

الثالث: أن الذى نسبته إلى التعلم من رحمن اليمامة إنما هم نفر يسير من قريش، من جابرته وجهالها، على ما ظهر من جبروتهم وجهلهم فى سؤالهم فكيف اختص هؤلاء بعلم ذلك دون بقية سادات العرب الذين اتبعوه من سائر القبائل كأبى بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم؟

مع أن المسيح يقول فى الإنجيل: «ما من خفى إلا سيظهر، ولا مكتوم إلا سيعلم» ^(٤) فلو علم بقية العرب ذلك، وصح عندهم لما تابعوه، ولكان مع الذين خالفوه وهذا وفى هذا ما تتوفر الدواعى على نقله وظهوره، فاختصاص نفر يسير به، دون سائر العرب محال عادة.

الرابع: أن علماء العرب وعقلاءهم كانوا يصدقونه فى دعواه، كورقة بن نوفل وأبى طالب حيث يقول:

وعرضت ديناً ، لا محالة أنه من خير أديان البرية ديناً

إلى إن قال: ولقد صدقت وكنت قدم أمينا

ورأى ابنه «علياً» يصلى مع رسول الله فقال: يا بنى ما هذا؟ قال: علمنيه محمد، فقال: يا بنى تابع ابن عمك، فإنه لا يرشدك إلا إلى خير.

وإنما منع أبا طالب من الإسلام، ما ذكره فى شعره، حيث يقول:

(٢) الأنعام (١٠٥).

(٤) متى (١٠: ٢٦).

(١) الفرقان (٦٠).

(٣) العنكبوت (٤٨).

لولا الملامة، أو حذارى سبّة لوجدتني سمحاً بذاك ميّنا

وكزيد بن عمرو بن نفيل

ومن الكهان الذين بشروا بنبوته: «سطيح» و«شق» و«خطر» كاهن ذكره الديار بكرى فى تفسير قوله: «إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَّ السَّمْعُ»^(١) وذكر له حكايات عجيبة.

ومن الرهبان: «بحيراء» و«سلمان» وأصحابه وغير هؤلاء كثير.

الخامس: إن رحمن اليمامة إن كان قد كان عالماً بمثل هذا العلم الغزير، كيف لم يدع به النبوة، ويستغنى عن واسطة غيره؟ مع أن مثل منصب النبوة مما لا يؤثر به أحداً غيره، ويجهتد أن لا يستقر لغيره، لما علم من حب النفوس للرياسة.

وقد كان أمية بن الصلت يطمع فى النبوة، فلما لم تحصل له مات غيظاً وحسداً، ولم يتابع محمداً، على أن المعروف أن رحمن اليمامة هو «مسيلم» وقد أظهر الله فضيحته يوم اليمامة فقتل، ولما رهقته السيوف قال له أصحابه: ما أوحى إليك ربك؟ فقال: قاتلوا عن أحسابكم وحرىمكم، واعترف الكذب على الله.

السادس: إن هذا السؤال ألزم للنصارى منه المسلمين، لأن محمداً كان أمياً، لا يختلف فى ذلك اثنان. فإتيانه بمثل هذا العلم والناموس، إن سلمتم أنه لم يستفده من مشير غيره فهو معجز فى نفسه، وإن اتهمتموه بأنه يعلمه من غيره، فالمسيح أولى بالتهمة، لأنه علم الكتابه صغيراً، وجالس العلماء وسمع منهم وكانوا يتعجبون من فرط ذكائه وإدراكه فى «هيكل أورشليم» وغيره، كما ذكر فى الإنجيل.

وحينئذ يتسع لقاتل أن يقول: إن حكمة المسيح كانت من العلماء والكتب ومعجزاته كانت شعبة وتخيلاً، كما نسبته إلى ذلك اليهود. فأنتم فى الطعن على محمد كاليهود فى الطعن على المسيح، فإن صدقوا صدقتم. وإن كذبوا كذبتهم، والفرق عليكم متعذر غير يسير.

* * *

قال: ومن الأدلة على كونه لم يظهر معجزة: ما قال فى سورة الإسراء: «وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا» إلى قوله «سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا»^(٢) أو قوله: «وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كُذِّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ»^(٣) وحسبك شهادة أنه لم يرسل بالآيات.

(١) الحجر (١٨).

(٢) الإسراء (٩٠ - ٩٣ - ٥٩).

قلت: لقد أبان هذا السائل فى هذا السؤال عن بلادة عظمة وسوء فهم، مع أنه متفلسف، والمعهود من الفلاسفة جودة الذهن وحسن الفهم.

أما قوله: ﴿قُلْ: سُبْحَانَ رَبِّىْ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا؟﴾ فليس فيه ما يدل على أنه لم يأت بمعجز، بل فيه اعتراف بالبشرية والرسالة والعبودية بين يدى ربه عز وجل.

والحسن يقول: «إن المعجز يخلقه الله على يدى أنبيائه، لا أنهم هم يخلقونه على أيديهم».

وقد روى «ويثمة» فى القصص قال: قال سعيد عن قتادة عن الحسن: أن موسى لما غشيه فرعون تقدم إلى البحر فقال له: إن الله أمرنى أن أسلك فيك طريقاً، وضرب بعصاه البحر من غير أن يوحى إليه، فأنطق الله البحر فقال له ياموسى أنا أعظم منك سلطاناً وأشد منك قوة. وأنا أول منك خلقاً وكان على عرش ربنا وأنا لا أدرى قعرى، ولا أترك أحداً يمر على إلا بإذن ربى وأنا عبد مأمور ولم يوح إلى فيك شئ. ولم ينفق له حتى أوحى الله إليه بذلك (١).

وذكر أيضاً قال: قال خازجة بن مصعب عن أبى إلياس عن وهب: أن موسى كان يضرب الحجر بالعصى فتنفجر الأنهار لبنى إسرائيل، فقالوا يوماً: لو ضاعت العصى أو الحجر متنا عطشاً. فأراد الله أن يريهم قدرته وسوء ظنهم فأوحى إلى موسى فأخبره بذلك وقال: الآن لا تضرب الحجر بالعصا ولكن كلمه واعزم عليه باسمى فإنه يطيعك، فغضب موسى من كلام بنى إسرائيل، ونسى ما قال له ربه، فضرب الحجر بالعصا فلم تنفجر الأنهار على عادتها. فذكر عهد ربه فأقسم على الحجر باسمه فأجاب وقال: أما تستحى ياموسى أن تنسى عهد ربك؟ هل كان هذا قبل الآن؟ ثم تفجرت منه الأنهار (٢).

فالأنبياء بشر وليسوا - كما اعتقدتم - فى المسيح أنه إله يفعل الأشياء بنفسه، فمعنى قوله: ﴿هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾: أى لا أتى بالمعجز إلا أن يأذن فيه ربى، وأنه لم يأذن له فى ذلك الوقت، للوجوه التى بينها قبل.

وهذا أيضاً معنى قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (٣) أى أن إظهارها متوقف على إرادته.

وأما قوله: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ﴾ فليس إخباراً بنفى الإرسال فى عموم الأوقات، حتى انقضى عهده النبوة، بل ينفيه فى وقت خاص وهو فى أول الأمر ثم أرسل بها بعد ذلك

(١) هذا الخبر من الإسرائيليات.

(٢) هذا الخبر من الإسرائيليات.

بدليل قوله: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ۚ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾ (١) إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ۚ حَكِيمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرَ﴾.

* * *

قال: «ولما أشرف عليهم في طلب اعترافهم له بالنبوة، وألحوا عليه في طلب الآيات، وهو لا يظهر منه غير تلاوة القرآن عليهم، عظم ضجرهم حتى ضجوا منه واستغاثوا، فقالوا في سياحهم: «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ» (٢).

قال: فلم يأتهم بآية ولا لحقهم ضرر، فلما رأى ذلك اعتذر بأن تلى عليهم: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ (٣) الآية.

قلت: وهم في هذه الحكاية، وهي حجة عليه.

والصواب فيها: أن قريشاً والنبي ﷺ لما التقوا يوم بدر، استفتح عليه المشركون أبو جهل والنضر بن الحارث وغيرهما. فقالوا: اللهم إنا لا نعرف ما جاء به محمد، فافتح بيننا وبينه. وقال أبو جهل: اللهم انصر أحب الطائفتين إليك اللهم (٤) أقطعنا للرحم. وأظلمنا لصاحبه، فانصره عليه. فقتل أبو جهل والنضر في سبعين قتيلاً، وأسر مثل ذلك في ذلك اليوم. فكان هذا استفتاحهم عليهم.

ثم لو سلمنا من أنهم قالوا ذلك لضجرهم منه، لكن قد أتاهم العذاب الأليم يوم بدر وغيره وأى عذاب يكون أشد من أن يقتل الشخص ذليلاً حقيراً، ثم يصير إلى العذاب الأليم؟ وأما قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ قال الكلبي: معناه: لو أراد أن يعذبهم أخرجك من بينهم.

قلت: لأن الأنبياء رحمة، لا عذاب. فلا يعذب من هم فيه. ألا ترى أن لوطاً لم يعذب قومه، حتى خرج عنهم، ونوحاً وصالحاً وموسى وغيرهم من الأنبياء وكذلك. فهكذا محمد لم يعذب أهل مكة حتى خرج منها.

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ، وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ فيه قولان:

(١) أول سورة القمر.

(٢) الأنفال (٣٢).

(٣) الأنفال ٣٣ ومعنى (وأنت فيهم) أى مسلمون عاملون بالقرآن الكريم، ومستغفرون من ذنوبهم، وهذا معنى عام يشمل المعاصرين للنبي ﷺ وجميع الناس من بعده فإن القرآن نائب عن النبي ﷺ (انظر القرطبي).

(٤) راجع القرطبي في الآية ١٩ من الأنفال.

أحدهما: وفي أصلاهم من سبق في علم الله، أنه سيوجد، فيكون من المؤمنين المستغفرين.

والثاني: وبين أظهرهم مؤمنون مستخفون يستغفرون، فلما خرجوا من بينهم غلبوا بفتح مكة، وقيل: بيوم بدر.

قال: «فإذا كان أعداؤه المكذبون له لا يعذبون وهو فيهم. فكيف عذب أصحابه يوم «أحد» وهزموا. وقتل منهم جماعة».

والجواب: أن ما جرى لهم يوم «أحد» ليس عذاباً، بل شهادة. بدليل قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (١) وقوله: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (٢) وهي في شهداء أحد ولئن كان قتل المؤمنين في سبيل الله عذاباً فليكن قتل يحيى (٣) وزكريا وصلب المسيح (على زعمكم) عذاباً. ونعم الله - سبحانه - على خلقه تارة تكون بأسباب سهلة كالأكل والشرب والنكاح. وتارة بأسباب شاقة كالشهادة والعبادات والرياضات. كما أن صحة البدن تارة تكون بتناول الأغذية والأشربة المستلذة، وتارة بتناول الأدوية المستكرهة كالصبر ونحوه.

* * *

قال: وجاء في السير: أن زينب بنت الحرث أهدت لمحمد شاه أكثر من السم في الذراع، لأنه كان يحبها، فلاك منها مضغة فلم يسفها، ومعه بشر بن البراء بن معرور فأساغ منها لقمة فهلك. ولفظ محمد لقمته. وقال: «إن هذا العظم ليخبرني أنه مسموم» وساق القصة (يريد نفى المعجزات الحسية).

قال: وقد كان (٤) (محمد يقول: «ما من نبي إلا قد أوى») من الآيات ما آمن على مثله البشر. وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحى الله إلى وأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة».

قال: «فمن حاول التعصب له، ورام الانتصار بشهوة نفسه بالتمسك بنقل الأحاد للمعجزات المردودة عند علماء المسلمين فقال: إن فعل وصنع شيئاً من المعجزات، فهو مكذب لقرآنه، وحديثه الصحيح» (وقد بينا بنص القرآن أنه لم يأت بمعجز).

قال: «وقوله في هذا الحديث: «إني لأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة» مسلم له.

(٢) آل عمران (١٦٩).

(١) آل عمران (١٤٠).

(٢) قلنا في تعليق سابق: أن يحيى مات ولم يقتل.

(٤) هنا ورقة ضائعة وقد وصلنا الكلام.

فإن جميع أهل الباطل والكذب متبعوه إلى يوم القيامة. وأهل الحق الذين هم قليلون بالنسبة إلى هؤلاء - يتبعون سيدنا المسيح إلى الحياة الدائمة».

قلت: قوله: «قد بينا بنص القرآن أنه لم يأت بمعجز» قد بينا نحن أنه لم يبين شيئاً من ذلك. وإنما مادة كلامه أمران: هوى وقصر باع في العلم وسوء فهم.

وأما قوله في حديث مسلم: «وإنما كان الذي أوتيته وحياً» فجوابه عن وجهين:

أحدهما: أنه يجوز أن هذا الحديث قاله في أول الإسلام قبل تكامل معجزاته.

الثاني: أن الأصوليين اختلفوا في «إنما» هل تقتضي الحصر أم لا؟

بل الإثبات المؤكد وهو الذي يدل عليه الدليل، وحيث لا يفيد هذا الحديث انحصار معجزة في القرآن على أنه لو أفاد لكان فيه كفاية، كما سنبين.

فتقدير الكلام إذن وإن الذي أوتيته كان وحياً، وإنما خصه بالذكر لأنه أول ما ظهر على يديه ورأى بسببه الملائكة وهو قديم^(١) على أصل أهل السنة، وسائر معجزات الأنبياء مخلوقة، وهو المتواتر اللفظي، فلهذه الخصائص خصه بالذكر.

(١) يشير المؤلف إلى الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة في القرآن الكريم هل هو قديم على رأى أهل السنة أم مخلوق حادث على رأى المعتزلة والشيعة؟ إن أصل هذه المسألة يرجع إلى أفعال العباد، هل الله قدرها على العبد من قبل ولادته، وما يفعله العبد ما هو إلا صورة المقدر عليه أولاً ومكتوب عليه في اللوح المحفوظ؟ إن كان هو المعتقد الصحيح، وما بصحيح، فالقرآن قديم باعتبار أنه كلام الله وصفة الكلام فيها خلاف نذكره بعد - وباعتبار أنه مكتوب في اللوح المحفوظ من قبل نزوله على محمد ﷺ بزمان طويل. وإن كانت أفعال العباد مخلوقة لهم والله كتبها عليهم سلفاً - وهذا المعتقد صحيح. فإن القرآن حادث. باعتبار أنه تحدث عن أمور هي في الزمان قد حصلت من قبل الحديث كغزوة بدر الكبرى فإنها حصلت ثم بعد حصولها نزل في شأنها قرآن فلو كان القرآن قديماً لكانت غزوة بدر مقدرة على المسلمين والكفار من قبل أن يخلقوا. وكيف يحاسبون على شيء قدر عليهم من قبل ولادتهم ولا حيلة لهم فيه؟ هذا هو أصل الخلاف.

وقد عقد الأشاعرة صفات الله تعالى تعقيداً لا يليق بجلاله، ذلك لأنهم زعموا أنها (زائدة) على ذاته تعالى وفي الوقت نفسه (غير منفكة) عنها كيف تكون زائدة وغير منفكة؟ إن هذا تعبير ينقض بعضه بعضاً ككلام النصارى يقول الكاثوليك منهم بثلاثة أقانيم، أى آلهة، ثم يقولون ومع الثلاثة هم واحد كيف يكونون ثلاثة وكيف مع الثلاثة هو واحد؟ إن هذا القول عجيب. ولا يقولون بخلق القرآن، بل يقولون بقدمه، لأنه كلام الله وصفة الكلام غير منفكة عن الذات. والحق في هذه المسألة. أن الله تعالى إله واحد وهو الأول الذي ليس قبله شيء، وصفاته في ذاته. وهو قادر على الكلام مثلاً وقلما يتكلم نقول: إنه واحد وفيه صفات الجمال والكمال، فإذا تكلم نقول إنه متكلم، وإذا تكلم بعد مئات السنين نقول إنه متكلم، ولا نسوى كلامه قبل مئات السنين بكلامه بعد مئات السنين في الزمن لاختلاف الأزمان. وإنما نقول هو متكلم وقادر على الكلام اليوم وغداً ومن قبل ومن بعد. ولا نقول إنه أنشأ كلماته كلها ووضعها في اللوح المحفوظ، ثم سكت عن الكلام بذاته وما في اللوح هو الذي يخرج إلى الوجود، لأننا بهذا القول ثبت له الفجر من حيث ثبت له القدرة وإنما نقول: هو قادر على إنشاء الكلام كما يريد فالتوراة التي أنزلها على موسى =

وقوله «فمن حاول التعصب له ورام الانتصار بشهوة نفسه بالتمسك بنقل الأحاد للمعجزات المردودة عند علماء المسلمين فقال: إنه فعل وصنع شيئاً من المعجزات فهو مكذب القرآن وحديثه الصحيح».

فجوابه: أنا قد بينا أن القرآن والحديث الصحيح لا يدلان على أنه لم يأت بمعجز.

وأما قوله: «بنقل الأحاد للمعجزات المردودة عند علماء المسلمين» فهذا عدم علم بأصل المسلمين واصطلاحهم في دينهم، فيحتاج أن نشرح ذلك ببيان، لنعرفه من وقف عليه ممن لم يعرفه فنقول: أعلم أن الخبر إما متواتر، أو أحاد المتواتر لفظي أو معنوي.

فالمتواتر هو الخبر الذي ينقله عدد لا يتواطأ مثلهم على الكذب لكثرتهم عن مثلهم عن مثلهم إلى محل صدوره، يستوى طرفاه، ووسطه في ذلك، ويستند في أصله إلى حس، لا إلى نظر واللفظي منه: ما كان الاتفاق فيه على قضية واحدة معينة «يخبر بها هؤلاء القوم بالشرط المذكور، كطوفان نوح، واعتراف فرعون. وقلب عصا موسى حية، وإحياء المسيح الموتى. وقول محمد: إني رسول الله، وتحديه العرب بالقرآن، ونحو ذلك.

=أنشأها ابتداء في زمان موسى عليه السلام. وبعدها بمئات السنين أنشأ كلاماً أنزله على عيسى عليه السلام، وبعده بمئات السنين أنشأ القرآن وأنزله على محمد ﷺ (كل يوم هو في شأن) ولكل شأن كلام وإذا قلنا: إن الله تعالى برا الاكوان بكلمته، فمعنى ذلك: أن الله إذا أراد شيئاً قال له (كن) فيكون. لا أن الكلمة هي الخالقة. وقد ادعى النصارى أن الله خلق كل شئ بكلمته، وكلمته قديمة وتجددت في جسد المسيح ابن مريم، فالمسيح إله قديم ونحن لا نفر بذلك فإن كلام الله كثير وهو قادر عليه، وينشؤه إنشاء يقولون في بدء إنجيل يوحنا: (في البدء كان الكلمة والكلمة كان عند الله. وكان الكلمة صار جسداً وحل بيننا» (يو ١: ١٤).

وفي القرآن الكريم أدلة على كون الكلام حادثاً منها قوله تعالى ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٌ﴾ وقوله ﴿وَإِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ. كُن. فيكون﴾ وكلمة «كن» عبارة عن جملة كلامه المتأخر عن إرادته وقوله. ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴿وَإِذْ﴾ من ظروف الزمان، والواقع في هذا الظرف لا بد وأن يكون زمانياً حادثاً.

ويرى المعتزلة والشيعة الإمامية رأينا هذا، فقد ذهبوا إلى أن كلام الله هو الالفاظ والحروف الموجودة في التوراة والإنجيل من قبل التحريف - وفي القرآن وقد خلقه في أذهان الأنبياء والملائكة المبلغين، وصفة التكلم من الصفات الإضافية التي يوصف بها بعد وجود منشئها كالخلق والرزق، فإنه يقال خالق ورازق بعد حدوث الخلق والرزق وإن كان هو في الأزل قادراً على كل شئ.

والعجب من المتكلمين أصحاب الحديث: أنهم يعكسون الكلام في الرؤية والكلام، فيشبتون أن الله تعالى يرى مع أن القرآن ينص على نفى الرؤية في قوله «لا تدركه الأبصار» ويتفون الكلام الذي حدث في زمانه، مع أن القرآن يشبه في قوله «وكلم الله موسى تكليماً» وموسى في الزمن من بعد ما خلق الله السموات والأرض بكلمته.

والمعنوى: ما كان إخبار المخبرين فيه عن عدة قضايا جزئية تشترك فى كلى واحد، كسقاء حاتم، وشجاعة على. فإنه التواتر لم يوجد فى قضية واحدة من مكارم حاتم، ولا من شجاعة على، بل نقل قوم: أن حاتمًا وهب يوماً فرساً ويوماً قطع إبل، ويوماً قطع غنم، ويوماً باع نفسه بيعيرين، نحرهما لضيفه.

فى قضايا كثيرة حصل التواتر بمجموعها لا بواحدة واحدة منها، وكذلك فى شجاعة «على» ما صح عنه - أنه كان يوم بدر، أول مبارز. ويوم أحد أول مقاتل، ويوم الخندق بارز عمرواً، وقد نكل عنه الناس: ويوم خيبر خصه النبى ﷺ بالراية، وبعد رجوع الشيخين بها، لم يصح عليهما، فقتل مرحباً فى جماعة، واليهود وكان الفتح على يده: وفى يوم حنين قتل ذا الحمار مراراً. وفر الناس عن النبى ﷺ فلم يبق معه إلا وهو سابع سبعة، وأنه لم يرجع عن مقبل، ولا تبع مدبراً ونحو ذلك مما حصل بمجموعة العلم بشجاعته.

وإن شئت فسم الأول تواتراً منفرداً، والثانى تواتراً مركباً، أعنى من مجموع قضايا. وإن شئت سم الأول كلياً، والثانى جزئياً لا حجر فى شئ من ذلك.

وأما الأحاد: فما رواه العدل الضابط عن مثله إلى محل صدوره، ثم ينقسم إلى مستفيض وغيره، فالمستفيض أعلى من الأحاد، ودون التواتر. فإذا عرفت هذا.

فمعجزات النبى ﷺ متواترة.

لكن القرآن تواتره لفظى: وما عداه منها تواتره معنوى، على ما بينا وسنبين، بضرب المثال وحينئذ يتبين أن قوله: «إن ما عدا القرآن من معجزاته آحاد مردودة، عند علماء المسلمين» كلام شخص غير محصل، وإنما المردود عندهم هو إخبار الواحد عن الواحد أو الاثنين فى قضية واحدة فهذا يوجب العمل، ولا يفيد العلم، ولا يثبت به أصل من أصول الشريعة ولا يرد به عليها قدح. وقد بينا - فيما سبق - أن جميع ما أورده هذا الخصم من جميع الأحاد التى زعمها قاذحة فى الشريعة لا ترد علينا ولا يلزمنا الجواب عنها، وإنما أجبنا عنها فى أماكنها تبرعاً.

إذا عرفت هذا. فالقرآن معجز ثابت بالتواتر اللفظى، كما سنبين. وباقى المعجزات بالتواتر المعنوى. وقد صنف الناس فيها كتباً ضخمة. ك «الشفاء» للقاضى «عياض» و «الوفا بفضائل المصطفى» لـ (أبى الفرج ابن الجوزى) و «دلائل النبوة» لـ (البیهقي) و «البشر بخير البشر» لـ (ابن ظفر)

ورأيت لبعض المغاربة (دلائل النبوة ومعجزاتها) عشر مجلدات، وغير ذلك مما لم أقف عليه كثير.

وإنما أذكر منها هنا جملة، منبهة على غيرها.

فمنها: ما أخرجاه في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال: انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ شقتين حتى نظروا إليه فقال رسول الله ﷺ اشهدوا.

والروايات بانشقاق القمر في الصحيح، عن ابن عمر. وابن عباس وأنس ومنها: ما روى جابر بن سمرة. قال: قال رسول الله ﷺ «إن بمكة حجراً كان يسلم على ليالى بعثت إنى لا أعرفه الآن. رواه مسلم والترمذى. وقال: حسن غريب.

ومنها: ما روى على بن أبى طالب قال: (كنت مع النبى ﷺ بمكة، فخرجنا فى بعض نواحيها، فما استقبله جبل ولا شجر، إلا وهو يقول: «السلام عليك يا رسول الله» رواه الترمذى. وقال حديث غريب.

ومنها: ما روى أنس أن رسول الله ﷺ خطب إلى لزق جذع، واتخذوا له منبراً، فخطب عليه، فحن الجذع حنين الناقة، فنزل النبى ﷺ، فسكن. رواه الترمذى، وقال: حسن صحيح ورواه أحمد والبخارى بالفاظ متعددة.

ومنها: ما روى ابن عباس، قال: جاء أعرابى إلى رسول الله ﷺ فقال بم أعرف أنك نبى؟ قال: «إن دعوت هذا العذق من هذه النخلة، تشهد أنى رسول الله» فدعى رسول الله، فجعل ينزل من النخلة، حتى سقط إلى النبى ﷺ، ثم قال له: «ارجع» فعاد. فأسلم الأعرابى - رواه الترمذى. وقال حسن صحيح. والعذق: شمر الخنل الذى فيه الرطب.

ومنها: ما روى «يعلى بن مرة» قال: خرجت مع النبى ﷺ ذات يوم إلى الجبابة، حتى إذا أبرزنا، قال: «انظر ويحك هل نرى من شئ يوارينى، قلت: ما أرى شيئاً يواريك إلا شجرة، ما أراها تواريك. قال: «فما قربها» قلت: شجرة مثلها، أو قريب منها قال: «فاذهب إليها فقل: إن رسول الله يأمركما أن تجتمعا بإذن الله» قال: فاجتمعتا، فبرز لحاجته ثم رجع فقال: «اذهب إليهما فقل لهما: إن رسول الله يأمركما أن ترجع كل واحدة منكما إلى مكانها فرجعتا.

قال: وكنت معه ذات يوم جالساً إذ جاء جمل يخب، حتى برك بين يديه ثم ذرفت عيناه فقال «ويحك انظر لمن هذا الجمل إن له لساناً» قال: فسألت فوجدته لرجل من الأنصار فدعوته إليه فقال: «ما شأن جملك هذا؟ قال لا أدرى عملنا عليه، ونضحنا، حتى عجز عن السقاية،

فاتتمرنا البارحة أن تنحره ونقسم لحمه قال «فلا تفعل هبه لى، أو بعنيه» قال: بل هو لك يا رسول الله. قال فوسمه بسمة الصدقة ثم بعث به.

ومنها: أنه صح أن «قتادة بن النعمان» قلعت عينه فى حرب، فقال: يا رسول الله إن لى امرأة وأنا أحبها، وأخاف أن تبغضنى لعورى، أو كما قال، وكانت قد سألت على خده. فأعادها النبى ﷺ إلى مكانها، فكانت أحسن عينيه بعد.

وروى «البكرى» فى سيرته: أن جابر بن عبد الله الأنصارى دعا النبى ﷺ إلى بيته فى حفر الخندق «وقد ذبح له شاة وطبخها، وكان له ابنان صغيران، فقال أحدهما للآخر: قم حتى أفعل بك، كما فعل أبونا بالشاة، فذبحه ثم جاز ليضعه فى التنور، وهو مسجور، فوقع الآخر على رأسه فيه فاحترق، فوقع الصراخ فى دار جابر. فأخبر النبى بذلك فدعا بهما، فشملمهما بكساء أو نحوه، ثم توضأ وصلى ودعا الله، فقاما حين. إلا أن هذا لم يثبت ثبوت غيره من الخوارق.

ومنها: أنه عليه السلام يوم حنين لما ولى أصحابه نزل عن البغلة، ثم قبض قبضة من تراب الأرض، ثم استقبل به وجوههم فقال «شاهت الوجوه» فما خلق الله منهم إنساناً إلا ملأ عينه تراباً بتلك القبضة، فولوا مدبرين فهزمهم الله. وقسم رسول الله غنائمهم بين المسلمين - رواه مسلم.

وفى بعض الروايات أنه قال لبغلته: الصقى بالأرض. فلصقت، فأخذ تراباً ثم قامت. وهذا لا يتنافى قوله فى رواية مسلم: نزل عن البغلة، لأنها لما لصقت بالأرض صار كالنازل عنها بالأرض، فشبه على الرواى فظنه نزولاً حقيقياً خصوصاً فى ذلك الوقت الذى تشبه الحقائق فيه على الإنسان لاشتغاله بالحرب والقتال.

ومنها: قوله لأصحابه: «إنى لأراكم من وراء ظهرى».

ومنها: ما تواتر عنه من نبع الماء من بين أصابعه كالعيون فى مرات كثيرة يطول على ذكرها.

ومنها: ما أخرج مسلم فى إفراده من حديث أبى هريرة قال: كنا مع النبى ﷺ فى مسير، فنفتت أزواد القوم، حتى هموا بنحر بعض جمالهم. فقال عمر: يا رسول الله، لو جمعت ما بقى من أزواد القوم فدعوت الله عليها ففعل قال فجاء ذو البربره وذو التمر بتمره، فدعى عليها حتى ملأ القوم أزودتهم. فقال عند ذلك: «أشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله. لا يلقى الله بهما عبد، غير شاك فيهما، إلا دخل الجنة».

وفى إفراده أيضاً: من حديث سلمة بن الأكوع قال: خرجنا مع رسول الله فى غزاة فأصابنا جهد، حتى هممنا أن ننحر بعض ظهرنا، فأمرنى الله فجمعنا بزوادنا فبسطنا له قطعاً فاجتمع زاد القوم فإذا هو كربضة المتز ونحن أربع عشرة مائة. قال: فأكلنا حتى شبعنا جميعاً.

قلت: وهاتان قضيتان لوجهين:

أحدهما: أن الحديث الأول كان بإشارة عمر، وهذا كان ابتداء من النبى ﷺ على ظاهر الحديث.

الثانى: أنه يبين فى غير هذا الطريق بأن إشارة عمر كانت فى غزوة تبوك، وكان عسكرهم فيها فوق ثلاثين ألفاً، وهذا الحديث أخبر أنهم كانوا أربع عشرة مائة.

إلى قضايا كثيرة غير هذه، حصل لنا من مجموعها العلم الجازم بظهور الخارق المطلق على يديه، وإن لم يحصل العلم بوجود كل واحدة واحدة من هذه القضايا الحرية بعينها، فهذا هو التواتر المعنوى. وهذا المذكور فى إطعام الخلق الكثير من زاد قليل، أعظم مما حكاه النصارى فى الإنجيل عن المسيح أنه أطعم خمسة آلاف رجل وامرأة من خمس خبزات وحتوتين، وفضل اثنتى عشرة سلة^(١)، لأن العسكر كان فى «تبوك» فوق ثلاثين ألفاً.

فإن قيل: هذا إنما تواتر عند المسلمين، ولم يتواتر عندنا.

قلنا: لا يخلو إما أن تشترطوا فى التواتر ما اشترطه اليهود من أن المخبرين به لا يجمعهم دين واحد أو لا تشترطوا ذلك، فإن اشترطتموه لثلا يلزمكم تواتر هذه الخوارق لمحمد، لزمكم مثله لليهود، فإنهم يقولون: ما تواترت عندنا خوارق المسيح. والنصارى متهمون. وإن لم تشترطوه فهذه خوارق قد تواترت عند المسلمين فى شرق الأرض وغربها، فيلزمكم التصديق بها.

ثم نفرض الكلام معكم فى هذا الخارق الخاص: هو إطعام الخلق الكثير من الطعام اليسير.

فنقول: كما لم يتواتر ذلك عندكم عن محمد، كذلك لم يتواتر عندنا عن المسيح، بل فى إنجيلكم رأيناه، فإن سلمتم سلمنا، وإن منعتم منعنا.

فإن قلتم: نمنع ونمنعون، ثم نرجع إلى ما سملتموه من إحياء الموتى ونحوه فأنتم إلى ماذا ترجعون؟

قلنا:

(١) انظر الأصحاح السادس من إنجيل يوحنا

أما أولاً: فنحن ما سلمنا معجزات المسيح المطلق الذى تعتقدونه أنتم: إلهاً أو ابن إله. وتعتقد اليهود: ابن يوسف النجار، أو لغيره^(١)، وإنما سلمنا معجزات المسيح، الذى بشر بمحمد وشهد له بالرسالة، وأمر من أدركه منكم باتباعه. أما مسيحكم الذى تعنونه فلا نسلم أنه كان له وجود، فضلاً عن أنه بمعجز أو غيره.

ولو سلمنا ذلك لكم للزمن أن نعتقد إلهيته كما اعتقدتم. وذلك خروج عن دين الإسلام والسلام.

وأما ثانياً: فإننا نرجع إلى القرآن، وسنبين وجه كونه معجزاً.

وقوله: «إن أهل الباطل والكذب متبعوه إلى جهنم يوم القيامة».

قلنا: هذا سوء أدب لا يليق على عامة الناس، بل أشرافهم، وفضلاً عن الأنبياء أرباب الأديان العامة والنواميس المشهورة. ولكن هذا النصرانى قد يعذر طبعاً فى هذا السفه، فإنه قد عاش فى أرض الإسلام عمره ذليلاً مهاناً عليه الجزية، ملتزماً أحكام الملة، لم يقدر على شفاء غيظ، ولا إراقة فيض، فشفا غيظه بالسفه خفية، كما قال بعضهم:

أوسعتهم سباً، وراحوا بالإبل

وكما قالت العامة فى المثل: ألستم فى الهوى، والصفع فى القفا؟

قوله: «وأهل الحق القليلون بالنسبة إلى هؤلاء يتبعون سيدنا المسيح إلى الحياة الدائمة».

قلنا: هذا مستدرك من وجهين:

أحدهما: قولك: إنكم قليلون بالنسبة إلى المسلمين. إن عنيت فى دار الإسلام فهو صحيح. لكن مرادك خلافه بمقتضى كلامك يتبعون سيدنا المسيح. فإن هذا يعم - بزعمك - كل نصرانى يتحلل دين المسيح، فيكون التهافت على هذا التقدير بين لفظك ومرادك. وإن عنيت مطلقاً، فالنصارى أكثر الأمم، فإنهم استقلوا بالبلاد الشامية، وأطراف السواحل، وهم أهل الحبشة وملاكها، وبهم ويأجوج ومأجوج تمتلئ جهنم إن شاء الله.

الوجه الثانى: قولك: «سيدنا المسيح».

من سيدك المسيح؟ لعمري إنه مع التحقيق سيدك المسيح ضاع. لأن المسلمين قالوا: ما قتل ولا صلب، بل رفعه الله إليه. وأنتم تقولون: قتل وصلب ودفن وقام بعد ثلاث من الأموات، واليهود وافقوكم على صلبه، وخالفوكم فى قيامه. فعلى قولهم سيدكم المسيح قد صار رميماً،

(١) يزعم بعض اليهود: أن المسيح ابن «باندرا» وهو عسكرى رومانى اختلى بمرم - وهذا من كذب اليهود فى التلمود.

ثم إذا كان يوم القيامة كان لكم أشد الناس خصماً لكذبكم وافترائكم عليه واتخاذة إلهاء، ومخالفتكم لوصاياه من بعده.

ثم يلزمه من هذا الكلام تناقض آخر: وهو أنه قد سبق منه إنكار النعيم الحسى فى الآخرة من الأكل والشرب والنكاح.

ثم قد أثبت هاهنا جهنم، وذكر فى الإنجيل فى مواضع كثيرة، تارة بلفظه، وتارة بمعناه، فنقول: «هنالك تكون الظلمة، وصرير الأسنان»^(١) وهذا عذاب حسى. فالحكمة تقتضى اتحاد جنس الثواب والعذاب فإما أن يكونا حسيين، وهو نقض لما سبق منه من إنكار النعيم الحسى، وإما عقليين، كما احتج عليه فى طرف النعيم بقول «ابن سينا» فى «الإشارات» فيلزمه أن يكون العذاب عقلياً، كما قرره الفلاسفة. وفى ذلك ترك ما صرح به الإنجيل من العذاب الحسى.

* * *

قال: «وإذ فرغنا من الكلام فى أنه لم يتحل بمعجزة قدمها بين يدي دعواه، ولا أظهرها بعد ذلك، فلا متمسك لمنازع إلا أن يقول: القرآن معجزة لفصاحته».

قال: «ولا حجة فى ذلك، لأن الفصاحة هى التقرب من البغية، والتباعد من حشو الكلام. وقيل: دلالة اللفظ على المعنى بشرط إيضاح وجه المعنى ونظامه، وقلة الألفاظ واختصارها، وإذا تأملت جميع القرآن وجدت أكثر عباراته لا توضح وجه المعنى، ولا تتأتى معانيه على نظام، والدليل على ذلك: أن المفسرين مع كثرة عددهم يفنون أعمارهم فى الاختلاف فى تأويله، ويصنفون فيه التصانيف الطويلة، ويقع بينهم الشر والخلافات، ولا ينفصلون عن معارك النزاع والتضاد فى تفسيره، ويتفرقون فرقاً ما فيه. كالعلوية والبكرية، والمعتزلة والأشعرية وغيرهم من طوائف عديدة، يكفر بعضهم بعضاً ويفضح قوم مذهب قوم ولا يقعون على تفسير يتفق أهل الملة بجمليتهم عليه ولا شطرها ويكفيك فى ذلك شهادة القرآن لما قلناه. حيث يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢).

قلت: قد بينا: أن محمداً ﷺ تحلى بالمعجزات، وأما القرآن فهو معجز عظيم لفصاحته، واشتماله على الإخبار بالغيوب، وإفحامه العرب العاربة. أهل الفصاحة.

وأما ما ذكره من حد الفصاحة أولاً، فهو جيد، وهو موجود فى القرآن فإن معانيه إلى الفهم تسبق ألفاظه إلى السمع.

(١) متى ٢٥: ٣٠.

(٢) آل عمران (٧).

وأما ما ذكره ثانياً ففساد. لأنه لا خلاف عند أحد من (أهل) العالم: أن العرب كانوا فصحاء فى نثرهم ونظمهم. مع أن فى كلامهم الفصحى ما هو مجمل، لا يتضح فيه وجه المعنى.

ثم إنك أنت نصرانى عالج، أقلق اللسان، مالك ولل فصاحة والبلاغة، لهما قوم تكلموا فيهما.

فقالوا: **الفصاحة**: خلوص اللفظ من التعقيد، الموجب لقرب فهمه، ولذاذة استماعه. وذلك باشتماله على صفات ذكرت فى مواضعها، **والبلاغة**: كون الكلام الفصحى موصلاً للمتكلم إلى أقصى مراده، وقال أمير المؤمنين على عليه السلام: **والبلاغة**: مارضيته الخاصة، وفهمته العامة.

وقالوا فى لفظ آخر: **البلاغة**: أن تقول فلا تبطن، وتصيب فلا تخطئ وهذا كله موجود فى القرآن.

وقوله: «عبارة القرآن لا توضح وجه المعنى، ولا تأتى على نظام مناسب» سوء فهم وقصور فى اللفظ، ويكفى فى بطلان قوله: إن عامة الناس وخاصتهم يفهمونه إذا سمعوه.

وأما اختلاف المفسرين ^(١) فى بعضه فليس لما ذكر، بل تارة للخلاف فى أسبابه، وتارة لاختلاف مذاهبهم، فيطلبون تأويله عليها، وتارة لإجمال فى الفاظه. وذلك من وجوه إعجازه حيث كان فصيحاً، بالنسبة إلى كل قوم يفهمون منه ما يدعونه، وليس من شرط الفصاحة النصوبية على المراد. ألا ترى إلى شعر امرئ القيس ونحوه من الشعراء الجاهليين، لا خلاف فى فصاحته مع كثرة احتمالاته وإجمالاته.

وأما تكفير بعض الطوائف فليس سببه اشتباه القرآن، بل ذلك لمواد عقلية وفلسفية دخيلة على الإسلام، كما عرف عن مذهب المعتزلة ونحوهم.

وأما قوله: «لم يتفقوا على تفسير شئ منه» فباطل. بل قد اتفقوا على كثير منه، والخلاف فيما اختلفوا فيه منه، ليس لأمر عائد إلى لفظه ولا بد. بل وإلى أمور خارجة.

وبالجملة: فإن توقف الأمر معك على ثبوت فصاحة القرآن، استرحنا لأن الفصاحة يرجع فيها إلى أهلها. وقد اتفقوا على فصاحته.

وقوله: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» ليس فى جميع القرآن. كيف؟ وقد ادعى أن الناس

(١) لقد قرأت تفاسير النصارى للإنجيل كتباً كثيرة، وإيت فيها من الخلافات حول العبارة الواحدة الشئ الكثير، وهذا هو سبب تعدد طوائفهم.

صنفوا فى تأويله التصانيف الكثيرة. وهل يصنف أحدهما ما لا يعلمه؟ وإنما ذلك فى ما تشابه منه حيث قال الله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾.

يعنى تأويل للتشابه اتفق العلماء على أن هذا مراده.

ثم إن ما ذكره فى القرآن والمسلمين لازم عليه فى الإنجيل والنصارى. فإن فى الإنجيل إجمالات كثيرة تتوجه إليها الاحتمالات، ولذلك اختلفت النصارى حتى كانوا يعقوبية، وملكانية، ونسطورية. وغير ذلك، يكفر بعضهم بعضاً.

* * *

قال: «وجدت أيضاً ألفاظه قليلة الاختصار، كثيرة التكرار فى إيراده القصص وغير ذلك كسورة (قل يا أيها الكافرون) وسورة (الرحمن) فإنك تجد فيها ما يغنيك، وتقمع به معاديك».

قلت: هذا كلام من لا يعلم، وهو جدير أن يتعلم ثم يتكلم.

أما تكرار القصص فله فائدتان:

إحدهما: أن القرآن كان ينزل شيئاً فشيئاً، ويحتاج أن يحمل إلى أقطار الأرض ليتسمع الناس بما فيه من أمر ونهى، ووعد ووعيد. ووعظ وأخبار ونحوه، وكان المهم دعاؤهم إلى الإسلام، وذلك بترهيبهم مما جرى للمخالفين من الأسم قبلهم وترغيبهم فيما فاز به المؤمنون، فكررت القصص وكانت مختلفة الألفاظ ليتفرق فى البلاد كذلك، فيسمعه الناس فى الأقطار وتكون باختلاف ألفاظها أدعى إلى القبول، لأن النفوس مشغوفة بمعادات المعادات، كما قد أنكرت أنت التكرار.

الفائدة الثانية: إن إعادة القصة الطويلة فى مواضع مع اتحاد معناها، واختلاف لفظها طولاً وقصراً، أدل على الإعجاز وقدرة المتكلم على الكلام. وأما ما ذكر من التكرار فى بقية السور، فالقول المفصل فيه قد ذكرته فى (الإكسير) مستوفى، وذكره الناس كثيراً، فلا يخفى على ذكره هنا.

ولكن أذكر فيه قولاً مجملاً، وهو أن التكرار كما يستغنى عنه فى بعض المواطن قد يحتاج إليه فى بعضها للتأكيد والتقرير والتنبيه على الاهتمام بالأمر، فيكون بركة، والله أعلم.

* * *

قال: «ونجده أيضاً غير خارج على نظام متناسب لقوله في سورة النساء ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾» (١).

قال: «ولا مناسبة بين العدل في اليتامى، وبين نكاح النساء. ولهذا وغيره يتبين أنه كلام منشور، لا نظام له، ولا تأليف».

قلت: هذا الخصم معذور في استشكله هذا الكلام، لأنه من المشكلات التي تخفى على كثير من علماء الإسلام، لكنه ملوم في إيراد طعناً على القرآن قبل أن يبحث هل له محمل على الصواب أم لا؟ ولا شك أن العلماء ذكروا لارتباط بعض هذا الكلام ببعض وجوهاً صحيحة مناسبة:

أحدها: ما روى عن عائشة أنها قالت: نزلت هذه الآية في اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في مالها وجمالها فينكحها بدون صداق مثلها، فنهوا أن ينكحوهن حتى تقسطوا في الصداق، وأمروا أن ينكحوا من شاءوا من النساء غيرهن.

الثاني: ما روى عن ابن عباس قال: كان الرجل في الجاهلية يتزوج العشر من النساء فما زاد، فإذا أعدم مال على مال اليتيم فأنفق، فأمروا بالاعتصار على العدد الخاص لئلا يحتاجوا إلى الميل على مال اليتيم.

الثالث: ما روى عن سعيد بن جبير أنه قال: كانوا يخافون ألا يقسطوا في اليتامى، ويتخرجون من ذلك، فنزلت الآية ومعناها: خافوا من عدم القسط في النساء ما خفت منه في اليتامى.

قلت: هو من باب قوله:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله

أن لا تتخرجوا من الجور على اليتامى، وتجورون على النساء، فهو كما تقول لصاحبك: إن كنت تخشى الله في ظلم زيد، فلا تظلم عمرواً. وإن تخرجت من أخذ أموال الناس، فلا تأخذ أعراضهم. كذلك هذا.

الرابع: ما ذكره الحسن البصري، وهو أن معنى الكلام: إن تخرجتم من الميل على اليتامى فتخرجوا من الزنا بنكاح ما أحل الله لكم من امرأة أو اثنتين أو أربع، لتقمعوا داعية الزنا الحرام بالنكاح الحلال.

قلت: والمعنى، لا تتحرجوا عن معصية، وتواقعوا أخرى، فتكونوا كالذى تسامح فى الزنا، وتخرج من العزل، أو ترك الغسل.

فهذه أربعة أوجه محتملة احتمالاً ظاهراً [ومناسبة] مناسبة صحيحة معقولة فالمبادأة بإنكار ماله هذا التوجيه، قبل استيفاء النظر فيه، إما جهل أو عناد، والله أعلم.

وقد استقرت الأناجيل الأربعة، وأوردت عليها من الأسئلة ما لا أظن أن على وجه الأرض نصرانياً يقدر على أن يجيب عن شئ منها بمثل هذه الأجوبة عن آية النساء، فضلاً عن أوضح منها. فإن لزم بذلك الطعن على القرآن فهو على الإنجيل ألزم.

* * *

قال: «ثم هو متناقض. ينقض بعضه بعضاً، ولكن مع وقوفك على هذا الإلماح.

تقول: أبو جهل أعظم من جهل. لمن ادعى أن إعجاز هذا الكتاب فى إثبات النبوة كاتقلاب الجماد حيواناً، والبحر ييساً، والحجر الصلد عيناً لموسى وكإحياء الموتى وإبراز الأكمة والأبرص للمسيح. إن هذا الجاهل مائق».

قلت: أما دعواه التناقض فى القرآن، فوهم، وقد أورد الزنادقة صوراً كثيرة ظنوها تناقضاً، فأجيبوا عنها.

صنف فى ذلك الإمام أحمد وغيره. فمن جعلتها:

قوله: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» ^(١) مع قوله: «وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا» ^(٢).

قالوا: هذا تناقض، وذلك جهل منهم لأنه يقال فى لغة العرب: أقسط فهو مقسط إذا عدل، وقسط فهو قاسط إذا جار، وهذا يكفى فى السخرية بهم.

وأما هذا الخصم فما أورد شيئاً من التناقض حتى نجيب عليه.

وأما قوله: «إن إعجاز هذا الكتاب لا يساوى إعجاز بقية المعجزات لموسى وعيسى».

فقول له: قد بينا لك أول الكتاب: أن المعجز هو الأمر الممكن الخارق للعادة، المقرون بالتحدى، الخالى عن المعارضة، والقرآن يشارك جميع المعجزات فى هذا، لأنه كما عجز فرعون عن قلب عصا حية حتى عدل إلى تجييش الجيوش، وإيقاد الحرب، كذلك العرب عجزت عن معارضة القرآن بعد أن تحداهم بمثله، ثم خفف عنهم فتحداهم بعشر سور مثله، ثم خفف عنهم

(١) الحجرات (٩)

(٢) الجن (١٥)

فقال بسورة مثله، وينزل معهم هذا النزل، فعدلت إلى الحرب، والتحام الطعن، والضرب، وزاد القرآن على ما ذكرتم من المعجزات بوجهين:

أحدهما: أنه صفة قديمة من صفات الله تعالى، وتلك المعجزات محدثة، بلا خلاف ولو لم يكن إلا وقوع الخلاف في قدم القرآن وحدوثه بين المسلمين لكان له مزية على سائر المعجزات.

الثاني: أنه كلام برئ من أن ينسب إلى أنه سحر، لأننا لم نعلم أن السحر كلام قط. نعم يكون بالكلام، فلا يلتبس عليك، وإنما عرفنا السحر أفعالاً محسوسة، فطرق نسبة السحر إلى ما أتى به موسى وعيسى أقرب من تطرقها إلى ما أتى به محمد، ولهذا قال فرعون: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾^(١) وفي موضع: «إن هذان لساحران» وفي موضع: ﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾^(٢) يعني موسى وهرون، وقالوا للحريرة حين اعترفوا بالغلبة: ﴿إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ﴾^(٣)، وكان أكثر السحرة من بنى إسرائيل فنسبوههم إلى موطنهم، لكونه منهم، وإنما يظهر الفرق بين القرآن وغيره من حيث أنه مسموع وهى مبصرة على حسب التفاوت بين المسموعات والمبصرات، وذلك لا تأثير له في حقيقة الإعجاز.

والسبب الموجب لهذا التفاوت: هو أن الله - سبحانه - أرسل كلا من رسله، بما كان غالباً على قومه تحقيقاً لإعجازهم، فبعث موسى إلى قوم مهروا في السحر، وأعجزهم بالعصا ونحوها، والمسيح إلى قوم أهل كهانة وطب وحكمة فأعجزهم بما أيده به^(٤)، وصالحاً إلى قوم أهل إيل فأعجزهم بناقية خرجت من جبل. فكذا لما أرسل محمداً إلى قوم أهل فصاحة يعدون الفصاحة والخطابة من أكثر مآثرهم، ويتنافسون فيها، وكانت الفصاحة بعيدة عن نسبة السحر، بعثه بالقرآن الفصيح، وكفى الطاعن في فصاحة القرآن بعد عجز العرب عن معارضته: أن «الوليد بن المغيرة» حكيم قريش وفيلسوفها لما سمعه أنصت له ثم استعاده فأعيد عليه.

ثم قال: والله ما هو بسحر، ولا شعر، ولا كهانة، ولقد سمعنا ذلك كله، وما هو بشئ منه، وإن أسفله لمصدق، وإن أعلاه لثمر: وما هو بقول بشر، ثم قال له الكفار: فما ترى أن تقول فيه؟ قال: قولوا: إنه ساحر.

(٢) القصص (٤٨).

(١) الأعراف (١٠٩).

(٣) طه (٧١).

(٤) سبب معجزات عيسى غير هذا، وقد ذكرناه بإيضاح في غير هذا الكتاب. وباختصار كان علماء اليهود يوهمون المرضى بالشفاء بواسطة التمانن والأحجية والتفل في الماء. وكان المسيح يشفى بمجرد الطلب من الله، فعملوا أنه نبي لمخالفته عادات العلماء.

فأنزل الله - سبحانه - : ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ إلى قوله : ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾
سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ (١).

* * *

قال : «وإن بقي التباس في هذا على مسكين ناقص الفطرة. قلنا له: تعال نفرض أن القرآن فصيح. لا تكرار فيه ولا تناقض، وأنه جار على نظام واحد في معانيه، ونجعل ذلك إعجازاً له. أليس من شرط المعجز أن يكون من غير جنس الأفعال المعتادة؟ إذ هو كلام لا يفضل جميع الكلام، وإنما يختلف بالأقل والأكثر، وتقع فيه المسائلة والمفاضلة فهو جنس واحد، وبحسب التفاضل بينه وبين كلام سائر الخطباء والبلغاء من العرب والمجيدين تنوزع النبوة على كل فصيح بليغ بمرتبة من الفصاحة فينال من النبوة ما تستوجبه فصاحته».

قلت: الجواب على هذا.

أما أولاً: فإنه ناقض في كلامه. لأنه طلب شرط الإعجاز على تقدير ثبوت الإعجاز، والمشروط لا يشبث إلا بعد تكامل شروطه. فمن هذه الحيشية يلزم وجود شرطه، ومن حيث طلب شرطه. يلزم أن شرطه لم يوجد، وذلك تناقض ولا محالة.
لكن لا يستبعد مثل هذا ممن يقول: إن الله هو المسيح، وأنه في السماء حالة كونه في الأرض.

وأما ثانياً: فقله: «شرط المعجزات أن تكون من غير جنس الأفعال المعتادة» فجوابه من وجهين:

أحدهما: أنا نقول: من شرط هذا الشرط؟ ومن سلمه لك؟ أنت شرطته وبحشته مع نفسك تقريراً لعنادك وهواك، وفساد دعواك. ونحن قد بينا آنفاً وفي مقدمة الكتاب، حيث ذكرت أن الذي اتفق عليه المحققون في المعجز: أنه الأمر الممكن الخارق للعادة المقرون بالتحدي، الخالي عن المعارض. وبيننا ما فيه من القيود والاحترازاات وبيننا أنه موجود في القرآن.

الثاني: أن الإعجاز بالمعتاد أبلغ من الإعجاز بغير المعتاد بالضرورة. لأنه إذا عجز عما هو من عادته، وهو متدرب فيه عارف بأصوله وقواعده، فهو عما لا علم له به أعجز، وذلك كما إذا قيل للنجار: اعمل مثل هذا الباب. فلم يقدر. فإننا نعلم بالضرورة أنه عن صناعة الزركش، وخياطة الثياب الرفيعة، ونسخ الخط المحرر، إذا لم يكن ذلك من صناعته أعجز، وأعجز.
ولهذا لما تحداهم بسورة منه فعجزوا. دل على أنهم عن معارضة سورتين فأكثر أعجز.

وأما ثالثاً: فقلوه: «هو كلام لا يفضل جميع الكلام فهو جنس واحد».

قلنا: الجواب من وجهين:

أحدهما: لا نسلم أنه لا يفضل جميع الكلام، بل يفضل به خصيصة الإعجاز، كما بينا وذلك مدرك بالחס والاستدلال. أما الحس فإن كل من سمعه يحس من نفسه إدراك أنه ليس بكلام آدمي، وأما الاستدلال فبعبء العرب عن معارضته.

الوجه الثاني: إن سلمنا أنه مع الكلام جنس واحد. فكذلك قلب العصا وإحياء الموتى مع جنس الفعل جنس واحد، وإنما اختصصنا عليه بخصيصة الإعجاز لذلك القرآن. والله أعلم.

وأما رابعاً: فقلوه: «توزع النبوة على كل فصيح ببلغ بمرتبه من الفصاحة فينال من النبوة ما يستوجب».

جوابه من وجوه:

أحدها: أنا لا نسلم إيجاد الجنس في القرآن وسائر الكلام لأن هذا صفة للإله القديم وذاك صفة المخلوق المحدث، وإنما يطلق عليهما كلام، وكلام. كما يطلق على الباري - سبحانه - وما سواه موجود وموجود، وحيث لا يلزم التماثل فلا يلزم التوزيع.

الثاني: أن المسيح عندكم إله، أو ابن الإله، وأجمعنا على أن الأنبياء سألوه في جنس الخارق فلزمكم هذا المساق أن توزعوا الإلهية أو النبوة عليهم فيحصل لكل نبي قسط من الإلهية، أو نبوة الإله في مقابلة قسط من ظهور الخارق على يديه.

الثالث: أن آدم شارك المسيح في أنه ليس من بشر ذكر، وسائر بني آدم شاركوه في أنهم من أم. فيجب أن توزع الإلهية أو النبوة بينهم، فيحصل لكل من بني آدم منها بحسب ما شاركه فيه.

الرابع: أن إعجاز القرآن ليس بمجموع مفهوم الفصاحة، ولا بالقدر المشترك منها بينه وبين سائر الكلام وإنما إعجازه بفصاحته الخاصة به^(١)، وهي القدر الزائد على نهاية فصاحة البشر، وذلك ليس مشتركاً بينه وبين غيره حتى يتجه التوزيع في النبوة بحسبه، وهذا كما تقولون أنتم: إن خصوصية المسيح على سائر الأنبياء هو اتحاد كلمة الله به أو ظهور اللاهوت في ناسوته، وليس ذلك لأحد غيره.

(١) بفصاحته ومعانيه معاً.

قال: «فإن قلت: إعجاز من جهة أنه لم يعارضه أحد من الناس ولم يأت بسورة من مثله. قلنا: إن محمداً لم يقل للناس في قرآنه: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾^(١). وقوله: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾^(٢) إلا بعد أن تأسست رياسته، وظهر سلطانه. فمن كان يقدم على معارضته وأسيافه تقطر دماء لذلك لما شرع النصر ابن الحرث في معارضته أنهض إليه على بن أبي طالب فقتله شر قتله.

وأما بعد موته فالحمية عنه عظيمة تسوق ملوك المسلمين لا يقدم أحد معها على ذلك، وقد عارضه أبو العلاء المعري، والعيسى بعد موته عارضه، ومن معارضته له: «إنا أعطيناك الجماهر، فصل لربك وهاجر، ولا تطع كل كافر وساحر» ولأجل ذلك صلب على العود. وقيل له، وهو في الصلب: «إنا أعطيناك العمود، فصل لربك على العود، وأنا ضامن عنك أن لا تعود».

قلت: الجواب عن هذا.

أما قوله: «إن محمداً لم يتحد الناس بالقرآن إلا بعد تأسيس رياسته، فلم يقدم أحد على معارضته» فهو كذب وافتراء، بل هذه سورة البقرة من أوائل ما نزل من القرآن، وفي أولها: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ وتلا «حم» سجدة على «عتبة بن ربيعة» حتى بلغ قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ: أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادَ وَثَمُودَ﴾ فقال له: حسبك يا ابن أخي. نشدتك الله والرحم إلا سكت، ثم رجع إلى أصحابه، وكانوا بعثوه إليه. ليستنزله عما يقول. فقالوا: نقسم بالله. لقد جاءكم أبو الوليد بغير الوجه الذي فارقكم به، وكان ذلك انبهاراً منه بالقرآن، وخشية أن تأخذه الصاعقة.

وسمعه الوليد بن المغيرة يقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^(٣) الآية. فقال فيه ما قدمنا ذكره. وقال: وما هو قول بشر، وكلهم كانوا يعرفون عجزهم عن مثله. وهو بينهم وحيد مستضعف، حتى أنهم أخرجوه إلى الطائف، ثم عاد فاستجار بـ«المطعم بن عدي» حتى بلغ القرآن، وكان يقول: «من يمنني من قريش. فإنهم قد منعوني أن أبلغ كلام ربي»؟

فلو أمكنهم معارضته ما كان لهم منه مانع ثم سلمنا أنه لم يتحد به إلا بعد ظهور سلطانه. فقد كانت طوائف العرب كثيرة، وأكاسرة الفرس، وقياصرة الروم موجودين فقد كان لمن له قوة المعارضة أن يأوى إلى منعه منهم، ثم يعارضه فإذا أتى بمثله بطل كونه معجزاً، ثم كان من تابعه

(١) الإسراء (٨٨).

(٢) البقرة (٢٣).

(٣) النحل (٩٠).

يتخلى عنه، ومن خالفه يشتد عليه حتى يؤول أمره إلى الانحلال والاضمحلال، كما آل أمر «مسيلم الكذاب» و«الأسود العنسي» و«طليحة الأسدي» والأنبياء الكذبة من بنى إسرائيل. وما رأينا كذلك. بل لم يزل الناس يدخلون في دينه حتى طبق المشرق والمغرب.

وأما قوله: «قتل النضر بن الحرث، حيث شرع في معارضة» فليس بصحيح أيضاً، بل إنما قتله بعد أن أسره يوم بدر في جملة الكفار، ولا شك أنه كان يرد على الفرس في بلادهم فحفظ شيئاً من أخبار «رستم» و«اسفنديار» فكان يقول لقريش: أنا أحدثكم كما يحدثكم به محمد، ويحدثهم بذلك، وهو في عزة ومنعة من أهله بمكة قبل بدر بحين، ومحمد بينهم مستضعف فلو كان ما عنده مما يصلح معارضة لاستفاض واشتهر، ومالاً البدو والحضر، ومع هذا فإنه أساء إلى النبي غير ذلك كثيراً، ثم لما قتله وسمع ما قالت أخته «قتيلة بنت الحرث» في مريته واستعطاف النبي عليه. قال: «لو سمعت شعرها قبل أن أقتله لما قتلتها».

وأما حماية ملوك المسلمين عنه، فلا تمنع من معارضة المعارضين لجواز أن يعارضوه سراً، ثم يموتوا فتظهر معارضتهم كما ظهرت معارضات المعري والمنتبي وغيرهم من الزنادقة، بل هذا الخصم بعينه صنف هذا الكتاب في الطعن على الإسلام مستخفياً، ثم إنه على طول الأيام ظهر ونوقض، وليس عند أحد من رؤساء الإسلام منه خبر حتى الآن.

وهذا الكلام يحققه قول المسيح في الإنجيل: «ما من مكتوم إلا سيظهر ولا خفى إلا سيعلم» (١).

وأما معارضة المعري وأضرابه من الزنادقة، فهي ركيكة تشبه لحاهم. ولو كانت مساوية للقرآن في صفاته لظهر لها عصابة من المسلمين ينصرونها.

ثم اختلفت كلمة الإسلام، كما أن مناقب أبي بكر وعلى لما كانا متساويين أو متقاربين اختلفت الأمة فيهما على قولين: أيهما أفضل؟ وفضائل مروان بن الحكم ومعاوية وعمرو ابن العاص، بل سلمان، وعمار، بل غالب الصحابة. لما لم تقارب مناقب هذين الرجلين لم تختلف الأمة فيهم فكما أنه ليس كل فضيلة توجب النزاع في صاحبها وغيره. كذلك كل معارض لا يصلح أن يكون معارضاً مفرقاً للناس.

وأيضاً. فإن كل من عارض القرآن إنما سرق بعض ألفاظه، وتابع أسلوبه فلم يلحق به لأنه مادته، كما أن التلاميذ لما كانت مادتهم في التأييد من جهة المسيح لم يفضلهم أحد عليه، ولم يسوهم به، وأما «العيسى» الذي صلب على العود فلا أحقق لفظه لأنه مشتبه الصورة في الكتاب الذي نقلت منه.

فإن أراد الأسود العنسى - بعين مهملة ونون وسين مهملة - فذاك قتل غيلة، ولم يعلم أنه صلب، وإن أراد العبسى أو غيره من الألفاظ فلا نعلم من هو إلا أن يكون مسيلمة الكذاب، ولم يعلم أنه صلب أيضاً، ومن قرأه: «ضفدع بنت ضفدعين. نقى كما تنقى. أعلاك فى الماء وأسفلك فى الطين» - «والزارعات زرعاً، فالخاصدات حصداً، فالطاحنات طحناً، والخابزات خبزاً، والآكلات أكلاً، فاللاقمات لقماً، إهالة وسمناً، لنا نصف الأرض ولقريش نصف الأرض، ولكن قریشاً قوم لا يعدلون».

وهذا مع كونه منسوجاً على أسلوب سورة «المرسلات عرفاً» فهو ضحكة مثل قائله.
وكذا قول القائل: «إنا أعطيناك الجماهر» وقول بعضهم: «إنا أعطيناك اللقلق، فصل لربك وازعق، إن شانتك هو الأبلق» فإن هذا منسوج على منوال: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ»^(١).
ولقد عدم أهله من يضحك عليهم، فضحكوا على أنفسهم. ولعمري إن قول القائل: «إنا أعطيناك العمود» إلخ خير وأفصح وأرشق من هذا كله^(٢) وشعر الشعراء المجيدين كسجريد والفرزدق وذى الرمة، ومن المحدثين أبو تمام والبحتري والمتنبي خير من هذه المعارضات بما لا يتناهى، وهى دون القرآن بما لا يتناهى، والله أعلم.

* * *

قال: «ومن لم يقنع بهذه الأدلة التى أوردناها، وبقي له نزاع أو جدل فى شئ من دين محمد مع إيضاح فساده وبيانه وتمسك بعلاقة منازعة فهو كالحية قطع رأسها وبقي ذنبها يتحرك».

قلت: قد بينا أن ما أورده شبه صادرة عن سوء فهم، وضيق علم، وأنها كجبال سحرة فرعون، وما تكلمنا به عليها كعصا موسى تلقف ما يأفكون.

(١) سورة الكوثر.

(٢) المؤلف يتهم بهم.

الشرط الرابع اختبار الشريعة

قال: «الشرط الرابع حسن الشريعة والدين، وكمالها في الخير والفضائل والعدل، وذلك أن يتضمن دينه حض الأمة على حب الله وتوحيده والعمل الصالح وحسن العبادة وموالة الله، وأن يحب الإنسان لغيره ما يحب لنفسه فليختبر دين هذا الرجل هل هو موافق الدين الطبيعي المذكور وشرائع الله التي أرسل بها رسله كموسى وغيره؟ وهل هى جارية على هذا المنزع أم لا؟»

قلت: أما هذه الخصال التي ذكرها فهي منصوص عليها وعلى غيرها من خصال الخير في دين الإسلام، والكتاب والسنة بهما مملوءان، ولولا أن ذكر ذلك يستدعى كتباً ويخرجنا عما نحن بصده من مناقضة هذا الخصم لذكرته.

وأما قوله: «حض الأمة على حب الله وتوحيده» فهو تمويه وزور، أين النصراني من التوحيد مع قوله بالتثليث؟ وأما اشتماله على مصالح العباد العامة والخاصة، الضروريات وغيرها، فأمر لا شك فيه، على ما أشرنا إليه في القاعدة الأولى من القواعد الفروعية في «القواعد الدمشقية».

وأما شرائع الأنبياء المتقدمين. فأحكامها قسمان:

ما ورد شرعنا بنسخه فليس حجة علينا، ولا شرعاً لنا.

وما لم يرد شرعنا بنسخه، فهل هو شرع لنا أم لا؟ فيه قولان للمسلمين (١).

ومن أصل شرعنا: جواز نسخ الشرائع بعضها ببعض، وأن شريعتنا ناسخة لما قبلها في الجملة (٢). فمن نازعنا في جواز النسخ أو وقوعه و شئ من أحكامه فقد بينه الأصوليون في كتب الأصول.

* * *

قال: «فأيناء قد ذكر في سورة النساء: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ

(١) والأصح: أننا ملتزمون بما في القرآن. لأننا إذا كنا مكلفين بشرع غيرنا في حالة عدم النسخ لحملنا كتب التوراة مع القرآن، وهذا لا يصرح به مسلم من أجل التعبد.
(٢) ناسخة للتوراة.

وَرَبَّاعٍ» إلى قوله «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»^(١) فأجاز نكاح أربع نسوة والتسرى بملك اليمين إلى غير عدد محصور: على أى دين كن من الأديان وأن يطلق الرجل ما شاء ويستبدل ما شاء كذلك ما عاش».

قلت: هذا نقل صحيح عن دين الإسلام. إلا قوله فى ملك اليمين: «على أى دين كن من الأديان» فليس بجيد، بل إنما تباح الكتابية دون الوثنية والمجوسية ونحوهما. وإن كان قد ذهب إلى ذلك أحد من المسلمين، فليس معتقداً.

قال: «ونبين بطلان هذا بحجج كثيرة:

أولها: أن الله تعالى لم يعط آدم إلا زوجة واحدة وهى التى خلقها من الضلع ليتبين بذلك تأييد الصحة والمحبة بينهما كتأييد المحبة بين أعضاء الجسد، ولهذا حكى عن آدم فى التوراة أنه قال: «هذه»^(٢) عظم من عظامى ولحم من لحمى، سميت امرأة لأنها أخذت من المرء، فلذلك يترك الإنسان أباه وأمه ويلزم زوجته».

وبهذا يتبين أنه بحسب الفطرة تكون واحدة لواحد، إذ لو كان فى كثرة الزوجات فضيلة لكان آدم أولى بها، لأنه كان واحداً فى العالم ليكثر نسله».

قلت: أما كون آدم لم تكن له إلا زوجة واحدة، فلا يدل ذلك على وجوب الاقتصار على الواحدة.

وقوله: «لو كان فى كثرة النساء فضيلة لكان أولى بها إذ كان مفرداً يكثر نسله قلنا: أما من نسله، فما كان يجوز له أن ينكح من بناته إلى يوم القيامة لأنهن بناته وإن سفلن، ونكاح البنات حرام فيما علمناه، ولم يعلم نبياً وطئ بنته إلا ما حكى فى التوراة عن لوط أنه أحبل ابنتيه وهو سكران»^(٣). فعلى من قال هذا أو صدقه لعنة الله.

وأما من غير نسله بأن يخلق الله له مثل حواء فلجواز أن حواء كانت تكفيه فلم يحتج إلى غيرها، لأنها خلقت فى الجنة. وقد ملأ الله من نسلهما الدنيا مفردين، فلو كان له غيرها لما وسعتهم الأرض.

(١) النساء (٣).

(٢) التكوين ٢: ٢٣ - ٢٤.

(٣) الأصحاح التاسع عشر من سفر التكوين.

فإن قيل: كيف تمنعون آدم من نكاح بناته وقد زوجه الله حواء، وهي خلقت من ذاته من ضلعه (١).

قلنا: لأن بناته منه على جهة الولادة، وحواء ليست على جهة الولادة وقد فرقتم أنتم بين آدم وحواء والمسيح بهذا بعينه، فقلتم: المسيح خرج من رحم فكان ابن الله، بخلاف حواء وآدم.

* * *

قوله: «خلقت من ضلعه ليتبين بذلك تأييد الصحة بينهما كتأييدها بين أعضاء الجسد». قلت: ليس ذلك لهذه العلة بل لما ذكر في القرآن من قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ (٢) وهذا لا يقتضى تأييد الصحة، وترك الرجل أباه وأمه، ولزوم زوجته لا يقتضى أيضاً ذلك، بل سببه المودة والرحمة بينهما، وذلك مشترك بين المرأة الواحدة والزوجات.

وأما إنكاره جواز الطلاق، فلنما استفادوه مما حكوه عن المسيح في الإنجيل في الفصل الأربعين (٣) من إنجيل متى أن الفريسيين قالوا للمسيح ليجربوه: «هل يحل للإنسان أن يطلق امرأته لأجل كل علة؟ فقال لهم: أما قرأتم: أن الذى خلق فى البدء خلقهما ذكراً وأنثى؟

ومن أجل ذلك يترك الإنسان أباه وأمه، ويلتصق بامرأته، ويكونان كلاهما جسداً واحداً (٤)؟ وما جمعه الله لا يفرقه الإنسان. قالوا له: لماذا موسى أوصى أن يعطى كتاب طلاق وتخلي (٥) قال: لأن موسى علم قساوة قلوبكم فأوصاكم أن تطلقوا نساءكم، ومن البدء لم يكن هذا، وأقول لكم: من طلق امرأته من غير زنا فقد ألجأها إلى الزنا، ومن تزوج مطلقة فقد زنا».

لكن الجواب عنه من وجوه:

أحدها: الجواب العام، وهو عدم الوثوق بالإنجيل.

(١) يقول بعض المفسرين إن حواء لم تخلق من ضلع آدم، بل من الطينة التى خلق منها آدم، والقول بأن حواء من ضلع آدم فى الأصحاح الثانى من سفر التكوين الآية الحادية والعشرون.

(٢) الروم: ٢١.

(٣) فى التراجم الحديثة: الأصحاح التاسع عشر.

(٤) يشير إلى سفر التكوين ٢: ٢٤.

(٥) أول الأصحاح الرابع والعشرين من سفر التثنية.

الثانى: بتقدير الاحتجاج بالإنجيل. لكن هذا الكلام بعينه متهافت فلا تليق نسبته إلى المسيح (١) وسنين وجه تهافته.

الثالث: الجواب من حيث التفصيل.

أما كونه خلقهما ذكراً وأنثى، وأن الإنسان شديد الألفة بامراته، فلا يقتضى عدم جواز الطلاق ولا يناسبه وأما قوله: «ما جمعه الله لا يفرقه الإنسان» فنقول:

أولاً: الجمع بين الزوجين ليس حقيقياً كاجتماع بدن الإنسان ونحوه، وإن سلمناه فهو عام مخصوص بصور كثيرة كتفريق أعضاء البدن لمصلحة العقوبة وغيرها، وأما قوله: «لم يكن هذا فى البدن» فلا يدل على ذلك أيضاً لجواز النسخ (٢).

وأما اعتذاره عن تجويز موسى الطلاق لعلمه بقساوة قلوبهم إلى آخره. فالمناقشة عليه من وجوه:

أحدها: أن قساوة قلوبهم إن كانت مقتضية لجواز الطلاق، فلم لم يجزه المسيح أيضاً لذلك، ولعل محمداً عليه السلام أجاز الطلاق توسيعاً على قساوة القلوب من أمته.

فإن قلت: نسخ ذلك فى دين المسيح.

(١) لو أن المؤلف رحمه الله قرأ كلام المسيح كله حسبما هو مدون فى الأناجيل لعلم من الكلام: أن المسيح أباح الطلاق - عن أمر الله - كما أباحه موسى فى التوراة - عن أمر الله - ولا فرق. يقول المسيح: إني أنصح الرجل أن لا يطلق امرأته لاي سبب حتى ولو كان نافها، بل أنصح بالطلاق لسبب قوى جداً، ولا أقوى من الزنا سبباً، وكان فى عهد المسيح علماء من اليهود يبيحونه لاي سبب، وعلماء يبيحونه للزنا فقط، فقدم المسيح نصيحته لا للإلزام بل للإرشاد والنصح، وعلل ذلك بأن العادة جرت فى الناس بالرغبة فى نكاح الأبكار، وتقل الرغبة فى الثيبات والأرامل، وإذا قلت الرغبة نفذ صبرهن، وإذا نفذ الصبر أحكم الشيطان وسأوسه، وتبريرنا لوجهة نظر المسيح قائم على أمور منها: النص نفسه، وفى آخره يقول: «من استطاع أن يقبل فليقبل» [متى ١٩: ١٣] فالأمر للإرشاد والنصح لأن النص على سبيل التخير لا الإلزام، ومنها: أن المسيح صرح فى الإنجيل بأنه غير ناسخ للتوراة، وعليه يكون مقراً تمام الإقرار بما أتى به موسى ابن عمران لقد قال لاتباعه: «على كرسى موسى جلس الكتبة والفريسيون، فكل ما قالوا لكم أن تحفظوه فاحفظوه وافعلوه» [متى ٢٣: ٢ - ٣] فقد أحال أتباعه إلى علماء اليهود، ومنهم من يؤمن به، ومنهم من لا يؤمن به. ولو كان المسيح مكماً لشريعة موسى - كما يدعى النصارى، وهذا باطل - لكان معنى التكميل أن يقر حكم موسى فى الطلاق وسائر الأحكام أولاً، ثم بعد ذلك بذكر التشريعات التى يريد أن يكمل بها شريعة موسى. كل إنسان يريد إكمال بيت من البيوت يترك القائم من أساس البيت ويضيف عليه، وعلى قولهم زورا بالتكميل، وعلى قولنا حقاً بالتصديق فقط دون التكميل يثبت أن المسيح أباح الطلاق لكن بسبب قوى جداً هو الفاحشة البينة.

(٢) المسيح غير ناسخ للتوراة. بل مصدق للتوراة ومبشر بمحمد ﷺ والناسخ للتوراة هو محمد ﷺ.

قلنا: ونسخ ما فى دين المسيح فى دين محمد.

وإن تكن مقتضية لجواز الطلاق لزم أن يكون موسى شرع غير الحق لغير موجب.

الثانى: إن ما جاز أن يكون حقاً فى دين موسى فما المانع أن يكون حقاً فى دين محمد؟

الثالث: إن قوله: «من طلق امرأته من غير زنا فقد ألقاها إلى الزنا» كلام مستدرك بأن ذلك غير لازم من طلاقها. لأننا إذا ألقاها أن تتزوج بغيره لم يحصل من طلاقه لها الإلجاء إلى الزنا، ثم إن مفهومه جواز طلاقها إذا زنت، وعموم قوله: «من تزوج مطلقة فقد زنا» يقتضى أن أحداً لا يتزوج مطلقة سواء طلقت لكونها زنت أو مع عدم الزنا، وذلك يلزم منه إلجاءها إلى الزنا - أعنى جواز طلاقها - إذا زنت والمنع من تزوج المطلقة مطلقاً، على ظاهر هذا العموم. لأنها حينئذ تبقى مطلقة بطالة فتحملها البطالة على التشاغل بالزنا، كما حكى فى التوراة عن كنة «يهوذا» لما مات زوجها أحوجتها البطالة إلى أن تعرضت ليهوذا على الطريق حتى زنا بها^(١)، ونحن نتبرأ إلى الله من هذا.

وبهذا بان ما فى الكلام من التهافت، وعدم التناسب، بحيث يجب تبرئة السيد المسيح عن مثله.

* * *

قال: «وأيضاً. فإن الطبيعة لا تجمع إلا اثنين فى فعل التناسل. فينبغى أن لا يكون للرجل إلا زوجة واحدة».

قلت: هذا خلف من الكلام. فإنه إن أراد أنها لا تجمع إلا اثنين فى حالة واحدة فمسلم. لكن لا يقتضى ذلك الاقتصاد على واحدة، وإن أراد فى وقتين فصاعداً فممنوع، وحينئذ يجوز أن يطوف الإنسان فى ساعة على جماعة من النساء واحدة بعد واحدة.

* * *

قال: «وأيضاً. فإن كثيراً من الحيوانات ليس للذكر منها إلا أنثى واحدة كالأسد والدب وغيرهما من البهائم، وكأكثر الطيور فالإنسان لخصيصة عقله أولى بذلك قمعا للشهوة».

قلت: جواب هذا من وجهين:

أحدهما: أنه معارض بما يتخذ من الحيوانات عدة إناث، فلم كان التأسى بأحد القبيلين أولى من التأسى بالآخر؟

(١) الأصحاح الثامن والثلاثون من سفر التكوين.

الثانى: أن اقتصار هذه الحيوانات على أنثى واحدة. هل هو على جهة قمع الشهوة، أو على جهة الحيوانية والطبيعة، وعدم الشعور بحقائق الأمور؟ فإن كان الأول لزم أن تكون هذه الحيوانات عقلاء كاملى العقل حتى قمعت شهوتها بعقلها، وأن الدب أعقل من «إبراهيم» حيث كان فى فراشه «سارة» و «هاجر» ومن «يعقوب» حيث جمع بين ابنتى خاله «ليثة» و «راحيل» وجاريتهما فى فراش واحد، فضلاً عن أن تكون هذه الحيوانات أعقل من بقية عقلاء الآدميين. وإن كان الثانى لم تصح الأولوية ولا القياس. والتنظير بم يكون؟ قد اجتمعتم أنتم وبعض الحيوان البهيم على رأى. ونحن وبقية العالم على رأى، وموافقة الأكثر أولى من موافقة شردمة قليلة، تقلد فى دينها ودنياها ومعاشها ومعادها حيواناتهم، خصوصاً السبع والدب اللذين هما من أدمع الحيوانات وأبلدها.

ولعل هذا من جملة الأسباب الموجبة لإطباق الحمى على الأسد، لأن طبيعته فى الأصل حارة، وباقتصاره على أنثى واحدة يقل نزوة، فتختص الحرارة فى يديه، فيشها القلب إلى سائر نواحيه. وهذه حقيقة الحمى.

وقد بينا فى أول الكتاب أن من منافع النكاح تخفيف البدن وتنشيطه.

فإن قلت: فالأسد فى الشجاعة والنشاط على الغاية بخلاف سائر الحيوان، وما ذكرته يقتضى تثبطه لثقل بدنه.

قلت: وما يدريك لعله لو أكثر من التزو بحسب ما تقتضيه حاله، كان يكون أشجع وأنشط.

* * *

قال: «وأيضاً فإن فائدة التناسل فى الزوجين: الذرية لا اللذة ثم اللذة، وإن كانت تصبحها تبعاً، لا بالقصد الوضعى، لكن استعمال الآلة للذة فقط استعمال سوء مائل عن الاستعمال المستقيم. ولذلك هو ذنب».

قلت: هذا ممنوع، بل المقصود من آلة التناسل الذرية واللذة جميعاً بالقصد الأول. أما الذرية فبالاتفاق، وأما اللذة فلأن البارى - سبحانه - ابتلى خلقه بتركيب الشهوات فيهم خصوصاً هذه الشهوة فإنها أشدها، فلو لم يجعل إلى قضائها طريقاً مباحاً لزم منه تكليف ما لا يطاق، إذ كان يكون مثال الشخص فى الدنيا مع كثرة نساها مثل شخص حبيس فى دار مملوءة حيات، بحيث لا يطاق إلا على جماعة منهن، ثم يقال له: إياك أن تطأ منهن شيئاً واحترس أن يلدغك.

ثم قد أجمع الناس على جواز نكاح العاقر والصغيرة التي لا تلد، ومن ارتفع حيضها ونحوهن، فلو لم تكن اللذة مقصوداً أصلياً. لما جاز ذلك.

فأما قوله: «إنه ذنب».

فجوابه: أن يقال: هو ذنب إذا كان حراماً أو مطلقاً؟ الأول مسلم، والثاني ممنوع، ولو كان كذلك لم يفعله الأنبياء وأيضاً لو كان استعمال الآلة للذة فقط ذنباً واستعمال سوء، مع أن حصول الذرية منه غير مقطوع به، لما كان في تجويزه لأجل الذرية إقدام على ذنب محقق لتحصيل فائدة غير محققة وذلك يناقض السياسة العقلية.

* * *

قال: «وأيضاً لذة اللحم ليس شأنها اجتلاب فائدة، بل تدفع الفوائد الروحانية وهي في نفسها خسيصة ردية مهلكة، فإنها كالخمر تسكر الذهن الإنساني وتذهب قوته، وكالضباب يصير العيون مظلمة».

قلت: قد بينا فوائد هذه الحاسة أول الكتاب، ونص عليها الأطباء، وعلى مضار تركها، ولو صح ما قاله من دفعها الفوائد الروحانية، لوجب أن تكون محاييس النصارى وغيرهم الذين لم ينكحوا قط، أفضل من الأنبياء كإبراهيم وموسى وهرون، ويشوع بن نون، والأنبياء الاثنى عشر^(١) وأشعياء ودانيال، روحانية منهم.

ولقد حيرنى هذا العلج فى أمرى بتلونه، فإنه تارة نصرانى مثلث أو غيره وتارة فيلسوف معطل، وتارة عامى جلف، فنعوذ بالله من التلون.

قوله: «هى فى نفسها خسيصة ردية مهلكة» إن أراد بخسستها قبح صورتها طبعاً، ورد عليه حالة البول والتغوط، بل حالة الأكل لأنها سببهما، ولا يقال هذه الأحوال ضرورية طبعاً، لأننا نقول مثله هناك، إذ النكاح ضرورى من حيث الطبيعة والشهوة يتأذى بتركه الدين والبدن، كما سبق.

وقوله: «إن أراد إهلاك الدين بالتابع فيها» فذلك إنما هو فى الحرام لا الحلال، وإن أراد هلاك البدن بإضعافه فذاك يتقدر بحسب اختلاف المروءات والعقود والمحمود منه: القدر المتوسط، الذى لا ينهك البدن بكثرتة ولا يفضى إلى إنهالك الدين بالإفلال منه.

ويحكى^(٢): «أن أبا مسلم الخراسانى كان لا يأتى النساء فى السنة أكثر من مرة. ويقول: هذا جنون. فأكثر من مرة لا يكون».

(١) الأنبياء الاثنا عشر: يقصد أنبياء لهم أسفار صغيرة ملحقة بالثورة العبرانية.

(٢) أى يحكى النصرانى.

قلت: ويغلب على ظني أنه قد كان به علة مانعة، أو فكرة شاغلة.

فإن قيل: فمحمد كان أولى بهذا التماسك من أبي مسلم لفضيلة منصب النبوة وفكرته في الجهاد، وإقامة الدين، وكمال معرفته بأحكام الآخرة.

قلنا: كذلك كان، ولهذا قالت عائشة: «كان أملككم لأربه» لكنه لو بالغ في التماسك عن هذه الشهوة، لشق على أمته التأسي به، فإنه كان يطيق ما لا يطيقون، فكان يلزمهم الحرج، وذلك ينافي نصوص الشريعة برفع الحرج فأكثر منه، دفعاً للحرج عن أمته، وأيضاً فإنه كان مشرعاً معلماً، كما قال: «إنما بعثت معلماً» وعلم أن في صورة هذا الفعل ما تحتشمه النفوس وتنجيه منه، فجزاهم عليه بإكثاره منه فعلاً وقولاً، لئلا يتقاصروا عنه أحياناً أو يقدموا عليه على وهم وإبجاش فيخرجوا بذلك، فأرد أن يوسع عليهم المجال في الحلال، ويخالف أهل الزور والمحال، النصارى الضلال.

قوله: «إنها كالخمر تسكر الذهن الإنساني وتذهب قوته».

قلنا: إن صح هذا فهو الإكثار منها لا مطلعها، على أن الإنسان إذا داوم تركه بعد اعتياده يجد لذلك ثقل بدن وكرب وانقباض يورثه بلادة ووسواساً ويحصل له بفعله انشراح وانبساط، ولذلك هو أكبر دواء العشاق، كما ذكره الأطباء.

* * *

قال: «ولأنها مضادة لأنواع السرور الروحانية العلية، فهي تصرف النفس بالكلية عنها، إذ يفسد ذوق القلب، فلا يستطيب شيئاً من الخبز كما في العكس، وهو أن الذين يستطيعون الأمور الروحانية الأولية لا يستطيعون اللذات الجسدانية بل يكرهونها ويهربون عنها».

قلت: أما قوله: «إنها مضادة للروحانيات» فباطل بالأنبياء، إذ هم أعظم البشر روحانية، وكانوا يستعملون هذه اللذة، وكل ما ذكره في هذا الفصل باطل والحق خلافه، بل هذه اللذة إذا استعملت على الوجه الحلال قصداً لا إفراط ولا تفريط، وقصد بها إعفاف الدين وتحصين الدين والفرج. والتفرغ من قلق الشبق، لطاعة الباري في النهار والغسق، كانت أفضل من عبادات كثيرة.

ولهذا قال بعض علماء المسلمين «إن التشاغل بالنكاح أفضل من التخلي لنوافل العبادة، حسماً لمادة فساد الدين بالزنا ونحوه».

وأما ترجيح الروحانيات عند أصحابها، فلأنهم لا يحصلونها إلا بعد قهر الطبيعة بريضة البدن وكسر شهوته، وإضعاف قوته بصيام الهواجر، وقيام الدياجر، حتى تقوى قوى النفس على البدن، وحينئذ يصير تركهم لضعفهم عنه، لا لما أرادوا.

ولو كان ما ذكر صحيحاً لوجب حين استعلن^(١) الله لإبراهيم وإسحق ويعقوب، وتحلى لموسى وناجاه، إن كانوا يطلقون نساءهم، لا يجتمعون بهن أبداً.

(١) إن استعلن الله لإبراهيم وإسحق ويعقوب ليس معناه: أن الله ظهر أمامهم وجهاً لوجه، ورأوا الله أمامهم وجهاً لوجه، فالتوراة تصرح وكذلك الإنجيل بأن الله تعالى لا يرى، وأن يقدر أحد على رؤيته في نصوص كثيرة محكمة، منها: قول أشعياء: «حقاً أنت إله محتجب، يا إله إسرائيل» [أشعياء ٤٥: ١٥]. ومنها: قول الله تعالى لموسى عليه السلام: «لا تقدر أن ترى وجهي، لأن الإنسان لا يراني ويعيش» [خروج ٣٣: ٢٠].

وفى سفر العدد أن هرون ومريم تدمرا على موسى بسبب تزوجه من امرأة كوسية، فخاطبهما الله تعالى: «فقال: اسمعا كلامي. إن كان منكم نبي للرب فبالرؤيا استعلن له. في الحلم اكلمه. وأما عبدى موسى فليس هكذا، بل هو أمين في كل بيتي. فما إلى قم وعياناً أتكلم معه لا بالألغاز. وشبه الرب يعاين. فلماذا لا تخشيان أن تتكلما على عبدى موسى؟» [عدد ١٢: ٦ - ٨].

يوضح هذا النص أن الله تعالى لا يرى، وإذا أراد أن يكلم بشراً يكلمه بالوحي وفى الأنجيل برواية يوحنا: «الله لم يره أحد قط» [يوحنا ١: ١٨]. ويقول بولص لصديقه تيموثاوس: «أوصيك أمام الله الذى يحيى الكل والمسيح يسوع، الذى شهد لدى يلاطس النبطى بالاعتراف الحسن: أن تحفظ الوصية بلا دنس ولا لوم إلى ظهور ربنا - سيدنا - يسوع المسيح، الذى سيبينه فى أوقاته: المبارك العزيز الوحيد، ملك الملوك ورب الأرباب الذى وحده له عدم الموت، ساكناً فى نور لا يدنى منه، الذى لم يره أحد من الناس ولا يقدر أن يراه، الذى له الكرامة والقدرة الأبدية» [١ تيمو ٦: ١٣ - ١٦] وما ورد من نصوص يومها ظاهرها استعلان الله وظهوره. فإن معناها: إثبات وجود الله فى العقل، كما يتأكد الرائي من الشئ الذى رآه.

وفى القرآن الكريم نصوص تمنع رؤية الله منها: «لا تدركه الأبصار» ويتفق المعتزلة مع الشيعة الإمامية على نفى رؤية الله فى الدنيا وفى الآخرة، وإتفاقهم صحيح لا ريب فيه، لأن «لا تدركه الأبصار» نص محكم. وأما قوله تعالى «وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ» فنص متشابه يحتمل: ١ - النظر إلى الذات ٢ - والنظر إلى نعم الله وفضله. والنظر إلى النعم والفضل موافق لمعنى النص المحكم، فيكون هو مراد الله تعالى. وكذلك يفسر قوله تعالى عن الكافرين: «إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ» أى عن نعم الله وفضله. روى صفوان بن يحيى قال: سألنى أبو قررة أن أدخله على الإمام على بن موسى الرضا - رضى الله عنه - فاستأذنته فى ذلك فأذن لى، فقال أبو قررة: إنا رويناه: أن الله سبحانه قسم الرؤيا والكلام بين اثنين، فجعل الكلام لموسى عليه السلام والرؤية لمحمد ﷺ. فقال أبو الحسن الرضا: فمن المبلغ عن الله إلى الثقلين الجن والإنس: «لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار» و«لا يحيطون به علماً» و«ليس كمثله شئ»؟ أليس محمداً؟ قال: بلى. قال: فكيف يجئ رجل إلى الخلق جميعاً فيخبرهم أنه جاء من عند الله، ويدعوهم إلى الله بأمر الله، ويقول لهم: «لا تدركه الأبصار» و«لا يحيطون به علماً» و«ليس كمثله شئ» ثم يقول لهم: أنا رأيته بعيني وأحطت به علماً، وهو على صورة البشر؟ أما يستحون؟ ما قدرت الزنادقة أن ترميه بهذا. قال أبو قررة: أنه قال: (لقد رآه نزلت أخرى) قال أبو الحسن الرضا: إن بعد هذه الآية ما يدل على أنه لم يره، حيث قال: «مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ» أى ما كذب فؤاد محمد، وما رأت عيناه. ثم أخبر بما رأى، وقال: «لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ» وآيات الله غير الله، وقد قال: «ولا يحيطون به علماً» وإذا رآته الأبصار فقد أحاطت به علماً [توحيد الصدوق - باب الرؤية].

قال: «فقد بان بأن اللذة اللحمية ينبغي أن تبقى بحسب استطاعة الطبيعة وإذا كان الواجب أن تبقى، فأولى أن لا يعمل شيئاً لاجتلابها، فينبغي أن تعدل وتقمع حيث لا استطاع أن تبقى على كل حال».

قلت: المسلم له من هذا وجوب إبقاء الحرام، وما ينهك البدن أما غيره فلا، وهذا كلام في الريح.

* * *

قال: فينبغي أن لا نكثر الزوجات والجوارى، بل يقتصر على واحدة ويكون قصده تحصيل الروحانيات».

قلت: هذا حاصل ما ذكره بعدما سبق في كلام مخبط متهافت.

واعلم: أن النكاح بالغاً ما بلغ منه الإنسان لا يشغل عن الروحانيات لمن له نية صادقة، ونفس صافية وهمة عالية^(١).

* * *

قال: «ويقال أيضاً: الشهوة اللحمية إما أن يقال: ينبغي أن تقمع أو لا يقال؟ فإن قيل لا ينبغي أن تقمع، لزم أن تبقى الطبيعة الإنسانية ذاهبة في كل نجاسة ولواط وبهيمية. وإن قيل: ينبغي أن تقمع لكن باستعمال النساء والجوارى الكثيرة كما قال محمد، فهو مردود بوجوه:

الأول: أن الشهوة مشتركة بين القبيلين، فينبغي أن يكون للمرأة أزواج كما للرجل زوجات، ولم يقل به أحد.

الثاني: أن المرأة إلى الزنا أقرب إلى الرجل لوفور شهوتها ونقصان عقلها فمن احتاط للرجل بكثرة النساء بحيث إن كانت واحدة مريضة أو عاقراً لا تحمل، وجد الأخرى صحيحة تحمل، لزمه أن يجعل للمرأة أزواجاً بحيث إن كان أحدهم مريضاً أو غائباً وجدت الآخر يصونها عن الزنا.

الثالث: أن في الباب الثاني عشر من كتاب أيوب: «سل البهائم تعلمك وطيور السماء تريك»^(٢).

قال: «والبهائم وطيور السماء تتبع عادة آبائها، فينبغي لنا أن نتبع عادة آبائنا ولم يكن له إلا زوجة واحدة».

(١) من وصايا التوراة للملك: لا تكثر لهم الخيول، ولا تكثر لهم النساء ولا تكثر لهم الأموال [الثنية ١٧: ١٦]

- ١٧] والنهي عن التكاثر يقتضى إباحة القليل.

(٢) سفر أيوب ١٢: ٧.

الرابع: أن تكثير الزوجات والجوارى موجب لتحاسدهن، وتشتيت قلوبهن، والغضب والقطيعة وذلك شر، والله خير محض، فلا يفعل الشر، ولا يأمر به.

قلت: الجواب عن هذا بأننا نقول: يجب قمع هذه الشهوة بالطريق الشرعى وهو النكاح والتسرى أو الصوم لمن لا يقدر على ذلك.

قوله: «الشهوة مشتركة بين القبيلين» قلنا: نعم.

قوله: «ينبغي أن تكون للمرأة أزواج كما للرجل زوجات» قلنا: هذا قد كان مقتضى العدل، لكن منع منه مانع أقوى منه وهو اختلاط المرأة واشتباة الأنساب، ونحن شرعنا مبنى على مراعاة المصالح والمفاسد، فإذا تحررت المصلحة حصلناها، أو المفسدة نفيناها. وإن تعارضتا، فإن ترجحت المصلحة حصلت، أو المفسدة نفيت، وإن تساوتا تخيرنا، وها هنا تعارضت مصلحة العدل فى النساء بتسويتهن بالرجال فى تعدد الأزواج ومفسدة اختلاط الأنساب لكن ترجحت هذه المفسدة فنفاها الشرع وحفظ المرأة.

وتحصينها من الزنا يحصل باحتجابها فى البيت على حسب الإمكان على أنها لو كان لها أزواج لما تركت الزنا بالكلية، كما أن الرجل - على ما هو مشاهد - وإن كان له زوجات لا يتركه بالكلية، بل يطمح إلى غيرها من ذكر وأنثى لواط وزنا.

لكن غاية ما يقال على تقدير كثرة أزواجها كأن يكون داعيها إلى الزنا أضعف فيكون وقوعه منها أقل لكن يعارضه مفسدة اختلاط النسب وتغاير الرجال الذين نفوسهم أقوى، وهمهم أعلى من همم النساء، ثم أنتم لم لم تقولوا بذلك فى جانب الرجل (١)؟

وهذا سؤال قد أحكمت الجواب عنه فى أوائل الفوائد، وما ظننت أن أحداً أورده. لكن فرضته وأجبت عنه. وبهذا حصل الجواب عن سؤاله الثانى.

وأما الثالث: فقلوه فى كتاب أيوب على تقدير الوثوق بصحته، فليس المراد به: أن الطيور تعلمه أمر دينه والأحكام الشرعية.

ثم هو مطلق لا عموم له. فلم قلت: إن سؤالها يتعين أن يكون هذا الحكم؟ بل لعله التوكل من حيث أنها لصدق توكلها «تغدو خماساً، وتروح بطاناً» فيأمره أن يكون فى التوكل مثلها أو غير ذلك. فقد قال الله فى القرآن: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ» (٢).

(١) اختصار الكلام: إن منع تعدد الرجال للمرأة سببه الحفاظ على الأنساب وسؤال النصرانى لا يلزمنا لأن التوراة التى هو ملزم بها تبيح تعدد الزواج مثل القرآن، ولا تبيح تعدد الأزواج.

(٢) الأنعام (٣٨).

وأما قوله: «ينبغي أن نتبع عادة أبينا في الاقتصار على واحدة» فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن نقول له: هات لنا مثل حواء حتى تقتصر عليها.

الثاني: أن شرعنا أمرنا بمتابعة الحق بالحجة، ونهانا عن تقليد الآباء بقوله: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾^(١) في آيات كثيرة:

وأما السؤال الرابع: فإن تكثير النساء، وإن كان موجبا للتغايير بينهن وتقاطعهن. لكن هذه مفسدة عارضتها مصلحة أرجح منها، وهو تحصين فروج الرجال، ولم يعارض هذه المصلحة مانع اختلاط النسب كما عارضها في حق النساء، فحصلت هذه المصلحة الراجحة لما قررناه من مراعاة شرعنا للمصالح.

واعلم أننا بحمد الله أهل صدق وعدل وإنصاف، وعلى ذلك تأسيس دين الإسلام، ولا شك أنا نرى غالب الناس من المسلمين وغيرهم مع إباحة التزوج والتسرى لهم قد استحوذ عليهم الشيطان، حتى يترك أحدهم ما يحل له من ذلك وإن كثر ويعدل إلى الزنا بالنسوان، واللواط بالغلان. فلو حصروا في واحدة كما أشار به هذا الخصم، لعمرى لقد كانوا يدبون على الشيوخ والكهول والشباب والبهايم في البر والحيتان في البحر، فكان فيما جاء به دين الإسلام من تكثير مجال النكاح عليهم تقليل لهذه المفسدة.

ولعل هذا التصرائني غره احتباس رهبانه في البيع والديارات فيظن أن ذلك يمنعهم عن الفجور، ولو علم أنهم يدبون على الشامسة وكل صبي وشيخ يدخل إليهم. لأجاز لهم التزوج بعشرين، ولو لا ما هم فيه من الرياضة، نحوها لدبوا على أطعمة المذبح.

* * *

قال: «وفي سورة البقرة: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾»^(٢) قال في التفسير: يعنى من أى وجه شئتم مقبلة ومدبرة» قال: «وهذا تعليم يستتكم منه البهايم، فضلاً عن أن الله يعلمه خلقه».

قلت: هذا غباوة وعناد. فإن لهذه الآية أسباباً تقتضى ما تضمنته من الحكم:

أولها: أن اليهود كانت تقول: إذا جامع الرجل زوجته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فبين الله تعالى بهذه الآية أن لا أثر لذلك، بل للرجل أن يأتى امرأته مقبلة ومدبرة بشرط أن يكون في القبل.

(١) لقمان (٢١).

(٢) البقرة (٢٢٣).

الثانى: أن المهاجرين كانوا يحبون نساءهم، يعنى يأتونهن مدبرات فى القبل فلما جاءوا المدينة جعلوا يفعلون ذلك بأزواجهم من الأنصار. ولم يكن لهن به عادة فأخبرن بذلك النبى عليه السلام، ووقع فيه الكلام، فبين الله حكمه.

الثالث: ما روى ابن عباس قال: جاء عمر، فقال يا رسول الله هلكت، قال «ما أهلكك»؟ قال: حولت رحلى الليلة فأنزل الله هذه الليلة: «فأتوا حرثكم أنى شئتم» أقبل وأدبر، واتق الدبر والحیضة. رواه الترمذى والنسائى.

وحيتذ نقول: ما المحذور فى أن الله - سبحانه - بين له فى كيفية الوطء ما ينبغى، مما لا ينبغى؟ وإنما استقبح هذا الخصم هذا بناء على رأيه الفاسد فى أن اللذة ليست مقصودة لذاتها من الجماع، وقد تقدم منه، وما جعل النساء إلا للمتعة.

على أن النسائى قد روى فى سننه الكثير عن ابن عمر: أن رجلاً أتى امرأته فى دبرها على عهد النبى ﷺ فوجد النبى ﷺ لذلك وجداً شديداً. فأنزل الله - سبحانه: «فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتِ شَيْئًا» ويجنح بهذا من أجاز وطء المرأة فى دبرها، ويعزى إلى مذهب مالك وأهل الحجاز، وهذا أشد وأغلظ على النصارى (١).

* * *

قال: «وفى هذه السورة: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ» (٢) إلى قوله: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَسْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» وذكر حديث امرأة رفاعة القرظى: «لا. حتى تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك» وكان حاصل ما ذكره إنكار فراق المرأة بالطلاق أو المرض أو العيب ونحوه. قال: «لو جاز ترك المرأة لأجل شئ من العيوب، يجاز للمرأة ترك الرجل لذلك. لأنها أحوج إلى الرفق لضعفها».

قال: بل ينبغى أن تمكن المرأة ذات العيب لأجل الضرورة ولا تفارق، لأن أحد المتعاهدين إذا فارق صاحبه حال المرض والضرورة عد قاسياً خائناً.

(١) كان يجب على المؤلف أن يقول: وهذا من عبارة الفقهاء. بدل وهذا أشد وأغلظ على النصارى. لأن الآية لا تشير إلى إتيان المرأة من الدبر. قال مالك لابن وهب وعلى بن ريادة لما أخبراه أن ناساً بمصر يتحدثون عنه أنه يجيز ذلك، فنفر من ذلك ويأدر إلى تكذيب الناقل، فقال: كذبوا على، كذبوا على، كذبوا على. ثم قال: أستم قوماً عرباً؟ ألم يقل الله تعالى: «نَسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ» وهل يكون الحَرْث إلا فى موضع المنبت؟ وقيل لابن عمر: ما تقول فى الجوارى حين أحض بهن؟ - والتحميض هو أن يأتى الرجل المرأة فى غير مأتاها الذى يكون موضع الولد - قال: وما التحميض؟ فذكر له الدبر. فقال: هل يفعل ذلك أحد من المسلمين؟

(٢) البقرة (٢٢٩).

قلت: أما الطلاق فجائز بإجماع المسلمين، وقد تقدم البحث معه فيه. وأن النكاح عقد معاوضة في الحقيقة فجاز فسخه كالبيع، فقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» وعليه إشكال، وهو أن البغضة تقتضي الكراهة والإباحة تقتضي التسوية، فالجمع بينهما متعذر. وأجيب: بأن المباح قد يراد تساوى الطرفين، وقد يراد به القدر المشترك بين المتساوي الطرفين وراجع الفعل من غير جزم. وبهذا يستقيم معنى الحديث، لأنه يصير تقديره: أبغض ما للإنسان فعله: الطلاق. وهو أعم من المتساوى وغيره.

وقوله: «لو جاز ترك المرأة لعيب ونحوه، لجاز لها ترك الرجل».

قلنا: هكذا نقول على تفصيل فيه. وتقريره مختصراً: أن العيب في أحد الزوجين: إما أن لا يخل بمقصود النكاح أو كماله، فلا يثبت به الفسخ، أو يخل بذلك فيثبت به إقامة للعدل وإزالة للمكروه عن المكلف.

ثم العيوب الموجبة للفسخ. إما خاصة بالرجل كالجلب والعنة، أو المرأة كالقرن والرتق. أو مشترك بينهما كالجنون والجذام والبرص، ولكل من الزوجين فسخ نكاح صاحبه، لما يخل بمقصود نكاحه من ذلك.

قوله: «تمكن المرأة الضرورة ولا تفارق».

قلنا: فيه إلزام للرجل مكروها، له عنه مندوحة، وذلك ينافي العدل.

قوله: «أحد المتعاهدين إذا فارق صاحبه حال الضرورة، عد قاسياً خائناً».

قلنا: النكاح من باب العقود العوضية، لا من باب العهود.

والعقود العوضية يجوز فسخها بعيب وإقالة، فكذلك النكاح يفسخ بالعيوب والخلع، وهو نظير الإقالة في البيع ونحوه، والفرق بين العقد والعهد أن العقد يتضمن عوضاً، والعهد لا يتضمن عوضاً، وقد أمر الله بالوفاء بالأمرين ومن الوفاء بالعقد، الفسخ عند قيام المقتضى له، ولو كان اجتماع الزوجين على جهة العهد على ما ذكرنا لكان زنا حراماً بإجماع المسلمين.

وحينئذ نقول: فسخ العقد لا قسوة فيه ولا جناية، بل إنما ذلك في العهد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾^(١) فقال المفسرون: عقداً مؤكداً. وهي كلمة الله التي أخذها للنساء على الرجال، وهي الإمساك بالمعروف أو التسريح بالإحسان، قال قتادة: «وكان ذلك يؤخذ عند عقدة النكاح» نعم: إن شرط في العقد أن لا يفسخ أحد من

الزوجين بسعيب ظهر بصاحبه . فإن قلنا: لا فسخ بالعيب الحادث، كان هذا الشرط مؤكداً للحكم . وإن قلنا يثبت به الفسخ احتمل أن يلزمهما بموجب الشرط لقوله عليه السلام «المسلمون على شروطهم» واحتمل أن يبطل النكاح من أصله، بناء على الشرط الفاسد في العقود . وأحكام الأنكحة الفاسدة معلومة .

ثم ما ذكره ينتقض بالتلاميذ مع المسيح، حيث آمنوا به وبإيعوه على دينه ثم لما قبض اليهود عليه فروا عنه، خصوصاً بطرس التلميذ الكبير الذي قال له: «لو أنكرك كل واحد لما أنكرك»^(١) ثم أنكركه قبل صياح الديك ثلاث مرات^(٢) . فهذا هو ترك العهد، لا طلاق الزوجة وفراق الزوج بإذن الشارع الذي هو إله المسيح ومحمد والزوجين وغيرهما من العالم .

فإن منعوا أن ذلك بإذن الله، عدنا إلى النزاع في تصديق الرسول، وخرجنا عن مسألة إنكار الطلاق .

* * *

قال: «ثم إن جاز أن تترك المرأة بلا سبب أو بسبب ضعيف، كما في ملة المسلمين^(٣) أفضى ذلك بسبب الهجر والغضب إلى تبديل الزوجات الكثيرة وتنجيسهن واحدة بعد أخرى وافتضاض الأبكار وتركهن . وذلك يورث البغض بين النساء وأزواجهن وأقربائهن، وذلك خلاف الدين الطبيعي والصيانة والمروءة» .

قلت: أما إفضاء ذلك إلى تبديل النساء فلا محذور فيه، بناء على ما ذكرنا من أن النكاح عقد، والمرأة معقود عليه، كالفرس والشاة، لا فرق بينهما، إلا أن هذه من الجنس بخلاف الفرس .

وأما تنجيسهن فالجماع لا نجاسة فيه، وإنما هذه لفظة استفادتها النصارى من قول «يعقوب» لابنه «أو بين»: «وطئت سرتي ونجست فراشي»^(٤) وهذه حكاية باطلة، ثم لو صحت لكان التنجيس هنا مجازاً عن انتهاك حرمة فراشه وإلحاق العار به بذلك، والعلاقة المجوزة فيه تأذى الإنسان بلحوق العار، كما يتأذى بلحوق النجاسة، وإن تفاوتت الأديان، أو يكون أراد نجاسة الفعل، يعنى قبحه، لا اشتراك النجاسة والفعل القبيح في القبح .

وأما افتضاض الأبكار وتركهن فتلك متعة أمتع الله بها خلقه، فالمانع منها متحجر فضولى .

(٣) مرقس ١٤ : ٧١ .

(١) مرقس ١٤ : ٢٩ - ٣٠ .

(٣) وفي ملة اليهود عن قوم: «لاى سبب» انظر كتاب حياة المسيح لفردريك و . فارار .

(٤) تكوين ٤٩ : ٤ .

والدليل على ذلك صريح العقل، فإن الخلق كلهم ذكروهم وأنثاهم عباد الله وإماؤه، فإذا سمح لعبيده بوطء إمانته على وجه مخصوص جاز، كما أن الواحد من الخلق يجوز أن يهب لعبده ألف جارية له، ويقول افعَلْ بهن ما شئت، فإنه يجوز أن يتصرف فيهن بسائر التصرفات من بيع وعق ووطء للبعض دون البعض أو للكل.

والانتقال من واحدة إلى واحدة وغير ذلك، فإن نازعتمونا في أن الله - سبحانه - أذن لنا في ذلك خرجنا عن المسألة كما سبق.

وأما قوله: «ذلك يورث البغض بين النساء وأزواجهن» فممنوع وبيانه: هو أن الشرائع قوانين متبعة لا يخرج عنها من هو من أهلها، فإذا علم الناس من شرعهم جواز التزوج والطلاق واقتضاؤا الأبكار وتركهن، وجب عليهم أن لا يتباغضوا لذلك ولا يتحاقدوا، كما يجب عليهم أن لا يتباغضوا لتأدية الحقوق المالية كالديون ونحوها، وإن كان أداؤها على خلاف الطبع.

وما فائدة الشرع إلا لف الطباع عن الشر الذي جبلت عليه - وهذا منه - فإن غلبتهم النفوس على البغضاء والحقد بالطبع كان ذلك مراعاة للشرع فيعصى فاعله ولا يكون بفعله اعتبار، كما أنه لما حرم أحد المال بغير حق، كان فعل قطاع الطريق ونحوهم إثماً عليهم يستحقون به العقوبة، وهو ساقط الاعتبار، ولا يفيد ملكاً ولا يجيز تصرفاً، وتصرفات الطبايع لا يلزم موافقتها للشرائع فما وافق الشرع منها، كان حقاً كالنكاح، وما خالفه كان باطلاً كالسفاح، ثم هذا معارض بأن الطلاق إن كان يفضى إلى التباغض فلزوم النكاح أبداً، والحبس على زوجة واحدة يفضى إلى تكره كل منهما بالآخر وتبرمه به، وتضجره منه، وقل أن يطيب مع ذلك عيش لبيهيمتين، فضلاً عن إنسانين فتدوم المفسدة، وربما انتفى لذلك مقصود النكاح، وربما أفضى إلى مفارقة الدين.

كما حكى أن بعض النصارى تزوج امرأة فلما دخلت عليه رأها عوراء. فقال: عورتا، قالت: بكشتا. قال: «محمد بن عبدالله» على الباب، ثم خرج فأسلم.

فحجز الدين ما بينهما، فلو كان في دين النصارى فسحة في الطلاق لقال عوض كلمة الإسلام: أنت طالق، ثم استراح منها، ولم يحتج إلى فراق دين يعتقدونه حقاً إلى دين يعتقدونه باطلاً. مع أن فراق كل من في الدنيا أهون من فراق الدين.

فإن قلت: نحن مع قولنا بلزوم النكاح أبداً، وارتباط الرجل على زوجته يوجب على كل منهما احتمال صاحبه وعشرته بالمعروف، وأن لا تتبرم به، ولا تتضجر منه، فإن خالف ذلك

كان فعله خلاف للشرع، وهو غير معتبر. قلنا: فقل في الطرف الآخر هكذا، وهو أنا إذا اخترنا الطلاق والفراق أوجبنا على الرجال والنساء أن لا يغضبوا، ولا يحقد بعضهم على بعض فإن خالفوا ذلك كان فعلهم على خلاف الشرع، وهو غير معتبر.

ثم يترجح ما قلناه بوجهين:

أحدهما: أنه إذا لم يكن بد من البغضة الطبيعية، فتباغض الزوجين بعد أن يصيرا أجنبيين أسهل من تباغضهما في عصمة النكاح مجتمعين لإفضاء ذلك إلى تكدر عيشهما باجتماعهما، وربما غلبت المرأة لوفور شهوتها، وقلة دينها وعقلها على أن تقتل زوجها بسم أو غيره لتستريح منه وتصير إلى غيره، وكما قد وقع مثل هذا، وذلك مأمون بعد الفراق.

الثاني: أن الفرقة عذاب، والعذاب مؤدب. فإذا افترقا ربما استقام أحدهما للآخر، فعاد بعد نكاح جديد أو قبله بخلاف ما إذا دام مجتمعين فإنه لا يرجى لهما استقامة، بل كلما جاء في سآمة ومال وتضجير وتبرم. والله أعلم.

* * *

قال: «وأيضاً ما أشد ما يكون ظلم النساء بوقوع الطلاق عليهن بلا ذنب».

قلت: هذه غفلة عن الصواب. فإن الطلاق فسخ عقد معاملة لا إيقاع معاقبة، وإنما يكون ظلماً إيقاع العقوبة بلا ذنب، ولو كان للطلاق عقوبة لوجب أنها إذا زنت ونجست فراشه تكون استدامة نكاحها أفضل في حقه، للإجماع من عقلاء العالم، على أن الحلم عن الذنب أفضل من العقوبة عليه، وهذا لا يقول به عاقل. اللهم إلا أن تكون رياضة النفوس قد بلغت بالنصارى إلى رتبة القيادة، والصبر على الديانة. فقد قال بعض الحكماء: إن أربعا من الأمم أكثر من أكل أربع، فأورثهم أربعا. فالترك أكثر من لحم الخيل فأورثهم القوة والقسوة، والعرب أكثر من لحم الإبل فأورثهم الحقد والكرم، والحبشة أكثر من لحم القردة فأورثهم الرفض، والنصارى أكثر من لحم الخنزير فأورثهم الديانة وعدم الغيرة.

ونقل القرطبي في تفسيره عن محمد بن سيرين أنه قال: «ليس شئ من الدواب يعمل عمل قوم لوط إلا الخنزير والحمار».

فلعل النصارى ورثوا من أكل لحم الخنزير اللواط بصبيانهم، حتى اكتفوا بالواحدة من نسائهم، وعدم الغيرة حتى صبروا معهن على القيادة.

* * *

قال: «وأيضاً فإن هذا يفضى إلى انقطاع النسل الذى هو أعظم خير في الزواج إذ يجوز

لكل واحد منهم فى اليوم أن يتزوج أربعاً ويطلقهن، ويأخذ أربعاً غيرهن كذلك فى جميع زمانه، وهذه ليست سنة العقلاء والأعفاء، بل سنة الفجار والعواهر، بل سنة الكلاب والحمير.

قلت: هذا جهل منه بحكم دين الإسلام. فإن الرجل لو تزوج أربعاً وطلقهن فى يوم واحد جاز ذلك له، والنسب محفوظ بوجوب العدة إذ به يتبين الحمل فيلحق بأبيه، وإن لم يكن حمل فلا محذور، وحيثنذ يكون فهمه هو، فهم الكلاب والحمير، لا سنة المسلمين.

* * *

قال: «وأيضاً. ما أقبح وأبشع بوقف رجوع المرأة بعد طلاقها إلى زوجها على نكاح غيره»^(١) إذ تأبى ذلك نفس الرجل والمرأة، وذلك خلاف الطبيعة بالنسبة إلى الناس إلى كثير من الدواب والطيور كالأسد والدب فإن كل واحد من أشخاص هذه الأنواع لا يتعدى إلى أنثى الآخر.

قلت: لو عقل هذا العليج لكفاه هذا الحكم فى الدلالة على حكمة شريعة الإسلام وصحتها ولكن.

لقد أسمعت، لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادى

وبيان ذلك: أن الشارع لما علم من طبيعة البشر كراهة ذلك، والنفور منه جعله شرطاً فى جواز ارتجاع الرجل زوجته، ليكون ذلك مانعاً له من المبادرة بطلاقها، وحاملاً لكل من الزوجين على عشرة الآخر بالمعروف، واحتمال بوادره، وسوء أخلاقه. فكان اشتراط نكاح المرأة زوجها غير مطلقة، مفضياً إلى نفيه وتقليله جداً، حتى أن هذا إنما يقع فى النادر بالنسبة إلى كثرة الأنكحة وللطلاق ونظيره القتل بالقصاص ناف للقتل بالعدوان، ومقلل له، وإليه الإشارة بقوله تعالى: «ولكم فى القصاص حياة»^(٢) ويقول العرب: «القتل أنفى للقتل» ويقول الشاعر:

بسفك الدما، يا جارتى تحقن الدما وبالقتل تنجو كل نفس من القتل

وأما الأسد والدب ونحوهما فليسوا مكلفين، حتى يتسرع فى حقهم ما يمنعهم من المبادرة إلى الطلاق، وإنما كان ذلك فيهم طبيعة.

(١) هذا الحكم أخف من نظيره فى التوراة، ونص التوراة: «إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها. فإن لم تجد نعمة فى عينيه لأنه وجد فيها عيب شئ وكتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته، ومتى خرجت من بيته ذهبت وصارت لرجل آخر. فإن أبغضها الرجل الأخير وكتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته، أو إذا مات الرجل الأخير الذى اتخذها له زوجة؛ لا يقدر زوجها الأول الذى طلقها أن يعود بأخذها، لتصير له زوجة بعد أن تنجست، لأن ذلك رجس لدى الرب [تثنية ٢٤: ١ - ٤] يعنى أنها بعد الطلاق من الآخر أو موته لا تحل لزوجها الأول.

(٢) البقرة (١٧٩).

قال: «وفى كتاب المناسك من مسلم. قال: سئل ابن عباس عن متعة الحج فرخص فيها، وفى كتاب النكاح منه عن أبى الزبير عن جابر، قال: كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق، الأيام، على عهد رسول الله، وذكر حديث الربيع بن سبرة الجهنى، وحديث عمران بن حصين قال: أنزلت آية المتعة فى كتاب الله، ففعلناها مع رسول الله ولم ينزل قرآن يحرمها ولم ينه عنها حتى مات. قال: «فهل فاحشة أو نجاسة أقدر من هذا الفعل فى الكلاب؟» دع الإنسان يعطى المرأة ما ترضى به فيزنى بها. هذا منزع الزنا لا غير. هذا أمر الشيطان لا أمر الله. وهذا هو المتعة. والعقلاء من المسلمين يستنكفون من ذلك، وكثير من أهل الحجاز ومكة باقون عليها إلى الآن».

قلت: هذا غلط منه على الشريعة حيث جعل المتعتين واحدة.

وإنما المتعة فى حديث ابن عباس: هى نسك من أنساك الحج، وهو قرينة الأفراد والقران. وصورتها أن يعتمر أولاً ثم يحل ثم يحرم بالحج.

وأما المتعة فى الحديث الآخر، فلا شك أنها تثبت فى أول الإسلام لضرورة، وهو غريتهم عن أوطانهم فى الجهاد وحاجتهم إلى النساء، فرخص لهم فيها بشبهة عقد وصورته فكان ذلك خيراً مما يفعلونه زناً محضاً. ثم نسخ ذلك فى عهد النبوة، وليس عليه اليوم من المسلمين إلا شردمة قليلة، وأكثر من تقول به الرافضة (١).

(١) من أراد أن يعتمر ويحج معاً، فعند الشيعة - والمؤلف يسميهم الرافضة ويقال عنه: إنه كان منهم - تسمى عمرة التمتع وحج التمتع. وعمرة التمتع أجزاؤها خمسة وهى: الإحرام، والطواف حول الكعبة، وصلاة ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام، والسعى بين الصفا والمروة، والتقصير. وحج التمتع أجزاؤه ثلاثة عشر وهى: الإحرام والوقوف بعرفات والوقوف بالمشعر ورمى جمرة العقبة بالحصى فى منى وذبح الهدى فى منى وحلق الرأس أو التقصير فى منى، والطواف حول الكعبة للزيارة. وصلاة الطواف ركعتان، والسعى بين الصفا والمروة، وطواف النساء، وصلاة طواف النساء، ركعتان والمبيت فى منى ليلة الحادى عشر وليلة الثانى عشر وقد يجب المبيت ليلة الثالث عشر أيضاً، ورمى الجمرات الثلاث يوم الحادى عشر ويوم الثانى عشر ويوم الثالث عشر بالنسبة إلى من بات ليلته.

وأما نكاح المتعة عند الشيعة فإنه يسمى النكاح المنقطع ويقولون: «النكاح المنقطع كالنكاح الدائم، فى الاحتياج إلى الإيجاب والقبول مع سائر الخصوصيات ويشترط فيه ذكر المدة والمهر، وينقضى هذا العقد بانقضاء المدة وبهية المدة قبل انقضائها ولا يقع بها طلاق ولا تستحق المرأة بها قسمة ولا نفقة، ولا توارث بين الزوجين فيها، ولا تحسب من الأربعة».

ونقول نحن المسلمين السنيين: إن نكاح المتعة باطل، لأن الآثار المروية فى شأنه هل كان ثم نسخ؟ وهل نسخ قبل وفاة النبى ﷺ أم فى عهد عمر رضى الله عنه؟ هذه الآثار مردودة على قائلها لاضطراب معانيها واختلاف أسانيدنا وأيضاً لمعارضتها للقرآن الكريم وفى القرآن الكريم: (ومن آياته أن خلق لكم من

وأما حديث عمران بن حصين. «ولم ينه عنها حتى مات» فلأنه لم يبلغه النهى عنها وقد بلغ غيره فنقله. على أن القياس شرعاً وعقلاً: جواز المتعة. وإنما منع الشرع منها تعبداً. أما شرعاً فلأن الله إنما حرم الزنا.

والمتعة ليست زناً، لأن الحد فيها ساقط^(١) والنسب لاحق، والزنا ليس كذلك وأما عقلاً فلأنها منفعة من منافعها، فجاز معارضتها عليها مطلقاً كالخدمة، بل الزنا ليس قبيحاً عقلاً إذ ليس فيه إلا انتفاع كل من بشرين بآخر وإنما قبح شرعاً، ثم تلقت العقول قبحه من الشرع ونفره الطبع.

وأما تشنيعه بالمتعة فقد بينا في غير موضع أن في التوراة أن يهوذا بن يعقوب لقي كتنه زوجة ابنه على الطريق في غير صورة زانية فوطئها على أن يعطيها جدياً من الغنم ثم رهنها عليه عمامته وقضييا معه. وهذه صورة المتعة بل صورة الزنا. والجواب مشترك.

وأيضاً المتعة أحسن حالاً من وطء رأوين بن يعقوب، جارية أبيه، لأنه زناً محض.

* * *

قال: «وفي كتاب العتق من البخاري عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي، عما وسوست به صدورها، ما لم تعمل به أو تكلم».

قلت: لا أعلم ما وجه إيراد هذا الحديث، إلا أن يكون إنكاراً لوسوسة الشياطين أو للعفو عنها، بناء على أنه لم يذكر في كتبهم. فأما الشياطين ووسواسهم فثابتان. وأما عدم ذكر ذلك في كتبهم^(٢) فاحتجاج بالعدم. وقد سبق في غير موضع: أنه اعتماد على الجهل.

* * *

=أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها) والسكن غير ثابت في النكاح المنقطع، بل الشهوة لأنها الفرض الاساسي للنكاح، ولأن الله تعالى وصى بالزواج من الحرائر، وفي حالة الضرورة أباح الأمة، فلو كانت المتعة جائزة في الحرائر لنص عليها في حالة الضرورة بدل الأمة.

وللعلماء أدلة كثيرة على تحريمها من الممكن معرفتها من تفسير القرطبي رحمه الله: والحق معهم في التحريم، لأن التوراة أيضاً التي كانت شرع من قبلنا والتي كانت نوراً وهدى للناس أحقاباً من الزمن لم تنص على إباحتها.

(١) يقول القرطبي. «وقد اختلف علماؤنا في نكاح المتعة، هل يحد، ولا يلحق به الولد أو يدفع الحد الشبهة ويلحق به الولد؟ على قولين، ولكن يعذر ويعاقب» وما كان يصح للعلماء في نظرنا أن يختلفوا، لأن واحداً منهم لا يرضى بالمتعة لابنته أو لأخته أو قريبته والشرع يوافق الفطرة السليمة ولا يخالفها، وإنما يتوجب عليهم اعتبار المتعة زناً بلا جدال.

(٢) الشياطين لها ذكر عند أهل الكتاب انظر الأصحاح الرابع من إنجيل متى واقرأ سفر الرؤيا.

وذكر أحاديث العزل عن النساء.

قال: «وهو أن يجامع الرجل ثم يعزل ذكره عن فرجها، فيلقى المنى خارجاً» قال: «وهو قبيح رذل عار على فاعله».

قلت: المأخذ في مشروعية النكاح في دين الإسلام هو تحصين الدين والفرج والعفاف عن الزنا، وذلك حاصل مع العزل وعدمه، وعندهم مأخذه تحصيل الذرية، فلعلهم لذلك منعه، ولا شك أن هذه المسألة من فروع الشريعة، وفيها خلاف. فقليل يجوز مطلقاً، وقيل لا يجوز مطلقاً. وقيل يجوز بإذن الزوجة وإذن سيد الأمة، ومسألة فيها هذا الخلاف في الحكم والدليل، لا ترد هادمة لشريعة.

ثم إذا حاققتناهم فيما أن نمنع قبح العزل وتحريمه ونطالبهم بالدليل على ذلك فلا يستطيعونه، وليس فيه إلا وهم الاحتشام الطبيعي، ولو كان ذلك موجباً للعار، لوجب أن يكون نفس الجماع عاراً، وقد بينا بطلانه، وإما أن نسلم تحريمه ونحتج عليه بما روى أبو سعيد قال: «ذكر العزل عند رسول الله ﷺ فقال: «لم يفعل أحدكم؟ فإنها ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها».

أخرجاه في الصحيحين، ورواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه. فقلوه: «لم يفعل؟» استفهام إنكار، وذلك يوجب المنع، ولأن فيه فراراً من القدر وهو حرام، ونوع عبث إذ لا فائدة له إذا كان لا مانع لما أراد الله خلقه، ثم يجعل هذا ناسخاً لأحاديث إباحته^(١)، فلا يمكنهم النزاع في ذلك. والله أعلم.

* * *

قال: «وفي سورة النساء: ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ إلى قوله ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ ذكر ما قاله المفسرون في الأذى: إنه التعيير والتوبيخ، أو السب والجفاء والنيل باللسان واليد، والضرب بالنعال، ونحوه. قال: «وفي هذا تكثير للزنا لطمع الزانين بتعذر اجتماع أربعة شهود غالباً، حتى يقضيا وطرها، ولضعف هذه العقوبة إذ لا يؤخر مثلها عن هذا الفعل وشرعية الزنا وقوعه في الخلق أمر مغضب للرب، وموجب حلول نقمته وسخطه فينبغي أن يحسم تشديد العقاب، حتى لا تقع إلا نادراً».

(١) هذا من باب تناقض الأحاديث لا من باب النسخ فإننا لا نجيز ولا نقر نسخ قرآن لقرآن، ولا سنة لسنة، وأحاديث العزل هذه المثبتة والمنفية لا أساس لها. فالعرب يجون التماسل وكثرة البنين يتفاخرون بها، ولا يتشاءمون من الحياة ولا يأسون من روح الله (راجع كتابنا: لا نسخ في القرآن - نشر دار الفكر العربي بمصر).

قلت: قد تبين بهذا السؤال أن هذا الشخص قد كان يأخذ ما يورده على الشريعة من كتب التفسير والحديث من غير أن ينظر في كتب الفقهاء، إذ لو نظر فيها لعرف أحكام الشرع، ولم يورد هذا الزور والمحال، ولعمري أن الكتاب والسنة، وإن كانا أصل الشريعة ومادتها لكن اقتناص الأحكام منها يحتاج إلى تصرف في التركيب، كما أن مفردات الدواء مادته، ولا بد في الانتفاع بها من تصرف في التركيب، وكذلك مقدمات الدليل مادته ولا ينتفع بها في إثبات الحكم إلا بمعرفة تركيب الدليل منها، وكذا الكلام في مفردات كل مركب. وإذا عرفت هذا فحكم دين الإسلام في الزاني إن كان محصناً الرجم حتى يموت^(١)، وهل يجلد قبله مائة جلدة؟ على قولين. وإن كان بكرًا جلد مائة جلدة وتغريب عام إلى مسافة القصر لأن قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ السبيل هاهنا: مجمل تبينه السنة فيما روى عبادة بن الصامت قال: «قال رسول الله ﷺ: «خذوا عني. فقد جعل الله لهن سبيلا، الشيب بالثيب جلد مائة ثم الرجم، والبكر بالبكر جلد مائة، ونفى سنة» رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي، وقال: حسن صحيح. وفيه أحاديث غير هذا.

وبهذا يتبين: أن ما ذكر في تفسير الأذى ضعيف لا يثبت، أو منسوخ بهذا الحديث، أو

- (١) أنكر الخوارج الرجم - وإحق معهم - وأثبتوا الجلد فقط بدليل:
- ١ - «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا» وهى مثل «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا» ولا فرق. أى أن «الالف واللام» للعموم.
- ٢ - «إذا أحصن، فإن آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب» أى حد «الامة» نصف حد «الحرّة» والجلد يقبل التنصيف فإذاً هو الحد الشرعى لا الرجم.
- ٣ - «وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا (١٥) وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا فَإِنْ تَابَا» [النساء: ١٥ - ١٦]
- والإمساك فى البيوت تكون مد إقامة حد. والرجم لا يصح لأن من بعد الرجم القبور لا البيوت إذا الحد المراد هو الجلد لا الرجم. وكذلك «فأذوهما» يكون الإيذاء بالجلد لأن بعده «فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهم» وليس بعد الرجم توبة ولا إصلاح ولا إعراض ولا يصح القول بنسخ الآيتين هاتين بحديث. لأن الحديث - فى نظر الراشخين فى العلم - لا ينسخ القرآن.
- ٤ - حديث البخارى فى هذا الباب مشكوك فيه من قبل البخارى نفسه. فإنه يقول «لكننا لا ندرى أرجم قبل نزول آية النور أم بعدها» فإذا كان الرجم لماعر والغامدية قبل نزول آية الجلد. فالآية نسخت حكماً كان من اجتهد الرسول نفسه ﷺ كمنسوخ اجتهداه فى أسارى بدر كما يقولون وإن كان الرجم بعد نزول آية الجلد فكيف يعقل هذا والرسول مفسر وموضح للقرآن وليس الرجم موضعاً للجلد، بل زائد عليه، بل لاغ له؟
- ٥ - أن الرجم إزهاق روح وهو حكم قاسى. فلو كان مشروعاً لكان أولى بالذكر من حد القذف الذى هو ثمانون جلدة [النور: ٤] وأما التغريب بسنة فلا أعرف أنا فيه دليلاً صحيحاً. والشهود الأربعة فى القرآن أحوط من حكم التوراة فإنها تنص: «على فم شاهدين، أو على فم ثلاث شهود يقوم الأمر» (تثنية ١٩: ١٥)

محمول على البكر، أو على أنه يفعل بالزانيّين ولا يقتصر لهما عليه، بل يقام عليهما من الحد ما أتت به السنة في بيان السبيل.

وأما قوله: في اعتبار الأربعة تكثير الزنا للطمع في تعذرهم. **فجوابه:** أنا قد بينا أن بناء شرعنا على مراعاة المصالح والمفاسد، وترجيح بعضها على بعض. ولا شك أن اعتبار الأربعة في الزنا، وإن كان مفضيا إلى تكثيره كما ذكرت لكن الزنا يتبعه مفاسد عظيمة.

منها: ضياع النسب. **ومنها:** لحوق العار بالزانيين وأهلهم.

ومنها: وجوب القتل عليهما والجلد الذي يفضى إلى القتل. **ومنها:** سلب العدالة فيترتب عليه رد الشهادة وسلب أهلية الولايات الدينية والدنيوية. وهذه المفاسد كلها راجعة إلى حقوق الأدميين، فكان في تقليل ثبوت الزنا بتكثير الشهود، وتقليل لهذه المفاسد في الحكم.

وأما معصية الزنا الواقع في نفس الأمر، فالعقوبة عليها حق الله، والدنيا ليست دار جزاء، إنما هي دار تكليف، فيتأخر حق الله إلى حين المصير إليه، فيعاقب أو يعفو. ولهذا غالب المعاصي لم يشرع فيها عقوبة في الدنيا إلا فيما كان فيه إفساد لنظام العالم فتشرع فيه العقوبة لذلك، وآخر حقوقه في سائر المعاصي إلى الدار الآخرة، دار الجزاء. ولهذا لا يوجد في كلام المسيح ترتيب عقوبة دنيوية على شيء من المعاصي، بل إنما يتوعد بسجنهم وبالظلمة وصرير الأسنان على ما تضمنه الإنجيل.

وما تضمنه دين النصارى من العقوبات الدنيوية فهو إما متناول من التوراة أو من جهة علمائهم على جهة السياسة، بناء على قول المسيح: «ما حللتموه في الأرض فهو محلول في السماء، وما ربطتموه في الأرض فهو مربوط في السماء» (١).

مع أن دين الإسلام مبني على إثبات السر والإعضاء ومكارم الأخلاق، لطفاً من الله بخلقه، ولولا ما في المعاصي ذوات الحدود من المفاسد الدنيوية، لما شرع فيها حد. والجواب عن هذا السؤال ذكرته مبسوطاً في القواعد الدمشقية وإنما أشرت إليه هنا إشارة.

* * *

(١) هذا من كلام المسيح لبطرس (شمعون الصفا) ونصه: «وأنا أقول لك أيضاً: أنت بطرس وعلى هذه الصخرة أبني كنيتي، وأبواب الجحيم لن تقوى عليها. وأعطيك مفاتيح ملكوت السموات. فكل ما تربطه على الأرض يكون مربوطاً في السموات. وكل ما تحله على الأرض يكون محلولاً في السموات» (متى ١٦: ١٨ - ١٩) وبعده قال المسيح لبطرس: «أذهب عني يا شيطان. أنت معثرة لي لأنك لا تهتم بما لله، لكن بما للناس» (متى ١٦: ٢٣).

قال: «وفى الموطأ عن زيد بن أسلم أن رجلاً سأل رسول الله فقال: ما يحل لى من امرأتى وهى حائض؟ فقال رسول الله: لتشد إزارها، ثم شأنك بأعلاها».

قلت: كأنه يستعظم مقارنة الحائض.

قلت: وهذا لا محذور فيه، لأننا أجمعنا على جواز وطء المرأة إذا كانت طاهراً. والحيض إنما اختص بالفرج. وقضية العقل: أن المانع يختص تأثيره بمحله، بما لم يقدّم دليل على تعدى حكمه. وذلك يقتضى اختصاص الفرج فقط بالاجتناب فى زمن الحيض، وبقية البدن يجوز الاستمتاع به. وكذلك نص القرآن: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾^(١) يعنى موضع الحيض، وهو الفرج.

وفى حديث: «اصنعوا كل شئ ما خلا النكاح» وفى حديث عمر «اتق الحِيضَة والدبر» اللهم إلا أن تنكر هذا، لكون غير الفرج ليس محلاً لزرع الولد فيضيع الماء ويصير بمثابة العزل، بناء على أن مقصود النكاح الأصلى إنما هو الولد، لكن هذا شئ قد منعناه، وسبق الجواب عنه.

قال: «وفى كتاب الرجم من مسلم: أن سعد بن عبادَةَ قال لرسول الله: أرايت لو أنى وجدت امرأتى رجلاً. أمهله حتى أتى بأربعة شهداء؟ قال له رسول الله: «نعم».

قلت: وقد قدم هو وجه السؤال من هذا، وهو تكثير الزنا، وقدمنا جوابه.

قال: وفى حديث أبى موسى حيث جاء يستحمله فقال: والله لا أحملككم^(٢) ثم حملهم. فسألوه فقال: «ما أنا حملتكم، بل الله حملكم، وإنى إن شاء الله - لا أحلف على يمين فأرى غيرها أحسن منها إلا كفرت عن يمينى وأتيت الذى هو خير».

قلت: وجه سؤاله من هذا: أن الحنث فى اليمين استخفاف بحق الله، وتهوين بعظمته، بناء على ما عندهم فى الإنجيل عن المسيح أنه قال: «سمعتُم ما قيل للأولين: لا تحت فى يمينك، وأوف للرب أقسامك وأنا أقول لكم: لا تحلفوا البتة لا بالسماة فإنها كرسى الله، ولا

(١) البقرة (٢٢٢).

(٢) آية التوبة (٩٢): ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَيْنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ السَّدْمِ حَزناً أَلَّا يَجِدُوا مَا يُفْقُونَ﴾ هذه الآية الكريمة ليس فيها أنه حلف ولا رجوع فى الحلف. وطعن النصارى هو فى حديث مروي فى سبب نزولها - من الجائز أن يكون من وضع آبائه وأجداده - وليس على سبب النزول اتفاق حتى يصح طعنه جداً. فقيل نزلت فى عرابض بن سارية، وقيل نزلت فى عائذ ابن عمرو، وقيل فى بنى مقرن، وكانوا سبعة إخوة، وقيل فى سبعة نفر من بطون شتى، وقيل فى أبى موسى وأصحابه - وهذا القول هو الذى طعن به النصارى.

بالأرض لأنها موطن قدميه ولا يبروشليم فإنها مدينة الملك العظيم، ولا برأسك تحلف لأنك لا تقدر أن تجعل شعرة بيضاء أو سوداء. ولتكن كلمتكم: نعم نعم. ولا لا. وما زاد على ذلك فهو من الشرير»^(١).

والجواب: إن دين الإسلام مبني على رفع الحرج والضيق بناء على أن الغرض من تكليف الخلق تعظيم الله والانقياد له، لا لخوف المشقة لهم بذلك فمتى أمكن أجمع بين تعظيمه تعالى ورفع الحرج عن المكلفين كان ذلك حسناً جائزاً وتعظيم الله سبحانه في باب الإيمان يحصل إما بالتزام العقد معه بأن لا يحث فيها، مثل أن يحلف أن يفعل فيفعل أو لا يفعل فلا يفعل، أو بالتفكير إن خالف ما عليه، لأن في التزام التفكير تجرد من المال المحبوب طبعاً، أو بالتعبد بإلحاق المشقة بالصوم للبدن تعظيماً لله سبحانه ولا بد، وقد نص عليه القرآن، ولعل التعظيم بذلك أشد من التعظيم بالتزام ما حلف عليه، إذ قد يحلف أن لا يأكل هذه اللقمة فتركها عليه يسير غالباً، فإذا أكلها لمصلحة دينية وأعتق عوض ذلك رقبة أو أطعم أو كسى عشرة مساكين أو صام ثلاثة أيام متتابعة كان ذلك لا شك أبلغ في تعظيم الله جل جلاله، وتبارك اسمه.

وأما ما ذكروه عن المسيح من قوله: «لا تحلفوا بالسما» فإنها كرسى الله فكلام متهافت لا تليق نسبته إلى المسيح. وبيان تهافته: أنه فاسد الاعتبار، إذ النهي عن الحلف بالسما يقتضى عدم تعظيمها، وكونها كرسى الله يقتضى تعظيمها وجواز الحلف بها، ثم إن هذا الكلام في الفصل الخامس من إنجيل متى، وهو مناقض لما في الفصل الثالث والعشرين منه حيث يقول «من حلف بالسما فهو يحلف بكرسى الله والجالس عليه»^(٢) فإنه يقتضى صحة الحلف بالسما وجوازه، وأن الحالف بها حالف بالله - سبحانه -

فانظر أيها العاقل إلى هؤلاء الذين يقدحون في دين الإسلام بهذا الكلام المتناقض المتهافت.

وذكر حديث قتل كعب بن الأشرف، وأن محمداً بن مسلمة خدعة حتى استمكن منه فقتله، وذلك بإذن النبي - عليه السلام -.

قلت: ووجه السؤال منه: أنهم خدعوه بإذن محمد حتى أمن وسلم نفسه إليهم ثم قتلوه وهذا غدر.

قلت: وجوابه من وجهين:

(١) متى ٥ : ٣٢ : ٣٧.

(٢) متى : ٢٣ : ٢١.

أحدهما: أن هذا من باب الخديعة في الحرب، وهو جائز في دين الإسلام وقد قال النبي - عليه السلام - : «الحرب خدعة» وغاية ما في الباب: أنه كذب. لكن الكذب ليس قبيحاً لذاته عندنا بل لما فيه من المفسدة. فإذا تضمن مصلحة راجحة على مفسدته تعينت. وكان من قبيل اعتبار المصالح، ولا شك أن قتل كعب بن الأشرف تضمن مصلحة دينية وهو أنه كان يهجو النبي - عليه السلام - والمسلمين ويقذف نساءهم في شعره، ويأخذ أعراضهم، وهو يهودى ملعون من أعداء المسيح وقتلته - على زعمك - وبعض هذا يوجب قتله وقتل كل يهودى على وجه الأرض.

وأجمع العقلاء على أن الكذب واجب على من رأى ظالماً يتبع نبياً أو ولياً أو مظلوماً بالحملة ليقترله. إذا سأله فليصده عنه بالكذب، ولو صدق حتى قتل ذلك المظلوم لا تتمر بالصدق.

قال العلماء: الكذب: واجب، ومندوب، ومباح، وحرام.

فالواجب: كالصورة المذكورة آنفاً. والمندوب: الكذب للإصلاح بين المؤمنين. وفي الحديث الصحيح: «ليس بالكاذب من أصلح بين اثنين فقال خيراً، أو غي خيراً» والمباح: كذب الرجل لأمراته في الوعد والتأويل ليكيف شرها عنه أو لا تكدر عليه. والحرام: ما سوى ذلك وهو كل كذب يتضمن مصلحة راجحة على مفسدة.

وقد صرحت التوراة بأن إبراهيم وإسحق جميعاً قال كل منهما عن زوجته: إنها أخته حين خشى عليها من «إييمالخ» ملك الأردن وفلسطين^(١) ولما تضمن ذلك مصلحة لم يقبح منهما. فهذا مثله سواء لأن محمداً وأصحابه كانوا مظلومين مع «كعب» في هجائه لهم وقذفه لنسائهم، كما كان إبراهيم مظلوماً بتغلب «إييمالخ» ملك «الأردن» على زوجته، لولا عصمة الله لها منه.

الوجه الثاني: أن عظيم قرية «شكيم» لما فضح بنت يعقوب وأراد أن يتزوجها صعب على بنى يعقوب ذلك. فقالوا له: إن من ديننا الختان، فإن اختنت أنت وأهل قريتك زوجناك. فلما اختنتوا جميعاً دخلوا عليهم، وهم فى ألم الختان لا يستطيعون الدفع عن أنفسهم فقتلوهم، وأخذوا أموالهم، وهذا غدر صريح، والجواب عنه مشترك لأن الجميع أنبياء، وقد نصت التوراة على هذه الحكاية^(٢).

* * *

(١) انظر التكوين ٢٠: ٢ و ٢٦: ٧.

(٢) فى الأصحاح الرابع والثلاثين من سفر التكوين.

وذكر حديث: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي. نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً، وأحلت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة».

قلت: لا أعلم ما وجه السؤال من هذا ^(١)، إلا أن يكون يكذب بالإخبار بهذه الأشياء بناء على عدم علمه بها، أو على مناقضة محرفة فى كتبهم، ولو ذكر وجه سؤاله منه لأجبت به بحسبه.

* * *

وذكر قوله عليه السلام: «إن الله يحب العطاس، ويكره التثاؤب» إلى قوله: «وأما التثاؤب فهو من الشيطان. فإذا تثاءب أحدكم فليرده ما استطاع فإنه إذا تثاءب ضحك منه الشيطان».

قلت: قد سبق ذكرنا لقواطع الإنجيل على جسمية الشيطان، ومناقشتنا له فى قوله: الشياطين بسائط مجردة عن المادة» ومع جسميتهم لا يمتنع الضحك والاكل وسائر خواص الأجسام منهم. وأما قوله: «إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب» ومعنى كونه من الشيطان فله تأويلان:

أحدهما: ذكره الخطابى، وهو أن العطاس يكون عن خفة البدن من الطعام والتثاؤب عن ثقله به والحب والكراهة راجعان إلى سببهما، وهما قلة الأكل وكثرته الموجبان لخفته وثقله لا إلى ذاتيهما.

(١) وجه السؤال من هذا: أن الخمسة كانوا لموسى عليه السلام، وهو نبي من قبل محمد ﷺ بألفين ومائة واثنين وأربعين سنة على حساب النصارى. ذلك لأن موسى كان قبل الميلاد بألف وخمسمائة وواحد وسبعين سنة.

وقد صرح التوراة بأن الخمسة لموسى عليه السلام، وليس فى القرآن مانع من أن الخمسة كانوا لموسى عليه السلام إلا مسألة الشفاعة فإنها ضد العدل. أما أن موسى نصر بالرعب ففى القرآن «وكان حقاً علينا نصر المؤمنين» ونصر المؤمنين بإدخال الرعب فى قلوب أعدائهم وغيره، وأما أن الأرض جعلت مسجداً وطهوراً ففى القرآن «فأينما تولوا فثم وجه الله» أى رحمته، وأما أن الغنائم محللة ففى القرآن «إِنَّ السِّلَةَ أَشْرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ بِأَنَّهُمْ لَجَّةٌ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقٌّ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ» ومن المعلوم أن المقاتل له وعليه، وليس من الحكمة أن يغنم شيئاً ولا ينفع به. وأما أن دعوة موسى كانت عالمية فالآية السابقة تبين أن بنى إسرائيل أمروا بالجهاد فى سبيل الله، والجهاد يدل على عالمية الدعوة. وفى القرآن أيضاً: أن العرب لما سمعوا نبوة محمد ﷺ قالوا: «لولا أوتى مثل ما أوتى موسى» ورد الله عليهم بقوله: «أو لم يكفروا بما أوتى موسى من قبل» فكفر العرب بكتاب موسى يدل على أنهم كانوا مكلفين به، وأنهم دعوا إليه ورفضوه. وفى التوراة نصوص صريحة على الأمور الخمسة لا داعى لذكرها هنا.

الثانى: أن العطاس يتعقبه حمد الله وذكره بخلاف التثاؤب، فلذلك فرق بينهما فى الحب والكراهة وعدم ذكر الله من أخلاق الشيطان، وما يؤثره، فكذلك قيل فى التثاؤب: إنه من الشيطان.

* * *

وذكر أن رسول الله أمر بلعق الأصابع والصفحة. وقال: «إنكم لا تدرّون فى آية البركة» وقوله: «إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلعقها، أو ينعفها» وأنه كان يأكل بثلاث أصابع ويلعق يده قبل أن يمسحها.

وقوله: «إن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شئ حتى يحضره عند أكل طعامه، فإذا سقط من أحدكم اللقمة فليمط ما بها من أذى، ثم ليأكلها، ولا يدعها للشيطان، وإذا فرغ فليلعق أصابعه».

قلت: هذه آداب حسنة من آداب الأكل^(١)، فإن فى لعق الأصابع والصفحة تعظيم ما عليهما من بقية الطعام بأكله وتنظيف الإصبع والصفحة، ولعله علم فى ذلك سرّاً آخر من خصائص النبوة، وإليه أشار بقوله: «لا تدرّون فى آية البركة» وقد سبق فى أول الكتاب قول أرسطو وغيره: «إنه لا بد فى معرفة الشرائع من توقيف إلهى يبين العقل ما يقصر عنه، وليس من شأنه إدراكه».

* * *

وذكر حديث أبى ذر: «يقطع الصلاة: الحمار والمرأة والكلب الأسود» وقال: «الكلب الأسود: شيطان».

قلت: الجواب من وجوه:

أحدها: أن الشيطان لا يمتنع أن يختص بالدخول فى الكلب الأسود لخصيصة فيه من شدة خبثه أو نحو ذلك، كما ذكر فى الإنجيل: أن المسيح أخرج الشياطين من الناس، فدخلت فى قطيع الخنازير، ثم ألقاها فى البحر ففرقت^(٢).

وقد ذكر «ابن الأمثل» مطران «حمص» فى تقرير الثلاث: «أن الله - سبحانه - ظهر فى كبش إبراهيم» فإذا جاز فى عقولكم أن خالق السموات والأرض يظهر فى كبش، فكيف يمتنع ذلك فى بعض مخلوقاته أن يظهر فى كلب.

(١) من عادات العرب المستحسنة: إبقاء شئ فى الإناء. وهذا الحديث وشبهه من الإسرائيليات المفقوتة.

(٢) الأصحاح الخامس من إنجيل مرقس.

الثاني: قال «الجاحظ»: «معنى قوله: الكلب الأسود شيطان: أن فعله فعل الشيطان لأنه أخبث الكلاب، وأكثرها عقراً للحيوان».

قلت أنا: لكن هذا لا يناسب قطعه للصلاة، فيحتمل أن يكون لكثرة خبثه، ويدل على خبثه سواده كما استدلوا على خبث الأسود من الحيات بسواده وحيث اشتد خبثه وقارب المصلى، ليتهمز منه فرصة، كما دخل إبليس في الحية، حتى أغوى آدم^(١).

وقد ذكر بعض أهل التاريخ^(٢) - أحسبه الشيخ أبو الفرج في «المنتظم» - أن آدم لما كان فخاراً، كان إبليس يطوف به ويستعجب منه، ففى بعض الأيام بصق عليه، فوقع بصاقه فى موضع السرة منه، فقطع موضع البصقة منه، فألقى فخلق منه الكلب الأسود.

فإن ثبت هذا صح أن فى الكلب الأسود طبيعة من الشيطان، لأجل تلك البصقة، وإن كان المخلوق من بصقة إبليس كلباً غير أسود، فلعله انضم إلى الأسود خصيصة كملت بها شيطنته، فاخصص بما ذكر من قطع الصلاة وتحريم صيده، ونحوه.

الثالث: قال «الخطابى» فى قوله: «تطلع الشمس بين قرنى الشيطان»: «هذا من ألفاظ الشرع التى أكثرها ينفرد هو بمعانيها، ويجب علينا التصديق بها والوقوف عند الإقرار بأحكامها والعمل».

قلت أنا: والاختلاف فى أنها معقول المعنى، أو هو تعبد، اختلف الفقهاء فيما لو اتفق أن مر بين يدى المصلى شيطان حقيقى. هل يقطع الصلاة؟ وجهين:

أحدهما: يقضيها، لمقتضى تعليله أن الكلب الأسود شيطان.

والثاني: لأننا لا نعقل ما معنى شيطنته فهو إذن تبد نلقاه بالتسليم والتعبدية فرع المعقولة، وحيث لا معقولة فلا تعبدية.

وذكر عن «ابن قتيبة» فى «مختلف الحديث» قال: «وقد رخص فى الكلب فى الحرب لأنه خدعة، وفى الإصلاح بين الناس، وفى إرضاء الرجل أهله، ورخص أن يورى فى يمينه إلى شئ إذا ظلم أو خاف على نفسه. والتورية أن ينوى غير ما يرى مستحلفه. وجاءت الرخصة فى المعارض وقيل أن فيها مندوحة عن الكذب^(٣)».

(١) لم تذكر التوراة الدخول الحقيقى لإبليس فى الجنة، بل الوسوسة للحية أن تغرى حواء (تكوين ٣: ١ - ٥)

(٢) هذا الخبر مذكور فى إنجيل برنابا.

(٣) لا تحل التقية ولا المعارض عند علماء الفوارج والمعتزلة وكثيرون من العلماء، ورايهم صحيح إلا فى الضرورة لقوله تعالى (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان).

قلت: هذه أحكام صحيحة في الإسلام. وقد سبق الكلام على أنواع الكذب، وأما التورية والمعارض فكما قال إبراهيم عن زوجته، إنها أختي وعني باعتبار الأب الأبعد، أو في الإسلام. وكذلك إسحق^(١).

وفي الحديث النبوي الصحيح^(٢) قال: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات اثنتين في ذات الله: قوله «إني سقيم» وقوله: «بل فعله كبيرهم هذا» وقوله لسارة «هي أختي». وهذه معارض، وسماها: كذباً مجازاً.

* * *

قلت: الجواب عن هذا الحديث قد سبق، لكنه لم يوجه السؤال منه هناك كما وجهه هاهنا فيحتاج أن نعيده فنقول: الجواب من وجوه.

أحدها: ما ذكر عن «إبراهيم الحربي» وحسبك به إماماً في معرفة الحديث ومعانيه - قال: «هذا تمثيل أي حيث يتحرك الشيطان ويتسلط، يعني حيث يرى الكفار قد أشركوا بالله وسجدوا

(١) انظر التكوين ٢٠: ٢ و٢٦: ٧.

(٢) هذا الحديث مروى بروايات كثيرة، كلها لتأكيد الكذب على إبراهيم أبي الأنبياء عليه السلام، وهو لم يكذب - والروايات كاذبة - والذي دفعهم إلى ذلك - إن كان الغرض شريفاً - هو نفى المجاز في القرآن الكريم، وحمل كلماته على ظاهر اللفظ أي يريدون منع الاستعارة والكنية وما شابه ذلك. ولابد من القول بالمجاز في القرآن وإلا كيف تفسر مثل قوله تعالى ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ مع أن موسى عليه السلام يقول عن الله تعالى: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾؟ وقد تعرض لهذا الحديث بالبيان الشيخ عبد الوهاب النجار في قصص الأنبياء. وقال كلاماً حسناً تحسن قراءته. ومن كلامه عن فخر الدين الرازي صاحب التفسير الكبير: «واعلم أن بعض الحشوية روى عن النبي ﷺ أنه قال: «ما كذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات» فقلت: الأولى أن لا تقبل مثل هذه الأخبار. فقال على طريق الاستنكار: فإن لم نقبله لزمنا تكذيب الرواة. فقلت له: يا مسكين إن قبلناه لزمنا الحكم بتكذيب إبراهيم عليه السلام. وإن رددناه لزمنا تكذيب الرواة. ولا شك أن صون إبراهيم عليه السلام عن الكذب أولى من صون طائفة من المجاهيل عن الكذب» وأنا والإمام فخر الدين والشيخ عبد الوهاب وكثيرون غيرنا يكذب هذا الحديث، وأدافع عن إبراهيم عليه السلام فأقول:

المتأمل في القرآن يجد خمس كذبات. قوله «إني سقيم» وقوله «بل فعله كبيرهم هذا» وقوله: «هذا ربي» بشأن الكوكب. وقوله: «هذا ربي» بشأن القمر. وقوله «هذا ربي» بشأن الشمس» وكذبة سارة وهي غير مذكورة في القرآن، فتكون الكذبات ست. فالتأويل الذي لزم في الثلاثة الزوائد لازم بالضرورة في ثلاثة الأحاديث، ولا فرق.

وأما قوله عن سارة زوجته إنها أختي، فهما كانا أخوين حقيقة قبل تشريع تحريم الأخت على أخيها في شريعة موسى عليه السلام. وذلك منصوص عليه في التوراة.

للشمس في الشرق والغرب، وهو المراد بقرنيه» قال: «وكذلك الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، أي يتسلط عليه، فيوسوس له، لا أنه يدخل جوفه».

الوجه الثاني: جواب مفصل.

قوله: «جعلوا للشيطان قروناً تبلغ إلى السماء»:

أما جعل القرون له فمبنى على جسميته وقد أثبتناها قبل هذا، وإن كانت مادته لطيفة. وعندكم أن الملائكة منهم على صور النفر وعلى صور الأسود، وعلى صور النور وعلى صور الناس. وإذا جاز هذا في الملائكة كان في الشياطين أجور، لأن الجميع مشترك في التجرد عن المادة عند الفلاسفة وفي لطافتها عندنا. وأما كونه قروناً تبلغ إلى السماء فلم نقل به، ولا هو لازم لقولنا، بل يجوز في رأى العين أن تخرج الشمس بين جبلين، أكمتين، بل جدارين صغيرين بل من بين قرني نور متباعدين قليلاً، كما تقرر في قوله: «تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ»^(١).

قوله: «وهم مع ذلك يزعمون: أنه يجري من ابن آدم مجرى الدم».

قلنا: نعم ولذلك توجيهان:

أحدهما: أن الشياطين كثيرة فالذى يجري من ابن آدم مجرى الدم هو قرينة الملازم له، كما سبق في قوله عليه السلام: «ما منكم أحد إلا معه شيطان».

والذى تطلع الشمس بين قرنيه شيطان آخر أكبر منه، فإن جنود إبليس كثيرون على أنواع وصفات مختلفة بينهم في أشغالهم ومهامهم، ولا يمتنع أن يبعث بعض سحرة الشياطين العظمى الخلق أو غيرهم، فيقارن الشمس ويزينها في أعين الكفار بزينة صنم أو آلهة على جهة الشعبة والتخييل، فيسجدون لها لزيتها في أعينهم فإننا قد علمنا في بنى آدم من يأتي من التخييلات مما لا يشك الرائي في ثبوته في الأعيان، وهو سيما وتخييل، لا حقيقة له في الخارج، وإنما هي خيالات ذهنية تغلب وتقوى وتستولى حتى تغلب الأحكام الخارجية، فيبقى الإنسان كأنة نائم يقظان، وقد علم هذا بفعل سحرة فرعون حيث خيلوا أن حبالهم تسعى.

الوجه الثاني: أن مادة الشيطان لطيفة، وقد جعل له من القابلية والقوة ما أنه يتشكل في أشكال مختلفة ويتصور في صور متباينة، فإن سلمنا أن الشيطان المقارن للشمس هو الجارى من ابن آدم مجرى الدم وأنه كبير عظيم هائل الخلق، فلا يمتنع أن يكون يتشكل عند مقارنتها بشكل عظيم وعند جريانه من ابن آدم بشكل صغير كما قرره «ابن الأمثل» مطران «حمص» - وهو من فضلاء النصارى - في أن الله خالق السموات والأرض ظهر لإبراهيم في صورة كبش،

ولإسرائيل في صورة رجل، صارعه إلى الصبح، ولموسى في صورة نار في عليقة، وظهر للناس في صورة المسيح فهذا - وإن كنا ننكره - لكنه يلزمكم لتجوزكم إياه أو بعضكم فمن هو موافق لكم على مقاتلتكم أو بعضها، فما ذكرناه في الشيطان أولى بالجواز، وأما الملائكة، فثبت ذلك فيهم في دين الإسلام فملك الموت الدنيا بين عينيه كدابة درهم ثم إنه جاء إلى موسى^(١) في صورة رجل فأراد قبض روحه، ففقا موسى عينيه، وجبريل تراءى للنبي ﷺ في أول الأمر، قد ملأ ما بين المشرق والمغرب. ثم كان يأتيه بعد ذلك في صورة دحية الكلبي - رجل أعرابي - وجاءه مرة في صورة شاب أبيض الثياب، يسأله عن معالم الدين ليتعلمها المسلمون.

ثم هذا مما لا يمتنع عقلاً أن تكون المادة منطبعة لطيفة تقبل توارد الأشكال عليها، كبندقة شمع، إن شئت صورتها فرنسا أو فيلاً أو خنزيراً أو شجرة، كبيراً ذلك أو صغيراً، وكالنور والماء إذا وجدا محلاً فسيحاً انبسط فيه كشعاع الشمس في الفضاء، والماء في البحار، وإذا اكتنفتها الأجرام الكثيفة انقبضا كالنور في كرة البيت، يرى دقيقاً ضئيلاً، والماء في ساقية الدولاب، وأنبوب القصب ونحوه يرى دقيقاً قليلاً. فهذا أنهى ما تصل إليه عقول البشر في هذا من التقريب والتمثيل ووراء ذلك أمر لا يرام جليل.

الوجه الثالث: ما سبق من قول الخطابي: إن قوله (بين قرني الشيطان) من ألفاظ الشرع التي أكثرها ينفرد بمعانيها، ويجب علينا التصديق بها، والوقوف عند الإقرار بأحكامها، والعمل بها يعني التسليم المحض، والتقليد الصرف - بناء على ما سبق من قول (أرسطو) وغيره: (إن عقولنا عند أحكام المبادئ الأولى كالحفاش عند شعاع الشمس).

قوله: (جعلوا علة ترك الصلاة لله: طلوع الشمس بين قرني الشيطان، وليس بمناسب).

قلنا: قد سبق جواب هذا بأن من أصول شريعة الإسلام المبالغة في خلاف الكفار، فيما لا يرد شرعاً بوقفه، حتى في التشبه بهم ولو أدنى مشابهة ولا شك أن طلوع الشمس يسجد لها الكفار فتكون في الصلاة حينئذ مشابهة لهم.

قلت: وهذا سؤال يورده المسلمون على هذا الحديث ومع التحقيق لا جواب عنه إلا بنسبته إلى التعبد المتلقى بالقبول. وذلك لأننا لا نجد سبباً ظاهراً تعلق به منع الصلاة عند طلوع الشمس إلا ما ذكرناه من مشابهة الكفار، لكنه معارض بأن في الصلاة حينئذ مخالفة للشيطان وحزبه ومراغمة لهم أشد من التشبه بهم.

(١) حكمتنا على مثل هذه الأحاديث قد سبق.

- وقد حكى فى مناقب (معروف الكرخى) أنه كان يمر عليه اليهود، يوم السبت إلى (الكنيس) فقال فى نفسه: إن هؤلاء يكفرون بالله فى هذا اليوم كفرة عظيماً، فلا خالفهم بأن أقطع هذا اليوم بالصلاة والصوم فجازاه الله على ذلك بأن جعل زيارته يوم السبت، فيهرع إلى ضريحه خلق عظيم فيه على الخصوص (١).

ولأن وفاق الكفار بالصلاة عند طلوع الشمس بالصورة الفعلية، وخلافهم بالقصد والنية لأنهم يعبدون الشمس، ونحن نعبد الله وقد قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (٢).
فلا اعتبار هنا بالقصد والنية، لا بالمشابهة الصورية.

فإن قيل: لما تعارض عندنا مفسدة المشابهة، ومصلحة المراغمة غلب الشارع جانب مفسدة المشابهة لأن الخطاب كان فى صدر الإسلام فمنعهم من الصلاة حينئذ تنفيراً عن المشابهة مبالغة فى تكريه الكفر وشعاره إليهم، ثم صار ذلك سنة متبعة.

قلنا: جوابه من وجهين:

(١) التصوف ليس من الإسلام ومناقب المتصوفة من وضع الملحدين لإرضاء العامة وما من صلة بين الإسلام والتصوف، فالتصوف هو البعد عن الدنيا والزهد فيها، والإسلام يدعو إلى العمل، والتصوف يهادن الحكام ويغض الطرف عن مساوئهم والإسلام يأمر بجهاد الظالم، والتصوف يؤمن بأن للأشخاص تأثيراً فى الكون أحياء وأمواتاً، والإسلام يبين أن عمل الإنسان هو الذى يرفعه أو يخفضه والتصوف يحث على الجهل والإسلام يدعو إلى العلم والتصوف يأمر بعدم الأخذ بالأسباب حتى أن أحدهم لا يتداوى من الأمراض والإسلام يدعو إلى الأخذ بالأسباب، وأسباب غير ذلك كثيرة والدين عند الله الإسلام لا التصوف وقد ذم التصوف كثيرون من العلماء - وهم على حق فى ذمهم - لأنه سبب تأخر المسلمين منهم القرطبي المفسر رحمه الله والزمخشري المفسر رحمه الله ومن كلام القرطبي (استدل بعض جهال المتزهدة وطعام المتصوفة بقوله تعالى لأيوب: اركض رجلك، على جواز الركنى قال أبو الفرج الجوزي: وهذا احتجاج بارد لأنه لو كان أمر بضرب الرجل فرحاً كان لهم فيها شبهة وإنما أمر بضرب الرجل لينبع الماء قال ابن عقيل: أين الدلالة فى مبتلى أمر عند كشف البلاء بأن يضرب برجله الأرض لينبع الماء إعجازاً من الركنى؟ ولئن جاز أن يكون تحريك رجل قد أنحلها تحكم الهوام دلالة على جواز الركنى فى الإسلام جاز أن يجعل قوله سبحانه لموسى (اضرب بعصاك الحجر) دلالة على ضرب المحاد بالقضبان. نعوذ بالله من التلاعب بالشرع وقد احتج بعض قاصريهم بأن رسول الله ﷺ قال لعلى: (أنت منى وأنا منك) فخجل وقال لجعفر: (أشبهت خلقى وخلقى فخجل). وقال لزيد: (أنت أخونا ومولانا فخجل)،، ومنهم من احتج بأن الحبشة أفنت والنبي ﷺ ينظر إليهم... (إنخ) (سورة ص آية ٤٤).

(٢) فصلت ٤٧.

أحدهما: أن تنفيرهم من الكفر وتكريهه إليهم بأمرهم بمراغمته ومناقضة أهله بعبادة الله عبادة أبلغ.

الثاني: أن ذلك منقوض بصلاة الفرض. فإنه أجازها لهم، وهى جائزة بالإجماع فى تلك الأوقات المنهى عن التطوع فيها. مع أن مشابهة الكفار الصورية موجودة فلا يترك حق لباطل، وخصيصة الوجوب لا تصلح فارقاً فبان بهذا البحث والتقرير: أن هذا الحكم وأمثاله مما يتلقى عن الشرع بالقبول ولا يصادم بتصرفات العقول، ولا شك أن دين الإسلام مشتمل على الأحكام التعبدية والمعقولة العلية، كما قررتة فى (القواعد الصغرى) وبينت الحكمة فيه على الوجه الأجل.

* * *

وذكر حديث أبى هريرة وأبى ذر: (من تقرب منى ذراعاً تقربت منه باعاً، ومن أتانى يمشى أتيته هرولة).

قلت: ووجه سؤاله منه: أن ظاهره التجسم.

قلت: وقد سبق تقرير قاعدة هذه الأحاديث.

ثم الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن هذا الحديث مؤول عندنا على التقرب بالرحمة واللفظ والإكرام، كما يقال: فلان قريب من السلطان، والأمر قريب من فلان، يعنى يقارب القلوب والمنزلة، وأنا وإن كنت أثريا فى آيات الصفات وأخبارها، إلا أن المجاز عندى فى هذا الحديث ظاهر غالب، فلا يتوقف فى تأويله إلا جامد.

وتحقيق الكلام فى هذا المقام: أن النصوص فى الصفات من حيث السند على ثلاث طبقات: صحيح مجمع على صحته بين أهل النقل، وضعيف متفق على ضعفه، ومختلف فى صحته.

فالأول مما ثبت به الصفات، والآخران لا يعول عليهما فى ذلك، فى وقت من الأوقات.

ثم الحديث المجمع على صحته من حيث دلالة المتن على ثلاث طبقات ما ترجح فيه إرادة الحقيقة، وما ترجح فيه إرادة المجاز، وما استوى فيه الأمران. الأول كحديث الساق والقدم والأصابع ونحوه. فهذه إرادة المجاز فيها مرجوحة فحكمها أن تحمل على حقائق لا ثقة بالبارى

- جل جلاله - ولا يلزمنا تعيين كيفيتها كذاته - سبحانه - أثبتنا وجودها ونحن عن تفاصيل أحكامها بمعزل، والثاني كهذا الحديث قوله: (من تقرب منى تقربت منه) وقوله: (قلوب الخلق بين إصبعين من أصابع الله يقلبها كيفما شاء) و(الحجر الأسود يمين الله في الأرض) وقوله: (ساعد الله أشد، وموسى الله أحد) ونحوه. فإن المجاز فيه راجح، وحكمه: التأويل على ما ترجح فيه، والثالث كقوله: ﴿وَيَقِي وَجْهَ رَبِّكَ﴾^(١) فإنه بين الصفة الوجهية اللاتقة بمنصب الإلهية وبين الرتبة الجاهلية الراجعة إلى العظمة الذاتية. فحكم مثل هذا راجع إلى ترجيح المجتهد في أحكام العقائد. فإن غالب مسائلها من هذا وأشباهه اجتهدية لكنها أعلى رتبة من مسائل الفروع. فهذا هو الطريق الذي أراه قصداً بين الإفراط والتفريط سالماً من الخط والتخيط ﴿وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾^(٢).

الوجه الثاني: أنه قد ثبت في التوراة: أن آدم لما أكل من الشجرة انفتحت عينه، ويان له: أنه عريان، فاستتر بالشجرة، وجعل يخصف عليه الورق، وسمع حس الله يمشى في الجنة، فاخفى منه، فقال له الله الرب: مالك يا آدم؟ قال: أنا عريان استحي منك، وسمعت حسك تمشى فاستحييت. فقال: لعلك أكلت من شجرة معرفة الخير والشر؟ قال: (٣) نعم.

وقد سبق ذلك. فهذا تصريح بأن الله يمشى والمجاز فيه مرجوح جداً. فما ينكر علينا من حديث المجاز فيه راجح جداً؟ هذا ما هو إلا عناد، ولو وقع الإنصاف لارتفع الخلاف.

* * *

قال: وفي حديث أبي هريرة: (من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) وذكر حديثه: (من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) وقوله: (إذا أمن الإمام

(١) الرحمن ٢٧.

(٢) البروج ٢٠.

(٣) نص التوراة هذا في الأصحاح الثاني من سفر التكوين. وهو: (وأوصى الرب الإله آدم قائلاً: من جميع شجر الجنة تأكل أكلاً. وأما شجرة معرفة الخير والشر فلا تأكل منها. لأنك يوم تأكل منها موتاً تموت) - (فأرأت المرأة أن الشجرة جيدة للأكل وأنها بهجة العيون، وأن الشجرة شهية للنظر. فأخذت من ثمرها وأكلت وأعطت زوجها أيضاً معها فأكل فأنفتحت أعينهما وعلما أنهما عريانان فغطا أوراق تين وصنعا لأنفسهما مأزر. وسمعا صوت الرب الإله ماشياً في الجنة عند هبوب ريح النهار. فاخبتا آدم وامرأته من وجه الرب الإله في وسط شجر الجنة. فنادى الرب الإله آدم وقال له: أين أنت؟ فقال سمعت صوتك في الجنة فخشيت لأنني عريان فاخبت. فقال: من أعلمك أنك عريان؟ هل أكلت من الشجرة التي أوصيتك أن لا تأكل منها؟ فقال آدم: المرأة التي جعلتها معي هي أعطتني من الشجرة فأكلت... إلخ.

فأمّنوا. فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه) وحديث سلمان: (من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهر) الحديث إلى قوله: (غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى) وقوله: (حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً يغسل فيه رأسه وجسده، وحديث أبي عيسى: (سمعت النبي يقول: من أغبرت قدماءه في سبيل الله حرمه الله على النار).

وقوله: (من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه) وحديث أبي ذر قال: قال النبي لله: (أخبرني جبريل بالخرة، قال: بشر أمتك أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت وإن زنا وإن سرق؟ قال: نعم. كررها ثلاثاً، حتى قال في الثالثة: وإن شرب الخمر).

وذكر النصراني: في لفظ آخر للحديث (قال لي جبريل: من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً سيدخل الجنة ولن يدخل النار) وقوله: (لكل نبي دعوة يدعو بها، وأريد أن أختبئ دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة) وقوله: (لله تسعة وتسعون اسماً، مائة إلا واحداً، لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة) وقوله: (من صلى البردين دخل الجنة) وقوله: (من سبح لله في دبر كل صلاة ثلاث وثلثين) الحديث إلى قوله: (كفرت عنه خطاياها، وإن كانت مثل زبد البحر) وقوله: (قد حرم على النار من قال: لا إله إلا الله. يبتغي بذلك وجه الله).

ثم قال النصراني: (فقد ظهر أنه لم يوجد فيه شيء من الشروط الأربعة التي ينبغي - ولا بد - أن توجد في النبي).

قلت: سرد الخصم هذه الأحاديث، ولم يبين وجه سؤاله ^(١) منها، والذي فهمته من ذلك

(١) وجه سؤال النصراني: أن دين الإسلام أقوال لا أفعال مثل دين النصراني. إن مذهب النصراني: أن من آمن بالمسيح رباً مصلوباً دخل الجنة ولو لم يعمل عملاً صالحاً ودليلهم كلام بولس في رسالته إلى أهل غلاطية. والحق أن دين الإسلام أقوال وأفعال وهما معاً يدخلان الجنة. فإن الله نص في القرآن الكريم على الإيمان والعمل فقال تعالى: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا ننصع أجراً من أحسن عملاً، وقد نص الخوارج على أن المسلم إذا عصى الله ولم يتب يعتبر كافراً ولا يغسل إذا مات ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وفي الآخرة لن يخرج من النار. والمعتزلة يقولون أنه فاسق كافر في الدنيا ويعامل مع فسقه معاملة المسلمين، وفي الآخرة يأخذ جزاءه بحسب ميزان أعماله لقوله تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً) وإذا استحق المسلم النار بميزان عمله لن يخرج منها إلى الجنة ومذهبهما يجبران الناس على الخوف من الله، ورأس الحكمة مخافة الله.

أنه أوردتها إشكالاً على وعد النبى أمته على الطاعات المذكورة مغفرة الذنب، ودخول الجنة، والتحرير على النار. إما استبعاداً من هذا الخصم لذلك بناء على اعتقاده فى المسلمين أنهم عنده كفاراً، وعلى ما صح فى السنة من دخول عصاة الأمة النار وإخراجهم بالرحمة والشفاعة، فيكون ذلك تناقضاً فى الأخبار.

والجواب: إن هذه الأحاديث صحيحة وأحكامها ثابتة عندنا، ولا مطعن فيها لطاعن. أما استبعاده لما وعدت به هذه الأمة بناء على سوء اعتقادهم فيهم، فلا وجه له إذ لا اعتبار به. وإنما الاعتبار بالحجة، ثم هو معارض باستبعاد المسلمين ما يزعم النصارى: أن المسيح وعدهم به فى قوله: (من عرفنى وآمن بى كان معى عند أبى الذى فى السموات) ونحوه.

فإن من آمن بالمسيح كإيمان النصارى فى أنه: الله، أو ابن الله، فهو كافر عند المسلمين، خالد فى النار، قد حرم الله عليه الجنة، فلم كان اعتبار أحد الاعتقادين أولى من الآخر؟

وأما دعواه التناقض فمردودة بأن هذه ظواهر وعمومات كانت فى أول الإسلام وآخره قبل أن يكمل الإسلام وتتم أركانه وشروطه ومتقوماته. ثم لما كمل الإسلام صار غفران الذنوب ودخول الجنة والتحرير على النار متوقفاً على كماله وتمامه، فمن أخل بجميع حقيقته كان كافراً، ومن أخل بشئ منه جوزى بحسبه، كما قال الزهرى فى قوله: (من قال لا إله إلا الله حرمه الله على النار) : (كان ذلك فى أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهى).

قلت: وقد قال بعض أهل العلم: إن المراد بتحريم الخلود لا تحريم الدخول جمعاً بين الأحاديث. فأما اللفظ الذى ذكره وهو قوله: (من مات لا يشرك بالله سيدخل الجنة ولن يدخل النار). فهذه الزيادة لا نعرفها فى شئ من دواوين السنة، بل الذى صح فى السنة: إثبات دخول الجنة لا ينفى دخول النار، ولا تنافى بينهما لجواز أن يدخل النار بمعصيته، ثم يخرج منها فيدخل الجنة بطاعته، كما تواترت به أحاديث الشفاعة تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (١).

على أن هذا اللفظ إن صح وجب تأويله على أنه لن يدخل النار دخول خلود بخلاف المشركين فإنهم يدخلونها دخول خلود، وحينئذ رد الله كيد هذا الخصم، وتبين أن شروط النبوة الأربعة موجودة فى محمد ﷺ.

(١) آخر الزلزلة.

قال: (وينضم إلى ذلك فى حقه ما روى مسلم من حديث أبى هريرة قال: (زار النبى قبر أمه فبكى وأبكى من حوله فقال: استأذنت ربى فى أن أستغفر لها فلم يأذن لى) وقال: (جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: أين أبى؟ قال: (إن أبى وأباك فى النار).

قلت: ولا محذور فى هذا، فإن إبراهيم الخليل - صلوات الله عليه - كان أبوه كافراً، ولأن من قاعدة الإسلام وغيره من الأوثان أن الكفار فى النار، وأبوا النبى كانا كافرين فحكم لهما بحكم الله فيهما.

وهذا من أكبر الأدلة على صدقه لوجهين:

أحدهما: أنه ظهر من قوم كفار يدعو إلى الناموس الأعظم، فلو لم يكن صادقاً لاتبع دين آبائه كغيره.

الثانى: أنه حكم لأبويه بالنار ولجده وعمه وكل قريب له، فلو لم يكن فى غاية الصدق والأمانة والعدل حتى أنه يخبر بالحق على نفسه ولها لتعصب لقومه وقال: هم فى الجنة ببركتى لاختصاصى عند ربى، وكان يصدق فى ذلك كما صدق فى غيره.

وقال أيضاً: (ليت شعرى ما فعل أبواي؟) فأنزل عليه: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾^(١).

قلت: هذا إن صح فجوابه ما سبق قبله، لكنه لا يصح لسياق الكلام، وهو قوله تعالى فى سياق ذم اليهود والنصارى والكفار: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ بضم التاء المثناة من سأل على ما لم يسم فاعله، فهو معنى قوله ﴿وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا

(١) البقرة ١١٩ ولهذه الآية سبب نزول غير الذى ذكره النصراني وهو أن النبى ﷺ قال: (لو أنزل الله بأسه باليهود لآمنوا) فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ برفع تسأل، وهى قراءة الجمهور ويكون فى موضع الحال يعطفه على (بشيراً ونذيراً) والمعنى إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً غير مسئول. وأما عن قراءة (ولا تسأل) حزماً على النهى وهى قراءة نافع وحده - ولا أستسيغ تعدد القراءات ولا الكثرة من أسباب النزول - ففيها وجهان: أنه نهى عن السؤال عمن عصى وكفر من الأحياء لأنه قد يتغير حاله، فينتقل عن الكفر إلى الإيمان وعن المعصية إلى الطاعة، والثانى - وهو الأظهر - أنه نهى عن السؤال عمن مات على كفره ومعصيته تعظيماً لحاله وتغليظاً لشأنه، وهذا كما يقال: لا تسأل عن فلان، أى قد بلغ فوق ما تحسب. هذا وقد ذكر القرطبى فى كتاب (التذكرة) أن الله تعالى أحيا له أباه وأمّه وأماناً به، والحق أن هذه روايات لا تصل إلى درجة اليقين والله يقول: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا).

كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١﴾ وقوله: ﴿قُلْ لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أُجْرَمْنَا وَلَا نَسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (٢) وقوله: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ (٣) وقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (٤) وقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (٥) أو معنى ذلك كله: إن عليك إنذارهم وليس عليك شيء من عقابهم، كما قال: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ (٦) وهذا عام في جميع الكفار.

نعم. قد قرئ (لا تسأل) على النهي له عن السؤال، وهو محتمل لما ذكره هذا الخصم. والجواب عنه ما سبق.

* * *

وذكر النصوص التي تضمنت أنه لا يعلم الغيب لقوله: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ (٧) وقوله: ﴿وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتَ مِنَ الْخَيْرِ﴾ (٨).

قال: (فأخبر أنه لو كان يعلم الغيب لاجتلب الخير واجتذب الشر، واستعد لكل أمر بما ينبغي له. ولقوله: ﴿لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ (٩) وقوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبِ﴾ (١٠) وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ (١١) وقول عائشة: (من زعم أن محمداً يخبر بما يكون فقد أعظم الفرية على الله. والله يقول: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (١٢).

قلت: هذا غير وارد بحمد الله تعالى - فإن محمداً لم يدع أنه يعلم الغيب كله ولا أنه يعلم ما علم منه بنفسه، بل بإخبار الله له بذلك، كما قال الله - سبحانه - ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (٢٦) إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ (١٣).

(١) البقرة ١٤١.	(٢) سبا ٢٥.
(٣) النور ٥٤.	(٤) الرعد ٧.
(٥) قاطر ١٨.	(٦) الأنعام ٥٢.
(٧) الأحقاف ٩.	(٨) الأعراف ١٨٨.
(٩) الأعراف ١٨٨.	(١٠) هود ٣١.
(١١) الجن ٢١.	(١٢) النمل ٦٥.
	(١٣) الجن ٢٦ - ٢٧.

وأما قول عائشة: (من زعم أن محمداً يخبر بما يكون) فلا أعرف هذا اللفظ، إنما المشهور من رواية الترمذى وغيره أنها قالت: (ومن زعم أن محمداً يعلم ما فى غد) والمعنى متقارب، وكلامها محمول على ما ذكرناه من التقييد، أى لا يعلم ما فى غد ولا يخبر بما يكون من عند نفسه بل بإخبار الله له وهل كان النبى ﷺ إلا عبداً مأموراً؟

ولم يكن إلهاً معبوداً كما اعتقدتم فى المسيح، ثم خفى عنكم ما تضمنه اعتقادكم الفاسد، من جهلكم المتزايد، فإن المسيح إن كان يعلم الغيب فكيف لم يعلم أنه يؤخذ فيقتل، فيختفى عنهم، لنلا يقع فى الصلب والقتل؟

فإن قلتم: كان يعلم ذلك لكن هو سلم نفسه ليفتدى الخلق من العذاب بنفسه.

قلنا: نتابعكم على جهلكم فى هذا، ونسلمه لكم، لكنه لما بات ليلة فى الجبل ساهراً يصلى ويدعو أباه ليقيله من الموت، ويعبر عنه كاسه^(١).

يرد عليكم أن من وجود بنفسه هذا الجود، كيف يجزع هذا الجزع، ويشح نفسه هذا الشح، ويستعد بالتلاميذ أن يساهروه، ويسألوا معه تعبير كأس الموت عنه؟

سامحناكم فى هذه، لكنه لو كان يعلم الغيب - كما زعمتم - فلا يخلو فى سؤاله تعبير كأس الموت عنه، إما أن يكون علم أنه يجاب فى سؤاله أولاً يجاب، والأول باطل لوقوع الامر بخلافه، فما علم الغيب فى هذه القضية. والثانى يوجب أن سؤاله كان عبثاً لا يليق برعاع الناس فضلاً عن الأنبياء، على رأينا فيه فضلاً عن ابن الله أو الله، خالق السموات والأرض - على رأيكم الفاسد فيه.

ثم نقول لكم: من من الأنبياء علم الغيب لذاته؟ آدم لما خرج من الجنة؟ أو إبراهيم لما امتحن بذبح ولده؟ أو إسحق لما أوهمه ابنه يعقوب أنه ابنه العيص، فأخذ بكوريته وجعل يتحير فى أمره، ويقول (الصوت صوت يعقوب واللمس لمس العيص)^(٢)؟ أو يعقوب لما جرى ليوسف ما جرى وهو يظنه ميتاً؟ أو موسى لما أرسل فرعون الدباحين خلفه ليقتلوه؟ فلو لم يبادر رجل مؤمن فأنذره حتى هرب لفات فيه الفات.

ما أقل عقول هؤلاء القوم الضلال. بل ما أقل عقل من يتعجب من قلة عقولهم بعد ما

(١) متى.

(٢) التكوين.

يعلم منهم ما هم عليه. إنما الأنبياء عند الله يعلمهم ما لا يعلمون، وما لا يعلموه، لا يعلموه.

* * *

قال: وينضم إلي ذلك وعده للمسلمين يوم أحد بالنصر على عدوهم، فكان بخلاف ما أخبرهم: فقتلوا وهزموا وجرح هو وانكسرت رباعيته، ودخل حلق المغفر في وجهه ثم لما تبين كذبه اعتذر إليهم بقوله: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ (١) الآية.

قال: (واعذاره أقبح من خلف وعده، لأنه باطل. فإن الأنبياء المتقدمين على نوعين:

أحدهما: جاءوا باللين والملاطفة والخشوع مثل حزقيال وأرميا وأشعيا ونحوهم لم يحاربوا أحداً، ولا خاصموه، بل أعداؤهم الكفار استضعفوهم فعذبوهم وقتلوهم ولم يقتل أحد منهم في حرب، ولا قتل معه حبر.

الثاني: جاءوا بالتأييد من عند الله، والظهور على الأعداء والقهر لهم فقمعوا المشركين، ولم يقتل أحد منهم في حرب ولا هزم يوماً واحداً، ولا قتل معه ربي ولا حبر مثل موسى وداود وسليمان.

قال: (وانت إذا تأملت أحوال محمد، علمت أنه ليس من أحد هذين النوعين، لأنه لم يأت بخشوع ولا خضوع فيكون من النوع الأول ولا أيد بمعجزة يقهر بها أعداء فيكون من النوع الثاني).

نعم. هو من النوع الذي حذر عنه سيدنا المسيح حيث قال في إنجيله الطاهر: (تحذروا عن الأنبياء الكذابين، الذين يأتونكم في لباس الضأن، وهم في الباطن ذئاب خاطفة، ومن ثمراتهم تعرفونهم) (٢).

قلت: أما خروج النبي ﷺ إلى (أحد) فلم يكن منشراً له، ولا اختاره بادئ الرأي. وإنما كان رأيه: أن يتحصن في المدينة فإن دخل العدو عليه قاتله بالسلاح والحجارة وإن بقى خارج المدينة لقي بشراً، ولم يلق كيداً.

(١) آل عمران ١٤٦ و (قتل معه) قراءة نافع، وقرأ ابن عامر (قاتل) وهي قراءة ابن مسعود واختارها أبو عبيد، وقال (إن الله إذا حمد من قاتل كان من قتل (دخلاً فيه، وإذا حمد من قتل لم يدخل فيه غيرهم، فقاتل أهم وأمدح)

(٢) متى.

لكن رجالاً من المسلمين ممن لم يشهدوا (بدرًا) تأسفوا على فوات حضورها، فأشاروا بالخروج إلى (أحد) وألحوا على ذلك لما أراد الله لهم من الإكرام بالشهادة وتصديقاً لرؤيا النبي ﷺ حيث رأى في منامه كأنه في درع حصينة، وكان في سيفه فلولا، وكان بقرأ يذبح فأول الدرع الحصينة بالمدينة، والفلول في سيفه بأنه يصاب بعض أصحابه، والبقر عن قتل من الكفار يومئذ.

وأما وعده إياهم بالنصر فصحيح. وقد نصرنا في أول الحرب وهزم الله الكفار، لكن لما خالف الرماة ما أمرهم به، وتركوا مراكزهم التي وكلوا بحفظها وطلبوا الغنيمة من أموال المشركين، عاقبهم الله بالمخالفة. فخرج عليهم الكمين فنال منهم ما نال.

وقد شرح الله هذه القصة في القرآن حيث يقول: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّا بَعَدَ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ (١٥٢) إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَلَوُّونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَتَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ ۖ (١)﴾ الآيات.

فقد صدقهم في الوعد لكنهم خالفوه فعوقبوا بذنبهم. ثم يقال: إنما وعدهم بالنصر الكلى ذلك اليوم بشرط أن يسمعوا له ويطيعوا، لكنهم خالفوه، فانتفى المشروط لانتفاء شرطه.

وأما ما أصابه من ذلك في نفسه: فهو كالذي أصاب الأنبياء قبله من القتل والضرب، بل من النشر بالمناشير، كما جرى لجرجيس (٢) النبي ﷺ.

وأما قوله: (وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير) فهو إخبار صحيح لكن قوله: (قتل معه ربيون) فيه تقديران مناسبان لسياق القصة.

أحدهما: أن الكلام تم على قوله: (قتل) وفيه ضمير النبي، أي كائن. أي كم من نبي قتل، وهو صحيح، فإن الخصم قد اعترف بأن كثيراً من الأنبياء قتلوا كيحيى وزكريا والمسيح - على زعمه - وغيرهم كثير. وقوله (معه ربيون كثير) جملة حالية، أي قتل حال كونه ذا أصحاب كثيرين، فما أوجب قتله لهم أن تزلزلوا في دينه، بل ثبتوا عليه بعده.

(١) آل عمران ١٥٢ وما بعدها.

(٢) جورجوس من أتباع المسيح.

ووجه مناسبة هذا التقدير: أن الشيطان صاح يوم أحد: (قتل محمد) فاضطربت قلوب أصحابه. وقالوا: عمن عدنا نقاتل؟ ولمن نتبع؟ فعاتبهم الله على هذا بقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلْ﴾ أى ما ضعف أحد بعد نبيه ورجع عن دينه، كما همتم أنتم أن تفعلوا.

التقدير الثانى: أن (قتل) سند إلى (ربيون) وهم جمع ^(١) (ربى) والربى منسوبة إلى الربى وهى الجماعة كأنه قال: قتل معه قوم رؤساء جماعات، كالقواد والأمراء. وقيل الربيون: الاتقياء العلماء: وهذا مناسب لقوله قبل ذلك: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ (١٤٢) وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ.

لكونهم وجدوا لما أصابهم يوم أحد من قبل الإخوان والأقارب، فكأنه يسليهم بذلك ويأسئهم بمن سبق منهم.

ولا شك أن من الأنبياء المتقدمين من كان ذا حروب ومغازٍ كداود وسليمان وموسى ويوشع بن نون، ولم يزل بنو إسرائيل بعد موسى يكون لهم ملك للحرب، ونبي يعرفه بأمر الله بالوحى.

والجهاد فيهم عائم، وكانوا يقدمون الثابت بين أيديهم، وكان من حملة لا يرجع به حتى يفتح عليه أو يقتل. وقد غزا يوشع بن نون مدينة الجبارين ليلة السبت ثم سأل الله أن يحبس عليه الشمس حتى يفرغ منهم قبل أن يدخل السبت ففعل.

وكان غزاة بنى إسرائيل أكثرهم أو كثير منهم علماء اتقياء برة أخیار لأنهم أوتوا الكتاب والحكم والنبوة وفضلوا على العالمين، كما نص عليه القرآن. ومن المحال عادة أن يكون فيهم هذا الجهاد لا يقتل منهم أحد، ومتى ثبت أنه قتل منهم ثلاثة فصاعدا ثبت صحة ما أخبر به محمد ﷺ كيف؟ وقد ثبت أنه قتل منهم فى الحروب والمغازى ما لا يحصى كثرة على ما دلت

(١) الربيون: هم العلماء الكبار فى بنى إسرائيل الذين يكونون من نسل هرون عليه السلام، والأخبار: هم العلماء الذين يكونون من نسل لاوى بن يعقوب من غير نسل هرون.

عليه الكتب والتواريخ والسير، وحينئذ إنكار هذا الخصم أن يكون قتل مع الأنبياء المحاربين منهم أحد لا يسمع (١).

وقد بينا أن الربيين لا يختصون بالأخبار والعلماء على القول المذكور أولاً بل هو عام في غيرهم من المقاتلة. فنقول:

إنك ذكرت للأنبياء نوعين، ونحن ذكرنا للآية تقديرين. فتقديرنا الأول يصح في نوع الأنبياء الأول، وتقديرنا الثاني يصح في نوعهم الثاني، وأيضاً صح في التوراة: أن إبراهيم قاتل الذين أغاروا على أموال لوط فاستاقوها فتبعهم إبراهيم بعبده وغلمايه حتى قتلهم واستردها وأخذوه (٢)، على أن الآية قرنت على وجهتين: (قتل معه) و (قاتل معه) لكن يقال: إما أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف فيلزمكم الجواب عن القراءتين. فنقول: قد دلت القراءتان على أن جمعاً من الأنبياء قتلوا، وعلى أن جمعاً كثيراً منهم قاتله معه أصحابه، وقتل معه أصحابه، وقد بينا صحة ذلك إذ العادة في الغزوات والحروب: أن الناس يقاتلون ويقتلون.

قوله: (ليس من أحد النوعين. إنما هو رجل هزم وهزم، وأصيب وأصاب).

قلنا: قد بينا بما ذكرنا من معجزاته قبل هذا، أنه من الأنبياء، وأنه علم من حسن سيرته وآدابه وليته وتواضعه وخشوعه وتحديه وشجاعته وفصاحته وغير ذلك من أخلاقه الكاملة، وصفاته الجميلة متخلق بأخلاق النوعين من الأنبياء، وأنه اجتمع فيه ما لم يجتمع في واحد منهم.

(١) كان الملك في بني إسرائيل في نسل بنيامين وبدأ بطالوت، ثم انتقل إلى نسل يهوذا وبدأ بدادود. وكان نسل لاوى مختصاً بالعلم، وكانت ذرية هرون من نسل لاوى للرئاسة الدينية ويلقب الواحد منهم بالربى، وكان اللاويون يعيشون بين الأسباط، ويشترون في الحرب. ومثال ذلك: أن الكهنة الهارونيين واللاويين عبروا بتابوت العهد نهر الأردن أمام الجيش المحارب مع يشوع بن نون كما هو مبين في سفره وهم قاتلوا مع يشوع من أجل دعوة موسى.

وفي أيام موسى - وهو نبى أعظم - قاتلوا معه، وقتل منهم كثيرون كما هو مبين في حروب موسى المذكورة في سفر العدد، وكانت ملوك بني إسرائيل تستشير الربيين في الحروب ويقولون لهم نصعد أو لا نصعد؟ كما هو مبين في سفر الملوك الثاني، وانتهت الدولة اليهودية الأولى التي كان يحكمها الملوك بسى بابل، وبدأت الدولة الثانية بعد الرجوع من بابل بحكم الربيين بقيادة عزرا، وكانوا يقاتلون في أيام المكابيين ببسالة وشجاعة نادرة وفي أيام يوسيفوس المؤرخ وهو من الربيين أيضاً كان الربيون وهو معهم يقاتلون تيطوس الروماني، ثم نصحبهم بالتخلي عن الحرب.

(٢) التكوين.

وأنت لو نظرت حق النظر فى سيرته لعلمت ذلك لكنك عدو أخذت الشبه التى زعمت أن لك فيها متعلق، وتركت ما عليك فيه المتعلق على عادة الأعداء فى إظهار القبيح، وإخفاء المليح. على أنه لا قبيح فى سيرة النبى ﷺ.

وأما قولك (هزم وهزم، وأصاب وأصيب).

والنوع الثانى من الأنبياء الذين ذكرتهم. هكذا كانوا. وقد هزمت بنى إسرائيل وأخذ منهم التابوت إلى أرض أعدائهم، حتى رد عليهم فى زمن طالوت الملك.

وأما النوع الأول منهم، فكانوا تارة يشتون، وتارة يهربون، كما كان المسيح يفر من اليهود من مكان إلى مكان لخوفه منهم، حتى كان منه ومنهم ما كان.

وقد أخبر الله - تعالى - بذلك فى القرآن حيث يقول: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾^(١) والله أعلم.

ثم يقال له: هل رأيت ملكاً يهزم ويهزم ويصاب ويصاب يبقى ناموسه بعده قريب ألف سنة، وهو كما هو كلما جاء فى رسوخ وثبوت؟ هذا عقل فاسد.

وأما ما حكاه عن سيده المسيح فى إنجيله الطاهر. فقد بينا فى أول الكتاب: أنه لا حجة فيه، ولعمري أن فى الإنجيل الذى يعتمد عليه من التناقض والمحال ما يمنعه أن يتصف بصفة الطهارة.

* * *

وذكر حديثه عائشة: أن النبى ﷺ سحر، حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشئ ولا يفعله. قلت: هذا صحيح^(٢)، وقد بينا عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِذَا تَمَنَّيَ الْفَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾، أن السحر ونحوه جائز على الأنبياء وأنهم معصومون فيما يوحى إليهم، بمعنى أنهم لا يقرون فيه على خطأ.

* * *

وذكر حديث عائشة: (لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) قالت: (فلولا ذلك لأبرز قبره، غير أنه خشى أن يتخذ قبره مسجداً).

(١) آل عمران ١٤٠.

(٢) هذا صحيح فى نظر المؤلف.

قلت: وهذا صحيح مشهور عنهم . فإنهم لغلوهم فى أنبيائهم، وذلك منهى عنه فى دين الإسلام لئلا يصير النبى بالصلاة عنده يشبه المعبود، وإن كانت النية تميز العبادة لمن؟ لكن لمجرد الشبه تكره (١)، وأيضاً فإن الأنبياء معظمون، فإذا عبد الله لم يؤمن أن يجئ من بعد ذلك العصر فيظن العبادة لهم لتعظيمهم فى النفوس، كما يقال: إن إدريس لما رفع إلى السماء جاء إبليس إلى أخ له فقال له: أصنع لك تمثال على صورة إدريس تتسلى به؟ قال: نعم. فصنع له تمثالاً كان يدخل عليه كل يوم يبكى عنده، ويتذكر إدريس به فيحصل له بعض السلوان، وكان التمثال فى خرابة لا يدخلها غيره، فلما مات أخو إدريس - أو أنه كان صاحبه وخليله - جاء من بعده فوجدوا التمثال فى الخرابة، فجاءهم إبليس، فقال: أتعرفون هذا التمثال؟ هذا إله إدريس وأخيه فاعبدوه. فعبدوه، فكان ذلك أصل الجاهلية الأولى.

وأما الجاهلية الثانية: فإن البيت الحرام كان عظيماً عند أهل مكة، فكانوا إذا سافروا حملوا من حجارة الحرم معهم فى أسفارهم يحتمون ويتبركون بها، ثم تدرجوا إلى أن عادوا يضعونها ويطوفون بها، حيث حلوا من الأرض، كما يطوفون بالبيت، ثم تدرجوا من عصر إلى عصر، حتى عبدها، ونشأت عبادة الأصنام بهذا السبب، فكان ذلك أصل الجاهلية الأخرى التى أزالها الله بمحمد ﷺ.

* * *

وذكر قوله عليه السلام فى مرضاه: (ما أزال أجد ألم الطعام الذى أكلت بخير. فهذا أوان قطع أبهرى).

قلت: قد بينا أن الأنبياء بشر، يجوز عليهم الآفات والموت وأسبابه، وليسوا كما يعتقدون فى المسيح أنه إله، ثم هو مع ذلك قتل وصلب ودفن ولم تنفع الإلهية. والأبهر: عرق ينزل من الدماغ، فهو فى العنق الوريد، وفى الصلب الأبهر وفى القلب الوتين. ومن أي مواضعه انقطع هلك صاحبه، والوريد والوتين مذكوران فى القرآن.

(١) ولذلك يجب على المسلمين هدم القباب والأضرحة التى فى المساجد، وإخراج جثث الموتى منها وجعل المسجد لله خالصاً من أى شبهة كانت، ومن سكت عن ذلك وهو قادر على الهدم والإزالة فهو آثم ويجب على المسلمين أن لا يعتقدوا فى الأحياء ولا فى الأموات أنهم واسطة إلى الله وأنهم قادرون على جلب الخير ودفع الشر. إن ذلك ليس من الإسلام فى شئ.

وذكر حديث البخارى عن ابن عباس قال: لما حضر رسول الله ﷺ الموت. وفى البيت رجال. قال: (هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده. ومنهم من يقول غير ذلك. فلما أكثروا اللفظ والاختلاف قال رسول الله: (قوموا) فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حيل بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لنا ذلك الكتاب.

قلت: لم يوجه سؤاله من هذا الكتاب ^(١). وأنا يخطر لى توجيهه من وجهين:

أحدهما: القدح فى جميع المسلمين. وتقريره: أنه علق عدم ضلالهم على كتب الكتاب. ومن المعلوم أن المشروط يستغنى لانتفاء شرطه، والكتاب لم يكتب فبقى الضلال لم يحصل، فيكون الضلال بعده ثابتاً، إذ لا واسطة بين النفى والإثبات.

الثانى: قول القائل: (قد غلبه الوجع) يعنى: فهو لا يدري ما يقول وكان هذا القائل عمر بن الخطاب. وفى لفظ الصحيح: (إنه يقال إن الرجل تهجر) يعنى تخلط فى كلامه. لأن الهجر: الكلام الذى لا معنى له، ولا فائدة.

والجواب عن الأول من وجهين:

أحدهما: أن المراد بالضلال الذى علق نفيه على كتابة الكتاب هو الاختلاف فى الإمامة لمن هو بعده. بدليل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ ^(٢) وبدليل قوله عليه السلام قبل موته (لقد تركتم على بيضاء نقية، ليلها كنهارها) وقوله: (لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من عاندكم إلى يوم القيامة) فى نصوص كثيرة، فنفى ضلالة الأمة بعده فتعين حمل الضلال فى هذا الحديث على النزاع فى الخلافة ^(٣).

ولا شك أنهم تنازعوها بعد (على) و (سعد بن عباد) و (أبو بكر) فكانت له بمقتضى وعد النبى ﷺ حيث قال: (يا بى الله والمسلمون إلا أبا بكر) وقوله: (الخلافة بعدى ثلاثون سنة، ثم تصير ملكاً)، وكانت أيام أبى بكر من جملة الثلاثين.

الوجه الثانى: أن محمداً ﷺ فى أيام حياته. إما أن تدعوا أنه كان على هدى أو ضلال؟

(١) يقصد - والله أعلم - أن الأحاديث النبوية التى يمسك بها بعض المسلمين غير حجة فى الدين.

(٢) المائدة ٣.

(٣) ولم لا يكون الحديث من الأحاديث الموضوعة من قبل علماء الفرق والملل والنحل

فإن قلت: على هدى، فأتمه بعد، على ملته وستة ومنهاجه. وإذا اختلفوا فى أمر لجأوا إلى ما أنزل عليه، وإلى ما قاله من السنة، فهم أيضاً مهتدون مثله. وإن قلت على ضلال فأتمه - على زعمكم - قد ضلوا عما كانوا عليه، والضلال عن الضلال هدى. إذ نقيض الضلال الرشاد، فهم إذن مهتدون.

فعلى التقديرين القدر فى أمته لا يتجه من هذا الحديث، والقدر فيه قد سبق جوابه.

والجواب عن الثانى: أن عمر رضى الله عنه ليس معصوماً، فهو وهم فى هذا، إذ وطن الأمر على خلاف ما هو عليه حيث نسب النبى ﷺ إلى التخليط فى الكلام كما وهم فى قوله. (إن محمداً لم يمت، وإنما ذهب إلى مناجاة ربه بروحه، كما ذهب موسى للمناجاة ببدنه).

وأحسب أن عمر عوقب على هذه الكلمة عقوبة دائمة من جهة أن الرافضة تعلقت عليه بها ونسبته إلى أنه علم أن النبى ﷺ إن كتب لهم كتاباً نص فيه على بن أبى طالب، وعلم أنها إن صارت إلى (على) تداولتها بنو هاشم فلا تخرج عنهم، فلا تحصل له، وهو كان يرجوها بعد أبى بكر، كما وقع، فصددهم عن كتابة الكتاب، حتى مات النبى ﷺ، ثم بادر بالبيعة لأبى بكر مخالسة كما قال: (كانت بيعة أبى بكر فلتة وفى الله شرها، ثم مات أبو بكر سريعاً فتناولها بعده، فهم يشنعون عليه بذلك، ويتهمونه به، ويسبونونه ويشتمونه لأجله).

* * *

وذكر حديث أن النبى ﷺ كان يسأل فى مرضه الذى مات فيه: (أين أنا غداً؟ أين أنا غداً؟) يريد يوم عائشة، فأذن له أزواجه يكون حيث شاء فكان فى بيتى حتى مات فى اليوم الذى كان يدور على فيه، فقبضه الله، وإن رأسه لبين سحرى ونهرى، وخالط ريقى ريقه فى آخر أيامه من الدنيا، ولقد اشتد عليه الموت حتى لاكره شدة الموت لأحد بعده).

قلت: ووجه السؤال فيه من وجهين:

أحدهما: أنه لم يغفل عن لذة النكاح التى هى عار عند الخصم - حتى فى مرض الموت.

الثانى: أن شدة الموت عليه عقوبة، فدل أنه كان يستحقها.

وفى الحديث النبوى الصحيح: (الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر) (وفى المثل العامى: المؤمن طمى، والفاجر وقى) ثم لو كان لحوق المشقة فى الدنيا عقوبة لوجب أن يكون إلقاء

إبراهيم في النار، وعمى إسحق ويعقوب، وما جرى ليوسف، وحزن أبيه عليه، وبلاء أيوب، وما قاساه موسى وهرون من بني إسرائيل وقوم فرعون وقتل يحيى وزكريا وغيرهم من الأنبياء، وإهانة اليهود للمسيح، ثم قتله وصلبه، وما جرى لتلاميذه بعده، وقتل جرجيس أربع مرات، ثم يعيش، وجبس يونس في جوف الحوت ونحوه عقوبات في حقهم وواحد لا يقول ذلك.

وأما قول عائشة (خالط ريقى ريقه)، فليس ذلك بمباشرة استمتاعية، بل لأن النبي ﷺ كان مستنداً إلى صدرها، فدخل عبد الرحمن بن أبي بكر أخو عائشة ومعه سواك يستك به، فأتبعه النبي ﷺ بصره، فقالت له عائشة: آخذه لك يارسول الله، فأوماً برأسه، أى نعم - وكان يحب السواك لأنه كما قال ﷺ: مطهرة للقم، مرضاة للرب، - فأخذه من أخيها فمضغته بفمها حتى لان، ثم أعطته النبي ﷺ فاستاك به. وذلك هو المراد باجتماع ريقها.

* * *

وهذا آخر ما وجدنا من هذا الكتاب، على مصنفه من الله ما يستحقه.

الخاتمة

وأعلم أن كل متناظرين لا تثبت دعوى أحدهما إلا بمقدمات مشتركة بينهم يتفقون عليها تكون بينهما كالحكم. فلمن وافقت تلك المقدمات تثبت دعواه.

وإذا عرفت هذا فنحن ليس بيننا وبين النصارى واليهود مقدمات مشتركة إلا العقلية وما تركب منها ومن غيرها. لأن كل واحد من أهل الكتاب والمسلمين يقدح في كتاب الآخر الذي بيده فلا تقوم عليه الحجة به.

فلنختم هذا الكتاب بذكر حجج واضحة على صحة دين الإسلام وصدق محمد ﷺ.

الحجة الأولى

وهي التي يعتمد عليها غالب المتكلمين في كتبهم وهي: أن محمداً ادعى النبوة وظهر المعجز على يده وكل من كان كذلك فهو رسول الله حقاً، فمحمداً رسول الله حقاً. أما أنه ادعى النبوة فبالتواتر، وأيضاً لو لم يدع النبوة لما كان لسزاع الخصم فائدة، وأما أن المعجز ظهر على يده، فلما قررناه قبل وهو أن المعجز هو الأمر الممكن الخارق للعادة المقرون بالتحدي الخالي عن المعارض والقرآن الذي أتى به كذلك، وإلا لظهرت معارضته مع توافر الدواعي عليه والإشكالات التي عليه الفلاسفة والبراهمة وغيرهم من منكري النبوءات مشتركة لا نختص نحن بها، والتي عليها لليهود أو النصارى قد أجبنا عنها قبل.

وأما أن من ظهر المعجز على وفق دعواه يكون رسول الله. فللقطع بأن رجلاً لو قال لقوم: أنا رسول فلان الملك إليكم، ودليل صدقي أنه يخترق عادته الفلانية لأجل. مثل أن يقوم عن سريره، أو ينزل عن مركب فيمشى لأجل، أو ينزع تاجه فيجعله على رأسه. فوجد ذلك من الملك، دل على صدق مدعى الرسالة.

وهذا إنما يحتج به على منكري النبوات. أما اليهود والنصارى فيسلمون أن ظهور المعجز يدل على صدق المدعى، وإنما ينازعون في وجود المعجز، وقد أثبتناه.

الحجة الثانية

إن محمداً عليه السلام إما ملك ماحق، أو نبي صادق، لكنه ليس ملكاً ماحقاً، فهو نبي صادق. وإنما قلنا: إنه إما ملك أو نبي، لأنه لا قائل يقول بشالث، إذ الخصم يدعى أنه كان ملكاً أقام ناموسه بسيفه، ونحن نقول: كان نبياً صادقاً مؤيداً من الله تعالى، فقام ناموسه بالتأييد الإلهي، وإنما قلنا: إنه ليس ملكاً كما زعمتم، بل نبي صادق^(١). لأننا علمنا بالاستقراء التام، والتواتر القاطع: أن ملكاً من ملوك الدنيا لم يبق ناموسه بعده، بل يتغير بموته. وإنما تبقى نواميس الأنبياء بعدهم، ثم رأينا ناموس محمد باقياً بعده قريب ألف في سنة. فعلمنا أنه من الأنبياء لا من الملوك.

الحجة الثالثة

إن نبوة محمد ﷺ لازمة لنبوة من قبله من الأنبياء جميعهم ثم قد وجد الملزوم الذي هو نبوة الأنبياء قبله، فيجب أن يوجد اللازم، وهو نبوته. وإنما قلنا: إن نبوته لازمة لنبوة من قبله، لأننا أجمعنا على المقتضى لنبوتهم إرادة الله، والدليل عليها: ظهور المعجز. لكن إرادة الله خفية عن البشر. لا سبيل إلا معرفتها، فنفي الطريق إلى ثبوت النبوة منحصر في ظهور المعجز، والمعجز مشترك بينه وبينهم بما حققناه غير مرة.

وإنما قلنا: إن وجود الملزوم يوجب وجود اللازم للقطع بأن مكروهاً لا لازم له محال الوجود.

الحجة الرابعة

أن محمداً ﷺ أقر اليهود والنصارى في شريعته بالجزية، مع علمه بأنهم يكذبونه ويقذحون في صدقه، وما كان ذلك منه إلا مراعاة لحرمة كتابهم وأنبيائهم لأنه علم أنهم وإن تصرفوا فيها بالتبديل والتحريف المفهم لم يحرفوا الجميع، إنما حرفوا ما كان تحريفه مهما عندهم، فهم على بقايا من شرائعهم، فراغهم لذلك، وجعل عقوبة كفرهم به: دفع الجزية والصغار عليهم.

(١) نبي صادق تمت له الرئاسة على قومه، وما يخالفه مسلم في أمر ونهي

ومن المعلوم أنه لو كان ملكاً محضاً لا نبوة له لأخلى الأرض منهم على تكذيبهم له، وعدم طاعته لأن هذا شأن الملوك. لا يستبقون من خشوا عاقبته خضوعاً، ولم يكن يخفى عليه أن جيش الملتين يبقى بعده، ويتطرق منهما تشكيك أمته بالشبهات والترهات، وذلك مما يضعف الناموس. فلما تركهم بالجزية دل على أنه مأمور فيهم من الله بما لا تصبر عليه نفوس البشر، ولا يتجه على هذه الحجة إلا أن يقال: لعله تركهم ليستنبط له من تركهم هذه الشبهة، ويوهم الناس العدل وأخلاق النبوة. لكن الجواب عنها: أنه لو كان قصده ذلك لكان ذلك يحصل له بأن يعف عنهم في حياته فقط، ولا كان يوصي بهم كما أوصى بأمته، حتى قال: (أنا برئ ممن وافاني يوم القيامة ولدى عليه مظلمة) وقال لهم: (لهم ما لكم وعليه ما عليكم).

وهذا (أبو حنيفة) رحمه الله أول أئمة الإسلام وشيخ السلف. يقتل المسلم بالذمي لهذا الحديث، وروى في مسنده بإسناد متصل: أن النبي ﷺ أقاد مسلماً بكافر، فلولا أنه مأمور فيهم من الله تعالى بالاستبقاء، ولو كان ملكاً محضاً يحب الرياسة وإقامة الناموس، لكان استبقاهم حال حياته، وسكت عن الوصية فيهم بعد موته، حتى كان المسلمون قد أدخلوا منهم الأرض، ولم يبق منهم من يورد هذا الشبهة على دينه.

الحجة الخامسة

إنه عليه السلام قال: (إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا: آمنا بالذي أنزل إلينا، وأنزل إليكم، وإلهنا وإلهكم واحد، ونحن له مسلمون).

وإنما قال ذلك لأنه علم أنهم حرفوا بعض كتبهم لا كلها فمنع من تصديقهم خشية أن يكون ما قالوه مما حرفوه، ومن تكذيبهم خشية أن يكون مما لم يحرفوه. فالأول في غاية الحزم، والثاني في غاية العدل. ولو لم يكن نبياً مأموراً فيهم بذلك، كما في القرآن: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(١) لأغرى الناس بتكذيب كل ما عندهم. وكان ذلك أتم لناموسه، وأغض من رهوس أعدائه. لأننا علمنا بالاستقراء من ملوك الدنيا أجمعين. أن أحداً منهم لم يترك من آثار من قبله من الملوك ولا الأنبياء ما يحذر منه على ملكه إلا عجزاً.

(١) النجم ٣ - ٤ .

الحجة السادسة

تختص بالنصارى

وتقريرها: أنكم زعمتم: أن المسيح هو الله، أو ابن الله ^(١)، وأنه ظهر إلى العالم ليفدى أهل الإثم من إثمهم وخطاياهم، وفداهم بنفسه ثم بعد ذلك صعد إلى أبيه. فهو جالس عن يمينه. فإن كان هذا حقاً. فقد كان يجب عليه وينبغي له أن يقول لابنه حين ظهر محمد بدعوته: أهلك هذا ولا تدعه يفتن الناس ويضلهم. ثم احتاج أن أنزلهم فاستنقذهم من فتنته، وأقتل وأصلب من تابعه.

لأن عندكم أن المسيح كامل العلم والقدرة، ولا يخفى عنه شئ في ملكه أو ملك أبيه. فبالضرورة أنه علم بظهور محمد - عليه السلام - والراضى بالضلال ضال - أو أن محمداً على طريق الرشd والكمال. وقد خيرناكم بين الأمرين ولا واسطة بين القسمين.

الحجة السابعة

جرت عادة الله في خلقه أنه يتداركهم على كل فترة برسول يرشدهم إلى الهدى، ويصدهم عن الردى، ولا خلاف أن العرب في جاهليتها لاسيما في أواخرها عند أوان ظهور محمد - عليه السلام - كانت أحوج الخلق إلى ذلك لما كان عليه من الظلم والبغى والغارات، والقتل بغير الحق، وسبى الحريم وظلم الغريم. والعناية الإلهية يستحيل منها عادة إهمالهم على ذلك من غير معلم يرشدهم ويسددهم، كما تقرر أول هذا الكتاب في ضرورة الخلق إلى النبوات.

وما رأينا أحداً ظهر بناموس. قمع تلك الجاهلية، وما كانت عليه من المنكرات. إلا محمداً - عليه السلام - فدل على أنه هو النبي المبعوث فيها وإذا ثبت نبوته بهذا الطريق إلى العرب. فالنبي لا يكذب. وقد صح عنه بالتواتر أنه قال: (بعثت إلى الناس كافة، وبعثت إلى الأحمر والأسود) وبهذا يظهر تعقيل من سلم من اليهود أنه أرسل إلى العرب خاصة لا إلى غيرهم.

(١) اقرأ كتاب: أقانيم النصارى.

الحجة الثامنة

لا خلاف عند كل عاقل: أن محمداً ﷺ كان من أعلى الناس همة، وأوفرهم حكمة، ولولا ذلك لما انتظم له أمر هذا الناموس. هكذا بعده مدة طويلة مع أنه دعوى عند الخصم. لا حجة معه.

ولا خلاف أن من كان بهذه المثابة من علو الهمة ووفور الحكمة. وهمته تعلو إلى تقرير منصب دائم، ورياسة باقية. أنه يحتاط لأمره، ويعمل نتائج فكره حتى لا يتوجه عليه ما يفسد حاله، ويخس مآله.

ومن المعلوم عند كل حكيم فطن لبيب: أن الكذب ينكشف ويستحيل رونقة وينكشف، خصوصاً والمسيح إله النصارى يقول: (ما من مكتوم إلا سيعلم، ولا خفى إلا سيظهر)^(١).

فلو لم يكن (محمداً) على يقين من صدق نفسه لما أقدم على دعواه خشية أن ينكشف أمره فى تضاعيف الأزمان فيعود عليه سوء الذكر، مدى الدهر.

وكلامنا على الهمة وافر الحكمة، يخشى معرة المآل، كما يخشى معرة الحال فلا يرد علينا من يؤسس رياسة فى حياته بما أمكنه من كذبه وبرهانه، ثم لا يبالى ما كان بعد مماته. فإن ذلك فى غاية الخساسة، ويحصل مقصوده برئاسة الملك، دون دعوى هذه الرئاسة.

الحجة التاسعة

لو لم يكن محمد صادقاً لكان المسيح كاذباً، لكن المسيح ليس بكاذب، فمحمد صادق. بيان الملازمة أن المسيح ﷺ قال فى الإنجيل: (ما من خفى إلا سيظهر، ولا مكتوم إلا سيعلم) وهذه نكرة فى سياق النفى فتقتضى العموم، وإن كان خفى لا بد أن سيظهر، فعدم صدق محمد فى دعواه، إما أن كان ظاهراً أو خفياً فإن كان ظاهراً كان يجب أن لا يتابعه أحد، وإن تابعه لرهبته أو رغبته فبالظاهر دون الباطن، حتى إذا زالت رهبته أو رغبته بزواله رجع عنه، لأن عاقلاً لا يختار الباطل على الحق، ولا الكذب على الصدق. فكيف بهذا الجمع الكبير

والجم الغفير فى أقطار الأرض يستخارون ذلك . هذا محال ، وإن كان خفيفاً وجب أن يظهر لا سيما مع دهاء العرب وذكائهم وفطنتهم وصحة طبعهم وفطرتهم ، فقد كان فيهم الكهنة والمنجمون والزجاري والمتطيرون ، وأكثرهم يصيبون ولا يخطئون .

منهم من الأذكاء أبو بكر وعمر وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وكثيرون لا يحصرهم عدد ، وقد كانوا يستخرجون بأذهانهم ما هو أخفى . ويكفيهم أن «ابن المقفع» فيلسوف العجم شهد لهم بالفضيلة على الروم والفرس وسائر الأمم فيما ذكره «أبو حيان التوحيدي» فى كتاب له . فمن المحال عادة أن يخفى عليهم أمر محمد ﷺ لو كان باطلاً ، فدل على أنهم ما انهرعوا إليه مع كونه أول الإسلام فى نفر قليل مستضعف إلا وقد علموا صدقه ، فصح قولنا : لو لم يكن محمد صادقاً لكان المسيح كاذباً فى قوله : «ما من خفى إلا سيظهر» وأما أن المسيح ليس بكاذب فبالاتفاق منا ومنكم ، ولو نازعتمونا فى صدقه أنتم أو غيركم ، لما وافقناكم على ذلك ، لأننا نحن أحق به منكم .

الحجة العاشرة

إن من نظر فى دين الإسلام فوجده معظم الرسل عيسى وموسى وغيرهما بحيث إن من سب أحداً منهم أو تنقصه قتل . ورأى اليهود ينتقصون محمداً - عليه السلام - علم أن المسلمين أهل حق لا يشوبه تحامل ، وأن اليهود والنصارى أهل عناد وتحامل .

فإن قالت اليهود : إنما غرضنا عن المسيح ومحمداً ، لأنهما كاذبان .

قلنا : فالذى ثبت صدق موسى ، قد أتى المسيح بما هو أعظم منه ، فمقتضى التصديق مشترك . فإما أن تصدقوا الاثنين أو تكذبوهما . أما الفرق فهوى وتحامل . وإن قالت النصارى : إنما تنقصنا محمداً لأنه ليس بصادق .

قلنا : تلزمكم مقالة اليهود فى أنهم إنما تنقصوا المسيح لأنه ليس بصادق .

فإن قالوا: اليهود كفار، عاندوا الله.

قلنا: كذلك نقول عنكم بالنسبة إلى تنقص محمد - ﷺ.

فإن قيل: اليهود عاندوا بعد قيام الحجة بإظهار المعجز، ونحن لم يأتنا محمد بمعجز.

قلنا: بل جاءكم بمعجزات قد سبق تقريرها ولكن عاندتم أو جهلتم، ولهذا سمي الله - تعالى - اليهود مغضوباً عليهم، والنصارى ضالين، لأن تكذيب اليهود عناد، وتكذيبكم يغلب عليه الجهل.

ولو أعطيتكم النظر حقه لوفقتكم ورشدتم.

* * *

هذا آخر ما تيسر إيراده في هذا الكتاب.

أسأل الله الكريم الوهاب أن يجعله لى إلى رحمته وشفاعة نبيه أنجح الوسائل وأقوى الأسباب، ويوفقنى وسائر المسلمين لما يحبه ويرضاه، ويوقفنا عما يبغضه ويقلاه، فإنه لا إله إلاه، ولا فاعل فى الوجود سواء.

وكان الفراغ من تعليق هذه المسودة صبيحة الاثنين سابع ذى قعدة الحرام سنة سبع وسبعمائة، والابتداء فيها يوم الاثنين ثانى عشر شوال من السنة المذكورة بالمدرسة الصالحية، من مدينة القاهرة - حماها الله وسائر بلاد الإسلام - على يد العبد الفقير إلى رحمة ربه القدير: سليمان بن عبد القوى البغدادي الطوفي الحنبلي - عفا الله عنهما وعن جميع المسلمين.

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين آمين. آمين. آمين يارب العالمين. ثم أنهاء نظراً وتصحيحاً، لما وجد فيه من حلل طفيان القلم وملحقاته ما خطر له من الفوائد اللاتق إلحاقها، عشية الأحد عاشر شوال سنة ثمان وسبعمائة هجرية. والحمد لله رب العالمين.

* * *

نجزت هذه المبيضة كتابة من خط مصنفها - أمتع الله ببقائه، ونفع المسلمين ببركته - في السادس من شهر المحرم المبارك من سنة إحدى عشر وسبعمائة - أحسن الله فتحها بخير وعافيه. كتبه الفقير الحقير، المعترف بالتقصير، الراجي عفو الله الكريم، الناسخ: على الزعيم.

* * *

الفهرس

الصفحة

الموضوع

٣	 التعريف بمؤلف الكتاب
٣	 مخطوطة الكتاب
٥	 تعريف بالكتاب
٧	 كيف يطعن أهل الكتاب فى الإسلام؟
٧	 القرآن والسنة فى ثبوت العقائد
١٨	 السنة الصحيحة: هى السنة المفسرة
٢١	 اختلاف الأديان فى الشرائع لا فى العقائد
٢٥	 ذات الله وصفاته - على رأى الفرق الإسلامية
	مقدمات للرد على النصرانى
٢٨	 الأولى: كتب أهل الكتاب فيها حق وباطل
٢٩	 الثانية: بثبوت الشرع ينزعزل العقل
٣١	 الثالثة: الحق والباطل فى الأدلة الشرعية
	شروط النبوة الصادقة:
٣١	 النصرانى يكذب النبى ﷺ
٣٥	 ثبوت الصدق لنبى ﷺ
٣٦	 فوائد النبوة
٣٧	 منفعة النبوة فى نظر «أبى حامد الغزالى»
٣٨	 كلام «أرسطو» و «ابن ميمون» فى طهارة الأنبياء
٣٩	 رأى «جالينوس» فى سوء خلق «الخصى»
٤١	 القرآن لا يثبت للسحر حقيقة ولا تأثيراً
٤٤	 معنى المعجز

الشرط الأول: الصدق

القسم الأول من شرط الصدق

تصديق النصراني لآيات قرآنية

- ٤٦ الوحداية والتنزيه بين الإسلام والنصرانية
- ٤٦ معنى «الذكر» ومعنى «تبديل» كلمات الله
- انقسم الثاني في شرط الصدق
- أولاً: تكذيب النصراني لآيات قرآنية

- ٥١ مريم أم المسيح من ولد هارون النبی
- ٥٣ آية زكريا ثلاثة أيام لا تسعة أشهر
- ٥٥ آية زكريا ليست للعقاب
- ٥٧ راحيل ماتت في نفاس بنيامين، ولم تسجد ليوسف
- ٦١ الخلاف بين القرآن والتوراة في امرأة مدين
- ٦٢ أدلة على تحريف التوراة
- ٦٧ آية في الإنجيل تثبت تحريفه
- ٦٨ الخلاف بين المسلمين والنصارى في قتل المسيح
- ٧٢ نبوة عن محمد ﷺ في التوراة
- ٧٣ حكم الإسلام في الفلسفة
- ٧٤ تنكر الشيعة جمع القرآن في عهد أبي بكر وعثمان
- ٧٥ الدليل على أن المسيح لم يصلب ولم يقتل
- ٧٥ العين الحمئة في سورة الكهف
- ٧٨ الشمس وقفت في السماء ليشوع بن نون
- ٧٨ معنى الأقتوم عند النصارى
- ٨٠ النصراني ينكر أن محمداً ﷺ مكتوب عنه في التوراة وفي الإنجيل
- المؤلف ذكر نصاً من الأصحاح الثامن عشر من سفر التثنية ويطبقه على محمد ﷺ
- ٨٠ المؤلف يذكر النص عن «بيرقليط» وهو اسم «أحمد» في الأصحاح الرابع عشر من إنجيل يوحنا
- ٨١ بركة إسماعيل في التوراة تعني الملك والنبوة
- ٨٣ الخلاف بين القرآن والتوراة في أن كل دابة من ماء
- ٨٤ النصراني يستدل بقصة «الغرائيق» على الكذب في القرآن
- ٨٨

المؤلف يشبه النصراني بامرأة مرت على رجال فاستحيت منهم فكشفت ثوبها

- ٩١ عن أستها لتغطي وجهها
- ٩٣ هل الشيطان جسم أو روح؟
- ٩٤ عجائب سليمان عليه السلام بين القرآن والتوراة
- ٩٥ التوراة أشارت إلى ملكة سبأ
- ٩٩ الشياطين بسائط مجردة عن المادة فكيف تأكل العظام؟
- ٩٩ الجن قد يجامع نساء الإنس مع أزواجهن
- ١٠١ كيف يبيت الشيطان على خيشوم الآدمي؟
- ١٠١ الشيعة لا يقولون بأوقات تكره فيها الصلاة
- ١٠٣ السبب في المرأة التي يغيب عنها زوجها لا تزور ولا تزار
- النصراني ينكر الحديث: أن الملك من حملة العرش: من شحمة أذنه إلى عاتقه:
- ١٠٣ مسيرة سبعمائة سنة
- ١٠٤ رأى الفلاسفة في الأفلاك والنجوم
- ١٠٤ كيف تفنى الملائكة وهي أرواح؟
- ١٠٤ النصراني ينكر أجنحة الملائكة
- النصراني يذكر أحاديث تدل على أن الله - تعالى - جسم، وفي رجليه نعلان
- ١٠٥ من ذهب
- ١٠٦ النصراني يقول: إن الله روح
- ١٠٧ آيات في الإنجيل تثبت الجسمية لله عز وجل
- ١٠٨ المحكم والمتشابه في ذات الله تعالى وصفاته
- ١٠٩ محقق الكتاب على مذهب الخلف من أهل السنة في الذات والصفات
- ١١١ النصراني يذكر أن الإسلام سلب الحرية من الإنسان
- ١١٢ النصراني يكذب في النقل عن الإمام الزمخشري
- ١١٣ الخلاف بين المسلمين في: أفعال العباد
- ١١٤ المحكم والمتشابه في بعض الآيات القرآنية الدالة على أفعال العباد
- ١١٤ الخلاف بين الإمام فخر الدين الرازي والفلاسفة في أفعال العباد
- ١١٥ آيات عن الجبر والاختيار من التوراه والإنجيل
- ١١٩ التوراة تصرح بأن اليهود لا يقدرّون على الإحسان والخير

١١٩ النصارى البروتستانت حرفوا آية جلد النمر فى سفر أرمياء

١١٩ المؤلف يطعن فى الإمام الزمخشري بغير دليل

القسم الثانى من شرط الصدق

ثانيا: تكذيب النصرانى لأحاديث نبوية

١٢١ صوت الميت فى الجنائز: يقصر العقل عن فهمه

١٢٢ عذاب أهل الميت لبكائهم على الميت: باطل

١٢٤ الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة فى عذاب القبر، وذكر المحكم والمتشابه فيه

١٢٦ حديث الشجاع الأقرع يوم القيامة

١٢٩ حديث الشهداء الخمسة

١٢٩ حديث المعراج والبراق

١٣٠ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المصرحة بالنعيم الجسدى فى الجنة

١٣٠ الإنجيل يصرح بالنعيم الجسدى والروحى

١٣٢ المحكم والمتشابه فى رؤية الله تعالى وبيان أن الرؤية ممتنعه

١٣٢ رأى ابن سينا فى النعيم الروحى

١٣٢ رد المؤلف على ابن سينا بالأدلة الفلسفية

١٣٣ خلق السموات والأرض فى ستة أيام أو فى ثمانية أيام؟

١٣٥ هل الأنبياء يدفنون فى المكان الذى ماتوا فيه؟

١٣٧ هل يعيش الإنسان أكثر من مائة سنة؟

١٣٧ حديث بعثت أنا والساعة

١٣٩ حديث الحبة السوداء

الشرط الثانى الطهارة:

١٤٢ حديث أن النبى ﷺ كان يدور على نسائه وهن إحدى عشرة فى ساعه واحدة

١٤٣ قصة زنا داود بامرأة أوريا الحثى

١٤٤ لماذا لم يتزوج المسيح؟

١٤٤ زواج الرسول ﷺ من زينب بنت حجش

١٤٥ تفسير «لم تحرم ما أحل الله لك؟»

١٤٥ تفسير «وامرأة مومنة إن وهبت نفسها للنبي»

الشرط الثالث الإعجاز

- ١٤٧ معجزة النبي ﷺ هي القرآن الكريم
- ١٤٧ المعجزات الحسية المقترحة، وغير المقترحة لا تدل على النبوة
- ١٥١ النصراني يذكر آيات قرآنية تنفي المعجزات الحسية
- ١٥٢ النصراني يقول إن النبي قد اعتذر للكفار عن المعجزات الحسية
- ١٥٤ هل القرآن قديم أم حادث؟
- ١٦١ حد البلاغة والفصاحة
- ١٦٣١ فائدة تكرار القصة في القرآن
- ١٦٤ المناسبه بين العدل في اليتامى ونكاح النساء
- ١٦٥ بيان إعجاز القرآن

الشرط الرابع: اختبار الشريعة:

- ١٧٢ حكم الزواج في الإسلام
- ١٧٤ الطلاق عند المسلمين وأهل الكتاب
- ١٨٠ رؤية الله تعالى في الآخرة ممتنع
- ١٩٠ متعة الحج عند الشيعة
- ١٩٠ متعة النساء عند الشيعة وأهل السنة
- ١٩١ وسوسة الشياطين
- ١٩٢ حكم العزل عن النساء
- ١٩٣ أدلة الخوارج على إنكار الرجم
- ١٩٥ حكم الحلف بالله
- ١٩٨ إنكار حديث الشفاعة
- ١٩٨ حديث العطاس والثأوب
- ١٩٩ حديث لعق الأصابع
- ١٩٩ الكلب الأسود يقطع الصلاة
- ٢٠١ كذب النبي إبراهيم عليه السلام
- ٢٠٢ قرون الشياطين
- ٢٠٤ التصوف ليس من الإسلام
- ٢٠٥ المؤلف يؤول في أحاديث الصفات

٢٠٧	 الإسلام أقوال وأعمال
٢٠٩	 هل أبوا النبي في النار؟
٢١٠	 هل النبي يعلم الغيب؟
٢١٢	 هزيمة المسلمين في غزوة أحد
٢١٧	 يجب على المسلمين هدم القباب والأضرحة
٢١٨	 كتاب عمر رضى الله عنه
٢٢٠	 حجج المتناظرين
٢٢٩	 الفهرس